قضية

د. سعد الدين إبراهيم

في الصحافة

قـضـيـة

د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة

المجـلد الرابع

إعـــــداد
مركز ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الرابع

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الرابع

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الرابع

العنـــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
إبراهيم يتعهد مواصلة البحث فى القضايا "المسكوت عنها"		الحياة	٢٠٠٠/٠٨/٢٢	٨٠
الأمركة... وقضية "إبن خلدون المصرى"	فؤاد مطر	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٨/٢٣	٨١
د. سعد الدين إبراهيم: لن أتراجع!	ممدوح عبد العظيم	الأحرار	٢٠٠٠/٠٨/٢٣	٨٤
د. سعد الدين إبراهيم: مديرة "ابن خلدون" أنقذت رقبتى من حبل المشنقة		الأحرار	٢٠٠٠/٠٨/٢٣	٩١
صباح الجمعة	أسامة هيكل	الوفد	٢٠٠٠/٠٨/٢٥	٩٢
"الاختراق" مرة أخرى وأيضا من مركز دراسات الأهرام	أحمد عز الدين	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/١١	٩٣
سعد الدين إبراهيم يطلع طلابه على "إجازته الصيفية" فى السجن	أمينة خيرى	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/١٣	١٠٠
مصادر غربية: الانتخابات فى مصر غير طبيعية		الأحرار	٢٠٠٠/٠٩/١٨	١٠٢
انتقادات جديدة لإبراهيم تتزامن مع موسم الانتخابات		الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٣	١٠٣
عودة.. "المشبوه"	تهانى إبراهيم	الأخبار	٢٠٠٠/٠٩/٢٣	١٠٤
ماذا يريد الدكتور سعد الدين إبراهيم	رجب البنا	أكتوبر	٢٠٠٠/٠٩/٢٤	١٠٥
إحالة سعد الدين إبراهيم و٢٧ من معاونيه	إبراهيم أبو كيلة	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٠٩
النائب العام يقرر إحالة سعد الدين إبراهيم و٢٧ من أتباعه لأمن الدولة	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٠
١٤ تهمة لسعد الدين إبراهيم و٢٧ من أعوانه	نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١١
قرار الإحالة فى قضية مركز ابن خلدون		الأخبار	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٣
إحالة سعد الدين إبراهيم على محكمة الجنايات	حازم محمد	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٥
عدد المرشحين قد يصل إلى خمسة آلاف ... وملاحقات لعناصر "الإخوان"		الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٧
سعد الدين إبراهيم لـ "الحياة" لا تمويل أجنبيا لمراقبة الانتخابات	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٨
بأى أموال سيراقب سعد الانتخابات؟	زينب عبداللاه	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١١٩
مدير مركز ابن خلدون يعود لممارسة نشاطه	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٢٠
المشكوك فى ولائه لمصر لا يجب أن يراقب انتخاباتنا	أمانى عبدالله	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٢٣

مركز ميريت للنشر والمعلومات ٦ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠

ميريت للنشر والمعلومات

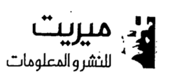
قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الرابع

العنـــــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
القوى الوطنية هى الأولى بأن تراقب وليست الجامعة الأمريكية	تهانى تركى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٢٤
سعد الدين إبراهيم.. أمام محكمة أمن الدولة العليا	إبراهيم أبو كيلة	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٢٦
احتراف "صناعة الوهم" على طريقة سعد الدين إبراهيم	أحمد عز الدين	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٢٨
فى قضية مركز ابن خلدون	محمد عياد	الأهرام	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٣٥
التفاصيل الكاملة لعملية تكوين اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة برئاسة سعد الدين إبراهيم	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٣٦
ناب العولمة.. غير نبى الديمقراطية	مجدى شندى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٤٠
الأحزاب السياسية ترفض لجنة سعد الدين إبراهيم	سيد الخمار	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٤١
لعبة جديدة		الأسبوع	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٤٣
محاكمة عاجلة.. لسعد الدين إبراهيم وأعوانه	محمود نوفل	المساء	٢٠٠٠/٠٩/٢٥	١٤٦
سعد الدين إبراهيم.. ينتظر السجن ١٥ سنة	عاطف أبو الخير	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٤٧
قضية سعد الدين إبراهيم: نحو محاكمة عاجلة	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٤٨
... وخوف على مستقبل المجتمع المدنى		الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٤٩
ملف قضية مركز ابن خلدون فى المحكمة خلال أيام	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٥٠
سعد الدين إبراهيم يتوقع براءته ومحاميه قد يتخلى عنه		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٥١
مصر: محاكمة "عاجلة" لسعد الدين إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٦	١٥٢
بين الذاتية والموضوعية	ميلاد حنا	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٧	١٥٤
سلوك سعد الدين إبراهيم مستقبلا سيحدد مصير قضيته	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٧	١٥٦
أوجه الالتباس فى قضية رئيس مركز "ابن خلدون"	حسن أبو طالب	الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٧	١٥٩
إبراهيم يتحدى الضغوط باستئناف نشاطه فى مراقبة الانتخابات		الحياة	٢٠٠٠/٠٩/٢٧	١٦٣
د. سعد الدين إبراهيم قدم قروضا وهمية لهيئة دهم الناخبات	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٩/٢٧	١٦٤
هل يتخلى فريد الديب عن قضية الدكتور سعد؟	أحمد أيوب	المصور	٢٠٠٠/٠٩/٢٩	١٦٥
المتهم الثالث فى قضية "ابن خلدون" بمصر:		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٩/٣٠	١٦٦

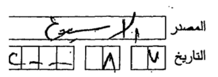
ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الرابع

نهاية الفهرس



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



اتهام سعد الدين إبراهيم بالتخابر مع الولايات المتحدة

كتب - هانى بهيج:

اتهمت نيابة أمن الدولة العليا سعد الدين إبراهيم بالتخابر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم معلومات من شأنها الاضرار بالمركز السياسى والاقتصادى لمصر.

وقد أكد النبأ فريد الديب محامى سعد الدين إبراهيم فى تصريح خاص أدلى به أمس لوكالة الأنباء الفرنسية بعد التحقيقات التى جرت مساء أمس الأول مع موكله بمبنى نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة.

ولم يصدر أى بيان عن نيابة أمن الدولة بالاتهام الجديد الموجه إلى سعد الدين إبراهيم إلا أن المصادر تشير إلى توصل جهات التحقيق لمعلومات على جانب كبير من الخطورة فى علاقة سعد الدين إبراهيم ببعض الجهات المرتبطة بالاستخبارات الأمريكية.

ويواجه سعد الدين ابراهيم بمقتضى الاتهام الجديد عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة كما علم أنه اتهم بمحاولة رشوة موظفين فى التليفزيون المصرى.

وكان سعد الدين إبراهيم قد قام وعبر بعض الباحثين باجراء أبحاث واستطلاعات للرأى تمثل انتهاكا للأمن القومى المصرى وقام بارسالها لجهات أمريكية وغربية واسرائيلية مشبوهة.

وتشن الولايات المتحدة حاليا حملة معادية ضد السياسة المصرية بسبب قضية سعد الدين إبراهيم الذى يعد واحدا من أبرز رجالاتها فى المنطقة.

سعد الدين ابراهيم

وكان الرئيس مبارك قد رفض الاستجابة للضغوط الأمريكية والغربية للتدخل لدى القضاء والافراج عن سعد الدين إبراهيم.

يذكر أن عددا من أعوان سعد الدين ابراهيم الذين خضعوا للتحقيقات كشفوا عن وقائع تكشف النقاب عن حقيقة الدور الذى كان يلعبه مركز ابن خلدون وبعض المراكز الأخرى التى تتقاضى أموالا من الخارج.

إلى ذلك طالبت سبع منظمات عاملة فى مجال حقوق الانسان الاتحاد الأوربى بالتدخل فى شئون القضاء المصرى واجبار مصر على الافراج عن سعد الدين ابراهيم.

وطالبت المنظمات فرنسا التى تتولى حاليا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربى وكذلك مجلس وزراء الاتحاد الأوربى والمفوضية الأوربية باسماع صوتها علنًا بشأن هذه القضية.

ويعد هذا الأمر حسب رأى المراقبين فى العاصمة المصرية بمثابة تدخل صريح فى الشئون الداخلية لمصر بإيعاز من جهات دولية مشبوهة.

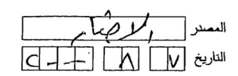
إلى ذلك بدأت العديد من الأجهزة الرقابية متابعة مراكز الأبحاث المشبوهة وبعض الجهات المرتبطة بمراكز التمويل الدولية والتى تقدم ابحاثا دورية تمس الأمن القومى المصرى إلى هذه الجهات.

ويأتى هذا النشاط ضمن حملة تستهدف وقف عمليات التجسس التى تجرى على الساحة المصرية لحساب جهات صهيونية وغربية مشبوهة مستغلة فى ذلك بعض أنشطة المجتمع المصرى ومراكز الأبحاث.

وكان عدد من المتورطين فى الأبحاث المشبوهة قد بدأوا زيارات خارجية منتظمة خوفا من ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية بعد ورود أسماء العديد منهم فى التحقيقات وتقارير المتابعة، حيث تسود حالة من الذعر هذه المنظمات التى خرجت عن اداء رسالتها وارتبطت بعلاقات بحثية استخبارية مع جهات خارجية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



د. سعد الدين إبراهيم أمام المحكمة العسكرية خلال أيام

نيابة أمن الدولة اتهمته بالتخابر لصالح إسرائيل والناتو

كتبت خديجة عفيفي:

وجهت نيابة أمن الدولة العليا تهمتى التخابر مع جهات اجنبية والرشوة الى الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون واستاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية بالقاهرة. واصلت النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة على مدى ثلاثة ايام تحقيقاتها فى القضية التى انتهت بتوجيه تهمتى التخابر مع إسرائيل وحلف شمال الاطلنطى (الناتو) والرشوة.

استعرض النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد نتيجة التحقيقات أمس واعترافات المتهم بتصديه لما اسماه بمشكلة الاقباط فى مصر وأضطهادهم.. وذلك بحجة احترام حق المواطن كاملة لأقباط مصر ومشاركتهم بشكل ملموس فى السلطة.

كانت النيابة قد واجهت المتهم يالابحاث التى اجراها بمصر عن الاحزاب المصرية والعربية وعلاقاتها بالأنظمة الحاكمة ورأيها فى عملية السلام ثبت انها ابحاث مولتها اسرائيل باشراف جامعة بوسطن الأمريكية. ومن المنتظر ان تنهى النيابة تحقيقاتها خلال أيام بإحالة القضية للمحكمة العسكرية.

بينها تزويد "سي. آي. ايه" معلومات اقتصادية

النيابة المصرية تواجه ابراهيم بمعلومات عن علاقته بالاستخبارات الاميركية

☐ القاهرة – محمد صلاح

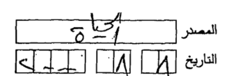
■ وسط اشاعات عن قرب احالة رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم على محكمة عسكرية بعد ما وجهت اليه نيابة امن الدولة العليا تهمة «التخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة بقصد الاضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية»، خضع ابراهيم لجلسة تحقيق جديدة استمرت حتى فجر امس واجهته فيها النيابة بمعلومات جديدة عن علاقته بجهاز الاستخبارات الاميركي (سي. اي. ايه). وقدم المحامي فريد الديب الى المحققين نسخة من كتاب جمعت فيه ابحاث وكلمات القيت في مؤتمر عقد في نيسان (ابريل) العام ١٩٩٤، ونظمته «كلية الدفاع الوطني» التابعة لوزارة الدفاع الاميركية، وحضره موكله مع عدد آخر من السياسيين والاكاديميين المصريين.

واستندت تهمة «التخابر» التي وجهت الى ابراهيم الى عبارات قالها اثناء المؤتمر تتعلق بأمور عسكرية مصرية. واوضح الديب ان الكتاب نشر بعد المؤتمر مباشرة وحوى كل التفاصيل لما جرى فيه. لكن النيابة تناولت جانباً جديداً من التهمة يتعلق بعلاقة «مركز ابن خلدون» بشركة   اريتي» الاميركية التي اعتبرتها السلطات المصرية واجهة لـ «سي. اي. ايه». وتضمنت المعلومات ان مديرة المركز السيدة مروة جودة (تقضي فترة حبس احتياطي على ذمة القضية) كانت وقعت على اتفاق بتفويض من ابراهيم مع الشركة الاميركية لينوب المركز عنها في التفتيش على مصانع مصرية تعمل في مجال الغزل والنسيج. ونص العقد على الشروط التي يجب ان تتوافر في المصانع المصرية الراغبة في الحصول على شهادة من الشركة تؤكد جودة منتجاتها والظروف التي تعمل فيها ومستوى المنتوجات. وتبين ان المركز أرسل تقارير عن نشاط المصانع المصرية الى الشركة، اعتبرتها النيابة «تحوي معلومات تضر بالاقتصاد الوطني». ورأت ان الاسئلة والاستفسارات التي حددتها الشركة الاميركية عن نشاط المصانع المصرية كي يقوم «مركز ابن خلدون» بالرد عليها «لا يمكن ان تصدر عن شركة وانما عن اجهزة استخبارات»، و«لكون الولايات المتحدة تخشى انهيار الاقتصاد الاميركي نتيجة المنافسة بين مصانعها وشركاتها العاملة في مجال الغزل والنسيج مع مصانع وشركات الدول الاخرى فإنها لجأت الى التجسس عليها لتضمن سيادتها في ذلك المجال».

ورد ابراهيم على اسئلة المحققين. فاوضح ان الاتفاق تم بين «مركز ابن خلدون» و« اريتي» لكون «منظمة التجارة العالمية» واتفاق الغات «فرضا شروطاً معينة لضمان جودة المنتجات التي تصنع في الدول الاعضاء حتى يسمح لها بالمنافسة في الاسواق العالمية»، مشيراً الى ان كل الشركات المصرية تسعى الى الحصول على شهادات ضمان الجودة من شركتين اميركيتين هما « اريتي» و«ايزو»، وان الشركتين اعتادا توكيل مراكز ابحاث في دول عدة للقيام بمهمات التفتيش على المصانع للتاكد من مطابقة ظروف العمل لقوانين المحافظة على البيئة والامن الصناعي وحصول العاملين على حقوقهم، وان تلك المراكز، وبينها «ابن خلدون»، تقوم بإعداد تقارير توضح فيها ما اذا كانت المصانع تستحق الحصول على شهادات الجودة ام لا. واشار الى ان المركز قام بالمهمة بالنسبة الى عدد من المصانع في المدن الصناعية المصرية، ومنها السادس من اكتوبر والعاشر من رمضان والسادات، موضحاً ان الامر يتم «بناء على طلب تلك المصانع وليس من ورائها». ولفت الى ان مراقبة عمل المصانع وجودة الانتاج وظروف التشغيل «تتم في بعض الاحيان دون ابلاغ المسؤولين فيها عن الموعد المحدد لقيام باحثي المركز باداء المهمة لكون الامر يتم بمثابة إختبار مفاجئ لها وحتى لا



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



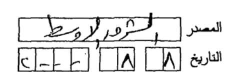
يكونوا مستعدين باتخاذ اجراءات احترازية غير تلك المتبعة في ظروف التشغيل العادية».

وعاد المحققون ليسألوا ابراهيم عن المؤتمر المذكور واتهموه بانه «حصل على اموال مقابل عملية التخابر مع الولايات المتحدة عن طريق المشاركة في المؤتمر»، وان الدعوة التي وجهت اليه ارفقت باستبيان تضمن اسئلة عن امور عسكرية وسياسية واقتصادية دقيقة، فاوضح انه شارك مثل الآخرين في المؤتمر من دون مقابل، وان الجهة المنظمة تكفلت بمصاريف الاقامة والسفر بالطائرة، مؤكداً انه لم يجب على الاسئلة التي وردت في الاستبيان وان اخرين من المشاركين تحدثوا في الامور العسكرية والاقتصادية، في حين اقتصرت كلمته على قضية «التطرف الاسلامي في مصر»، واوضح ان جدول اعمال المؤتمر تضمن اموراً عدة «ربما قد تكون حساسة لكن لا دخل لي فيها لأن المنظمين طلبوا من كل مشارك ان يحدد الموضوع الذي يريد التحدث فيه».

ووصف المحامي الديب تطورات القضية بانها «تحميل لأمور اكثر مما تحتمل» و«محاولة لإلصاق سيل من التهم لإبراهيم حتى يكون أمثولة»، واستبعد احالة القضية على محكمة عسكرية. وقال الديب لـ«الحياة»: «إذا لم يصدر قرار سياسي من الرئيس حسني مبارك بإغلاق ملف القضية فعلى الارجح ان تحال على محكمة امن الدولة العليا طوارئ التي لا تخضع احكامها مثل المحاكم العسكرية للطعن او الاستئناف أمام هيئة قضائية اخرى»، مشيراً الى ان إحالة القضية على القضاء العسكري «لا يكون الا عبر قرار رئاسي». ومن جهتها اعربت الدكتورة باربارا زوجة ابراهيم عن املها في اغلاق ملف القضية بسرعة، واستغربت توجيه تهمة التخابر لزوجها «عن وقائع مؤتمر عقد قبل ست سنوات، وشارك فيه مسؤولون في الحكومة»، واكدت ثقتها في القضاء المصري، ونفت ان تكون طلبت عقب التطور الاخير «التدخل لرفع التهمة عن ابراهيم».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر

التاريخ

مصر: مراقبة أنشطة مراكز الأبحاث والإفراج عن 61 من الإخوان

قاهرة: نبيل أبو ستيت وعبده زينة

تجه عدد من الاجهزة الرقابية في مصر لمتابعة بعض مراكز الابحاث وعدد من الجهات المرتبطة بمراكز التمويل الدولية والتي تقدم ابحاثا دورية قد تمس الامن القومي المصري، وذلك بعد توجيه النيابة الاتهام رسميا ضد استاذ علم الاجتماع الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون بالتخابر مع دولة اجنبية.

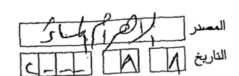
وقال فريد الديب محامي الدكتور سعد الدين ابراهيم ان نيابة امن الدولة العليا استندت في توجيه هذه التهمة الى احداث سابقة جرت وقائعها منذ 6 سنوات، وتساءل الديب اين كانت السلطات المصرية كل هذه السنوات.

مشيرا الى ان موكله سيعرض لتجديد حبسه يوم الخميس المقبل، معربا عن عدم تفاؤله بالافراج عنه في اطار ما وصفه بالتصعيد المفاجئ لمجريات القضية.

في غضون ذلك اطلقت سلطات الامن المصرية 61 عضوا من المتهمين بالانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة خلال الايام الثلاثة الماضية في بادرة غير مسبوقة منذ بدء حملة اعتقالات اعضاء الجماعة التي بدأت الشهر قبل الماضي بعد اعلانها خوضها رسميا للانتخابات البرلمانية المزمع اجراؤها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.



ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



إحالة قضية مركز ابن خلدون إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» خلال ساعات

قرار الاتهام يتضمن التخابر لحساب الولايات المتحدة وقبول تمويل إسرائيلى

كتب ـ عادل السروجى: صرح مصدر قضائى رفيع المستوى بان النيابة تعتزم إحالة قضية مركز ابن خلدون المتهم فيها الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرون بالتجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، كما نفى المصدر أن يكون هناك اتجاه لإحالة القضية إلى المحكمة العسكرية، مشيرا إلى أن ذلك يستلزم قرارا جمهوريا بإحالة القضية إلى إدارة المدعى العام العسكرى، وأن النيابة تملك فقط سلطة إحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ.

من ناحية أخرى، استعرض المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التحقيقات فى القضية وما تم فيها، ومن المقرر أن تعلن النيابة خلال ساعات قليلة مقبلة التصرف النهائى فى القضية.

وعلم مندوب «الأهرام المسائى» أن النيابة على وشك الانتهاء من قرار الاتهام الذى يتضمن أن المتهم الرئيسى فى القضية أمد الولايات المتحدة الأمريكية



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

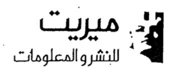
المصدر الأهرام المسائى
التاريخ ٨ ٨ ٢٠٠٠

بمعلومات من شأنها الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى عدة تهم أخرى منها التزوير والرشوة دون الحصول على ترخيص بذلك، وإثارة الفتنة الطائفية وتشويه سمعة مصر من خلال الكتابة عن العنف الطائفى.

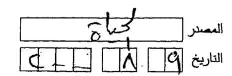
وصرح مصدرقريب من دوائر التحقيق بان الدكتور سعد الدين إبراهيم المتهم بالتجسس لحساب أمريكا، كان قد ألقى بحثا فى مؤتمر نظمته وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن عام ١٩٩٤ حول التشدد الدينى كما اجاب عن عدد من الأسئلة التى وجهت إليه والتى من شانها الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد.

وعلم مندوب «الأهرام المسائى» أن النيابة سوف توجه للمتهم تهمة أخرى هى قبول تمويل إسرائيلى لإجراء بحث بشان موقف جماعات المعارضة المصرية والعربية من السلام مع إسرائيل.

كما شمل التمويل أيضا إجراء بحوث خاصة بالأوضاع الداخلية لعدد من البلدان العربية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



موسى: موقفنا من القدس لا يتغير بضغوط خارجية

تحرك مصري لاحتواء رد أميركي على قضية سعد الدين ابراهيم

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ تحولت الأزمة المصرية - الاميركية الى سباق بين الطرفين لتحقيق فوز قد يبدو بعيداً عن كليهما، وباشرت مصر تحركاً سريعاً تحسباً لفتح الجانب الاميركي جبهة جديدة قد تكون ساحتها حادثة طائرة شركة «مصر للطيران» التي سقطت نهاية تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة. اذ توجه الى واشنطن امس أول وفد مصري رفيع المستوى منذ كارثة الطائرة، ضم وزير النقل الدكتور ابراهيم الدميري ورئيس هيئة الطيران المدني اللواء عبدالفتاح كاطو، ورئيس شركة «مصر للطيران» المهندس محمد فهيم ريان، ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات السيد نبيل عثمان، لمواكبة اعلان التقرير المبدئي الذي أعده محققون اميركيون عن الحادث، والذي سيعلن الجمعة المقبل.

وعلى رغم ان وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى اكد أمس ان العلاقات المصرية - الاميركية «ستظل قوية» وان التعاون والتشاور بين البلدين «لا يزال قائماً خصوصاً في عملية السلام»، لكنه جدد الموقف المصري من قضية القدس مشيراً الى انه «ثابت لا يمكن أن يتغير بضغوط أو تدخلات خارجية». واضاف: «تلك مواقف وثوابت، ولكن ان يحدث بعض الخلافات فيجب ألا يؤثر في العلاقات الثنائية التي ينبغي ان تظل قوية».

وفي وقت يترقب الاميركيون مصير رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يقضي فترة حبس احتياطي منذ اعتقاله بداية الشهر الماضي، وستبت نيابة أمن الدولة غداً تجديد حبسه او إطلاقه، بدا ان المصريين عمدوا الى التهدئة لامتصاص ردود الفعل الاميركية، خصوصاً بعد تصريحات للناطق باسم الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر علق فيها على معلومات عن اتهام ابراهيم بالتخابر مع الولايات المتحدة،

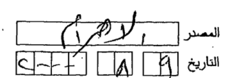
وأوضح ان مسؤولين في سفارة أميركا في القاهرة التقوا مسؤولين مصريين فاكدوا لهم ان اي اتهام رسمي لم يوجه بعد الى رئيس «مركز ابن خلدون». وعقد النائب العام المصري المستشار ماهر عبدالواحد مؤتمراً صحافياً مفاجئاً امس، اعلن فيه ان القضية «ما زالت في طور التحقيق ولم تنته النيابة منها». وأشار الى «حق المتهم في مواجهته بكل المعلومات والمستندات ليتمكن من الدفاع عن نفسه قبل اعداد اللائحة التي تتضمن الاتهامات رسمياً». لكن مصادر رسمية اكدت ان ما اعلنه عبدالواحد «لا يمثل تغييراً في مسار قضية مركز ابن خلدون» بل «توضيحاً بعد ما التبس على بعضهم موقف ابراهيم من قضية التخابر». ورجح مراقبون ان تكون القاهرة تلقت معلومات عن عزم الادارة الاميركية على استغلال قضية الطائرة للرد على التصعيد المصري في قضية ابراهيم، فآثرت إرسال وفد رفيع المستوى الى واشنطن لمواجهة اي تحرك في ذلك الاتجاه. ولوحظ ان الوزير الدميري شدد على اهمية وجود الوفد اثناء تلاوة التقرير الأميركي، معرباً عن أمله بأن تاتي النتائج لمصلحة مصر. وقال: «نتمنى ان يظهر التقرير الحقائق ويدحض اي ادعاء كاذب عن طياري مصر الأكفاء».

وكانت معلومات سربتها جهات اميركية الى وسائل اعلام عن تورط مساعد قائد الطائرة جميل البطوطي بإسقاطها عمداً، تسببت في ازمة بين البلدين، مما دعا مسؤولين اميركيين الى الاعتذار. ولفت الدميري الى جرص مصر على «حقوق اسر شهدائها الذين راحوا ضحية الحادث».

ويعقد الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك مؤتمراً صحافياً اليوم دعت اليه جمعية المراسلين الاجانب، التي اوضحت ان الحديث سيكون باللغة الإنكليزية، مما يشير الى ان الهدف هو مخاطبة الاعلام الاميركي والغربي، والرد على ما اثير من انتقادات اميركية الى مصر.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



النائب العام:

التحقيقات فى قضية مركز ابن خلدون مازالت مستمرة

لم يصدر قرار بإحالة سعد الدين إلى المحاكمة بتهمة التخابر

أعلن المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام ان تحقيقات النيابة العامة فى قضية «مركز ابن خلدون» لاتزال جارية، ولم تنته بعد، وسوف تعلن نتائجها فى أسرع وقت ممكن، بعد ان يأخذ التحقيق مجراه، وبما يكفل للمتهمين حقهم فى إبداء دفاعهم. وأكد النائب العام - فى مؤتمر صحفى عقده أمس - حرص النيابة العامة على توضيح الموقف بالنسبة لقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، بعد الحديث عنها في بعض وسائل الإعلام، بشكل غير دقيق، وتردد أن النيابة قد أقامت الدعوى الجنائية ضده بتهمة التخابر مع بعض الدول الأجنبية.

وقال النائب العام: إنه لايمكن إسناد تهم بعينها إلى أى شخص قبل أن تتوافر الأدلة عليها، وإن من حق المتهم مواجهته بما يتوافر لدى النيابة من معلومات وبيانات ومستندات، ليتاح له إبداء أوجه دفاعه، مشيرا إلى أن ما نشر حول إحالة الدكتور سعد الدين للمحاكمة بتهمة التخابر ليس صحيحا، حيث إنه من غير المنطقى إسناد اتهام إلى شخص قبل انتهاء التحقيقات معه، كما أنه ليس منطقيا القول إن القضية ستحال إلى محكمة طوارئ دون الانتهاء من إسناد التهم للمتهم.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهالي
التاريخ: ٩ / ٨ / ٢٠٠٠

النائب العام فى مؤتمر صحفى:

التحقيق مع سعد الدين إبراهيم مستمر
النيابة لم توجه إليه اتهامات محددة

☐ كتب ثروت شلبى:

عقد المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام أمس مؤتمرا صحفيا عالميا أعلن فيه أن تحقيقات النيابة العامة مازالت جارية فى قضية د. سعد الدين إبراهيم.. «كشفا عن وجه الحق، ولا يمكن إسناد تهم بعينها قبل أن تتوافر الأدلة عليها».

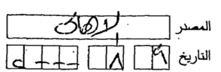
جاء ذلك بعد أن أذاعت وسائل الإعلام أمس أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد د. سعد الدين بتهمة التخابر مع بعض الدول والجهات الأجنبية. أضاف النائب العام أن «من حق المتهم مواجهته بما يتوافر من معلومات وبيانات ومستندات، ليتاح له تقديم أوجه دفاعه، وعلى ذلك فإن النيابة العامة لم تنته بعد من تحقيقاتها، ولم تتصرف فيها، وسوف تعلن فى أسرع وقت ممكن ما تسفر عنه». أشار النائب العام إلى عدم منطقية ما نشر فى صحف الأمس بشأن اتهام د. سعد الدين بالتخابر، وأنه يجب أن تأخذ العدالة مجراها، وكفالة حق المتهم فى الدفاع عن نفسه.

وعلمت «الأهالى» أن تهمة التخابر، التى ترددت، ارتبطت بوجود تحريات تشير إلى إلقاء د. سعد الدين إبراهيم كلمة فى مؤتمر شارك فيه عام ١٩٩٤ فى أمريكا قام بتنظيمه المعهد الاستراتيجى التابع للبنتاجون، واعتبرت جهات التحقيق أن مضمون الكلمة يمثل إضراراً بالمصلحة القومية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



وأشارت مصادر هيئة الدفاع عن د. سعدالدين إبراهيم أن المحققين واجهوه بوجود «تحريات» تشير إلى أنه تحدث فى موضوعات، تتجاوز الورقة التى تقدم بها إلى المؤتمر، وما تضمنته من معلومات وآراء، وتلقى مقابل ذلك مبلغاً مالياً كبيراً.

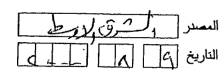
وكان د. سعدالدين إبراهيم اقر فى التحقيقات مشاركته فى الندوة التى حضرها (حسب قوله) السفير المصرى فى امريكا وطاقم من اعضاء السفارة، وعدد كبير من الباحثين والمفكرين المصريين منهم د. أسامة الغزالى حرب، واللواء أحمد فخر، واللواء احمد عبدالحليم من مركز دراسات الشرق الأوسط، والدبلوماسى تحسين بشير، وغيرهم.

وقال د. سعدالدين إبراهيم أنه تقدم بورقة عمل حول «التطرف والإرهاب»، ويذكر أن الورقة انتهت إلى توصيات تطالب الرئيس مبارك فى ولايته الثالثة تبنى سياسات أكثر انفتاحاً على منظمات المجتمع المدنى والأحزاب، وتوسيع الإطارات الديمقراطية القائمة.

وإذا كانت احتمالات إحالة د. سعدالدين إبراهيم إلى محكمة أمن الدولة العليا، هى القائمة حتى الآن، إلا أن توجيه اتهام -حسب بعض المصادر- يتعلق بالحديث عن مواقف القادة العسكريين من إسرائيل خلال أعمال المؤتمر المذكور، ربما يفتح الباب إلى إحالة ملف القضية إلى المحكمة العسكرية، وتبلغ عقوبة تهمة التخابر فى حال ثبوتها السجن المؤبد.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



النائب العام المصري يفجر مفاجأة وينفي اتهام سعد الدين إبراهيم بالتخابر مع أميركا

القاهرة: عبده زينة ونجوى عبد العزيز

فجر النائب العام المصري امس مفاجاة جديدة في قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم حينما عقد مؤتمرا صحافيا مفاجئا نفى فيه توجيه تهمة التخابر مع دولة أجنبية «أميركا» الى سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون، مشيرا الى ان ما نشر في الصحف حول هذا الاتهام لا أساس له من الصحة، ومن غير المنطقي اسناد اتهام لأي متهم قبل انتهاء التحقيقات.

وقال النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ان التحقيقات لاتزال جارية حتى الان ولا يمكن اسناد هذه التهمة الى ابراهيم قبل توافر الأدلة عليها، واحالة القضية الى القضاء، مشيرا الى انه من حق المتهم مواجهته بما يتوافر لدى النيابة من معلومات وبيانات ومستندات ليتاح له الدفاع عن نفسه، مؤكدا ان النيابة العامة لم تنته بعد من تحقيقاتها، ولم تتصرف في القضية، ووعد بانهاء التحقيقات في أسرع وقت واعلان قراره فيها.

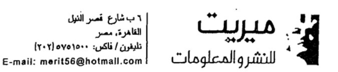
ومن ناحيته اعتبر فريد الديب محامي الدكتور سعد الدين ابراهيم تراجع النيابة العامة المصرية عن توجيه تهمة التخابر لموكله، مؤشرا على تدخل عاقل من جهات عليا بعد المناشدات المتكررة التي وجهت للرئيس حسني مبارك لاستخدام سلطاته في هذه القضية.

وعلى عكس ما قاله النائب العام أكد الديب لـ«الشرق الأوسط» ان تهمة التخابر وجهت صراحة لابراهيم في التحقيقات، مدللا على ذلك بسؤال وجهته النيابة قالت فيه «ما هو قولك في ما هو منسوب اليك من أنك تخابرت مع دولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها بقصد الاضرار بالمصالح القومية المصرية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية؟».

وأشار الديب الى أن نص السؤال على ما هو عليه يؤكد توجيه التهمة التي نفاها ورفضها ابراهيم، وقال لا يوجد شيء من هذا القبيل على الاطلاق.

وعند ذلك حسبما يقول الديب وجهت النيابة موكله بسؤال عن المؤتمر الذي عقد في واشنطن بين كلية الدفاع الوطني الاميركية والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بمصر وكذلك عن البحث الذي اعده لشركة «فرايتي» الاميركية، موضحا ان هذه المعلومات لا تصدر الا عن جهاز الاستخبارات. وتمنى الديب ان تهدأ الأمور ويقتنع الجميع بالاحداث الحقيقية للقضية وان تنتهي عند هذا الحد باعتبار ان موكله لم يرتكب اي جريمة تدينه، لكن اللافت للنظر ان الاعلان عن عدم توجيه الاتهام بالتخابر لابراهيم كان قد صدر قبل الموتمر الصحافي عن متحدث رسمي باسم الخارجية الاميركية نفى فيه اتهام سعد الدين ابراهيم بالتخابر مع الولايات المتحدة. ويذكر ان السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرتزر التقى أول من امس رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد للمرة الثانية منذ توجيه تهمة التخابر لابراهيم قبل ثلاثة ايام، ورغم ان أحدا لم يصرح بشيء عن مضمون اللقاءين إلا ان المراقبين اعتبروا ان كيرتزر بحث مع عبيد موضوع ابراهيم باعتباره يحمل الجنسية الاميركية اضافة الى جنسيته المصرية.

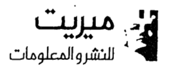
وكانت وزارة الخارجية الاميركية قد قالت مساء اول من امس ان السلطات المصرية ابلغت الولايات المتحدة انها لم توجه اي تهم الى سعد الدين ابراهيم.



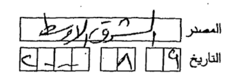
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٩ / ٨ / ٢٠٠٠

وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان ممثلين للسفارة الاميركية في القاهرة اجتمعوا مع مسؤولين مصريين كبار بمجرد ان علمت السفارة بالنبأ وانهم ابلغونا ان الحكومة المصرية لم توجه اي تهم ضد الدكتور ابراهيم. وقال باوتشر «نحن سعداء ان نجد تلك التقارير غير صحيحة لكننا ما زلنا نشعر بقلق عميق بسبب استمرار احتجازه دون تهم». واضاف قائلا «لا نفهم قرار اطالة احتجازه وندعو الحكومة المصرية الى توضيح التهم الرسمية ضده او الافراج عنه وهو الافضل». وتنظر نيابة أمن الدولة العليا في مصر «غدا» في تجديد حبس ابراهيم والمتهمة الثانية السودانية نادية عبد النور المدير المالي لمركز ابن خلدون للمرة الثالثة، وكان قد تم تمديد حبسهما مرتين من قبل.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



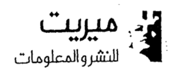
القاهرة: لم نتهم سعد الدين بالتخابر

القاهرة: عبده زينة ونجوى عبد العزيز

فجر النائب العام المصري ماهر عبد الواحد أمس مفاجأة في قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم بنفيه في مؤتمر صحافي توجيه تهمة التخابر مع دولة أجنبية (أميركا) الى سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون، وقال ان كل ما نشر حول هذا الاتهام لا أساس له من الصحة، ومن غير المنطقي اسناد اتهام لأي متهم قبل انتهاء التحقيقات. وجاء النفي بعد 48 ساعة من الاعلان في القاهرة عن ان النيابة وجهت الاتهام الى استاذ علم الاجتماع بالتخابر وهي تهمة عقوبتها تصل الى 25 عاما سجنا، ونشر ذلك في الصحف الرسمية.

وأكد المستشار ماهر عبد الواحد ان التحقيقات ما تزال جارية حتى الآن، ولا يمكن اسناد هذه التهمة الى ابراهيم قبل توافر الأدلة عليها، وإحالة القضية الى القضاء، مشيرا الى انه من حق المتهم مواجهته بما يتوافر لدى النيابة من معلومات وبيانات ومستندات ليتاح له الدفاع عن نفسه، مؤكدا ان النيابة العامة لم تنته بعد من تحقيقاتها، ولم تتصرف في القضية، ووعد بإنهاء التحقيقات في أسرع وقت واعلان قراره فيها.

وكان السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرتزر التقى أول من أمس رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد للمرة الثانية منذ توجيه تهمة التخابر لإبراهيم قبل ثلاثة ايام. (تفاصيل ص 3)



ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأحرار
التاريخ: ٩ / ٨ / ٢٠٠٠

النائب العام يعلن:

تحقيقات قضية مركز ابن خلدون مازالت مستمرة.. ولم يتم التصرف فيها الكشف عن وجه الحقيقة.. ولايمكن إسناد تهم قبل توافر الادلة

كتبت خديجة عفيفي:

اكد المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام بان التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا فى قضية مركز ابن خلدون المتهم فيها د.سعد الدين ابراهيم مدير المركز واستاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية وآخرين مازالت مستمرة ولم تنته بعد وان مانشر فى بعض الصحف من احالة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» لا اساس له من الصحة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده أمس وحضره ممثلو وكالات الأنباء العالمية. وأشار النائب العام أن ما اذاعته بعض وسائل الاعلام من أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد د.سعد الدين بتهمة التخابر مع بعض الدول والجهات الاجنبية ليس مصدره النيابة العامة. واضاف بان التحقيقات مازالت جارية كشفا عن وجه الحق، ولايمكن اسناد تهم بعينها قبل أن تتوافر الادلة عليها واضاف بان من حق المتهم مواجهته بما توفر لدى النيابة من معلومات وبيانات ومستندات ليتاح للمتهم تقديم اوجه دفاعه.

واوضح النائب العام بان النيابة العامة لم تنته بعد من تحقيقاتها ولم يتم التصرف فى القضية.. وسوف تعلن فى اسرع وقت ممكن ما تسفر عنه التحقيقات.. وكرر النائب العام بان ما نشر أمس الاول فى بعض الصحف لا اساس له من الصحة حيث انه غير منطقى ان نسند اتهاما على بناء اعتقادى واضاف بانه على وسائل الاعلام ان تستقصى المعلومات من مصادرها.

وردا على سؤال حول موعد انتهاء التحقيقات وقرار التصرف فيها قال النائب العام انه لايمكن التنبؤ بموعد انتهاء التحقيقات لان العدالة هى التى تقرر متى تنتهى حتى يكفل للمتهم تقديم الادلة والبراهين.. ورفض النائب العام الرد على سؤال بشأن تهمة التخابر الموجهة الى د.سعد الدين ابراهيم.. وقال انا لست فى حل عن الكلام فى التحقيقات قبل انتهائها.



النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد فى المؤتمر الصحفى أمس حول قضية مركز ابن خلدون «تصوير: بسام الزغبى»

هل وصل الهجوم المصري الى نقطة انكسار؟

القاهرة: نيابة أمن الدولة تبت في مصير إبراهيم اليوم

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تبت نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم في أمر تمديد اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين إبراهيم او اطلاقه، وسط توقعات بصدور قرار بالتمديد ١٥ يوماً أخرى، ليكمل ٦٠ يوماً أي المدة التي سمح القانون للنيابة إبقاء المتهمين خلالها رهن الحبس الاحتياطي.

وأفادت مصادر مطلعة أن لائحة الاتهام في القضية التي تضم اسماء المتهمين والتهم المنسوبة الى كل منهم ومواد القانون المؤثمة لها ستصدر خلال أيام، وقبل انتهاء فترة الاعتقال الممددة، مشيرة الى أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد سيتسلم الاسبوع المقبل ملف القضية ليدرسها ويتخذ قراراً بإحالتها على رئيس محكمة الاستئناف الذي سيحدد دائرة قضائية تابعة لمحكمة أمن الدولة (طوارئ) ليمثل المتهمون أمامها.

واستبعدت المصادر استمرار التحقيقات مع إبراهيم الى ما بعد انتهاء الفترة التي حددها القانون للنيابة لإبقائه فيها رهن الحبس الاحتياطي، مشيرة الى أن الجدل الذي ثار في شأن حقيقة توجيه تهمة «التخابر مع دولة أجنبية هي الولايات المتحدة بغرض الإضرار بالمصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية لمصر» إلى إبراهيم سيدفع في اتجاه الاسراع بانتهاء التحقيقات فيها واعلان لائحة الاتهام، بعدما تركزت الانتقادات الاميركية لمصر، في شأن قضية ابراهيم، على أنه محتجز من دون توجيه اتهام رسمي له.

وكان النائب العام عقد مؤتمراً صحافياً مفاجئاً أول من امس عقب تصريحات أدلى بها الناطق باسم الخارجية الاميركية ذكر فيها أن مسؤولين مصريين كبارا أكدوا أن اي تهم رسمية، بما فيها التخابر، لم توجه بعد الى ابراهيم، معرباً عن اعتقاده أن ابراهيم «محتجز بسبب مواقفه من قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية».

وأوضح عبدالواحد في المؤتمر أن نتائج التحقيقات ولائحة الاتهام ستعلن قريباً، وان التهم التي واجهت بها النيابة ابراهيم اثناء التحقيقات «لا تعد تهماً رسمية حتى الآن»، مشيراً الى «حق المتهم في مواجهته بالمعلومات والمستندات حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه قبل إحالة القضية على المحاكمة».

وأعربت الاوساط القريبة الى ابراهيم عن الارتياح الى تصريحات المستشار عبدالواحد، معربة عن الأمل في أن يكون الهجوم المصري على أميركا عبر قضية ابراهيم «وصل الى نقطة انكسار»، بعدما فسرت ايضاحات النائب العام بأنها «تعكس رغبة رسمية في تهدئة الأزمة»، ملاحظة انها المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول قضائي عن القضية في موازاة اشاعات عن نتائج اللقاء الذي جرى الثلثاء الماضي بين رئيس الحكومة الدكتور عاطف عبيد والسفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر، والذي تم بشكل عاجل بناء على طلب السفير إثر انتشار خبر اتهام ابراهيم بالتخابر مع اميركا، وكذلك سريان مخاوف مصرية من أن يلجأ الجانب الاميركي الى الرد على التصعيد المصري عن طريق الإعلان رسمياً عن تورط مساعد قائد طائرة شركة «مصر للطيران» التي سقطت قبالة السواحل الشرقية الاميركية في نهاية تشرين الأول (اكتوبر) الماضي جميل البطوطي في إسقاطها عمداً.

ومعروف أن وفداً مصرياً رفيع المستوى برئاسة وزير النقل الدكتور ابراهيم الدميري يصل غدا الى واشنطن حيث ستعلن نتائج التحقيقات في الكارثة. لكن مراقبين اعربوا عن اعتقادهم بأن الموقف المصري الرسمي من قضية ابراهيم «لم يحدث فيه أي تحول»، واشاروا الى أن الطريقة التي اديرت بها الأزمة التي تسبب فيها القبض على ابراهيم والتصريحات الرسمية التي خرجت عن مسؤولين مصريين «ركزت على رفض اي تدخل في شؤون القضاء». ولفت المراقبون الى أن إطلاق ابراهيم بقرار من النيابة في جلسة اليوم «سيفسر على انه خضوع مصري لضغوط اميركية».

وكانت السلطات المصرية ألقت القبض بداية الشهر الماضي على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور وأحالتهما على النيابة التي أمرت بحبسهما بعدما وجهت لهما تهمة «تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد». واتسع نطاق القضية لاحقاً ليشمل أخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز، كما تعددت التهم التي وجهت الى ابراهيم في جلسات التحقيق التالية لتشمل التخابر مع الولايات المتحدة ما تسبب في غضب اميركي كبير استلزم توضيحات مصرية حول الفارق بين القانون المصري والقانون الانغلوسكسوني المطبق في اميركا وبعض الدول الغربية والذي يلزم السلطات هناك إعلان التهم الموجهة رسمياً الى المتهمين قبل الأمر بحبسهم.



النيابة المصرية تنظر تجديد حبس سعد الدين إبراهيم وسط توقعات بإطلاقه

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تنظر نيابة أمن الدولة المصرية اليوم في تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع بالجامعة الاميركية ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية وسط توقعات باطلاق سراحه بضمان مالي أو بضمان محل عمله.

وقال فريد الديب محامي ابراهيم انه يعتقد أن الامور قد اتضحت الآن امام النيابة، مشيرا الى عدم صحة الادعاءات والاتهامات التي وجهت لموكله. وقال لـ«الشرق الأوسط»: الأمل كبير في الافراج عنه هذه المرة وإن كان من حق النيابة تمديد حبسه مرة أخيرة لمدة 15 يوما فقط.

وأشار الديب الى أن الافراج عن سعد الدين ابراهيم أما ان يكون بكفالة مالية أو بمجرد التاكد من محل اقامته، أما في حالة تجديد حبسه فلن يكون ذلك لاكثر من 15 يوما يجب بعدها اذا رغبت النيابة في استمرار الحبس أن يتم عرض الأمر على محكمة الجنح المستأنفة وهي وحدها صاحبة الحق في تجديد الحبس أو الافراج.

وأكد الديب ان الافراج عن موكله لا يمثل أي خطورة على أحد، خاصة انه لا يخشى هربه حيث تم سحب جوازي سفره المصري والاميركي وتم إدراج اسمه في قوائم الممنوعين من السفر، مؤكدا ان جميع التهم الموجهة اليه أثناء التحقيق بما فيها تهمة التخابر مع الولايات المتحدة الاميركية والتي تمت مواجهته بها في تحقيقات مساء السبت الماضي لم تثبت صحتها.

من ناحية أخرى علمت «الشرق الأوسط» ان نيابة أمن الدولة العليا وبخت بشدة «رنداء الابنة الكبرى لسعد الدين ابراهيم لقيامها بتسريب جزء من نص التحقيقات التي تجريها النيابة مع والدها الى بعض الصحف، وكانت «الشرق الأوسط» قد نشرت هذا النص، عقب المؤتمر الصحافي الذي عقد في منزل الاسرة يوم السبت 30 يوليو (تموز) الماضي.

وكانت نيابة امن الدولة قد حققت مع ابراهيم مطلع الاسبوع بتهمة التخابر مع الولايات المتحدة الاميركية، ثم عاد النائب العام ونفى هذه التهمة أول من أمس وهو الأمر الذي يأخذه المراقبون باعتباره اشارة ايجابية على قرب الافراج عن سعد الدين ابراهيم المحبوس منذ 45 يوما للتحقيق معه في تلقي أموال أجنبية وتزوير بطاقات اقتراع للمواطنين.

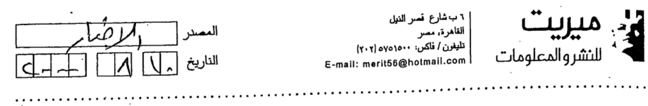
ومن ناحيتها اعربت باربره ابراهيم زوجة الدكتور سعد الدين ابراهيم عن قناعتها الشخصية بأن تهمة التخابر التي وجهت في وقت سابق الى زوجها نتجت عن سوء فهم المحققين الذين يطلعون على المستندات والملفات الموجودة في مركز ابن خلدون والتي كتبت باللغة الانجليزية.

وقالت لـ«الشرق الأوسط» ربما التبس عليهم فهم محتوى تلك الملفات، وتؤكد باربره ان المؤتمر الذي وجه لزوجها الاتهام بسببه قد عقد عام 1994وكان مفتوحاً تحت علم وزارة الخارجية المصرية حيث شارك فيه العديد من الدبلوماسيين والسفراء والمفكرين المصريين وتم نشر الأوراق والأبحاث التي نوقشت في المؤتمر في كتاب ضخم، مؤكدة ان كل ما وجه لزوجها مجرد تساؤلات خلال التحقيق وليست اتهامات رسمية.

وانكرت أنها طالبت اي جهة اجنبية بالتدخل في القضية بما في ذلك السفارة الاميركية في مصر باعتبار ان زوجها يحمل جواز سفر أميركيا، مشيرة الى ان تصرفها هذا جاء بناء على رغبة زوجها استاذ علم الاجتماع الذي طلب من الجميع اعتبار هذه القضية مصرية تماماً تخص مواطنا مصريا مع سلطات

بلده وأكد على رغبته بعدم تدخل اي طرف أجنبي في هذه القضية لأنه يريد انقاذ اسمه وسمعته في محاكمة مصرية ومن خلال المصريين. وأعربت باربره عن أملها في أن تنتهي التحقيقات هذا الأسبوع وأن تسقط السلطات المصرية كل هذه الاتهامات التي لا يوجد عليها أي دليل واستبعدت ان يوقف الدكتور سعد أنشطته البحثية أو يغادر البلاد بعد هذه التجربة قائلة «لدي يقين راسخ بان زوجي له مبادئه ومعتقداته الثابتة والتي يريد أن يتمسك بها ويحافظ عليها، فهو مصري تماماً ويعشق بلاده ويحلم أن يراها تتجه نحو الديمقراطية، ويرى أهلها يشاركون في الحياة السياسية ويمارسون حقوقهم السياسية»، وتعتقد باربره ان زوجها سيواصل العمل ليحقق أحلامه بالرغم من هذه التجربة.

وذكرت الزوجة ان هذه هي المرة الأولى التي يلقى القبض فيها على الدكتور سعد وتوجه له مثل هذه الاتهامات رغم انه وخلال دراسته في الولايات المتحدة الاميركية 60 ـ 1972 كانت أنشطته السياسية لا تلقى قبول السلطات المصرية ولكن الأمر لم يصل الى حد السجن او توجيه الاتهامات.





٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأخبار
التاريخ: ١٠ / ٨ / ٢٠٠٠

اليوم النظر فى تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم

تنظر نيابة امن الدولة العليا اليوم قرار تجديد حبس او اخلاء سبيل الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ونادية عبدالنور المدير المالى بالمركز والمحبوسين منذ بداية الشهر الماضى. وكان حرس السجن قد احضر د. سعد الدين ابراهيم الى مقر نيابة امن الدولة العليا امس بطريق الخطأ للنظر فى تجديد الحبس، وتبين ان التجديد اليوم فاعادوه الى محبسه.

تهدئة مصرية قبل إعلان تقرير أميركي عن كارثة الطائرة

مصر: إطلاق إبراهيم بكفالة بعد تدخل مبارك

☐ *القاهرة – محمد صلاح*

■ أطلقت نيابة أمن الدولة العليا في مصر أمس رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم بكفالة مقدارها عشرة آلاف جنيه، في إجراء عقب إشارات رسمية مثلت تراجعاً عن تصعيد مصري اتبع في القضية على خلفية أزمة مصرية – اميركية كان القبض على ابراهيم أحد أسبابها.

ولوحظ أن القرار صدر قبل ساعات من إعلان نتائج التحقيق المبدئي في كارثة سقوط طائرة شركة «مصر للطيران» قبالة السواحل الشرقية الاميركية، وبعد ساعات من تصريحات لاثنين من المسؤولين المصريين مثلت تحولاً في الموقف من قضية «مركز ابن خلدون» التي تفجرت بداية الشهر الماضي إثر القبض على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور وأحالتهما على النيابة التي أمرت بحبسهما احتياطياً لمدة ١٥ يوماً، بعدما وجهت اليهما تهمة «تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد وتؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد». واتسع نطاق القضية في وقت لاحق ليشمل آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز. كما تعددت التهم التي واجه المحققون ابراهيم بها الى درجة «التخابر مع دولة أجنبية هي الولايات المتحدة بغرض الإضرار بالمصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية للبلاد»، وهي التهمة التي تسببت في جدل كبير ورد اميركي غاضب عكسه لقاء عقد الثلثاء الماضي بين رئيس الحكومة المصرية الدكتور عاطف عبيد والسفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر بعد دقائق من انتشار خبر توجيه التهمة بشكل غير رسمي الى ابراهيم.

لكن السيد فريد الديب محامي ابراهيم استبعد ان تكون اي ضغوط مورست تسببت في قرار اطلاق موكله. وارجع الفضل في عملية الاطلاق الى تدخل الرئيس حسني مبارك شخصياً، وقال لـ«الحياة» «الفضل وحده يعود الى الرئيس مبارك الذي حرص على إن تعرض الامور عليه عرضاً محايداً مجرداً، فاستجاب لنداءاتنا». وأعرب الديب عن سعادته «لكون الحقيقة تجلت امام الجميع»، مشيرا الى ان اسرة ابراهيم سددت مبلغ الكفالة، وان التحقيقات في القضية ستستمر الى حين التصرف بشكل نهائي فيها. واوضح ان قرار اطلاق موكله استند الى كون النيابة «رأت امكان استكمال التحقيقات من دون الحاجة لابقاء ابراهيم رهن الحبس الاحتياطي الذي هو اجراء احترازي في الاساس».

وقالت المحامية راندة ابراهيم ابنة رئيس مركز ابن خلدون لـ«الحياة» ان القرار «عكس سيادة القانون في مصر رغم بعض تصرفات الجهات الادارية». ووجت الشكر الى مبارك بعدما اعتبرت انه كان وراء القرار، واشادت بـ«كل الجهات التي وقفت الى جانب الحق»، واعتبرت ان «الامور عادت الى طبيعتها»، وشددت على ان والدها سيعود الى ممارسة نشاطه بشكل طبيعي، واستبعدت ان يكون للقضية تبعات تحد من نشاطه.

واطلقت النيابة في الوقت ذاته السيدة عبد النور بكفالة مقدارها ٥ آلاف جنيه، وهي كانت تاتي في المرتبة الثانية له من حيث جسامة التهم في القضية، اضافة الى ثلاثة متهمين آخرين هم: عبد المنعم ابراهيم، وعوض عبده بكفالة مقدارها ٥٠٠ جنيه وماجدة ابراهيم بكفالة الف جنيه.

وكما كانت القضية مسرحاً لتصعيد مصري رداً على الحملات الاعلامية الاميركية ضد مصر والرئيس مبارك شخصياً، بدا أن القاهرة اختارت القضية ذاتها لتعكس تحولاً نحو تهدئة الأزمة مع اميركا الى درجة أن قرار إطلاق ابراهيم سبقه بساعات تصريحات صدرت عن مسؤولين مصريين تضمنت دفاعاً عن ابراهيم.

ففي وقت متزامن عقد مسؤولان مصريان مساء أول من أمس لقاءين مع صحافيين مصريين وأجانب سيطرت الأزمة المصرية – الاميركية وقضايا ابراهيم على ما اثير فيهما من نقاش. ففي حين كان الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري يتحدث الى المراسلين الأجانب كان الدكتور مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية يعقد لقاء مع رابطة الشؤون الخارجية في نقابة الصحافيين المصريين. وبدا أن الهدف كان مخاطبة الرأي العام في مصر واميركا في آن، سعياً نحو تجاوز الأزمة والتمهيد



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: البيان
التاريخ: ١١ / ٨ / ٢٠٠٠



ابراهيم لدى نقله الى النيابة العامة امس. (ا ب)

لإعلان إطلاق ابراهيم.

وشدد الباز في بداية مؤتمره على ان القضية «ليس لها اي ابعاد سياسية» وأنها «تتعلق بوقائع قانونية بحتة يتم التحقيق فيها استناداً الى الأدلة التي تتوافر في شانها ،وفي ما إذا كان تم انتهاك بعض القوانين والانظمة». ورد الباز على تقارير صحافية تناولت تفاصيل التحقيقات واعتبر أنها «تفتقر الى الدقة والمعلومات الصحيحة»، في اشارة الى مواجهة المحققين لإبراهيم بمعلومات عن تخابره مع مؤسسات اميركية بينها وزارة الدفاع والاستخبارات المركزية. ورغم ان المسؤول المصري شدد على ان احداً «لا يحق له التدخل في أعمال القضاء باعتبار ان قضية مركز ابن خلدون في حوزه النيابة»، إلا أنه نفى أن تكون هناك نية لإحالة ابراهيم على محكمة عسكرية.

وقال: «اذاقضى النائب العام بالمضي في القضية فإنها ستعرض على محكمة عادية»، ولم يستخدم الباز اصطلاح التخابر او التجسس للرد على اسئلة المراسلين الذين سالوه عن مغزى مواجهة ابراهيم بالتهمة اثناء التحقيقات حتى لو أنها لم ترد بعد في لائحة الاتهام بشكل رسمي. وقال: «كل ما قيل من روايات في شأن تهم جديدة تتعلق باتصالات معينة هي من قبيل التخمينات المجردة ولا تمتلك اية مصداقية».

لكن الفقي كان أكثر تحديداً حين دافع صراحة عن ابراهيم، وقال: «بكل شجاعة استبعد جاسوسية ابراهيم فهو مثقف واستاذ مصري لم يحالفه الحظ في مخالفات مالية وإدارية، لا تصل أبداً الى حد الخيانة، وهي التهمة التي لم توجهها له النيابة العامة حتى الآن. وأرجو ان تمر هذه السحابة التي يساء استغلالها جداً في الخارج ضد مصر الآن».

ومعروف أن الفقي عضو في مجلس أمناء «مركز ابن خلدون» وجاء حديثه ليؤكد التحول في الموقف الرسمي المصري من القضية التي وصفها بأنها «أخذت أكبر من حجمها، مما زاد من تاثيرها». وقال: «كانت تربطني علاقات قوية مع سعد الدين ابراهيم وكنت عضواً في مجلس امناء المركز ومعي كثيرون من النخبة المثقفة في مصر وليس تهرباً مني أن اقول ان قدماي لم تطأ منتدى ابن خلدون منذ العام ١٩٩٤، ولكن الظروف عقب مؤتمر الاقليات الذي نظمه المركز عام ١٩٩٤ في قبرص وكذلك عملي سفيراً لمصر في النمسا حالا دون مشاركتي». وشدد الفقي أن أعضاء مجلس أمناء المجلس «لم يكن لهم أي علاقة بالأمور المالية والإدارية في المركز». وسئل عن رأيه في شخص ابراهيم فاجاب: «هو شخصية تحاول التحريض على النقاش في قضايا مهجورة وكان يجانبه الحظ في أن يطرح قضايا سابقة على عصرها او حساسة». وأضاف: «أذكر انه طلب مني أن اترأس جلسة خاصة بالاقباط في مؤتمر الأقليات وقوبل المؤتمر بمعارضة فذهب به الى قبرص ولم أشارك فيه بالطبع». وخلص الى أن ابراهيم «لم يحالفه الحظ في اختيار التوقيتات المناسبة للمواضيع المختلفة التي يطرحها ومن ذلك خروجه ببعض أو بنتائج هذه المواضيع البحثية الى خارج البلاد».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الوفد
التاريخ: ١١ / ٨ / ٢---

بكفالة.. إخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم و٤ متهمين فى قضية مركز ابن خلدون

كتبت ـ نجوى عبد العزيز:


نادية محمد عبدالنور

امرت نيابة امن الدولة العليا باخلاء سبيل الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بكفالة ١٠ الاف جنيه، كما امرت النيابة باخلاء سبيل نادية محمد عبدالنور المدير المالى للمركز بكفالة ٥ الاف جنيه، واخلاء سبيل ماجدة ابراهيم البيه بكفالة الف جنيه وزوجها عبد المنعم ابراهيم وعوض عبده احمد بكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهما، تم استدعاء المتهمين صباح امس من محبسهم الى سراى النيابة، اجرى المستشار هشام بدوى واشرف هلال رئيسا النيابة التحقيقات مع المتهمين، واكد المستشار هشام سرايا المحامي الاول ان قرار الحبس الاحتياطي الذى صدر ضد المتهمين كان ضرورة لعدم التأثير علي ادلة الاتهام، واشار الى استماع النيابة الى ٢٢ متهما وسؤال ١٤ آخرين فى القضية، واوضح ان التحقيقات لم تنته رغم قرار الافراج عن المتهمين وان النيابة مستمرة فى فحص الاوراق والمستندات واستعجال ضبط بعض المتهمين الهاربين واشار الى عدم امكانية حصر الاتهامات حاليا، قام اهالي المتهمين بدفع الكفالات وتم ترحيل المتهمين لاتخاذ الاجراءات القانونية للافراج عنهم، كانت مباحث امن الدولة قد القت القبض على المتهمين فى ٣٠ يونيو الماضى.

فى قضية مركز ابن خلدون:

إخلاء سبيل د. سعد الدين إبراهيم بكفالة ١٠ آلاف جنيه



د. سعد الدين إبراهيم لحظة إخلاء سبيله «تصوير عبد الهادى كامل»

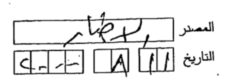
كتبت خديجة عفيفى:

وافق النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد على قرار نيابة امن الدولة العليا باخلاء سبيل د. سعدالدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون بكفالة مالية ١٠ الاف جنيه. على ذمة التحقيقات.. واخلاء سبيل نادية عبدالنور المدير المالى للمركز بكفالة ٥ آلاف جنيه اصدر القرار المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة. كما قرر إخلاء سبيل الباحثة ماجدة إبراهيم وعبدالمنعم إبراهيم وعوض عبده الموظفين بالمركز بكفالة مالية

حضر مع المتهم محاميه فريد الديب وطالب من النيابة الافراج عن موكله حيث ان التحقيقات وصلت لمرحلة لا تستوجب حبسه احتياطيا.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الإفراج عن ٣ فى قضية مركز ابن خلدون

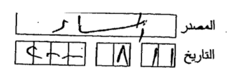
الحبس الاحتياطى كان ضروريا لصالح التحقيق

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول اخلاء سبيل كل من الباحثة ماجدة ابراهيم بكفالة مالية قدرها الف جنيه وعبدالمنعم ابراهيم وعوض عبده أحمد الموظفين بالمركز بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ جنيه لكل منهم.. وأكد المحامى العام الأول بأن حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم الاحتياطى كان مرحلة من ضروريات التحقيق حيث ان أحد أسباب الحبس الاحتياطى هو عدم التأثير على الأدلة والنيابة فى المرحلة السابقة استمعت إلى حوالى ٢٢ متهما ما بين محبوس ومخلى سبيله، وقامت النيابة بسؤال ١٤ شخصا نسبت إليهم بعض شبهات الاتهام، وقامت النيابة بسؤالهم على سبيل الاستدلال كما استمعت إلى ٩ شهود حول الواقعة.

وأشار المحامى العام الأول بأن الحبس الاحتياطى كان ضروريا فى ذلك الوقت.. أما الآن فقد وصلت التحقيقات إلى مرحلة لم يعد فيها مانع من اخلاء السبيل رغم أن التحقيقات لم تنته بعد ولازالت النيابة مستمرة فى فحص الأوراق والمستندات وسؤال من لم يتم سؤاله واستعجال ضبط من لم يتم ضبطه من المتهمين وسوف يتم التصرف فى القضية فور انتهاء التحقيق وبذلك يصبح عدد المتهمين المحبوسين ٦ والمخلى سبيلهم ٥ متهمين.

ومازال قرار النائب العام بمنع د. سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور من السفر ساريا وقاما بدفع الكفالة وعادا إلى منزليهما.. بدأ الأول فى الادلاء بأحاديث تليفزيونية لكل من تليفزيون أبو ظبى والجزيرة من منزله بالمعادى.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

بعد الافراج عن سعد الدين ابراهيم.. زوجته تؤكد:

فقدت الأمل تماماً .. فى إخلاء سبيله
إعادة فتح مركز ابن خلدون.. خلال أيام

كتب ـ ابراهيم العزب:

قال الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للابحاث فى تحقيقات نيابة امن الدولة التى باشرها معه المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول قبل اخلاء سبيله: اننى سمعت ولاحظت ان هناك تراشقاً شديداً بين الصحفيين المصريين والامر يكين بسبب قضيتى.. وانا خائف ان اصبح كبش فداء لهذه الصراعات فتأتى بنتائج غير طيبه على مصلحتى..

وردت النيابة بأنه لا اتهام بدون دليل وان ما تنشره وسائل الاعلام لا يؤثر على سير التحقيقات التى تعتمد على الحقائق وادلة الاتهام.. ثم تقدم محاميه فريد الديب بمذكرة تضمنت دفاعه بأن التحقيقات قد وصلت الى مرحلة لا تستوجب حبسه احتياطياً خاصة وان كل هذه التحقيقات لم تثبت ثمة دليل اتهام ضد موكله الدكتور سعد الدين ابراهيم.. لذا فليس هناك مبررات للحبس الاحتياطى التى زالت عنه ولا خوف من هروبه خارج البلاد خاصة وان النائب العام قد اصدر قراراً بمنعه وباقى المتهمين من السفر.

اما افراد اسرته فقد فوجئوا بقرار اخلاء سبيل الدكتور سعد وابدوا ثقتهم الكاملة فى نزاهة القضاء المصرى وعدم تأثره بأى متغيرات اعلاميه او سياسيه..

قال زوجته باربارا سعد الدين ابراهيم: انها تحملت ازمة الدكتور سعد ٦ أسابيع وكل يوم يمر كانت تتوقع انفراجا للمشكلة.. لكن النتائج كانت عكسيه حتى فقدت الأمل تماماً فى اخلاء سبيله مما جعلها لا تحضر معها.. الضمان المالى الذى كانت تحمله معها كل مرة يجدد حبسه فيها.

قالت: ان الدكتور سعد قرر منذ خروجه من سرأى النيابة ان يعود الى مركز ابن خلدون لممارسة عمله من جديد وانه سيقدم التماساً للنيابة بفتح المركز المتحفظ عليه ليباشر فيه عمله وقد نسق مع «نادية عبدالنور» المدير المالى بالمركز بشأن عودة العمل مرة اخرى بعد استئذان النيابة..

قالت ابنته راندا سعد ابراهيم: انها فى غاية السعادة لخروج والدها من الحبس الاحتياطى وان استمرار التحقيقات فى النيابة ستظهر الحقائق وبراءته واذا تم احالته للقضاء فسوف تظهر براءته ايضا.

كانت نيابة أمن الدولة قد اخلت سبيل الدكتور سعد بضمان مالى ١٠ آلاف جنيه و٤ متهمين اخرين بالضمان المالى الذى يتراوح بين ٥ الاف و٥٠٠ جنيه.



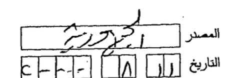
تصوير: عادل عبدالرحمن

الدكتور سعد ابراهيم فى طريقة لسيارة الترحيلات

رانده ابنة الدكتور سعد ابراهيم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الإفراج عن سعد إبراهيم ونادية عبدالنور بكفالة التحقيقات مستمرة.. منعهما من السفر

كتب - ابراهيم أبو كيلة :

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على قرار المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا باخلاء سبيل د.سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بضمان مالي ١٠ الاف جنيه ونادية عبدالنور المدير المالي والاداري بضمان ٥ الاف جنيه. سدد كفالة سعد ابراهيم شقيقه أحمد ويعمل مهندس مقاولات.

أكد مصدر مسئول استمرار منع سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور من السفر حيث لازالت التحقيقات مستمرة

الإفراج بكفالة عن سعد إبراهيم ونادية عبدالنور مع منعهما من السفر:

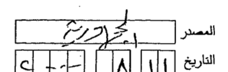
الأقارب سعداء.. شكرا لقضاء مصر العادل

ابنته راندا: نقلت الخبر السار لكل معارفنا.. أثق أن المحكمة ستنصفه

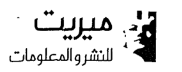
زوج الإبنة: شعرت بالتفاؤل.. انه سيتم إخلاء سبيله

النيابة: التحقيقات مستمرة.. الحبس كان لحماية الأدلة

تغطية:
ابراهيم أبوكيلة
تصوير: عادل عبدالرحمن



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@holmail.com



وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على قرار المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا باخلاء سبيل د.سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بضمان مالى ١٠ آلاف جنيه دفعه شقيقه أحمد مهندس المقاولات.. ونادية عبدالنور المدير المالى والادارى للمركز بكفالة ٥ آلاف جنيه دفعها شقيقها خالد عبدالنور مع استمرار منعهما من السفر لأن التحقيقات مازالت جارية.

بعد تحقيقات استمرت ٢ ساعات استجابت النيابة لطلب الدفاع باخلاء سبيل المتهمين وقالت النيابة إن اخلاء سبيل المتهمين وحبسهما كان لمصلحة التحقيقات.. وان هدف استمرار الحبس كان عدم التأثير على الأدلة.. وبعد أن تم استجواب ٢٢ متهما و١٤ حامت حولهم الاتهامات و٩ شهود أصبحت الامور واضحة وانتهت الأسباب المبررة لاستمرار الحبس.. ولذلك تم اخلاء سبيلهما.

كما أمر المستشار هشام سرايا بإخلاء سبيل ماجدة إبراهيم الباحثة بالمركز بألف جنيه وعبدالمنعم إبراهيم وعوض عبده أحمد بـ ٥٠٠ جنيه وبذلك يتبقى ٦ متهمين محبوسين على ذمة القضية.

كانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على د.سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور فى أول يوليو الماضى وأمرت النيابة بحبسهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات تم تجديدها مرتين حتى بلغت مدة الحبس ٤٥ يوما وذلك لاتهامهما باعداد تقارير وأبحاث عن بعض الأوضاع الداخلية تضر بالمصلحة الوطنية وتسليمها لجهات ومنظمات أجنبية مقابل مبالغ مالية وتلقى اعانات من دول أجنبية دون الحصول على اذن من الجهات المختصة.. وقاما بالاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية لاستخدامها فى أغراض تسىء لسمعة مصر وانتاج فيلم بعنوان «ادخل شريك وشارك» يتناول اسقاطات على بعض الأوضاع الداخلية.

خرجت نادية عبدالنور من غرفة التحقيق فى الثالثة والنصف إلى سيارة الترحيلات كما خرج د.سعد الدين ابراهيم من غرفة التحقيق فى الساعة الرابعة وعشر دقائق إلى سيارة الترحيلات فى طريقهما إلى محبسيهما لانهاء اجراءات اخلاء سبيلهما.

بعد صدور القرار بادر اقارب المتهمين الذين كانوا ينتظرون خارج مقر النيابة بالاتصال من تليفوناتهم المحمولة بذويهم لابلاغهم بالخبر.

قال.. المهندس احمد ابراهيم رزق - مقاول - شقيق د. سعد الدين ابراهيم للجمهورية بعد ان سدد مبلغ الضمان المالى فى خزينة النيابة واتصل بجميع اقاربه ليبلغهم بالخبر السعيد انا سعيد جدا.. لقد كنت متفائلا خاصة بعد التصريحات التى اذاعها المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام والتى اكد فيها ان النيابة لا تلقى الاتهامات جزافا ولا توجه لأى متهم تهمة دون أدلة وبراهين ومستندات وان النيابة تتيح للمتهم تقديم دفوعه ومستنداته.

نزاهة القضاء المصرى

اكد خالد عبدالعزيز مدير تحرير مجلة حزبية سودانية وشقيق نادية عبدالنور سعادته بقرار اخلاء سبيل شقيقته ود.سعد الدين ابراهيم واضاف أنه فى اعتقاده ان القرار تأخر ٤٥ يوما وانه قام بدفع مبلغ الضمان المالى ولكن ضابط سيارة الترحيلات لم ينتظر لاستلام قرار النيابة بالافراج واكد انه واثق من نزاهة رجال النيابة والقضاء المصرى وعدالتهم.

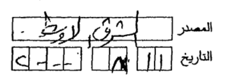
زوجة د.سعد

قالت بربارا ابراهيم زوجة الدكتور سعد الدين ابراهيم إنها سعيدة جدا بقرار اخلاء سبيل زوجها وانها كانت متاكدة من عدالة رجال النيابة والقضاء ونزاهتهم واضافت انها بادرت باجراء اتصالات بعدد من الاصدقاء واخبرتهم بالخبر السعيد كما اتصلت بمصلحة السجون لسرعة انهاء اجراءات الافراج عنه

● راندا ابنة الدكتور سعد قالت ايضا انه اسعد خبر فى حياتها وانها اجرت اتصالات عديدة بالاقارب والاصدقاء لتعبر لهم عن سعادتها وفرحتها واكدت انها واثقة من براءة والدها وان القضاء المصرى النزيه سينصفه.

وقال نبيل ابراهيم زوجة ابنته: انه حضر فى الصباح الباكر وكان متفائلا ويشعر أنه سيتم الافراج عن د.سعد الدين وأنه عندما علم بقرار اخلاء سبيله سارع بالاتصال بالاقارب ليبلغهم الخبر السعيد وقال انه سيتوجه إلى السجن لينهى اجراءات الافراج عنه وليكون فى استقباله لحظة خروجه.





السلطات المصرية تفرج عن رئيس مركز ابن خلدون ومساعدته

سعد الدين إبراهيم بعد إطلاقه: الحقيقة تكشف أخيرا ورفضت أي تدخل أجنبي

القاهرة: «الشرق الأوسط»

فجرت نيابة أمن الدولة العليا في مصر مفاجأة في قضية مركز ابن خلدون بقرارها أمس الافراج عن رئيس المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم والمتهمة الثانية المحاسبة نادية عبد النور بكفالة مالية.

وكان المتهمان الرئيسان في القضية وصلا الى مقر النيابة في ضاحية مصر الجديدة من محبسهما ولم يتم اجراء أية تحقيقات معهما وتم اعلامهما بعد خمس ساعات بقرار الافراج عن الاول بكفالة مالية قدرها عشرة الاف جنيه وعن الثاني خمسة الاف جنيه على ذمة القضية التي ينتظر ان تحال الى محكمة مدنية قريبا كما لمح الى ذلك المستشار السياسي المصري الدكتور اسامة الباز في مؤتمر صحافي عقده مساء أول من أمس في نادي المراسلين الاجانب في فندق شبرد وسط القاهرة.

وشهدت قضية مركز ابن خلدون عدة مفاجآت بدأت منذ القبض عليه في اواخر شهر يونيو (حزيران) الماضي في منزله في ضاحية المعادي في جنوب القاهرة ثم تمديد حبسه ثلاث مرات بلغ اجماليها 45 يوما الى ان اكد محاميه فريد الديب ان المحققين وجهوا اليه تهمة التخابر ثم اعلان النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ان التحقيقات لم تنته وان غرضها كشف الحقيقة ثم قرار اخلاء سبيله على ذمة القضية.

وعبر الدكتور ابراهيم وهو خارج من مقر النيابة في طريقه الى محبسه في ليمان طره لاستكمال اوراق اخلاء سبيله عن سعادته بقرار الافراج عنه وقال لـ«الشرق الأوسط» ان الحقيقة تكشفت اخيرا امام اجهزة الامن المصرية ونفى تدخل اية جهة اجنبية للافراج عنه. في اشارة الى الولايات المتحدة التي يحمل جنسيتها. أو الاتحاد الاوروبي الذي تربطه به علاقات بحثية كانت محل اتهامات المحققين المصريين. اما محاميه فريد الديب فرأى أن قرار الافراج جاء في محله تماما وانه لا اساس للاتهامات التي وجهها المحققون لموكله وانه على ثقة من براءته.

واستعدت اسرة الدكتور ابراهيم للاحتفال في منزلها بضاحية المعادي وقالت نجلته المحامية رندا التي التقتها «الشرق الأوسط» امام سراي النيابة وهي تجفف دموعها «سنحتفل سويا بانتصار الحق وعودة والدي».

وكان المستشار السياسي الدكتور اسامة الباز أكد في ندوة صحافية اول من امس أن قضية ابراهيم ليست سياسية وانه سيحال الى محكمة مدنية مصرية بعد تحقيقات النيابة قاطعا بذلك الطريق عن كل ما تردد عبر محاكمته امام القضاء العسكري أو امام محكمة أمن الدولة العليا.

وامتنع الباز وكان احد المقربين من الدكتور ابراهيم عن توجيه انتقادات له أو للمركز واكتفى بالقول ان الموضوع برمته في يد القضاء.

وعلى صعيد آخر وجه مساعد وزير الخارجية المصري الدكتور مصطفى الفقي وهو احد اعضاء مجلس امناء مركز ابن خلدون انتقادات هي الاولى منذ تفجر قضية ابن خلدون اتهم فيها المركز بمخالفة قواعد تأسيسه وقال «انني قطعت علاقتي بالمركز منذ عام 1994 على خلفية تنظيمه ندوة عن الاقليات عارضت السلطات المصرية عقدها فقرر ابراهيم نقلها الى قبرص».

واضاف الفقي الذي عمل سكرتيرا للرئيس مبارك للمعلومات: لم اشارك في اجتماعات ابن خلدون منذ ذلك التاريخ ونفى تراجع السلطات المصرية في التحقيقات الجارية في القضية بسبب ضغوط اميركية معبرا عن ثقته في القضاء المصري.

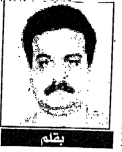
ولن يتمكن ابراهيم من مغادرة مصر الى خارجها رغم قرار الافراج عنه بسبب صدور قرار في الشهر الماضي بمنعه من السفر وادراج اسمه في المنافذ البرية والبحرية والمطارات. وعقد المحامي العام لنيابات امن الدولة العليا هشام سرايا مؤتمرا صحافيا في اعقاب قرار النيابة اشار فيه الى ان الحبس الاحتياطي كان ضروريا في مرحلة التحقيقات التي باشرها المحققون وشملت 22 متهما من بينهم ثلاثة صحافيين.

واشار الى ان قرار الافراج شمل غالبية المتهمين في القضية بعد الانتهاء من استجوابهم وفحص المستندات ومنهم ماجدة ابراهيم البيه بكفالة الف جنيه بتهمة تقديم رشوة مالية لمساعد الشرطة محمد حسنين وزوجها عبد المنعم ابراهيم بكفالة 500 جنيه ومبلغ مماثل للمتهم عوض عبده احمد.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١١ / ٨ / ٢٠٠٠

حصل لنا الرعب والتهديد!!



بقلم
فريد زهران

منذ بضع سنوات، كنت «اردش» مع د.سعد الدين ابراهيم حول اوضاع الديمقراطية فى مصر، وفوجئت يومها ان د.سعد يتوقع ان تجمعنا السجون يوما ما! وقد اثار كلام د.سعد دهشتي البالغة واعتبرت هذا الكلام مجرد نكتة او فى احسن الاحوال نوعا من المبالغة الشديدة التى لا تنسجم مع اى منطق او عقل ولكن هاهى الدولة المصرية تقفز بكل خفة واستهانة فوق العقل والمنطق وتقوم بالقاء القبض على د.سعد!!

عرائض الاتهام التى نشرتها الصحف القومية- قبل انتهاء التحقيق!- اكدت ان المتهم قام بالحصول على تمويل من الاتحاد الاوروبى «ترى هل الاتحاد الاوروبى جهة مشبوهة!!؟» لانتاج فيلم يحض الناس على المشاركة فى الانتخابات! والى جوار هذه التهمة السياسية الرئيسية، ازدانت عريضة الاتهام بـ«تشوية» اتهامات تتعلق بالاساءة لسمعة مصر، بالاضافة طبعا الى الاتهامات المالية التقليدية، ويحضرنى فى هذا الصدد اننى اتهمت، من قبل نفس الصحف، واكثر من مرة، انا الاخر، بالاساءة لسمعة مصر، والعمالة لجهات اجنبية، مع الآلاف والآلاف من خيرة ابناء هذا الوطن على مدى العقود المنصرمة لمجرد اننا اعتبرنا ان حب الوطن ليس جريمة ولا نقول فرض علينا وقادنا هذا الحب للاختلاف مع الحكام الذين اعتبروا انفسهم فوق كل نقد ومساءلة لدرجة ان الاعتراض على سياستهم والخلاف معهم قد اعتبر خيانة فى اسوأ الاحوال او اساءة لسمعة مصر فى اسوئها!!

نحن نعرف ان التحقيق مع د.سعد لم ينته بعد ولكن كل الشواهد تؤكد ان د.سعد قد سولت له نفسه أن يبدى بعض الاستقلالية فى التفكير ولعله تهور اكثر من ذلك فاجاهر برأى مختلف متصورا ان سنه وتاريخه وعلاقاته ستجنبه سوء العاقبة، فالرجل قد تجاوز الستين، ولم يعرف عنه الانخراط فى عمل مسلح او تنظيم سرى، بل اننا لا نذيع سرا عندما نذكر ان الرجل كان حريصا طوال الوقت على ان تكون علاقته بالدولة على خير ما يرام حتى انه كان يتطوع بتقديم المشورة لاولى الامر كأى مواطن صالح موالي للنظام وان اختلف معه فى بعض الأمور، واخيرا فان الرجل له اصدقاء من الحكام انفسهم فى مصر، وفى الولايات المتحدة الامريكية حيث تدكتر وتزوج وحصل على جنسية امريكية!! ورغم علاقات الرجل وسنه وتاريخه كان د.سعد يعرف ان الدولة فى مصر قادرة وانها تستطيع ان تلقى بمن تشاء من خصومها الى غياهب السجون متى ارادت ذلك، بينما لم يكن واحد ذو حالاتى يتخيل ذلك على الاطلاق، ربما لان د.سعد له صلات حميمة بالدولة ويعرف الكثير عن مدى احترامها للشعب المصرى وحقوق الانسان فى مصر.

واذا كان القبض على د.سعد ممكن رغم سنه وتاريخه وعلاقاته أمرا سهلا وبسيطا الى هذا الحد فان الدولة بالتاكيد قادرة ان تنكل باى معارض، مهما كان وزنه، ونحن نعتقد ان الذين اتخذوا قرار القبض على د.سعد انما ارادوا لهذه الرسالة ان تصل لكل من يعنيه الامر، بالذات ونحن على ابواب انتخابات يراد لها ان تكون نزيهة جدا جدا «زى كل مرة»!! ولكن بعض الناس يتساءل بدهشة لماذا؟! هو فى ايه اصلا يستأهل هذا المستوى من الارهاب والتخويف الحياة السياسية ميتة خالص مالص واغلب المعارضين بصفة عامة ناس طيبين جدا

ويسمعوا الكلام من اول مرة فى اغلب الاحوال.

عايزين ايه طيب؟!! هل هناك وضع اكثر ركودا او بالاحرى مواتا من ذلك وانا تقديرى ان البحر يحب الزيادة والدولة لا تريد خصوما، بل ولا تريد حتى اصدقاء او حلفاء، لا تريد سوى امعات وأرزقية الدولة مش عايزة اى حاجة ولا اى حد.. ومعظم الناس فوق يرون ان جميع المسائل تمام التمام وكل الكلام ده مجرد كلام والبلد عظيمة جدا جدا وتولى شئون البلاد والعباد يعود عليهم بالنفع الوفير والمغانم الكثيرة، والمشكلة الوحيدة هى وجود قلة قليلة من المشككين فى عظمة مصر، التى هى بالضبط عظمتهم لا اكثر ولا اقل، واذا كانت بعض الاقلام مازالت تتنفس من خلال بعض الصحف فان ذلك ليس اكثر من منحة او هبة يمكن وقفها فى اى لحظة اذا اقترب البعض من الخطوط الحمراء او خرج عن قواعد اللعبة.

لكن دعونا نتسائل ما هى الخطوط الحمراء وما هى قواعد اللعبة!!؟ هذا ما عليك ان تحاول استنتاجه بنفسك طوال الوقت منتظرا الاشارات والتلميحات بحيث تصبح كأى مواطن صالح بالطبع رقيب نفسك، واذا كان لديك عزيزى القارئ اى شك فى ان اولى الامر يعتبرون هذه الحرية المحدودة للتنفس من خلال الصحف هى مجرد منحة او هبة لا اكثر عليك ان تتذكر كيف توقفت صحف مثل صوت العرب والدستور والشعب بجرة قلم، وعليك ان تتذكر ايضا كيف نجح اولو الامر فى استدراج النخب السياسية الى الانقسام فى كل مرة كانوا يغلقون فيها هذه الصحيفة او تلك، فالدستور مثلما اشاعوا اغلقت لانها تجنح الى الاثارة وصوت العرب كانت تتلقى اموالا من بعض الانظمة العربية والشعب مع الارهاب، وكل هذا الكلام اذا كان صحيحا اصلا هو مجرد حق يراد به باطل، فالدستور اغلقت بينما تزدهر صحف الاثارة الصفراء تحت بصر الدولة ومباركة بعض من كبار المسئولين، والتسول على موائد الانظمة العربية يتزعمه بعض من اقطاب جمعية اصدقاء الشرطة فى ظل رعاية مباشرة ولحساب مسئولين كبار فى الدولة، واخيرا فاننا جميعا نعرف ان لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب واعضاءها من ابرز قيادات الحزب الحاكم هى التى وصلت بالارهاب الى ذروته عندما دعت الى حرق رواية وليمة لاعشاب البحر فى بيان ابرزته الصحف القومية فى صدر صفحاتها الاولى.

ان الاتهامات التى تكيلها الدولة او تروج لها اثناء ممارستها الاستبدادية انما تسعى الى تقديم مبرر للرأى العام، ومثل هذه الاتهامات بكل اسف يتخذها البعض مبررا يعفيه من اتخاذ موقف ديمقراطى عن قناعة حقيقية او خوف فترى هذا البعض يؤكد انه ديمقراطى جدا جدا ولكنه لا يتسطيع ان يقف الى جوار شخص مثل د.سعد لماذا؟! هنا تتعدد الاجابات وتختلف، لكنها تستند فى معظمها على ما تنشره الصحف فضلا عن بعض الانطباعات والتقديرات لمواقف د.سعد وممارساته وطبعا ليس من العدل فى شئ ان يسارع هؤلاء بتصديق الصحف التى لوثت بناء على تعليمات ايضا سمعة العديد منهم من قبل ولعلنا نذكر جميعا ما ذكرته نفس هذه الصحف عن المتهمين فى انتفاضة ١٨ و١٩ يناير وما ذكرته نفس هذه الصحف عن قضية «التفاحة» التى اتهم فيها بالتخابر مع بلغاريا رجال مثل الزيات واحمد طه وما ذكرته نفس هذه الصحف عن اعتقال سبتمبر باعتبارها ثورة، فهل من العدل والمنطق بعد ذلك ان نستند لمثل هذه الصحف اثناء تبريرها للقبض على مخاليق ربنا؟! ولكن ماذا عن الانطباعات والتقديرات الخاصة التى يكون بعض الناس بمقتضاها مواقف من د.سعد وممارساته؟ ان الاستناد على الانطباع او التقدير الشخصى لتوزيع الاتهامات على الناس الى حد دمغهم بالخيانة «مثلما وصل الامر مع د.سعد» او الكفر «مثلما حدث مع حيدر حيدر» هو امر لا ينسجم مع اى تفكير عقلانى، فكيف يستدرج بعض المثقفين المستنيرين والتقدميين لهذا التفكير الغوغائى؟! لعل تفسير ذلك يعود الى رسوخ قيم الاستبداد واللاعقلانية فى الحياة الثقافية المصرية ويكشف بوضوح ان الازمة ليست ازمة النظام الحاكم فحسب ولكنها ازمة مجتمعية شاملة تؤدى الى عجز هذا المجتمع عن انجاب نخبة سياسية وثقافية تحتكم الى المعايير الديمقراطية والانسانية التى لا يجاهر برفضها الا غلاة الفاشيست.

القاعدة القانونية «الديمقراطية والانسانية» تؤكد ان المتهم برئ الى ان تثبت ادانته، ترى الى اى حد التزم خصوم د.سعد بهذا المبدأ؟!

يقول فولتير قد اختلف معك فى الرأى لكننى مستعد ان اموت دفاعا حتى تقول رأيك وفولتير بهذه المقولة المبدأ، انما كان يرسى دعائم المجتمع الديمقراطى حيث ان وجود الديمقراطية واستمرارها مرهون بتضافر جهود الجميع وتضحياتهم على اختلافهم من اجلها، ومن ثم فان الاعتداء على حرية اى شخص بصرف النظر عن توجهاته يعتبر بالنسبة لفولتير اعتداء عليه هو نفسه

ومن ثم فان الامر يستحق التضحية بالحياة نفسها، ترى الى اى حد تتمثل النخب فى بلادنا هذه المقولة المبدأ وتؤمن بها؟!! الحقيقة المرة تؤكد ان الناس فى بلادنا لا يدافعون فى اغلب الاحوال الا عن المتهمين من جماعتهم وهكذا يتحدث الاخوان المسلمين عن المعتقلين من الاخوان لكنهم يتهمون حيدر بالكفر. وينكرون على نصر حامد ابوزيد اجتهاده وتتشدق صحيفة معارضة بالديمقراطية وعندما تختلف مع رواية تطالب الناس بمبايعتها على الموت، وتتشدق صحيفة معارضة اخرى بالديمقراطية وعندما تختلف مع د.سعد تسارع بتاييد القبض عليه وتكيل له الاتهامات بل وتصدر فى حقه احكام بالادانة ايضا!!

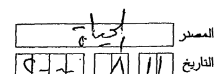
عندما تقف الى جوار زملائك واصدقائك فهذا أمر تفرضه طبائع الامور وروح القبيلة ولكن عندما تقف الى جوار خصومك وتؤيد حقهم فى الفعل والحركة فان هذا ما يفرضه النبل والحس الديمقراطي والرغبة الحقيقية فى بناء مجتمع عصرى وعقلانى ومتحضر.

ونحن اذ نعارض اليوم التنكيل بالدكتور سعد والعاملين فى مركز ابن خلدون رغم ان نقاط الخلاف بيننا اكثر بكثير من نقاط الاتفاق فان ذلك ينطلق من قناعات ديمقراطية عميقة وراسخة فنحن كنا نطالب ومازلنا بالغاء حالة الطوارئ والافراج عن كل المعتقلين بدون استثناء «ومعظمهم خصوم»، وكنا نطالب ومازلنا بمحاكمة المتهمين فى قضايا الارهاب امام قاضيهم الطبيعي والغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية، ورغم ذلك ولاننا ديمقراطيون فعلا فقد وقفنا بحزم لا يقبل المساومة ضد الارهاب ولم نتورط ابدا فى الدفاع عنه حتى لو استهدف فى لحظة اغتيال بعض الخصوم، فرغم كل خصومتنا مع السادات الذى افتتح مسيرة التسوية المشئومة والمستمرة حتى الآن الا اننا لم نعتبر ابدا ان الذين قتلوه ابطال بل كنا ندرك بعمق ان مرتكبى مذبحة المنصة سينتهى بهم الحال الى ارتكاب مذبحة الاقصر وقتل الناس على الهوية فى صعيد مصر.

بالامس القريب وقفنا ضد حبس معارضى قانون الايجارات الزراعية رغم اختلافي معهم ووقفنا مع حق ابوزيد والقمنى وفرج فودة رحمه الله وحيدر حيدر فى النشر والتعبير، ورفضنا القبض على الاخوان المسلمين، وهو مستمر حتى الآن بكل اسف فى اطار التوسع غير المفهوم وغير المبرر للحبس الاحتياطى كما رفضنا ايضا القبض على طلاب تربية عين شمس لمجرد قيامهم باحتجاج سلمى على قرار ادارى، وبالمثل فلقد رفضنا الطريقة غير الديمقراطية بالغة القسوة التى تعرض لها طلاب الازهر رغم خلافنا الجذرى مع اهداف ومرامى مظاهرتهم.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سعد الدين إبراهيم لـ "الحياة": الطلقة الأخيرة أخطأت فأخرجتني

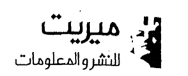
□ القاهرة - محمد صلاح

■ وصف رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم اتهامه بالتخابر لمصلحة مؤسسات رسمية اميركية اثناء المراحل الاخيرة من التحقيق معه بانه «الطلقة الاخيرة التي أريد بها اغتيالي فردت الي من جهزوا لها». وأكد أن كل ما جئ به «مجرد محصلة لمقالات وتقارير نشرت في صحف صفراء» تناولت نشاطه وجهود المركز في مجال المجتمع المدني.

كان ابراهيم يتحدث الى «الحياة» عند الباب الخارجي لسجن طرة الذي اعتقل فيه منذ توقيفه مطلع الشهر الماضي وحتى صدور قرار النيابة بإطلاقه بكفالة مقدارها عشرة آلاف جنيه، وهو إجراء يعني أن التحقيقات في القضية قائمة وان الملف مفتوح.

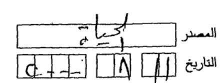
بدا المشهد مؤثراً عندما خرج ابراهيم منهكاً من باب السجن ليحيط به افراد اسرته بعد اقل من ساعتين على صدور قرار النيابة. ووجه رئيس «مركز ابن خلدون» الشكر الى كل الجهات التي ساندته. ورفض في حديثه الخوض في تفاصيل التحقيقات، وقال: «من غير اللائق ان نسرد ما جرى ما دام ان الملف مازال في حوزة النيابة». لكنه اعرب عن ارتياحه لأن الفرصة اتيحت له اثناء مراحل التحقيق «للرد على سموم ظل بعض الدوائر والصحف الصفراء يرددها طوال شهور». واعتبر ان قرار اطلاقه «تحقيق للعدل وسيادة القانون بعدما ظهر ان كل ما قيل لم يكن حقيقياً ولم تثبت صحته».

واضاف: «ربما كان الجانب الايجابي في القضية انها اتاحت لي الفرصة للرد ووضع الامور في نصابها». وأكد ان اتهامه بالتخابر ولو بشكل غير رسمي كان «امراً مستغرباً». وسئل عن اتهامه بالتخابر بسبب مشاركته في مؤتمر نظمته «كلية الدفاع» التابعة للبنتاغون وكذلك اتفاق «مركز ابن خلدون» مع شركة «فارتي» الاميركية على التفتيش بالنيابة عنها على مصانع مصرية تعمل في مجال الغزل والنسيج سعت الى الحصول على شهادات ضمان بجودة منتوجاتها، فأجاب:



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر



التاريخ

«ربما وجدوا باقي التهم غير كافية لاغتيالي معنوياً فكانت الطلقة الاخيرة هي مسالة التخابر، لكنها لم تات في موضعها». وشدد على انه لم يكن طرفاً في اي ضغوط مورست بهدف العمل على اطلاقه. ولفت الى انه ظل يرد على الانتقادات التي توجه إليه او إلى نشاط المركز قبل توقيفه بأن «اللي عنده حاجة يروح يقدمها للنائب العام».

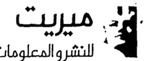
'سيواصل نشاطه طبيعياً'

وقال ابراهيم انه «سيواصل نشاطه طبيعياً من دون التاثر بما جرى. لم ارتكب ما اخشى منه، وكنت طوال السنوات الماضية مقتنعاً بما اقوم به، وساستمر في النهج نفسه سواء في مجال حقوق الانسان او المجتمع المدني او الديموقراطية او حتى الاقليات». واعتبر ان مواقفه من تلك القضايا «مبدئية وغير قابلة للمراجعة».

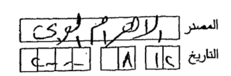
ورأى ان ملابسات القضية كشفت ان بعض مساعديه من الباحثين والعاملين في المركز «لم يكونوا على مستوى المسؤولية»، وان بعضهم «اساء التصرف»، في اشارة الى من اعترفوا اثناء مراحل التحقيق بمعلومات استغلت ضده. وتابع: «هؤلاء كانوا يعملون لمصلحة اجهزة امنية».

ونفى بشدة ان يكون طلب من أي اجهزة اجنبية العمل على اطلاقه او حفظ قضيته، وقال: «انا شخصية معروفة على المستوى العالمي ومؤسس حركة حقوق الانسان في مصر، واي تدخلات او ضغوط قد تكون مورست لم يكن لي دخل فيها. ابلغتهم في التحقيق انني فلاح مصري من قرية في محافظة الدقهلية، واعتز بانني من طين هذا البلد». واشاد بكل الاجهزة التي عملت في قضيته واستثنى منها الاجهزة الامنية، وقال: «ان المستوى المهني والاخلاقي للمحققين كان راقياً، كما ان المعاملة داخل السجن ظلت طيبة، وكل الجهات التي تعاطت مع القضية كالشخصيات العامة ومنظمات حقوق الانسان والدفاع كان اداؤها رفيع المستوى».

وتعهد العمل على ان يرد الاعتبار إلى نفسه، واضاف: «ما تعرضت له نوع من الاغتيال المعنوي بعد اكثر من ربع قرن في العمل العام وخدمة قضايا وطني وساعمل على رد اعتباري وجزء من نشاطي في المستقبل سيخصص لكشف هؤلاء الذين تسببوا في الاساءة الى وطنهم وسمعة بلادهم».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



قمة مبارك ـ كلينتون هل تبدد سحابة الصيف؟

واشنطن اختارت الهجوم من الأبواب الخلفية

ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التى تتعرض فيها سماء العلاقات المصرية ـ الأمريكية لحملات غضب مكتوم ومرارة عالقة فى النفوس مثلما هو حادث هذه الأيام فترمومتر العلاقات المصرية ـ الأمريكية أصبح دائم الصعود والهبوط بسبب العديد من العوامل المعقدة والمتشابكة من بينها عملية السلام فى الشرق الأوسط وتدخلات اللوبى اليهودى فى واشنطن ضد مصر.

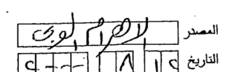
■ تقرير: أشرف العشرى

تحمل دوائر أمريكية مصر مسئولية فشل وتعثر جولة كامب ديفيد (2) بدعوى رفض التدخل وممارسة الضغوط على الجانب الفلسطينى وتأليب الرأى العام العربى ضد التحركات الأمريكية والإسرائيلية لفك عقدة القدس وفقا للمعايير الأمريكية التى لو كان قد قبلها الفلسطينيون لكانت بداية النهاية لحياة عرفات ورفاقه، الدوائر الدبلوماسية المصرية ترى أن البداية لحملة الغضب الأمريكى باتجاه مصر وبروز سحابة الصيف السوداء هذه الأيام كانت مع الساعات الأولى لقرار اعتقال الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع السياسى ومدير مركز ابن خلدون التى وجهت له السلطات القضائية المصرية أخيراً تهمة التخابر لصالح دولة أجنبية هى فى الأساس الولايات المتحدة ويومها استاءت الإدارة الأمريكية ولكنها كتمت غيظها بعد رد الفعل المصرى العنيف هذه المرة حين أبلغت السلطات المصرية الدوائر الأمريكية أن قضية سعد الدين إبراهيم شأن داخلى ووضعت يومها القاهرة دوائر وخطوطاً حمراء أمام التحركات الأمريكية لإنهاء ملف الاعتقال ويومها أيقنت الإدارة الأمريكية أنه لا جدوى من افتعال الأزمات فى مصر بسبب قضية خاسرة بعدما قدم الجانب المصرى الأدلة والوثائق بالصوت والصورة وعندها تراجع الجانب الأمريكى مفضلاً انتظار نتائج التحقيقات ورسائل القنوات الدبلوماسية للبحث عن حلول مرضية خاصة بعد أن صممت القاهرة على موقفها وإن كان الجانب الأمريكى غير مرتاح وراضى البال عن هذا الموقف إلا أنه مع بدء الدعوة لعقد قمة كامب ديفيد ورهان الإدارة الأمريكية كثيراً على نجاح هذه القمة والنتائج المتوقعة لها فتوارت التحركات الأمريكية الخاصة بقضية سعد الدين لحين الانتهاء من ماراثونية كامب ديفيد بسبب رغبة الجانب الأمريكى فى تفعيل جوهر خطوات التنسيق المرتقبة مع مصر خاصة خلال الترتيبات النهائية لإعداد صيغة اتفاق الإطار النهائى ولعب مصر دوراً حيوياً فى هذا الاتفاق كان كفيلاً بإنهاء ملف د. إبراهيم مشفوعا بنجاح الجهود الأمريكية لتسوية وتجهيز الاتفاق النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعندها ستطلب الإدارة الأمريكية بدون استحياء الإفراج عن د. سعد الدين وطى صفحة ملفه إلى الأبد ولكن عادة تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن فكان الفشل حليف الإدارة الأمريكية فى الجولة الأولى من كامب ديفيد (2) إلا أن البعد الثانى والضارب بجذوره العميقة فى تردى العلاقات المصرية ـ الأمريكية هذه الأيام وبروز سحابة الصيف هذا كان الموقف المتوقع للرئيس حسنى مبارك برفض الطلب الأمريكى المباشر خلال الأيام الأولى لقمة كامب ديفيد بتبنى مصر لموقف ضاغط على ياسر عرفات ورفاقه فى مسألة القدس أو


■ د. سعد الدين ابراهيم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



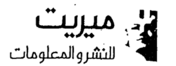
تبنى صيغ الحلول الوسط وجاء الرفض المصرى بحزم حيث تمحور الموقف المصرى فى وجهة نظر مؤداها أنه لا يمكن بأى حال أن تضمن لواشنطن موقفاً محايداً خاصة بعد أن رفضت طلب الضغوط على أبو عمـار أو تغض النظر عن ممارسات كلينتون وباراك فى اتجاه الفلسطينيين فى كامب ديفيد.

وزاد الأمر سوءاً حيث تكشفت التحركات المصرية فى اتجاه العواصم العربية المعنية بتطورات عملية السلام على المسار الفلسطينى وفى مقدمتها الرياض وعمان والدار البيضاء حيث لعبت زيارة الرئيس مبارك للسعودية ولقاءاته الطارئة يومها مع الملك فهد بن عبد العزيز وولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز دوراً بارزاً وملموسا فى نسيج آلية تنسيق ثنائية قادت بالفعل - حسب أقوال الأمريكيين - إلى تفهم مستشارى كلينتون الأوائل للموقف العربى الصارم حاليا بشأن رفض تقديم أى تنازلات حول القدس أو التلاعب بشأن مصيرها ومن يومها وحتى الآن انهمر العتب والغضب الأمريكى على مصر.

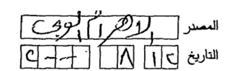
وإمعانا فى البحث عن وسائل عقابية أمريكية فعالة بحق مصر خاصة بعد الموقف الأخير والذى فاجأ صانعى القرار الأمريكى على حد وصف ساندى بيرجر كبير مستشارى الأمن القومى فى البيت الأبيض اضطر الرئيس كلينتون للاستجابة الفورية فى الأيام الثلاثة الختامية لقمة كامب ديفيد لإلحاح إيهود باراك وضغوط رئاسة المؤتمر اليهودى العالمى ومقرها نيويورك بقيادة إيلان شتاينبرج المدير التنفيذى لهذا المؤتمر لإثارة قضية تعويضات اليهود المهاجرين فى الخمسينيات والستينيات من الدول العربية لإسرائيل مقابل إحداث انفراجة بشأن قضية عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين ويقال نقلا عن أبرز أعضاء الوفد الفلسطينى فى مفاوضات كامب ديفيد إن الرئيس عرفات تعرض هو الآخر لضغوط قوية من الجانبين الأمريكى والإسرائيلى لإثارة هذه القضية مع بعض الدول العربية التى هجرتها الأكثرية اليهودية وفى مقدمتها مصر والعراق وليبيا والمغرب لحثها على تسديد تعويضات مناسبة لليهود وأسرهم الموجودين حاليا فى إسرائيل وبعض العواصم الأوروبية ولكن عرفات حسب تأكيدات دوائر الوفد الفلسطينى انفجر يومها فى باراك ورد عليه بغضب وعنف شديدين قائلا إنه لا وجه للتشابه بين قضية مستحقات وحقوق اليهود المهاجرين وقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين فى فالفرق جوهرى كما أن غالبية الدول العربية ومنها مصر ترفض بشدة تسديد أى مبالغ لهؤلاء اليهود وتعتبرها قضية فات أوانها، ورد فى نهاية حديثه بتهكم إنكم لن تحصلوا على فلس عربى واحد ويقال يومها إن الرئيس كلينتون تدخل فى الحديث وطلب مرة أخيرة من عرفات أن يتدخل ويسعى لإقناع الدول العربية القريبة منه فى هذا الوقت بتسديد هذه التعويضات عبر أى صيغة ولكن عرفات أشاح بوجهه وهز كتفيه منهيا الحديث ساعتها.

ووفقا للتأكيدات المصرية فى هذا الشأن فإن الإدارة الأمريكية لم تكتف بإثارة قضية حقوق المهاجرين اليهود من مصر عبر عرفات ولكن استجابت لضغوط شتاينبرج ومساعديه الذى سعى بالحقد والكراهية ضد مصر لدى قيادات الكونجرس الأمريكى مطالباً بضرورة تحرك الكونجرس والربط بين تقديم المساعدات المالية الأمريكية السنوية لمصر والتى تبلغ 2,4 مليار دولار وتسديد الجانب المصرى لحقوق وتعويضات ما يسمى باليهود المهاجرين واستغلت بالفعل قيادات الكونجرس تلك القضية وبدأوا فى ممارسة الضغوط على إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون لإثارتها بشكل رسمى مع مصر بدلا من اللجوء إلى طرف ثالث أو عبر عرفات وبالفعل لجأت الإدارة الأمريكية لإثارة هذه القضية مع الجانب المصرى خلال زيارة ادوارد ووكر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط بشكل مباشر وضاغط خلال زيارته الأسبوع قبل الماضى ولقاءاته فى الإسكندرية مع الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى وكذلك عبر إشارات سلبية من قيادات الكونجرس بالبحث وإعادة النظر فى حصيلة المساعدات المالية السنوية لمصر إذا لم تتعامل بشكل إيجابى مع هذا الطرح الإسرائيلى بشأن تعويضات هؤلاء اليهود.. ووفقا لرؤية الدوائر المصرية السياسية كان الرد المصرى إيجابيا وعنيفا فى التصدى لتلك الإشارات والرسائل الأمريكية وأبلغت الإدارة الأمريكية فى الحال وكذلك إسرائيل عبر رئيس وزرائها إيهود باراك خلال زيارته الأخيرة للإسكندرية بأن طرح هذه القضية وفى مثل هذا التوقيت خاصة بعد فشل وانهيار الجولة الأولى لقمة كامب ديفيد وتزايد التوتر الحالى فى العلاقات المصرية - الأمريكية لا يستقيم واستند الجانب المصرى فى مجمل ردوده الغاضبة إلى وجهة نظر واقعية مؤداها أن هؤلاء اليهود الذين هاجروا من مصر والعديد من العواصم العربية لإسرائيل قد هاجروا بمحض إرادتهم وباعوا ممتلكاتهم بأثمان معقولة وحصلوا على أموالهم كاملة وإذا كان لدى البعض من هؤلاء اليهود وثائق أو مستندات حيازة تثبت أحقيتهم فى بعض الممتلكات فعليهم اللجوء إلى ساحات القضاء المصرى.

وعندما أثر الجانب الأمريكى وبضغط يهودى وإيعاز إسرائيلى واضح من قبل باراك التمسك بفتح ملفات عودة الممتلكات الخاصة باليهود بدا الجانب المصرى يكشر عن أنيابه وبصوت مسموع



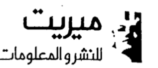
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



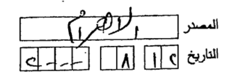
عبر رسائل نقلت لواشنطن وتل أبيب منذ منتصف الأسبوع الماضى بلجوء القاهرة لفتح ملفات قتل الأسرى المصريين فى حربى 56و67 وطلب تعويضات ضخمة مقابل الأعداد الكبيرة التى قتلها ونكل بها الإسرائيليون خاصة أن الأدلة والوثائق المصرية جاهزة كما أن نوعية تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم وبالتالى فالقاهرة مستعدة لفتح تلك الملفات على الفور ناهيك عن طلب تعويضات عن جرائم النهب والسرقة التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية أثناء احتلال مدن القناة وسيناء وحتى الآن لم تصدر أى تعليقات أو ردود فعل أمريكية أو إسرائيلية ويبدو أن الجميع الآن فى حالة التقاط الأنفاس استعداداً لإثارة فتنة جديدة فى معركة توتر العلاقات المصرية - الأمريكية ولكن هل ستؤثر مثل هذه الحملات والتراشق الإعلامى المتبادل حاليا على مجمل العلاقات هذه المرة خاصة أن الخلافات قد بلغت ذروتها، من جانبه السفير أحمد ماهر السفير السابق فى واشنطن يؤكد لـ«الأهرام العربى» أن مثل هذه النوعية من الحملات الموجهة من جهات يهودية وأمريكية أيضا ضاغطة على مصر لن تلقى بأى ظلال سلبية على مجمل العلاقات ولن تكرس أوضاعاً جديدة فى العلاقات لأن طبيعة وجوهر العلاقات المصرية الأمريكية حاليا ضاربة فى الجذور وهناك مصالح مشتركة لكلا الجانبين لا يمكن لأى طرف أن يضحى بها نظير سحابة عابرة تظلل سماء العلاقات لبعض الوقت فهذا أمر من المستحيل حدوثه قياساً إلى حجم التفاهم والآليات المتعددة التى تربط العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

ولا يتفق السفير ماهر مع الذين يرون أن وطأة الخلافات المصرية - الأمريكية الأخيرة فى قضية مفاوضات كامب ديفيد وما حدث فيها وما طلب من مصر فعله باتجاه السلطة الفلسطينية سيكون له تأثير سلبى وتطورات عكسية هذه المرة على مستقبل العلاقات مشيرا إلى أن العلاقات تعرضت بالفعل خلال السنوات الماضية لهزات عنيفة وترد كان واضحاً للجميع ولكن الثوابت والمصالح المشتركة كانت عاصية على تيار ضرب هذه العلاقات كما لم تفلح مئات المحاولات اليهودية فى السابق وبالتالى سيكون مصيرها الفشل وتجارب الماضى كثيرة ومتعددة.

ويبقى السؤال هل تنجح القمة المرتقبة والتى يجرى التحضير لها بين الرئيسين مبارك وكلينتون على هامش قمة الألفية بنيويورك فى السادس من سبتمبر القادم فى أن تزيل الغمة وتنجح فى عودة التواصل وتذيب سحب الصيف السوداء قبل فوات الأوان ■



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



نحن والإعلام الأمريكى

د. حمدى صالح

ـ بين حين وآخر وعلى فترات متباعدة، تحدث فورات فى الصحافة والإعلام الأمريكى تظهر فيها ملامح التحيز والتحامل على الموقف المصرى والعربى.. لعل آخرها المقالات التى ظهرت فى النيويورك تايمز والواشنطن بوست، متحاملة على موقف مصر من عملية السلام.. برغم دورها الرائد الذى كتب عنه هؤلاء الكتاب أنفسهم منذ فترة.. ما هى الأسباب وراء هذه الفورات.. وكيف نتعامل معها ـ فى المدى القصير والمدى الأطول.

وبداية لابد أن نأخذ فى اعتبارنا ـ تزايد دور الإعلام فى العلاقات الدولية بشكل غير مسبوق ـ بحيث أصبح جزء كبير من العلاقات بين الدول والشعوب يعتمد على «الصورة» التى ينقلها الإعلام، وحتى فى حالة أن العلاقات على مستوى الحكومات قد تكون طيبة، فإن الإعلام يمكنه أن يؤثر عليها سلبيا، كما أن الإعلام يمكنه أن يتخطى الحواجز التى تقيمها الدول لكى يخاطب مباشرة الرأى العام من فوق رأس الحكومات ويؤثر ويوجد تعاطفا أو تباعدا مع المجتمعات الأخرى، ويرجع هذا أساسا الى التطور التكنولوجى فى وسائل الإعلام، وأيضا الى التزايد الكبير لدور المجتمع والرأى العام وديناميكية المجتمعات الغربية.

ما هى التفسيرات وراء هذه الفورات؟

عندما تحدث هذه الفورات فى الصحافة الأمريكية، فإن المراقبين المحايدين يتحدثون عن التحيز الغربى عموما، وعن مدى علاقة هذه الفورات بسياسة الادارة الأمريكية القائمة وهل هو تسريب أم أنه مجرد تخمينات، كما أن الرأى يتجه بشكل عام الى مدى تأثير اللوبى المؤيد لإسرائيل، وخصوصا قوى اليمين فى إسرائيل المعارضة للسلام فى الإعلام الأمريكى، سواء بالوجود الفعلى كصحفيين وكتاب وتليفزيونيين أو بالوجود غير المباشر عن طريق النفوذ السياسى والثقافى والمالى.

لكن تواتر هذه الفورات يتطلب منا التدقيق فى دراستها والبحث عن أسبابها، ثم وضع استراتيجية للتعامل مع الإعلام الأمريكى والغربى عموما، من خلال تفهم أعمق للقوى المحركة له.

خريطة الإعلام الأمريكى

أن المتابعين للإعلام الامريكى لابد أن يلحظوا مدى تنوعه واتساعه، فهو ليس إعلاما محدودا مثل بعض الدول الأوروبية، وانما تتمثل فيه كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وبرغم أن الثقافة الأمريكية بشكل عام تؤكد أهمية التجانس، فإنها أيضا ترحب بالتنوع وباختلاف الرأى، وبالتالى فإن الإعلام مفتوح نسبيا لوجهات نظر متضادة، بل ويعشق الإعلام الأمريكى الجدال الذى يؤدى الى إثارة الاهتمام.

وأذكر أن أحد المقالات التى نشرتها فى جريدة اللوس انجلوس تايمز، عقب إحدى الأزمات موضحا موقف مصر (وكان الموقف الأمريكى ضعيفا جدا فيها) أثار اهتماما من القراء لدرجة أن الجريدة خصصت أكثر من صفحة على مدى ثلاثة أيام لرسائل القراء، معلقين على المقال ما بين مؤيد ومعارض.

كما أن الإعلام الأمريكى يفتح الباب لتعليقات أو مقالات رأى أو رسائل القر معارضة لما تنشره الجريدة أو المجلة، وواضح أننا لم نستخدم حق الرد إلا فى أقل الحدود، حيث يقتصر الرد من جانبنا على أى مقال أو موضوع لا يمثل وجهة نظرنا بموضوعية، يقتصر الرد على الجانب الرسمى من الممثل الإعلامى بالسفارة، أومن رئيس البعثة، على حين أن الرد يمكن أن يأتى من كتاب مصريين أو عرب يقيمون فى أى مكان بالعالم، كما يمكن أن يأتى من القراء الأمريكيين من أصل عربى، أو من الأمريكيين أنفسهم، ولم نستخدم هذه الوسائل لان المناخ العام فى الماضى لم يكن يشجع على المشاركة فى الإعلام والأخذ والعطاء.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول المركزية ـ فى أوروبا والشرق الأوسط ـ تتصور أن العلاقة بين الإعلام والإدارة الأمريكية تكاد تكون متشابهة مع العلاقة بين الحكومة والإعلام فى هذه الدول، وهذا غير دقيق، فالواقع أن العلاقة بين الإدارة الأمريكية والإعلام معقدة ومتعددة المستويات.

فلقد تحولت العلاقة الى درجة عالية من الترقب والتشكك، فالإدارة تقلق من الإعلام، والإعلام يتشكك من الإدارة وهو ما يؤدى الى شد وجذب، وهذه ثغرة يمكن للمتحدثين باسم مصر والعالم العربى الاستفادة منها، وتنعكس هذه العلاقة المؤثرة على الطرفين.

فمنذ حرب فيتنام عندما تسبب الإعلام الأمريكى فى تقلص مصداقية إدارة الرئيس جونسون واضطر الى عدم ترشيح نفسه فى الانتخابات، ثم اضطر الرئيس نيكسون بعده إلى أن يتفاوض من أجل الانسحاب، منذ هذه التجربة تعلمت الإدارة أنها يجب أن تكون على حذر من الإعلام المكتوب والمسموع، ويجب أن تطور وسائل وتكنيكات متعددة لكى تتعامل معه.

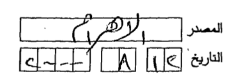
وأولى هذه الوسائل: هى أن الإدارة تقدم عرضا لوجهة نظرها فى مؤتمرات صحفية يومية ـ فى البيت الأبيض ـ والخارجية الأمريكية وأسبوعيا فى وزارات الدفاع، والخزانة والمؤسسات الأخرى عند الحاجة، وبالتالى فإنها لاتترك وجهة نظرها لتخمينات الصحفيين أو قدراتهم على الاتصال، وانما تقدم لهم كل يوم وجبة كاملة من التعليقات والتصريحات تبدد أية ظنون.

وثانية هذه الوسائل: هى أن الإدارة تحتفظ بعلاقات وطيدة مع عدد من كبار الصحفيين بل وصغارهم، وتقدم لهم تسريبات بهدف استخدامها فى السياسة الداخلية والخارجية، وتكون هذه التسريبات متعلقة بقضايا تريد الادارة أن تعالجها بشكل مختلف، وتستخدم الإعلام للضغط النفسى أو المعنوى أو تفريغ المعارضة ضدها، مثلما قد تسرب الإدارة خبرا عن اعتزامها بيع عدد من الطائرات العسكرية لدولة ما، وعندما تظهر المعارضة تصرح الادارة بأن عدد الطائرات لم يكن بالعدد المعلن وانما أقل كثيرا، وبالتالى تستطيع أن تمتص المعارضة الى حد كبير دون أن تتراجع عن خطها.

وثالثة هذه الوسائل: هى استخدام الادارة لما يسمى تقديم الخلفية الصحفية، حيث يقوم المسئولون بتقديم خلفية للموضوع للصحافة والإعلام دون ذكر الاسم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وهو ما يقدم للصحفى قصة يحكيها وليس فقط التصريحات الرسمية.

ورابعة هذه الوسائل: هى تكوين فريق من المتحدثين باسم الادارة، يستطيع أن يخرج الى الإعلام والتليفزيون والصحافة ليقدم وجهة نظر الإدارة فى أوقات الأزمات، أو لختلاف الرأى بحيث تجد المتحدثين فى كل البرامج التليفزيونية وعلى صفحات الجرائد يعرضون موقف الإدارة.

ومن ناحية أخرى، فإن الإعلام الأمريكى لايأخذ كل مواقف الإدارة وتصريحاتها كمسلمات، وإنما يبحث وراءها ويحاول فى بعض الأحيان التشكيك فيها، ويعشق الجدل واختلاف الرأى.

وقد طور الإعلام أيضا وسائل وتكتيكات للتعامل مع الإدارة بحيث يواجه هذه الوسائل التى تتبعها الإدارة، فلا يقتصر على المصادر الرسمية، وإنما يتطرق الى المصادر غير الرسمية.

والبعد الثالث لخريطة الإعلام الأمريكى، هو مدى نفوذ اللوبى المؤيد لإسرائيل واليمين الصهيونى بالذات، ومن المؤكد أن اللوبى الصهيونى له نفوذ مباشر من حيث وجود صحفيين وكتاب وتليفزيونيين ذوى اقتناعات صهيونية وتحيزات إسرائيلية، ومنهم سافير وروزنتال وغيرهما ولكن النفوذ غير المباشر هو الأهم، وهو الذى يعود الى النفوذ الثقافى، حيث يسيطر بعضهم على قطاعات من مؤسسات ثقافية مهمة: جامعات - مراكز أبحاث - مجالس علاقات دولية - نواد وغيرها، وكذلك نفوذ مالى يتمثل فى الإعلانات والاشتراكات فى الحملات الانتخابية والتبرعات.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك أصواتا أمريكية ويهودية محايدة، وفى بعض الأحيان مؤيدة للجانب العربى، ولكن التواصل معها ليس مستمرا، كما أن تقديمنا وجهة نظرنا لهم يكاد يكون متطابقا مع ما نقدمه للأصوات المتحيزة ضدنا، وهو ما يجعل أصدقاءنا يتساءلون ما هى ميزة الصداقة، بل إن المسئولين فى بعض الأحيان يهتمون بالحديث أمام المؤسسات المنحازة ضدنا، ومنها مركز اسمه مركز واشنطون لدراسات الشرق الأوسط، بدأه مارتن أنديك السفير الأمريكى الحالى فى إسرائيل.

ثم هناك أصوات ليست لها اهتمامات أو اقتناعات مرتبطة بالشرق الأوسط بل تبحث عن المصلحة الأمريكية بشكل عام، وهذه الأصوات هى التى يجب أن تسعى للتفاعل معها، من منطلق التعاون من أجل تحقيق مصالح مشتركة وهم الغالبية من الإعلاميين الأمريكيين.

والبعد الرابع هو التحيز الغربى بشكل عام فى مواجهة الثقافات غير الغربية، وخصوصا العربية والإسلامية، وهذه نتاج تراكمات تاريخية، ويدعمها التعامل اليومى ما بين مجتمعات صناعية متقدمة ومجتمعات نامية، فيها سمات التخلف وهو ما يوجد لدى الإعلام مبررات التحيز، وهو ما يجب أن نأخذه فى الاعتبار كحقيقة من حقائق الحياة.

ما هى الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع الإعلام الأمريكى؟

تشير الخلفية السابقة الى عدة أسس لوضع استراتيجية للتعامل مع الإعلام الأمريكى.

أولها: تفهم منطق الإعلام الغربى، فهو إعلام يركز على النقد وعلى البحث عن أوجه القصور والفشل، ليس لأنه يتصيد الأخطاء، ولكن لأن هذه هى تقاليد الصحافة الغربية التى تعتبر فيها كلاب حراسة - اذا صح التعبير - لحماية المصلحة العامة، ثم زادت حدة الروح الانتقادية بحيث طغت على الجانب الذى يوضح الايجابيات، حيث ترى الصحافة الأمريكية أن القراء والمشاهدين للتليفزيون يبحثون عن الموضوعات المثيرة للجدل وليست موضوعات ايجابية فقط.

وثانيها: تفهم خريطة الإعلام الأمريكى وخريطة المتلقين للرسالة الإعلامية من القراء واهتماماتهم والمشاهدين واحتياجاتهم. ومن هنا نستطيع أن نحدد مع من نتحدث من رجال وسيدات الإعلام، ثم ما هى الرسالة التى نقدمها لهم والتى لا يمكنهم اغفالها لأنها تهم قراءهم ومشاهديهم، وقد برعت إسرائيل فى تفهم الخريطة وفى تقديم الموضوعات التى تستثير القراء والمشاهدين فى التوقيت المناسب، حتى توجد تأييدا لها وتعاطفا مع سياساتها واهتماماتها الثقافية، ويمكننا أن نقوم ببعض الجهود فى هذا المجال بالنظر الى تزايد اهتمام الرأى العام الأمريكى بالثقافة الإسلامية والعربية والتطورات فى منطقتنا.

وثالثها: ان التحرك الإعلامى المصرى والعربى يجب أن يكون تحركا مستمرا ليس لدى مواجهة الفورات فقط، بل بشكل مستمر حتى لو كانت درجة الاهتمام بالمنطقة فى لحظة معينة محدودا، فيمكن أن يكون هناك مؤتمرات صحفية دورية للمسئولين موجهة للعقلية الغربية وليست موجهة للرأى العام المحلى.

ويجب أن تنظم جولات للمسئولين بصفة دورية فى الولايات المتحدة برسائل محددة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر والمنطقة، وأخيرا يجب أن تنظم جولات ومشاركات لشخصيات عامة تمثل المجتمع ككل حكومة وشعبا للحديث أمام الجامعات والمؤسسات الإعلامية وفى التليفزيون.

واللافت للنظر أن مجالس تحرير الجرائد الكبيرة والصغيرة ترحب باستضافة المسئولين أو الشخصيات العامة للحديث أمامهم.

وبالطبع نحن نقوم بهذا، فهناك مؤتمرات صحفية للمسئولين، وهناك بعض جولات لهم وجولات أيضا لبعض الشخصيات العامة، ولكن المطلوب هو تكثيف هذه الجهود وتنظيمها بشكل متكامل لتبنى صورة لمصر بشكل تراكمى لمنع استغلال نقص المعلومات لدى الإعلام والرأى العام المصرى من بعض الصحفيين الذين يريدون أن يبرزوا نقطة معينة مثلما فعل توماس فريدمان.

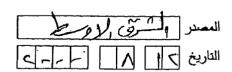
رابعها: وهذا هو العنصر المهم، وهو الاستفادة من العناصر التى درست وعاشت فى المجتمع الأمريكى، سواء الذين عادوا ويعملون بالحكومة أو فى المؤسسات العامة، أو الاستفادة من المصريين والعرب الأمريكيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة.

ترحيب أمريكي بقرار الإفراج عن د. سعد الدين إبراهيم

واشنطن - أ.ف.ب: رحبت الولايات المتحدة أمس بقرار الافراج عن الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون بكفالة مالية ١٠ آلاف جنيه على نمة التحقيقات. وصف ريتشارد بوتشر المتحدث باسم الخارجية الامريكية القرار بأنه خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح. وقال بوتشر :نحن مرتاحون لرؤية الدكتور ابراهيم حرا وقادرا على العودة الى عائلته. كما رحبت منظمة العفو الدولية بقرار الافراج واعربت عن سعادتها لإطلاق سراح د. سعد الدين ابراهيم ورفاقه الاربعة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المحامي فريد الديب: أمل في حفظ القضية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

أكد فريد الديب محامي الدكتور سعد الدين ابراهيم ان الافراج عن موكله لم يكن اطلاقاً نتيجة ضغط اميركي وتوقع ان يكون قرار نيابة أمن الدولة العليا جاء بتدخل من الرئيس المصري حسني مبارك، وقال: الدكتور ابراهيم رفض أي تدخل خارجي في قضيته وطالب بأن يعامل كأي مواطن بسيط، واعتقد أن الرئيس مبارك له دور كبير في هذا الافراج باعتباره رئيس المجلس الأعلى للقضاء بعد مناشدته التدخل في القضية لنصرة الحق.

وعن موعد تحويل القضية الى المحكمة للبت فيها قال: أملي ان يتم حفظها. والنيابة تستطيع حفظ القضية علي أساس ان أركان الجرائم التي تنسبها بعض أجهزة الأمن للدكتور سعد الدين ابراهيم غير متكاملة الأركان القانونية.

وأشار الى ان ما تعرض له موكله يعبر عن ضيق بعض الأجهزة في الدولة بنشاط هيئات المجتمع المدني، ولفت الى انه قدم مذكرة الدفاع الى النيابة (26 صفحة) فندت جميع التهم المنسوبة الى موكله أثناء التحقيق من الناحية الواقعية والقانونية، واعترف انه استغل اتهام النيابة لموكله بالتخابر في الضغط عليها لإظهار عشوائية وعدم صحة تقارير الأمن والاتهامات الموجهة الى الدكتور ابراهيم.

وأضاف الديب انه سيتقدم في وقت لاحق بطلب لرفع التحفظ عن مركز ابن خلدون وتسليمه للدكتور سعد الدين ابراهيم، علماً بأنه لا يوجد أي تحفظ على حسابات المركز المالية.

بعد اطلاقه بكفالة واستمرار منعه من السفر

مصر: ابراهيم يؤكد استعداده للتعاون مع النيابة ومحاميه يتوقع حفظ قضية "مركز ابن خلدون"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ في الوقت الذي انشغل فيه رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم في اجراء لقاءات صحافية وتلفزيونية، بعدما تحول منزله مركزاً صحافياً زاره عدد كبيرمن مراسلي الصحف ووسائل الاعلام العربية والعالمية، أكدت السلطات المصرية أن اطلاق ابراهيم وعدد آخر ممن اتهموا في قضية المركز بكفالات مالية لم يكن نتيجة توازنات سياسية، أو أن الأمر تم خضوعاً لضغوط اميركية مورست منذ تفجر القضية الشهر الماضي وتصاعدت الى درجة الذروة الاسبوع الماضي عقب انتشار معلومات عن مواجهته بتهمة «التخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة، بغرض الإضرار بالمصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية المصرية».

وصدرت عن مسؤولين في نيابة أمن الدولة التي تتولى التحقيق في القضية تصريحات تشدد على أن اطلاق ابراهيم «تم استجابة لطلب قدمه محاميه السيد فريد الديب، وبعدما رات النيابة أن المرحلة الاولى من التحقيق انتهت بعدما استلزمت ابقاء المتهمين رهن الحبس الاحتياطي خشية التاثير على مسار القضية في حال اطلاقهم». في الوقت نفسه أكد هؤلاء أن «ملف القضية ما زال مفتوحاً» وان التحقيقات «ستستكمل في الأيام المقبلة وسيتم استدعاء ابراهيم وبقية المتهمين في الاوقات التي ستحددها النيابة»، علماً ان قراراً كان اصدره النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد بعد القبض على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور مباشرة بإدراج اسميهما على قوائم الممنوعين من السفر ما زال سارياً.

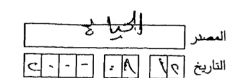
وقال ابراهيم لـ«الحياة» انه سيشارك اليوم في جنازة رئيس حزب الوفد فؤاد سراج الدين، مشيراً الى انه «مستعد تماماً للتعاون مع نيابة أمن الدولة لاستكمال التحقيق في القضية». وتوقع اغلاق ملفها تماماً، مؤكداً انه «رد على ما ووجه به من معلومات اثناء مراحل التحقيق الماضية وسيرد ايضاً على ما سيطرح عليه من اسئلة واستفسارات»، مشدداً على عزمه استئناف نشاطه سريعاً. وأوضح انه سيقدم طلباً الى النيابة لرفع التحفظ على «مركز ابن خلدون» حتى يعاود العمل بشكل طبيعي. واضاف: «لدي مادة سأجمعها في كتاب عن ملابسات القضية ومراحلها، تتضمن الحقائق و مواقف الشرفاء ممن كان تعاطيهم معها نزيهاً، وهؤلاء الذين كانوا وراءها ثم استغلوها لاغتيالي معنوياً والاساءة الى سمعة بلادهم في المحافل الدولية».

اما محامي الدفاع فريد الديب فتوقع حفظ القضية وعدم احالتها على المحكمة، متمنياً ان يكون اطلاق موكله «خطوة في ذلك الاتجاه». وقال لـ«الحياة»: «هناك اكثر من تسعة آلاف ورقة باللغة الانكليزية صودرت من مركز ابن خلدون وصارت ضمن ملف القضية تحتاج الى وقت طويل لترجمتها ثم فحصها».

وكان الديب وجه الاسبوع الماضي نداءً الى الرئيس حسني مبارك دعاه فيه الى التدخل لاطلاق ابراهيم قبل احالة القضية على المحكمة، بعدما إعتبر أن صدور قرار سياسي في هذا الشأن «لا يعد تدخلاً في اعمال القضاء



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



على أساس أن النيابة العامة تتبع وزارة العدل». ورداً على سؤال، قال: «حينما طالبنا الرئيس بالتدخل كان سندنا ان اوراق القضية وما اثير في مراحل التحقيق لا تستوجب ابقاء ابراهيم رهن الحبس الاحتياطي ولو كانت الادلة المقدمة ضده دامغة او كان اطلاقه سيؤثر على مسار التحقيق، مستقبلاً ما صدر القرار».

وكانت السلطات المصرية القت القبض على ابراهيم وسكرتيرته مطلع الشهر الماضي، واحالتهما على النيابة التي أمرت بحبسهما لمدة ١٥ يوماً بعدما وجهت لهما تهمة «تلقي اموال من جهات أجنبية مقابل امدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد، ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية، ويضر بالأمن القومي للبلاد». واتسع نطاق القضية في مرحلة لاحقة ليشمل آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز، ومددت النيابة حبس ابراهيم مرتين قبل ان تطلقه في المرة الاخيرة. ومنذ تفجر القضية أبدت الادارة الاميركية، عبر تصريحات ادلى بها الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر، قلقها على مصير ابراهيم الذي يحمل الجنسية الاميركية. لكن ردود الفعل الاميركية تحولت غضباً شديداً إثر اعلان توجيه تهمة التخابر اليه، ما دفع السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر الى طلب لقاء سريع مع رئيس الحكومة المصرية الدكتور عاطف عبيد. وكان لافتاً أن النائب العام المستشار عبدالواحد عقد في اليوم التالي مؤتمراً صحافياً مفاجئاً نفى فيه ان تكون التهمة وجهت رسمياً الى ابراهيم.

د. سعد الدين بعد الكفالة.. في الساحل الشمالي

تلقى مئات المكالمات.. زاره عشرات الأشخاص!

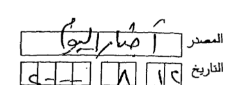
غادر الدكتور سعدالدين ابراهيم القاهرة فجر امس الى الساحل الشمالى لقضاء عدة ساعات قبل العودة مرة اخرى لمباشرة اعماله.

اتصل مئات الاشخاص به تليفونيا منذ خروجه من السجن ووصوله الى منزله الخامسة والنصف عصر امس الاول بصحبة زوجته وابنته، حيث قضى ليلة سعيدة معهما تناولوا معا العشاء لاول مرة منذ ٤٥ يوما قضاها فى السجن لاتهامه فى قضية مركز ابن خلدون كما زاره عشرات الاشخاص من اقاربه واصدقائه.

الجمهورية كانت اول صحيفة زارت فيلته لتتعرف على قصة الساعات الماضية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



نيابة أمن الدولة تدرس موقف باقى المحبوسين فى قضية مركز ابن خلدون

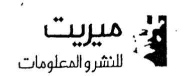
تستأنف نيابة أمن الدولة تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون هذا الاسبوع حيث تنظر موقف باقى المتهمين المحبوسين على ذمة التحقيق. استعجلت النيابة أجهزة الأمن سرعة ضبط الأشخاص الذين صدر أمر بضبطهم واحضارهم للاستماع اليهم والتحقيق معهم فيما نسب إليهم خلال التحقيقات السابقة.

وقد تسلمت النيابة تقرير اللجنة المشكلة من الخبراء المصرفيين بالبنك المركزى حول حسابات المركز ومديره د. سعد الدين ابراهيم. وأكد التقرير سلامة وطبيعية التحويلات المصرفية التى تمت خلال الفترة الماضية ومن المحتمل استدعاء د. سعد الدين ابراهيم لسؤاله فيما يستجد من التحقيقات.

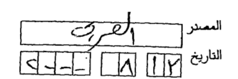
مفاجآت سعد الدين إبراهيم فى أول حوار معه عقب إخلاء سبيله بكفالة:

اتهمونى بالتخابر بسبب زيارة لكلية الدفاع الأمريكية مع ٣ لواءات وعلى الدين هلال وكمال أبو المجد

■ لست طرفا فى أى ضغوط مارستها أمريكا على مصر وأنا مستهدف بسبب الانتخابات ■ احتجزونى ٤٢ يوما لاغتيالى معنويا وبعدما حدث لن أشعر بالأمان فى مصر



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون من ليمان طره بإخلاء سبيله بعد قضائه ٤٢ يوما فى الحبس الاحتياطى هل مرتبط بترتيبات زيارة مبارك إلى نيويورك وإلقاء خطاب فى الأمم المتحدة وقبل لقائه المقرر مع بيل كلينتون أم أن الضغوط الأمريكية من القوة ليتم إطلاق إبراهيم بعد ٧٢ ساعة فقط من اتهامه بالتخابر لصالح أمريكا وبعد لقاء رئيس الوزراء د. عاطف عبيد مع السفير الأمريكى بالقاهرة دانيال كيرتزر.

التراجع المريب فى التعامل مع قضية «إبراهيم» فرض نفسه على لقاء «العربى» بالدكتور سعد الدين إبراهيم عقب إخلاء سبيله فقال «لا أعرف إذا كانت هناك ضغوط أم لا ويسأل فى ذلك جهة الاختصاص المهم أننى لم أكن طرفا فى ضغوط مورست لإطلاقى ومن البداية لم أطلب من أى جهة التدخل وأعلنت اعتزازى بمصريتى وطلبت أن تكون أدانتى أو حصولى على البراءة باعتبارى فلاحا من أعماق الريف المصرى».

وفى إطار تفسيره لهذا التراجع اعترف إبراهيم «نعم اتهمونى بالتخابر ولكن أرفض إعمال نظرية المؤامرة التى تعيش عليها بعض الصحف الصفراء ويسببها استدرجت أجهزة الأمن لملاحقتى فلا أريد الخوض فى تفسيرات وتخمينات بالقول إن الإفراج عنى مرتبط بالحملات الإعلامية بين القاهرة وواشنطن فلا شأن لى بذلك ولقد عانيت كثيرا من هذه التفسيرات الخاطئة حيث تم الزج بى إلى السجن.

وعن تصوره للأسباب الحقيقية التى تقف وراء إخلاء سبيله قال سعد الدين إبراهيم فى اعتقادى أن نيابة أمن الدولة فرغت من تحقيق جميع الاتهامات التى أسندت إلى ولم تجد دليلا ضدى فلقد تعرضت منذ مساء الجمعة الموافق نهاية شهر يونيو الماضى لما يشبه موجات من الاتهامات المتتالية وعندما يخيب مقصدهم وأتمكن من تفنيد جميع الاتهامات المتهافتة يعاودون الكرة مرة أخرى وفى كل مرة تذهب النيابة إلى مركز ابن خلدون ويعودون بأوراق ويظنون أنهم عثروا على أدلة إدانتى وعند التحقيق معى يكتشفون أنها اتهامات واهية وتكرر ذلك كثيرا معى وعندما أدركوا أنهم فرغوا من توجيه كل الاتهامات لشخصى أطلقوا سراحى.

وأضاف «القضية برمتها استندت إلى تحريات ومذكرات وتقارير مباحث أمن الدولة وهى تقارير «خايبة» و«فشنك» وبالفعل أدركت جهة التحقيق هذا الأمر عندما تفاجأ بتفنيدى لتقارير مباحث أمن الدولة فلجأت النيابة إلى المخابرات العامة لتقدم تقريرا أمنيا ضدى يتهمنى بالتخابر لصالح أمريكا.

وعن ملابسات التطور الأخير فى القضية قال سعد «فوجئت بإيقاظى من النوم فى الساعة التاسعة والنصف مساء الأحد الماضى ونقلونى من زنزانتى بليمان طره إلى مقر نيابة أمن الدولة بمصر الجديدة وبدأت وقائع تحقيق جديد معى استمر حتى الساعة الثانية والنصف قبل فجر اليوم التالى».

وأضاف: واجهتنى النيابة بتقرير لهيئة الأمن القومى يتهمنى بالتخابر لصالح أمريكا ودليلهم فى هذه التهمة «الخايبة» بحسب وصفه خطاب موجه لى من إحدى الجهات الأمريكية وهى كلية الدفاع الوطنى «أكاديمية عسكرية» لحضور مؤتمر فى أبريل ١٩٩٤ واستندوا فى توجيه تهمة التخابر حسبما قالت النيابة أمامى فى التحقيقات إن الأوراق البحثية - وكانت تتضمن محورا للبحث الذى قمت بإعداده - أسئلة اعتبرتها تخابرا وكان بحثى عن التطرف الإسلامى فى مصر ويتضمن مستقبل الجماعات الإسلامية وإمكانية أن تتسبب فى إثارة القلق وعدم الاستقرار فى البلاد فى وقت كانت موجة العنف تسود مصر والحديث عنها لا ينقطع ويتناوله كل الباحثين.

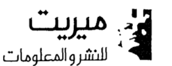
وقال سعد الدين إبراهيم: لقد كشفت زيف تهمة التخابر وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير وهنا ثبت للنيابة كذب جميع تقارير أجهزة الأمن «موضحا بحسب كلامه» إذا كانت هذه نوعية تقارير أجهزة الأمن فإننى لا أشعر بالأمان على نفسى فى مصر».

وأوضح «لقد سألت المحقق هل ذكرت التقارير الأمنية أسماء المشاركين فى مصر فى المؤتمر الذى يعتبر دليل إدانة ضدى وبسببه تتهمونى بالتخابر» وقالت النيابة لم يذكر التقرير أسماء غيرك وهنا تلوت فى محضر التحقيقات قائمة المشاركين وتضم للغرابة اثنين من المخابرات و٢ لواءات ووزيران منهم د. على الدين هلال وزير الشباب الحالى وسفيران أحدهما كان سفيرا لمصر فى واشنطن وقتذاك إضافة لبعض الشخصيات العامة منهم الدكتور أحمد كمال أبو المجد المفكر الإسلامى المعروف.

وتابع سعد الدين مؤكدا أن النيابة أدركت تفاهة التهم التى وجهت ضدى وتم إخلاء سبيلى ولاتزال القضية فى حوزة النيابة

وبسؤاله عن أن اتهامه بالتخابر استند أيضا إلى اتفاق مركز ابن خلدون مع شركة «فارتى» الأمريكية ليقوم بالتفتيش بالنيابة عنها على مصانع للغزل والنسيج موجودة فى ٦أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات قال سعد الدين «كان ذلك آخر ما عندهم وجدوا أن كل التهم السابقة غير كافية لاغتيالى إضافة إلى أننى رددت على ذلك في التحقيقات لأن منظمة التجارة العالمية «اتفاقية الجات» تفرض شروطا قاسية لضمان جودة المنتجات التى تصنع فى الدول أعضاء المنظمة حتى يسمحوا لها بالمنافسة فى الأسواق العالمية.

وزاد أن كل الشركات المصرية تسعى للحصول على شهادات ضمان الجودة من شركتين أمريكيتين هما «فارتى» و «ايزو» وأن الشركتين الأمريكيتين اعتادتا توكيل مراكز الأبحاث للتفتيش على



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصانع والشركات للتأكد من مطابقة ظروف العمل لقوانين المحافظة على البيئة والأمن الصناعى ومن تلك المراكز ابن خلدون وليس فى ذلك تهمة أو إضرار بالمصالح الاقتصادية.

وعن سر بقائه ٤٢ يوما رهنا فى فى الحبس الاحتياطى وعدم إخلاء سبيله من البداية على ذمة التحقيقات قال إبراهيم «لا أعرف سببا لذلك وإن كانت هناك نوايا متعمدة لإبقائى فى الحبس لتشويه صورتى واغتيالى معنويا وكان يفترض إخلاء سبيلى من البداية تحقيقا للعدالة وسيادة القانون مثلما حدث مؤخرا».

وأعرب إبراهيم عن ثقته فى نزاهة وعدالة القضاء المصرى مشيرا إلى ان المعاملة الحسنة التى لقيها في نيابة أمن الدولة وثمن مواقفهم معه واعتبرها الجانب الايجابى في القضية لأنهم «أى النيابة» أتاحوا لى فرصة الدفاع عن نفسى والرد على الاتهامات بكل حرية لدرجة أنهم أدركوا بعد أسبوعين من حبسى ثقل الأمانة التى يحملونها ولذلك توخوا العدالة لأقصى درجة معى.

وعن سر استهدافه شخصيا فى هذا التوقيت قال كما أوضحت ونقلت عن «العربى» فى عددها السابق هى الانتخابات البرلمانية لسبق قيامى بالمشاركة فى تشكيل اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات عام ١٩٩٥ وكان لدينا عزيمة لاستكمال هذا العمل فى الانتخابات القادمة إضافة لتناولى قضية الأقباط ومشاركة المرأة بدليل القبض على العاملين فى هيئة دعم الناخبات «هدا».

وبسؤاله عن شعوره منذ القبض عليه وحتى الآن وهل كان متفائلا رغم الحبس الاحتياطى قال: «منذ اللحظة الأولى لعملية مباغتة منزلى فى منتصف الليل والقبض علىّ لم ينتابنى فى أى لحظة يأس أو قنوط أو مرارة أو ندم على شئ فعلته لأننى متأكد من عملى وأنه متفق مع القانون والدستور لذلك كنت في حالة استقرار نفسى ومتفائلا بشكل جعل من أسرتى ومن زارنى فى السجن فى دهشة.

وبالفعل كانت زوجته بربارة متفائلة رغم توجيه تهمة التخابر إلى زوجها وقالت وقتها «سوف يدركون حقيقة ما يقوم به المثقفون ومركز ابن خلدون وعندما سيتفهم الجميع موقف سعد الدين إبراهيم».

وبعد إخلاء سبيل الدكتور سعد الدين كانت سعادة أسرته بالغة وحرص على الإشادة بموقف جريدة «العربى» وتغطيتها الموضوعية لقضيته رغم خلافها السياسى معه.

■ حاوره: عثمان أمين

فص ملح



جمال فهمي

مركز «ابن خلدون» للجاسوسية وسرقة الغسيل

منذ خرج الدكتور سعد الدين من رحم الحكومة وعنايتها «حتى لا نقول جنتها» إلى السجن مباشرة بسبب شيطان الوهم الذى ركبه فتصور أن وضعه ككاهن مرموق فى معبد التبعية الذى تصلى فيه الحكومة كل صباح، يسوغ له اللعب فى الممنوع والجرأة على الاقتراب من أعز أبقارها المقدسة أى تزوير الانتخابات والتطهير اليومى من رجس الحرية والديمقراطية وخلافه..

منذ حدث هذا الخروج المدوى والمفاجئ فى مطلع الشهر الماضى، لا يكاد يمر يوم واحد دون أن تلصق سلطات الحكومة وأبواقها تهمة جديدة للدكتور سعد، حتى بدا الأسبوع الماضى أن الحكومة عازمة عزما أكيدا وحالفة برأس المرحوم «بباها» على ألا تترك تهمة واحدة فى قانون العقوبات بمختلف فصوله وأبوابه لا تحملها للدكتور المسكين القابع خلف أسوار السجن!!

فالدكتور - سعد - على سبيل المثال لا الحصر - مزور، مرتش «رشوة دولية سيادتك»، كما أنه محتال و «متصل» بجهات أجنبية، ومشبوه لسمعة مصر فى بلاد بره، فضلا عن إضراره بمصلحة مصر «فى بلاد بره أيضا»، هذا بالإضافة إلى أن السيدة سكرتيرته - والعياذ بالله - سودانية الجنسية «!!».

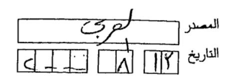
غير أن الأسبوع الماضى شهد إضافات جديدة لهذه التهم التى تكفى لشنق الدكتور سعد ١٢ مرة ونصف على الأقل، ومع ذلك فقد قامت أجهزة الأمن بعد منتصف ليلة الجمعة قبل الماضى باستدعاء الدكتور من سجنه «لاحظ أن الأمر لم يكن يحتمل الانتظار ساعات قليلة حتى يحل صباح السبت الذى هو عادة رباح» حيث وجهت له تهمة جديدة هى عرض رشوة على موظفين عموميين «رشوة محلية يعنى» فأما الموظفون العموميون هؤلاء فهم حفنة من العاملين فى التليفزيون المصرى - ذهبوا إليه كفريق لتصوير برنامج فإذا بالدكتور يعرض عليهم أو «يعطيهم فعلا» إكرامية (معروفة ومشهورة بل وحتمية في تليفزيون الريادة بتاعنا ولها اسم دلع هو «زيس»)!!

حدث ذلك فجر السبت، ولكن لم





٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



يمض يوم الأحد حتى كان الدكتور سعد يجرجر من جديد للنيابة التى واجهته هذه المرة بتهمة جديدة ولطيفة عقوبتها الإعدام «كمان» هى التخابر والتجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التى نعرف طبعا أنها عدوة الحكومة بتاعتنا قوى خالص»، أما ادلة هذا الاتهام الجديد «الذى غالبا ليس الأخير» فهى حضور - الدكتور مع نخبة محترمين من رجالات الحكومة المرموقين - ندوة عقدت علي مرحلتين مرة فى واشنطن ومرة فى القاهرة أى تحت رعاية الحكومة نفسها منذ فترة بسيطة خالص مقدارها ٦ سنوات بس «!!».

والخلاصة أن العبد لله سوف لا يندهش ولن يستغرب أبدا أن تخرج علينا الصحف في مقبل الأيام «أو الساعات»، بأن الدكتور سعد الدين إبراهيم متهما ايضا بحيازة كمية من البانجو والحشيش وربما عقار الهلوسة أيضا، فضلا عن انخراطه فى عصابة تخصصت في النشل وسرقة البهائم من زرائب وحظائر في التبين وكفر العلو، وكانت هذه العصابة التى تزعمها الدكتور بدأت نشاطها الإجرامى بسرقة الغسيل من فوق أسطح البيوت فى المعادى ودار السلام «!!».



ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الجمهورية
التاريخ: ١٢ / ٨ / ٢٠٠٠

أول ٢٤ ساعة لسعد الدين إبراهيم خارج القضبان:

أحضان وقبلات حارة من زوجته وابنته.. ثم حمام دافئ

تناول العشاء مع الأسرة.. وسافر في الفجر للساحل الشمالي

يشارك في جنازة سراج الدين اليوم.. ويعود للجامعة الأمريكية غدا

كيف كانت أول ليلة للدكتور سعد الدين إبراهيم في منزله بعد ان غادر سجن طره.. حيث قضى فيه ٤٥ يوما تحت التحقيق.. إلى ان افرجت عنه نيابة أمن الدولة العليا أمس الاول.. وتمت الإجراءات وعاد إلى منزله بالمعادى بالفعل في الساعة الخامسة والنصف عصر الخميس.. ومعه زوجته وابنته وزوجها مهندس البترول.

تغطية
أحمد الشامى
أيمن السباعى
تصوير: أحمد عبدالفتاح

د. سعد الدين إبراهيم قضى فترة الليل فقط في الفيلا بميدان النصر بالمعادى.. ليسافر في الصباح الباكر بسيارته إلى الساحل الشمالي مع أسرته للاستجمام لبعض الوقت.. ثم العودة انتظارا لاستكمال التحقيق في قضية مركز ابن خلدون الذى يديره.. وأيضا ممارسة نشاطه العادى.

ماذا حدث خلال هذه الفترة.. من الذى اتصل به.. ماذا تناول في العشاء.. من هم زواره؟.. قبلها لابد من البداية على باب السجن.. حيث وجد أمامه زوجته باربارا وابنته راندا وزوجها في استقباله.. بعد الغياب.. وكان طبيعيا ان تنساب المشاعر.. الفرحة تمتزج بالبكاء في أول مقابلة خارج القضبان.

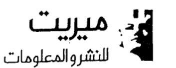
سجلت الجمهورية ما حدث من خلال زيارة على الطبيعة.. للفيلا الانيقة المكونة من دورين.. المحاطة بالخضرة والورود.. والحديث مع العاملين بها.

وصلت السيارة التى يستقلها في الساعة الخامسة ونصف مساء.. أول ما فعل هو نظرة فاحصة لكل شجرة وزهرة في الحديقة وبعد دقائق صعد إلى صالة الاستقبال بالطابق الأول بالفيلا التى تضم مكتبه الخاص ومكتبة تضم آلاف الكتب.. جلس الدكتور سعد وسط أسرته.. بدت عليه السعادة ورغم أنه يعلم جيدا أن قرار إخلاء سبيله لا يعنى البراءة النهائية، لأن القضاء لم يقل كلمته بعد.

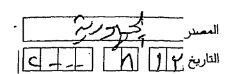
يبدو ان خبر الافراج بكفالة قد انتشر فبدأت المكالمات التليفونية تنهال عليه للتهنئة بالعودة للمنزل.. بعدها فضل أن يأخذ حماما دافئا رغم حرارة الجو ليشعر بأنه غسل الماضى القريب.

سيادة القانون

مضت الدقائق سريعة، بعدها حضر مندبو العديد من محطات التليفزيون العربية والأجنبية التقوا به ليتحدث عن هذه التجربة وكانت كلمات سعد الدين إبراهيم واضحة لكل من يسأله سيادة القانون.. فوق الجميع في مصر انا لم أشعر بالقلق رغم صعوبة الأيام التى قضيتها في السجن.. ورغم تعدد الأسئلة احيانا وصعوبتها أحيانا أخرى إلا انه لم يحد من هذا التعليق الذى يؤكد على «سيادة القانون» ولم تمنعه هذه المقابلات من الرد على عشرات المكالمات التليفونية التى انهالت عليه طوال ليلة يوم الخميس وخاصة من زملائه بالجامعة الامريكية ورجال أعمال واقاربه من المقيمين بالمنصورة.. واثناء الرد على هذه المكالمات تذكر أن هذه هي المرة الاولى التى يتناول فيها طعام العشاء مع اسرته بعد غياب طويل.. قرر ان يحدث ذلك في جو من البهجة والفرحة والسعادة وقبل أن يأوى الى فراشه كان قد اتفق مع زوجته على السفر فجرا الى الساحل الشمالى لقضاء عدة ساعات على شاطىء البحر قبل أن يعود الى منزله للمشاركة في اعماله



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





قضى د. سعد الدين ١٢ ساعة فى الفيلا.. ثم سافر للساحل الشمالي

سمير عازر — شعبان محمود

اليومية وينسي هموم مايعتبره اصعب ايام حياته.

قال القريبون منه انه وضع فى مقدمة اهتماماته المشاركة فى جنازة فؤاد سراج الدين اليوم على ان يعود غدا الى الجامعة الأمريكية.. ولم يستبعد أن يعود قريبا الى مركز ابن خلدون فى المقطم لمباشرة عمله من جديد وذلك بعد أن تتخذ النيابة قرارها النهائى فى القضية إما باحالتها للمحكمة او حفظها.

لم ينس الدكتور سعد الدين ابراهيم ان يترك سكرتيره الخاص وحارس الفيلا بالقاهرة لاستقبال ضيوفه وبث الطمانينة فى نفوسهم والرد على المكالمات التليفونية التى تنهال على المنزل.

اتصلنا بزوجته التى كانت ترافقه فى رحلته تليفونيا فقالت : الحمد لله أن الحقيقة ظهرت ورغم ان ملف القضية لايزال مفتوحا الا أنها تثق في عدالة القضاء المصرى الذى يعطي كل شخص حقه والدليل على ذلك انه تم الافراج عن زوجها رغم الاتهامات المتعددة التى وجهت اليه..

القضاء.. العادل

أضافت أنها قضت مع زوجها وابنتها اصعب أيام حياتها طوال الاسابيع الستة الماضية بعد أن فوجئت بأن الرجل الذى عاشت معه عمرها بعيد عنها وفي السجن فكادت تفقد صوابها لولا ايمانها الشديد بعدالة القضاء فى مصر لأنه بلا حدود.

اشارت الى أنها تركت الفيلا بالمعادى وخرجت مع زوجها الى خارج القاهرة لينسى همومه وايام السجن وهو الان يفكر جيدا! كيف يبرئ ساحته من الاتهامات التى وجهت إليه لانه مصرى يحب وطنه ويخدمه فى أى موقع يكون موجودا فيه.

خدمة.. لمصر!

أما ابنته راندا المحامية فقالت لابد ان يتأكد الجميع ان والدها غيور على بلده وأن كل مايفعله فى مركز ابن خلدون هو لخدمة مصر وتقدمها.. لكن البعض حاولوا تشويه صورته أمام الرأى العام داخل مصر وخارجها وتوجيه اتهامات خطيرة اليه.. وأكدت أنها تشكر كل من ساعد والدها خلال فترة محنته والأهم من ذلك انها تأكدت ان قضاء مصر عادل.

يقول فريد الديب محامى د. سعد الدين ابراهيم ان التحقيقات مازالت مستمرة فى القضية ويأملون فى حفظها ولكن الحديث عن ذلك سابق لأوانه.. واضاف انه قدم مذكرة مطولة لنيابة أمن الدولة العليا فند فيها جميع التهم المنسوبة له وكان ذلك احد الأسس التى بنى عليها اخلاء سبيله بكفالة وانه ركز بالمذكرة على عدم توافر اركان جميع الجرائم التى نسبتها اليه أجهزة الأمن لأنها ليست قائمة من الناحية الواقعية.

وقال أن التهم الموجهة للدكتور سعد الدين ابراهيم لايمكن تحديدها الى بعد انتهاء التحقيقات ولايعتبره متهما إلا بعد صدور قرار الاتهام بالاحالة للمحاكمة بتهمة محددة.

رفع التحفظ عن المركز

أوضح انه سيتقدم خلال أيام للنيابة لرفع التحفظ عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية لعودة نشاطه من جديد.

- قال سعيد عازر سكرتير سعد الدين ابراهيم بالفيلا ان فرحته بالافراج عنه لاتوصف لأنه رجل واضح وصريح فى حياته ويثق فى براءته.
- أما شعبان محمود حارس الفيلا فقال لا أعرف شيئا عن تفاصيل القضية ولكن د. سعد رجل طيب.



د. نادر فرجاني يكتب عن تجسير الفجوة بين المثقف واللص

مثقف الشيطان

الألمعية قد تخون صاحبها أحيانا

لا ينكر على سعد الدين إبراهيم الألمعية إلا خامل أو مخدوع. غير أن الألمعية لا تكفى وحدها، لأن يكون المرء مثقفا ملتزما بقضايا التقدم والإنسانية، ناهيك عن أن يكون مصلحا اجتماعيا. فالمعروف أن كثرة من عتاة المجرمين -وليس من إسقاط على الحالة محل الحديث- يتسمون بحدة الذكاء.

كما أن الألمعية قد تخون صاحبها أحيانا، وقد خانت سعد الدين إبراهيم، على ما يبدو، حين سمح أو أمر، بتجاوزات مالية أو قانونية من قبيل جرائم صغار المنحرفين فى مركز يحمل للأسف، اسم العالم العربى الجليل عبدالرحمن بن خلدون. إلا أن المعية سعد الدين إبراهيم قد خانته الخيانة الكبرى عندما انبرى للدفاع عن نفسه فى التهم الموجهة إليه، باتهام الجميع عداه، والذى افسحت له «العربى - ٦ اغسطس» قرابة صفحة كاملة - وقد احسنت. نقول - حبا له كإنسان، وحبا فى مصر كوطن - يا ليته صمت عن هذه الدفوع التى خانته فيها المعيته المعهودة.

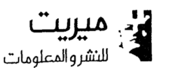
ويحسن بنا الإشارة، بداية، الى أن الكاتب على خلاف فكرى وسياسى عميق وطويل مع سعد الدين إبراهيم موثق نشراً فى دوريات مهمة. ولكن هذا الخلاف لا يحول دون أن ندعو الى صيانة حقوقه كافة وأن تتاح له محاكمة عادلة، إن كان هناك ما يبرر تقديمه لمحاكمة. ومن دواعى الاطمئنان أن الإجراءات التى اتخذت بحقه حتى الآن لا تحيد عن هذا المثال.

فى الثمانينيات الأولى طلع علينا سعد الدين إبراهيم بدعوته الشهيرة لتجسير الفجوة بين المثقف والأمير. وقد رددنا عليه وقتها، فى الدورية ذاتها، بإقامة تفرقة بين «مثقف الأمير» و«مثقف الجماهير».

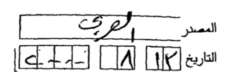
وقد قام ردنا وقتها على أن «الوطن العربى يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق. هى لحظة انتقال من واقع قمئ الى مستقبل نرجو أن يكون افضل، وإلا فالبديل هو استمرار التردى.. هناك قوى اجتماعية تسعى الى تدويم الحالى وأخرى تتوق الى - وتعمل من اجل - بديل أرقى إنسانياً. الى الأولى ينتمى الغرب والأمير ومثقفه، أو مثقفهما، والى الثانية ينتمى الشعب ومثقفو الجماهير. إن الجسور ذات الأساس الموضوعى قائمة فعلاً «مثلث: الغرب، والأمير، ومثقف الأمير، وثنائى الشعب، ومفكر الجماهير». أما علاقات التضاد الموضوعى «بين المثلث والثنائى» فلا يمكن إقامة جسور قوية عليها، وإن قامت جسور، فهى من رمال والى زوال».

ومن ثم، فإن «تجسير الفجوة» ليس إلا «دليل سلوك لمثقف الأمير، مؤداه أن يكون ذلك المثقف جسراً للأمير يطؤه لتحقيق اغراضه، ويستهدف إضفاء شرعيته على مثل «مثقف الأمير»، ولكنها شرعية ملفقة لا تاريخية تماما كتلك التى يقوم عليها حكم كثير من الأمراء فى الوطن العربى. إن المؤدى من «الجسور» هو تدويم أوضاع التخلف والتبعية والتجزئة فى الوطن العربى فى إسار الغرب المهيمن، والأمير القامع ومثقفيهم. ولا غرابة، فالجسر بالطبيعة وصل بين ما هو قائم ودعم له، وبالتالى فيه توطيد وتدويم للحالى».

«اما منظور تجاوز الواقع العربى المر، فيتطلب أن يكون المثقفون حراباً تهتك أستار العفن الكثيفة التى تغلف الوجود العربى فى الحقبة الراهنة، توقاً الى بديل إنسانى أرقى للشعب العربى. وهذا دور طليعة المثقفين: مثقفى الجماهير. على عكس الجسور، الحراب اختراق وتجاوز».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



إلا أننا الآن ندرك بعداً آخر: أن «مثقف الأمير» لابد ينتهى «مثقف الأمراء». إذ حيث تتداعى فى العصر الحالى الحدود بين الدول والممالك يحدث أن يتعدد الأمراء الفاعلون فى بلد ما خاصة إذا ما كانت هناك قوى خارجية متنفذة فيه. وحيث يتمحور سلوك «مثقف الأمير» حول تعظيم عطايا الأمراء، وحيث تتفاوت قدرة الأمراء على العطايا من أمير لآخر، ومن وقت لآخر، يتقلب مثقف الأمير من أمير لآخر سعيا وراء العطايا الأوفر. ويحق للمرء أن يتساءل ماذا يبقى لمثل هذا المثقف من شرف الفكر أو الثقافة؟ كما أن تعدد الأمراء المخدومين ينطوى على مخاطر مهنية جسيمة لمثقف الأمير تتمثل فى تعدد الولاءات، أو فى أحيان تضاربها. ولعل فى مسألة التضارب هذه يكمن التعليل الحقيقى لمساءلة سعد الدين إبراهيم أخيراً.

هذا عن تجسير الفجوة بين المثقف والأمير، أما دفاع سعد الدين إبراهيم عن نفسه فى العربى فقد قام على أن «الآخرين كلهم مجرمون». فالاعتماد على التمويل الأجنبى ليس مقصوراً على بعض مؤسسات المجتمع المدنى وإنما يطال أولا الحكومة والقطاع الخاص، وفساد الحسابات سوءة أيضاً مستشرية فى أوساط المجتمع، والفساد ضارب أطنابه.

وعلى صحة هذه الدفوع، فإن السؤال هو: ماذا ينبغى أن يكون دور المثقف تجاه هذه الأمراض المجتمعية الفتاكة، هل يكون النضال من أجل دحرها أم الانغماس فيها على اعتبار أنها من سمات العصر؟ مرة أخرى، هل يكون المثقف حربة للتجاوز أم جسرا لتدويم الراهن القمئ. هل يبرر استشراء اللصوصية فى مجتمع ان يتخلى المثقف عن دوره الإصلاحى، ولا نقول الثورى، في مقاومتها وأن يتعاطاها مثله مثل الآخرين. إن إضفاء صفة «العادية» على استشراء الفساد دعوة فى تقديرنا لتجسير الفجوة بين المثقف واللص أو الى نمط «المثقف اللص».

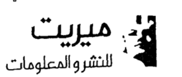
على أن أكثر ما يثير الجزع فى دفاع سعد الدين إبراهيم عن نفسه هو ذلك الهجوم الكاسح على الشباب من معاونيه الذين كنا نتصور أن تقوم بينه وبينهم علاقات تضافر وثقها نبل المهمة المدعاة. إلا أن سعد الدين إبراهيم شن هجوما شرسا على «الشباب المشوه الذى خان الأمانة». على من أسماهم «الأحفاد المشوهون للحباكين والعزامين وغيرهم من كبار النهابين والجشعين الذين يمرحون على أرض مصر الطيبة. ولابد أن مصر طيبة حقا - وكم من الجرائم ترتكب بسبب هذه الطيبة!.

هاجم سعد الدين إبراهيم «الحفنة التعيسة من الشباب الذين خانوا ابن خلدون».

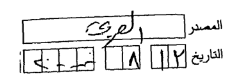
هم، فى النهاية، الذين خانوا ابن خلدون!. وإين كانت قيادة الدكتور الملهمة، وبمن ينوى سعد الدين إبراهيم النضال من أجل الإنسانية والتقدم فى مصر إن لم يكن بالشباب؟

هل بمن يسميهم الحباكين والعزاميين وبأمثالهم من «المثقفين اللصوص». وهل من قبيل الصدفة، والحال كذلك، أن يدافع عن سعد الدين إبراهيم محامى الجاسوس الإسرائيلى عزام وهو أيضاً محامى الفساد فى قضية نواب القروض.

لقد كانت دعوة «تجسير الفجوة بين المثقف والأمير» عربون الالتحاق بخدمة البلاط الملكى الأردنى، والاغتراف من عطاياه. فإلى بلاط من تقدم دعوة «تجسير الفجوة بين المثقف واللص»؟ ليس إلا الشيطان ذاته.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ


لوجه الوطن



عبد الحليم قنديل

اختلفنا على نحو قاطع مع سعد الدين إبراهيم، وترفعنا عن إغراء المشاركة فى اغتياله معنويا، وهو في الحبس، وطالبنا بإطلاق سراحه من أول لحظة، لا لأننا نرى أنه برىء وطاهر الذيل، بل لأن ذنبه - لو ثبت قضائيا - يشبه ذنوب سجانيه، فقد أتهم أحيانا بالتخابر، واتهم دائما بالنصب والتزوير والرشوة الدولية، وتلك تهم - لو صحت قضاء - هي أفعال الآخرين رضاء، تهمة السجين هى ذاتها تهمة السجان، الارتباط بامريكا - بما يشبه التخابر أو ما دونه أو ما فوقه - هو شعار «حزب سرى» يخترق سلطة الاقتصاد والسياسة من قمة الرأس إلى أطراف الأصابع، التعيش على التمويل الأجنبى عادة سارية، والطريف أن سعد نفسه يقر ضمنا وصراحة بالحكاية كلها، لقاءاته الأمريكية الخطرة - كما يقول فى هذا العدد - شارك فيها لواءات ووزراء ومثقفون كبار، وأقواله فى التحقيقات منيرة، فهو يدفع عن نفسه تهمة النصب برميها على «الشباب الغشاش» الذي خدع الوزراء والكبراء، وملايين التمويل الأجنبى التي تلقاها هى غيض من فيض يصل إلى ٣ مليارات دولار تتلقاها الحكومة، ولا بأس أن يندهش سعد - بعد ذلك - لحكاية حبسه، فهو واحد من قيادات حزب أمريكا المتحكم، وعقد الزواج الذي فى يده، هو نفسه عقد زواج النظام بالست أمريكا، ربما يسعى هو فى الظل، ويأنس لعلاقات الارتباط العرفى، بينما الارتباط الرسمى أقوى فى نصوصه، وإن كان أخفت فى صوته، وصوت سعد - فى المقابل - جهير، وجنسيته الأمريكية المضافة جاهزة للاحتماء والتحصين.

ولا نريد أن نكرر القول فيما جرى، فهو أقرب لمشاهد المسرح الهزلى منه إلي جدية السياسة، والقصة كلها تمثيل فى تمثيل، كان رأينا - منذ البداية - أن الإفراج عن سعد قريب ومؤكد، وربما نغامر الآن بتأكيد أنه لن يحاكم جديا، وربما لن يحاكم أصلاً، ووقائع الأيام الأخيرة لافتة، أوامر من فوق بهجوم جماعى على الصحفي اليهودى الأمريكي «توماس فريدمان» لإهانته الشخصية للرئيس مبارك، بعدها حدث الصمت الرذيل، ولم يكن المانع خيرا فيما يبدو، فجاة نشرت الصحف الحكومية - جميعها - أن سعد متهم بالتخابر لحساب أمريكا، وبدا النشر المعمم كأنه علامة علي التصعيد بالأفعال بعد صمت الأقوال، ولم تكد تمر ساعات حتى تكشفت الخيبة الثقيلة، احتجاج أمريكى علي اتهام سعد، ومؤتمر صحفى عاجل للنائب العام المصرى، وخبر معمم بالطريقة ذاتها بنفى اتهام سعد بالتخابر، وتصريحات اعتذارية لوزير الخارجية المصرى، استدعاء سعد بدعوى التحقيق، وقرار سريع بالإفراج عنه، وخروج سعد من محبسه مبتسما وهو يرفع علامة النصر، والمعني مفهوم طبعا مع كامل الاحترام للنائب العام ونيابة أمن الدولة وما إليها، فقد أصابت طلقة فريدمان هدفها بالضبط، حذر فريدمان من استمرار احتجاز سعد حامل الجنسية الأمريكية، ورد النظام على نحو عصبى باتهام سعد بالتخابر الصريح، ثم جرت عمليات شد وجذب ولى ذراع، وأثبتت أمريكا - ربما للمرة الألف - أنها الأقوى فى مصر، وأن لا صوت يعلو على صوت «حزب أمريكا» ورجالها.

قد نتفهم وجود جيوب مقاومة وطنية باقية فى بنية الحكم، لكن الاختراق الأمريكى بلغ منا النخاع بالتأكيد، وحكاية سعد ليست أكثر من خلاف عابر، وقد نصحناهم بأن يحلوا خلافاتهم العائلية بعيدا عنا، وأن يذهبوا لمنزل السفير الأمريكى، ويبدو أنهم فعلوها، ربما الفارق: أن السفير - وهو يهودى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



كـفـريدمـان - هو الذي ذهب إلى مكتب عاطف عبيد رئيس الوزراء قبل ساعات من خروج سعد، والمغزى ليس في بطن الشاعر، فلا حاجة للشعراء من أصله!

٥٨

سعد الدين ابراهيم يعود الى مجتمعه واشارات الى رغبة رسمية في فتح صفحة جديدة معه

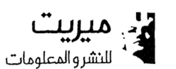
□ القاهرة - محمد صلاح



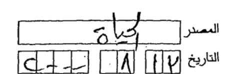
شتان ما بين مشهد رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم وهو يسير امس الى جانب علية القوم من المسؤولين والسياسيين ورؤساء الاحزاب ورموز النخب الثقافية والفكرية اثناء جنازة رئيس حزب «الوفد» فؤاد سراج الدين، وبين موقف الرجل قبل اقل من ٤ ايام حين كان يقبع في احد زنازين سجن طرة تنفيذاً لأوامر النيابة بإبقائه رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية المتهم فيها مع آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز حين كان يواجه تهماً كلها من الوزن الثقيل أقلها «الرشوة وتلقي اموال من جهات اجنبية من دون وجه حق والنصب على مؤسسات دولية والتزوير في محررات رسمية» واكبرها «التخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة بغرض الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية».

سار ابراهيم حراً في الجنازة وربما لم يضايقه سوى الازدحام واجراءات الامن الصارمة التي اتخذت لتأمين الجنازة والمشاركين فيها وهو بينهم، والتي ربما ذكرته بشكل او آخر باجراءات رافقت عملية القبض عليه حين دهمت الشرطة منزله فجر اليوم الاول من الشهر الماضي او حين كان ينقل من سجن طرة الى مقر نيابة امن الدولة لحضور جلسات التحقيق او النظر في امر حبسه، وبدلاً من الوجوه التي كان يطالعها ابراهيم اثناء فترة «الفسحة» ايام الحبس المريرة والتي كانت في الغالب لمغضوب عليهم من «الاخوان المسلمين» او هؤلاء الذين لا تزال الحكومة تعتبرهم ارهابيين من قادة التنظيمات الاصولية الراديكالية وعناصرها، فإنه جلس اثناء اداء واجب العزاء وعلى مقربة منه رئيس مجلس الشعب (البرلمان) الدكتور احمد فتحي سرور ورئيس الحزب الناصري السيد ضياء الدين داوود والدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك.

قد يبدو الامر طبيعياً فإبراهيم صار حراً وعاد الى مجتمعه الذي يتشكل من هذه النوعية من الشخصيات. لكن الامر الغريب هو تلك اللهجة التي صارت الصحف القومية المصرية تتحدث بها عنه. فإحداها نشرت تقريراً عن «اليوم الاول لابراهيم خارج القضبان» تضمن عرضاً لجوانب شخصية في حياة «رئيس مركز ابن خلدون». ورداً على تساؤلات تهمه حول من اتصلوا به ومن زاروه في فيلته «الانيقة المكونة من طابقين والمحاطة بالخضرة والورود». هكذا تحولت اللغة المستخدمة للحديث عن ذلك الرجل وبدا الامر كأن هناك رغبة رسمية في طي صفحة الماضي القريب وفتح اخرى جديدة، حتى ان البعض فسره بأنه تمهيد لإعلان اجراء جديد قد يكون حفظ القضية واغلاق ملفها من دون



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



احالتها على القضاء. والمؤكد ان وجود ابراهيم حراً سيمكنه من استخدام قنوات مع دوائر الحكم حال حبسه دون ان يتمكن من استخدامها. ولوحظ ان تصريحاته عقب اطلاقه لاقت ارتياحاً لدى المسؤولين المصريين الذين سرهم انه لم يفتح النار على أحد بل انه سارع الى رفع الحرج عنهم بتأكيده ان اطلاقه «لم يكن خضوعاً لضغوط من أي طرف» وانما لكون التحقيقات وصلت الى مرحلة لا تستوجب بقاءه رهن الحبس الاحتياطي وليس سراً ان اكثر ما كانت السلطات المصرية تخشاه ان يفسر اطلاق ابراهيم بعد التحركات الاميركية في شأن قضيته بأن الامر تم بعدما صعد الاميركيون من حملتهم لاطلاق مواطنهم، ولعل ذلك المعنى هو الذي قصده رئيس تحرير صحيفة الجمهورية السيد سمير رجب المعروف بقربه من مؤسسة الرئاسة حين نوه بتصريح لرئيس «مركز ابن خلدون» استبعد فيه أن يكون قرار اطلاقه بسبب ضغوط اجنبية «لأن الحكومة المصرية لا تستجيب للضغوط بسهولة»، اعتبر رجب ان اطلاق ابراهيم «يعني تأكيد الحق والعدل وسيادة القانون في مصر»، وان «زمن سنوات السجن والاعتقالات المفتوحة قد ولى الى غير رجعة».

ومن المستبعد ان تتسبب الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في صدام جديد بين السلطات وابراهيم، كالصدام الذي وقع في نهاية الانتخابات السابقة العام ١٩٩٥ التي راقبها «مركز ابن خلدون» واصدر في شأنها تقريراً اكد ان تزويراً شابها. فالتعديلات التي ادخلت اخيرا على «قانون مباشرة الحقوق السياسية» بعدما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواده، كفلت اشرافاً قضائياً كاملاً على الانتخابات وهو احد المطالب التي ظل ابراهيم ينادي بها قبل وبعد الانتخابات السابقة، ما يعني ان المخاوف من نشاطه المستقبلي ستقل كثيراً. فالانتخابات ستجري تحت لافتة «قاض لكل صندوق». واذا كان ابراهيم تعهد بالنيل من خصومه ممن تسببوا في القبض عليه، الا أنه حصر هؤلاء في بعض الكتاب والصحافيين الذين كتبوا ضده وحرضوا عليه في «صحف صفراء» ولم يتناول اي مسؤول بانتقاد او اشارة الى عزمه مواجهته مستقبلا. اما اجهزة الأمن التي اتهمها بتلفيق القضية له فإن الاحتفاء به والحرية التي يتمتع بها وملاحظته تلك الاشارات الايجابية التي صدرت عقب اطلاقه وتصب في اتجاه رد الاعتبار اليه، كل ذلك كفيل بأن يجعله ايضا حريص على تهيئة الاجواء حتى تفتح تلك الصفحة الجديدة في العلاقة بينه وبين الدولة بكل اجهزتها.

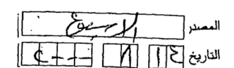
ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ:

رغم الإفراج الحملة ضد الاختراق الأجنبى مستمرة

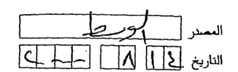
لم تكن السيدة «بربارا» الأمريكية زوجة سعد إبراهيم هى الوحيدة التى تلقت خبر الإفراج عن زوجها بسعادة غامرة، فقد فرح معها وربما أكثر منها الأمريكى «توماس فريدمان» والنائب «ليبرمان» والسفير «مارتن أنديك» ووزيرته «مادلين»، وابتهجت معهم المؤسسات الدولية (الكندية والهولندية والأمريكية والدانماركية والألمانية) التى تدعم منظمات ما يسمى بالمجتمع الأهلى فى العالم الثالث وبالطبع رقصت طربا بعض الذيول التابعة والقابضة على جمر الدولار والاسترلينى.. أما حزب مقاومة الاختراق الأجنبى والصهيونى فى مصر، فقد تلقوا صفعة كبيرة تضاف إلى سجل الصفعات والركلات والبصقات التى اعتادوا عليها فى غمار نضالهم السياسى واعتقالهم الدائم بتهم خطيرة منها على سبيل المثال لا الحصر: العمالة لدولة الجمهورية العربية المتحدة، والدعوة لانتماء مصر العربى، والدعوة لاسترداد حقوق الشعب الفلسطينى، وعدم الرضوخ لضغوط الأصدقاء الأمريكان والصهاينة!!.. بل ويتمادى هؤلاء الحمقى فيطالبون دائما بطرد السفير الصهيونى وأحيانًا السفير الأمريكى، لذلك استحق هؤلاء أقصى العقوبات من تنكيل وتشريد ومصادرة، ولم تنتفض من أجلهم دول ومؤسسات ومنظمات وكان بعضهم يفضل الحبس على دفع الكفالة إذا زادت على خمسين جنيهًا مصريا فقط لا غير، لكن محضر الاتهام فى قضية مركز ابن خلدون بسيط للغاية ويتلخص كما فى نص محضر الإحالة على «إعداد تقارير وأبحاث عن الأوضاع الداخلية تضر بالمصلحة الوطنية وتسليمها لجهات ومنظمات أجنبية مقابل مبالغ مالية وتلقى إعانات من دول أجنبية دون الحصول على إذن من الجهات المختصة والاشتراك فى تزوير بطاقات انتخابية لاستخدامها فى أغراض تسىء لسمعة مصر..» وهى تهم بسيطة لا تستوجب الاعتقال، فموضوع المبالغ المالية مقابل أبحاث وتقارير أمر مشروع فى مقابل الإدارة المالية لمفاوضات كامب ديفيد التى طرحت من خلالها أمريكا ٢٠ مليار دولار مقابل التنازل عن القدس، وحكومة الكيان الصهيونى تتقاضى عشرات المليارات فى مقابل بعض التنازلات السياسية فى المفاوضات العربية - الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ أى أن الأوطان نفسها معروضة للبيع فماذا يعنى مجرد أبحاث علمية واستبيانات رأى بريئة أمام منطق بيع القضايا العربية المصيرية؟!.. وما هو المقصود بتلقى إعانات من دول أجنبية دون الحصول على إذن مصرى؟ وهل سألت حكوماتنا منذ عام ١٩٧٤ أحدا من الشعب والمؤسسات السياسية حين تلقت معونات أمريكية «بالهبل» بالإضافة للقروض والديون وفوائدها وشروطها؟ الموضوع شديد البساطة وهو أن الأفراد يقلدون الدولة فهل فى ذلك جريمة؟! الحكومة نفسها كانت كثيرًا ما تستقوى بالولايات المتحدة الأمريكية على كافة المسارات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية من الشراكة الاقتصادية واتفاقيات التجارة إلى مشروع المزارع الصغير ومناهج التعليم ومشروعات البنية التحتية والفوقية، فليس عيبًا -إذن- أن يستقوى بعض الأفراد بالخارج وبأمريكا على وجه الخصوص ويبقى أن الإشارة الخضراء التى حصل عليها سعد إبراهيم بالإفراج سوف تفتح شهية كل المراكز البحثية الأجنبية بتوابعها المصرية لكى تصول وتجول، كما كان يفعل المدير الأسبق للمركز



الأكاديمي الصهيوني حينما حمل الكاميرا على كتفه وتجول بحرية في اقاليم مصر، يسجل ويصور تفاصيل الحياة الشعبية المصرية دون أن يوقفه أحد!

كانت «الأسبوع» قد شنت أعنف معاركها الصحفية ضد مراكز الاختراق الأجنبي وعلى راسها مركز ابن خلدون ونبهت إلى خطورة اليـة «القابلية للاختراق» التي خلقت نوعًا من السيولة في التعامل مع الثوابت الوطنية، فامتلأ ثوب أمننا القومي بالثقوب والثغرات .. وما زلنا ومعنا الكثيرون من الشرفاء «الحمقى» نستقوي بالوطن ضد كل الغرباء وأصحاب الجنسية المزدوجة، وإذا كان قرار الإفراج عن سعد إبراهيم قد أكد أن التحقيق ما زال مستمرًا، فإننا نؤكد من جانبنا أن حملتنا ضد اختراق مصر سوف تستمر أيضًا.

عزازي علي عزازي



استياء الشارع المصري من اميركا لم يهدد جاذبية العم سام

القاهرة – أمينة خيري

فرق كبير بين «برطمانات» الكرنب المطبوخ الواردة من الاتحاد السوفياتي السابق التي كانت تزين ارفف محال البقالة المصرية في الستينات، وبين زجاجات «الكاتشاب» الرشيقة، واكياس الدجاج ذات الألوان الزاهية، ومعلبات الفول المدمس التي نفضت عنها صفة «الشعبية» بعدما اضحت تحمل أسماء شركات اميركية، وجميعها وارد من الولايات المتحدة.

شتان بين علاقة المصريين واحاسيسهم الفاترة تجاه الروس والثقافة السوفياتية في الستينات، وبين الانبهار الذي يكنه المصريون لكل ما هو اميركي. ومنذ شن الصحافي الاميركي توماس فريدمان حملته العدائية تجاه مصر، شهد الشارع المصري تحولاً في مشاعره فلما تحدث بين يوم وليلة. الجميع – من دون استثناء وعلى رغم اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي – ناقم على اميركا ورئيسها وعلى فريدمان.

ولأن المصريين شعب عاطفي، فإن نقمته تلك يكتنفها نوع من «العتاب» لخصها احدهم في حديث لصديقه في حافلة قائلاً: «كنا حبايب بالأمس، والله ما كنش العشم». ولأن «العشم» امر غير وارد في التفكير العلمي والمنطقي، فقد اقبل الكثيرون ممن ينتمون الى الفئة الاخرى الى التنقيب في جعبة فريدمان، فوجدوها عامرة بالتحامل على كل ما هو عربي. جماعة من طلاب الجامعات والموظفين المصريين المتخاطبين عبر شبكة الانترنت اخذوا على عاتقهم مهمة تبادل كل ما يتوافر لديهم من معلومات خاصة بمقالات فريدمان، فها هو مقال طالب فيه مصر بأن تكون اكثر فاعلية في محاربة الاشاعات حول تورط اسرائيل في حادث تحطم الطائرة المصرية.

ويتذكر احد المطلعين على الصحف الاجنبية فريدمان، فيقول بحرقة «أليس هو الصحافي الذي انتقد بسخرية عادة عامل المصعد المصري الذي تفوه بالبسملة قبل تشغيل المصعد وكتب فريدمان في هذا الشأن: «ستكون عملية بيع (خصخصة) قاسية لكل اولئك الملايين الذين ما زالوا يصلون قبل ركوب المصعد».

والمؤكد ان غضب الشارع المصري تجاه اميركا ليس ظاهرة جديدة، لكن فريدمان كان بمثابة «الفوهة» التي سمحت له بالخروج الى السطح. فالمشاعر التي يكنها المصريون تجاه اميركا وثقافتها اشبه بالافيه المشهور في مسرحية «هالو شلبي»: «ما اقدرش امشي ما اقدرش استنى»، اي انها جاذبة وطاردة في آن.

فمن منا لا يتذكر المسلسلات الشهيرة «دالاس» و«فالكون كرست» و«الجريء والجميلات» التي قدمت نماذج واقعية عن تحرر المجتمع الاميركي التام من اي قيم عائلية. هي المسلسلات التي لم يفت على مصري واحد ان ينتقدها، كما لم يفت على اي منهم ايضاً ان يتابعها يومياً.

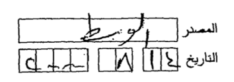
واذا كانت الاعمال الدرامية خير ما يعكس نبض الشارع في اي دولة، فإن الموسوعة السينمائية والمسرحية المصرية عامرة بالاعمال التي تجسد علاقة الطرد الجاذبة او الحب والكراهية. فمن مسرحية «ماما اميركا» للفنان محمد صبحي التي لخصت الرأي العام المصري تجاه اميركا في ثلاث ساعات، الى فيلم «هالو اميركا» للفنان عادل إمام الذي طالب فيه احد مشاهد الفيلم بأن تسترد اميركا معونتها لمصر وتضعها في [illegible] وكانت تلك الكلمات تتسبب في عاصفة من التصفيق في دور السينما طوال عرض الفيلم الذي استمر شهوراً.

وها هو الفتى خلف (الفنان محمد هنيدي) بطل الفيلم الناجح جداً «صعيدي في الجامعة الاميركية» بمعركة نشبت في القطار الذي استقله من سوهاج الى القاهرة، فما كان منه إلا ان مزق «التي – شيرت» المطبوع عليه علم اميركا الذي كان يرتديه خصمه، لتصفق الجمهور تصفيقاً حاراً.

لكن ذلك الجمهور الذي صفق لتمريق العلم الأميركي هو نفسه الذي يصطف يومياً أمام ابواب السفارة الأميركية حالماً بالسفر إلى أرض الأحلام. إما آلاف جوازات السفر المختومه بعبارة Application Received، وهي البديل المؤدب لـ«مرفوض»، فهي لا تثبط همم المتأملين حذراً في بلاد العم سام. بل ان مصادر السفارة الأميركية في القاهرة توقعت أن تشهد الطوابير زيادة بنسبة ٤٠ في المئة هذه السنة، مما يعني ان فريدمان وأمثاله لم يتمكنوا من اجهاض حلم الفوز بذلك الجواز الأزرق الصغير الذي يفتح الأبواب الموصدة، عكس الجواز الأحمر (الروسي) الذي كان يوصد الأبواب المفتوحة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



مصر وأميركا: أبعد من سعد الدين ابراهيم

القاهرة - محمد صلاح

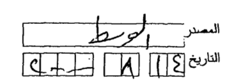
تبدو العلاقة بين مصر واميركا مثل خطين متوازيين، كل منهما مشدود الى الآخر، لكنهما دائماً يتجهان نحو طريقين مختلفين. فالعداء المستحكم بين البلدين في الخمسينات والستينات، الذي تحول الى صداقة في السبعينات، ثم شراكة في الثمانينات، وإلى ما يشبه التحالف الاستراتيجي في التسعينات، لم يكن ليخفي اسباب ما جرى في نهاية الألفية الثانية من ازمة تكاد تعصف بمصلحتهما معاً.

وليس سراً تلك العاطفة التي تعامل بها الرئيس الراحل انور السادات مع «الصديق الاميركي» والتي لم يعبّر عنها فحسب من خلال قناعته بان ٩٩ في المئة من أوراق اللعبة بيد اميركا، ولكن أيضاً ذلك الاستقبال الحافل الذي حظي به الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون، وهو استقبال لم يحظ به اي رئيس لدولة عربية او اجنبية زار مصر في العهد الناصري او اثناء المرحلة الساداتية او في عهد الرئيس حسني مبارك. فقد كان نيكسون، وهو يستعد لإعلان استقالته العام ١٩٧٤، سبباً في استنفار كل الأجهزة الرسمية والشعبية المصرية لإظهار الترحيب به، الى درجة تجاوزت المعقول. وظلت العاطفة تحكم علاقة السادات مع الرئيس السابق جيرالد فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٦) وكذلك بالطبع جيمي كارتر (١٩٧٦ - ١٩٨٠) الذي شهدت رئاسته التوقيع على اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل. وحين اعترض وزير الخارجية المصري آنذاك محمد ابراهيم كامل على نصوص الاتفاق وطالب السادات بالتروي في التوقيع، والعمل على تحقيق نتائج افضل، ردّ الرئيس، «وهل اضمن ان يأتيني الله بكارتر آخر؟».

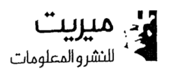
لكن الطريقة التي تعاطى بها مبارك مع «الصديق الاميركي» جاءت مختلفة، فعلى رغم ان الظروف السياسية الدولية فرضت نمواً في العلاقات بين الطرفين حفاظاً على مصالحهما وتحقيقاً لفوائد مشتركة لدولتين احدهما نامية تسعى الى استكمال تحرير اراضيها وتحقيق اصلاح اقتصادي يزيل اعباء كبيرة وضغوطاً شديدة على كاهل مواطنها البسيط، واخرى عظمى تصر على ترسيخ وجودها في المنطقة وتخشى عودة النفوذ السوفياتي اليها، إلا أن طبيعة شخصية الرئيس السابق رونالد ريغان (١٩٨٠ - ١٩٨٨) فرضت على مبارك أن يكون براغماتياً في حرصه على مصالح بلاده اكثر من حرصه على إرضاء الصديق، دقيقاً في حساباته، غير متلهف على كسب رضاء البيت الأبيض.

ويبدو أن الصدام الذي وقع بين الطرفين، العام ١٩٨٥، بعد إقدام الطائرات الحربية الاميركية على اعتراض طائرة مدنية مصرية كانت تقل القائد الفلسطيني ابو العباس واجبارها على الهبوط في ايطاليا، في اعقاب جهود مصرية لإنهاء أزمة اختطاف الباخرة «اكيلي لاورو»، جعلت مبارك اشد حرصاً في التعامل مع «الصديق الاميركي»، طالما ان الظروف الدولية وحسابات المصالح ستفرض على ذلك «الصديق» أن يسعى الى تطوير العلاقة، لتصبح شراكة، خصوصاً في شؤون الاقتصاد، بناء على المصالح السياسية. وطوال فترة رئاسة جورج بوش الاب (١٩٨٨ - ١٩٩٢) ظلت البراغماتية تحكم السلوك المصري نحو اميركا. حتى في حرب الخليج الثانية، انطلق الدور المصري في تحرير الكويت استكمالاً لموقف معارض للغزو العراقي اعلنت عنه مصر منذ اللحظة الاولى للغزو العراقي للكويت ولم يكن مجرد تلبية لرغبة «الصديق» في توفير غطاء عربي لقوات التحالف الغربية.

وعلى رغم المرارة التي عبّرت عنها دوائر مصرية بعد تحرير الكويت من غياب تقدير كاف



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



للدور المصري في الأزمة، فإن مسلسل العلاقة بين الطرفين في عهد بيل كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) لم يشهد تغييراً كبيراً على رغم تعدد نقاط التماس واسباب الخلاف. فالقاهرة لم تخف شعورها باستغلال الإدارة الاميركية قضية المد الاصولي في مصر وتحريك بعض عنصرها الفاعلة في الخارج بمن فيهم المقيمون في اميركا لإنهاك الأجهزة المصرية وشغلها عن متابعة برامجها في شان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتبرت الدوائر المصرية ان استقبال الاميركيين زعيم «الجماعة الإسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن ومنحه تاشيرة دخول وإقامة دائمة واحتفاء الاعلام الاميركي به يصب في ذلك الاتجاه.

وفي حين اكتفى المسؤولون المصريون وعلى راسهم الرئيس مبارك بتحذير الاصدقاء الاميركيين من خطر «الإرهابيين» ومن ان اميركا ستكتوي يوماً بنارهم، انطلقت وسائل الإعلام الرسمية المصرية لتصب جام غضبها على «الصديق» الذي يحتوي «الإرهابيين»، ويؤويهم ويحركهم عند الحاجة. ولم يخف بعضها شماتته في ما اصاب «الصديق» من ضرر بعد تفجير المركز التجاري العالمي في نيويورك، واتهام عمر عبدالرحمن واتباعه في مرحلة لاحقة بالتورط في الحادثة. لكن ذلك لم يدفع مصر الى ان تغيب عن اي محفل نُظم للإسراع بعملية السلام في الشرق الأوسط، بدءاً من مدريد وانتهاء بشرم الشيخ، إلا ما رات أنه لن يحقق نتائج إيجابية أو يمثل تقدماً حقيقياً يصب لمصلحة العرب. وعلى رغم ذلك فإن الصديقين والشريكين والحليفين الاستراتيجيين لم يتفقا في قضايا اخرى تتعلق بليبيا والعراق والسودان وربما إيران.

وإذا كان وزير الخارجية المصري عمرو موسى رد على اسئلة الصحافيين المتطلعين لموقف رسمي مصري تجاه الحملات الإعلامية الاميركية التي تناولت بالنقد الى درجة التجريح الرئيس مبارك، رداً على رفضه ممارسة ضغوط على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات اثناء مفاوضات كامب ديفيد الاخيرة، مؤكداً ضرورة بقاء العلاقات المصرية - الاميركية «قوية على رغم بعض الخلافات»، إلا أن موسى لم يفته ان يكرر ان الموقف المصري من القدس «ثابت ولن يتغير سواء عبر ضغوط او تدخلات خارجية أو غيره».

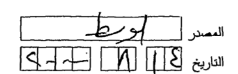
من المؤكد أن الوزير موسى لم يقصد فقط الضغوط الاميركية في شان قضية القدس، ولكن ايضاً تلك التي مورست في شان قضية اخرى فرضت المصادفة ان تحل بالموازاة للغضب الاميركي على مصر بعد مفاوضات كامب ديفيد الثانية وهي الخاصة برئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يحمل الجنسية الاميركية الذي احتجزته السلطات المصرية بداية الشهر الماضي مع سكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور واحالتهما على النيابة التي أمرت بحبسهما لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، بعدما اتهمتهما بـ «تلقي اموال من جهات اجنبية في مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد، وما يسيء الى موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد»..

والمؤكد ان الاجهزة الرسمية المصرية قدرت أن القبض على ابراهيم سيثير الاميركيين ويغضبهم، لكن المصادفة جعلت من قضية ابراهيم محوراً تدور حوله الخلافات، فالموقف الاميركي الرسمي عقب القبض على ابراهيم ثم تمديد حبسه للمرة الأولى قبل اطلاق سراحه بكفالة مالية، لم يزد على تصريحات للناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر، اعرب فيها عن قلق بلاده ازاء القضية، مادحاً إبراهيم ومذكرا بمواقفه من قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية. لكن فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية جعل الانتقادات والإعراب عن الاسف يتحول الى هجوم مضاد تولته وسائل إعلام وبعض دوائر الكونغرس والمنظمات الحقوقية الاميركية وتخطى ذلك الهجوم مسالة «مركز ابن خلدون» الى مواقف مصر من اميركا خلال العقدين الماضيين. ولم يغب عن الصورة اللوبي الصهيوني الذي بدأ يتحرك ويطالب الإدارة الاميركية والكونغرس بالضغط على الحكومة المصرية لإجبارها على دفع تعويضات لليهود الذين هاجروا من مصر إلى إسرائيل. وفسرت التطورات في قضية ابراهيم من حيث اتهامه بالتخابر مع اميركا من خلال تعاونه مع مؤسسات رسمية مثل «البنتاغون» والـ «سي. اي. إيه»، على أنه رد مصري على التطاول الاميركي وخطة لوضع الاميركيين في موقف رد الفعل ليجدوا انفسهم مجبرين على الدفاع عن انفسهم.

وبدأ الحديث في الشارع المصري عن «الصديق» الذي يلجأ الى اساليب سرية للحصول على معلومات أو حتى تحليلات بهدف ضرب الاقتصاد الوطني. ولأن الهجوم الاميركي لم يصدر عن اي جهاز رسمي، فإن وسائل الإعلام المصرية تولت التصدي له، لكن البعد الشخصي في مقال الصحافي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» الذي اعتبره المصريون تطاولاً على الرئيس مبارك جعل كثيرين يعتقدون بأن القاهرة لن تفوّت ما حدث من دون رد عملي، وكانت قضية ابراهيم هي المسرح الذي اختاره المصريون للرد.



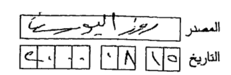
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تبقى ورقتان ظل المصريون يخشون أن يلجأ «الصديق» الى استخدامها في «هزاره» معهم. الأولى تتعلق بقضية كارثة طائرة شركة «مصر للطيران» التي سقطت نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي قبالة السواحل الشرقية الاميركية، والأخرى خاصة بقانون الحريات الدينية الذي أقره الكونغرس قبل نحو سنتين بعد الأحداث التي وقعت في قرية «الكُشح» بين المسلمين والأقباط المصريين. فالأوساط المصرية تعتقد بان جهات اميركية عدة تسعى منذ وقوع كارثة الطائرة الى إثبات نظرية إسقاطها عمداً بواسطة مساعد قائد الطائرة جميل البطوطي، خصوصاً أن المحققين المصريين الذين شاركوا في التحقيقات اقتصر دورهم على مراقبة ما حدث وتفسير بعض الملابسات من دون دخول في التفاصيل. أما ورقة الأقباط التي تعتقد الدوائر الرسمية المصرية أنها ظلت سلاحاً يستخدمه الاميركيون كلما دعت الحاجة، خصوصاً قبل اي زيارة يقوم بها الرئيس مبارك الى الولايات المتحدة، فإن قانون الحريات الدينية الذي أقرّ، في الظاهر من أجل «تعزيز الحرية الدينية دولياً والسعي الى تحقيق عمليات مصالحة في الأماكن التي قد تمثل النزاعات الدينية فيها تهديداً للاستقرار الدولي»، وجد معارضة شديدة من جانب المصريين الذين راوا فيه تدخلاً في شؤونهم الداخلية. لكن العبارات التي وردت في مقالات نشرت في الصحف القومية المصرية ضد «الصديق الاميركي» - إدارة وكونغرس ومؤسسات وصحفاً - وهي التي ما كان ممكناً ان تصدر من دون ضوء أخضر رسمي، تشير الى ان الازمة جعلت المصريين يفكرون بطريقة ان الحرص على العلاقة مع «الصديق الاميركي» يجب ان يقابله حرص من جانبه على استمرار العلاقة في مستواها الطبيعي.

وتبقى في الخلفية قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي ادانته محكمة أمن الدولة المصرية قبل ثلاث سنوات وحكمت عليه بالسجن ١٥ سنة، فمنذ تم القبض عليه وحتى زيارة رئيس وزراء اسرائيل باراك الأخيرة للاسكندرية لم يتوقف الإسرائيليون عن المطالبة بإطلاقه. وإذا كانت العلاقات المصرية - الإسرائيلية شهدت بعض التوتر أثناء التحقيق مع عزام وبعد الحكم عليه، فإن ما بين مصر وإسرائيل استمر من دون أن يتأثر بالقضية ومن تلك النقطة يترسخ الاعتقاد بأن الأزمة المصرية - الاميركية الأخيرة قد تصبح شرخاً في العلاقات بين البلدين، لكن وصول إدارة جديدة الى البيت الأبيض كفيل بترميم الشروخ والتصدعات والشقوق ليعود «الصديق» الى صديقه حتى تحدث ازمة جديدة بسبب التناقض الاساسي في مواقف «الصديقين» حيال بعض القضايا التي يخبئها المستقبل ■




المصدر روز اليوسف
التاريخ ١٥ ٠٨ ٢٠٠٠

«مصريون» على المقاس الأمريكى :



مطلوب متطوعون.. لا جواسيس أو محرضون

- شهادة غربية: إننا ندفعهم إلى تدمير أنفسهم بدلا من أن ندمرهم نحن!
- «المتحولون».. أفسدوا الحل السحرى لمشاكل المجتمع
- ممول دولى: الجمعيات غير الحكومية ينبغى ألا تتوهم أنها صارت حكومات
- منظمة يهودية تمنح الجوائز لثلاثة مصريين ثم تصف منظمة العفو الدولية بأنها مبتذلة
- ٢٥ ألف تنظيم غير حكومى فى مصر أولها تأسس قبل ١٧٩ عاما

عبدالله كمال

قبل عدة أعوام أنقذت مصر من خطر حقيقى كادت أن تسببه شحنة مخلفات نووية كانت فى طريقها إلينا. فى ذلك الوقت، دقت منظمة «جرين بيس» السلام الأخضر المعروفة دوليا جرس الإنذار، إذ أصدرت بيانا بما توافر لديها من معلومات عن هذه الشحنة الآتية إلى مصر عبر قبرص.. ثم اتضح أن مصدرها الأصلى هو «دولة مجاورة».. فانتبهت الجهات المعنية وقامت بالتحرك الواجب.

لم تكن لهذه المنظمة غير الحكومية أية علاقات تعاونية مع الحكومة المصرية.. وكانت بعملها هذا تخدم أهدافها البيئية والإنسانية النبيلة.. وقد كشفت الواقعة - ضمن وقائع أخرى - طبيعة الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المنظمات محليا ودوليا فى العالم الجديد.. وكشفت كذلك عن القصور الذى تعانى منه بعض المنظمات غير الحكومية فى مصر.. وعن خلل المفاهيم التى تعمل على أساسها.. وعن ارتباك أولوياتها.. بل عدم أمانة ولاءاتها.. بحيث صارت شريكا مخالفا للدولة - إن لم يكن مناوئا - بدلا من أن يكون معاونا.

ولكن: هل هناك شركاء للدولة، ومنذ متى، وهل هذا أمر مقصور على مصر؟!

■ الشركاء الثلاثة

فى السنوات الأخيرة اتجه العالم إلى الإيمان بمفهوم الشركاء الثلاثة فى إدارة المجتمع أو ما يسمى بـ «المحكومية»

فبعد أن ثبت بالدليل القاطع أن مؤسسات الدولة - أية دولة - ليست قادرة على القيام وحدها بكل جوانب عملية التنمية.. تبلور هذا المثلث الذى تتكامل أدوار أضلاعه لصالح الأمة كلها.. والأضلاع هى: الحكومة.. كقطاع رسمى.. والقطاع الخاص.. والمجتمع المدنى الذى يوصف باسم «القطاع الثالث».. ومن ناحيتها استجابت مصر لهذا التطور العصرى خاصة أنه يخدم أهدافها.. وعبرت قولا وعملا عن إيمانها بهذه الشراكة الثلاثية.. حتى إنه لا يخلو خطاب لرئيس الجمهورية من التأكيد على هذا المعنى والإصرار على تطبيقه..

غير أنه من الضرورى أن نقف بداية على معنى مصطلح «المجتمع المدنى» لسببين.. أولهما أن هناك من يستخدم التعبير بشكل غامض لا يعبر عن حقيقته إلى درجة أنه نجح فى إيهام قطاعات من الرأى العام بأنه يشير فقط إلى منظمات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث ذات الصوت العالى، بينما هو يعبر عما هو أبعد كما سنوضح توا، والسبب الثانى هو أن الضجة التى يثيرها «أصحاب الصوت العالى» تؤدى إلى إفساد «حل سحرى» حقيقى قادر على أن يضع حدا للعديد من المشاكل ويرفع عن كاهل الحكومة مهام عديدة لن ■

إلى تفجير الصراعات داخل الحدود. وقد ساعدت الاهتمامات الجديدة للجمعيات غير الحكومية على ذلك من خلال تنامى الاهتمام بالأقليات العرقية والدينية. وبجانب ذلك تمكنت أيادى التمويل من اختلاق فئة جديدة موالية لمن يدفع مقابل أحزاب ومنظمات سياسية أخرى تراجعت عن لعب هذا الدور. فضلا عن أنه بالسيطرة التمويلية على هذا القطاع الثالث فإن الغرب يكون قد سيطر على اثنين من أضلاع مثلث الحكومية.. إذ ترتبط غالبا مصالح القطاع الخاص به.. على الأقل فكريا. ويتحول الضلعان إلى عناصر ضغط قوية جدا على الضلع الأول.. الحكومة.

لقد استخدمت الغايات النبيلة والقيم العظيمة المفترضة في المجتمع المدنى كستار لتحقيق والاستقلال والمؤسسية والسلمية.. التى تضم مرتزقين متطوعين يجمعون الكناسة ويتحولون طبقيا كما تحولوا سياسيا.. وهى تضم تابعين لدول أخرى لا مستقلين، وهم تحولوا عن دور الوسيط المعاون والسلمى بين الدولة والأفراد إلى محرضين على المواجهة.. وفوق كل ذلك لم ينجحوا فى أن يجعلوا من هذه الكيانات مؤسسات وبنى حقيقية وإنما هى دكاكين مفرغة إلا من أفراد قليلين يختفون خلف لافتات براقة.. وكلما ارتفع الصوت كلما ارتفع الرصيد فى البنك.. وكمثال انتهت تماما شركة غير هادفة للربح كان صاحبها يطلق عليها مركز «دراسات الوحدة الوطنية» حين ترك مقرها فى مكتبه بميدان دوران شبرا.. بمجرد أن سافر إلى الولايات المتحدة.



- معقول إن اللى بتعمل البلاوى السودة دى كلها.. هية نفسها أمريكا اللى بتمول عندنا منظمات حقوق الإنسان؟!

الرواج للأفكار الجديدة. بغض النظر عن خصوصية كل مجتمع، يستطيع حسب بيئته وثقافته أن يحدد أولوياته واهتماماته.. وبالتالى مفهوم المجتمع المدنى الذى يؤمن به.. بعيدا عن المواصفات الغربية عموما والأمريكية خصوصا.. ولنا أن نتصور عددا هائلا من الجمعيات غير الحكومية من أندونيسيا إلى البرازيل مرورا بمصر والهند تردد نفس المفاهيم بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية والسياسية.. وبدون غض النظر عن جهات واحدة تدفع لكل هؤلاء وتحدد لهم أولوياتهم.

■ الشرعية الضائعة!

وحسب التعريفات العلمية التى يتم تجاهلها الآن فإن هذه الجمعيات بعضها على الأقل.. فقدت أهم عناصر شرعيتها وهو التطوع،

■ لم ينتخبهم أحد

عموما.. هذه الملاحظات العابرة ليست تعبيرا عن أفكار فردية الطابع وإنما هى تتردد بين أشد المؤمنين بالمجتمع المدنى فى مصر.. بل بين من يمولون هذه الجمعيات غير الحكومية.. ومنهم «مايكل إيوارز» مدير وحدة الحكومية والمجتمع المدنى فى مؤسسة «فورد فاونديشن» الأمريكية، الذى قال: «لا يمكن للمنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية أن تتوهم أنها سوف تحل محل الحكومات، والانتقادات التى توجهها هذه الجمعيات للحكومات ينبغى أن تتم من منطلق تحمل المسئولية وليس خلق النزاعات، والتحدى المهم أمام هذه الجمعيات أن تطبق على نفسها ما تطالب به الآخرين».. وأضاف: «إن الجمعيات الأهلية لا تعبر

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر روز اليوسف
التاريخ

شريك الدولة.. المخالف!

تقوم بها وليست مطلوبة منها فى الأزمنة الجديدة.

حسب التعريف الغربى فإن المجتمع المدنى هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها»، وهو تعريف لا نوافق على شطره الأخير الذى ينص على تحقيق مصالح أفراد هذه التنظيمات لأنه لايجعل الهدف عاما.. كما أنه يحول هذه الكيانات إلى «جماعات ضغط» أكثر منها مؤسسات تطوعية.. ونرى أن التعريف الأعم والأفضل هو الذى يقول أن «المجتمع المدنى يشمل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للسلطة، والتى تتوسط بين الدولة والأفراد».

■ عملاء ووطنيون

أحد أصحاب الصرت العالى ابتدع لنفسه تعريفا خاصا. يوضح الأفكار التى يؤمن بها هو ومن يتبعه، ويكشف عن عدم سعى هؤلاء إلى المشاركة. وربما يشير إلى السبب الأصلى الذى قاده أخيرا للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة.. ونعنى به المتهم الدكتور سعد الدين إبراهيم الذى يرى تعريفه أن «المجتمع المدنى» أداة فى مواجهة الدولة، كما أنه لم يقل أنه يضم مؤسسات تطوعية.. وجعل من هذه المنظمات كيانا سياسيا. وإن كان من الواجب أن نشير إلى أنه حدد فائدة لهذه التنظيمات فى أنها: «تحصن الفرد ضد سطوة الدولة، وتحصن الدولة ضد الأضطرابات الاجتماعية العنيفة». لأنها «تقنن السلوك الاحتجاجى ضد الدولة».

وبغض النظر عما يراه «المتهم الدكتور» فإن منظمات المجتمع المدنى هى فى الأصل عمل تعاونى، ينمى قيم المبادرة، والمشاركة.. بعيدا عن النسق الرسمى.. وهى تشمل المنظمات غير الحكومية وغير الساعية للربح، والنقابات والأندية والجامعات والجمعيات العلمية والاتحادات والتعاونيات.

ومن المثير أن لدى مصر بنية أساسية قوية تشكل هذا المجتمع، تتكون من ٢٥ ألف تنظيم غير حكومى، ومنها ١٦ ألف جمعية، و٢٤ نقابة و٢٠٠ شركة غير هادفة للربح. وبشكل دقيق فإن مصر لم تعرف هذه الكيانات مع نشوء «الموضة» العالمية فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وإنما عرفت ذلك فى عام ١٨٢١ حين تكونت الجمعية الخيرية اليونانية، مما يدل على عراقة العمل الأهلى فى الدولة بعكس ما يحاول البعض الآن الإيحاء بأن هناك ضربة توجه إلى المجتمع المدنى. وحتى عام ١٨٩٩ كان فى مصر ٦٥ جمعية غير حكومية، ثم نشأت فى السنوات الخمس والعشرين التالية ١٩٥ جمعية ظلت تتزايد حتى بلغت الرقم الحالى.

وفى حين تواجه بعض المنظمات، التى نشأت مؤخرا فى مصر اتهامات الولاء للخارج، فإن التاريخ يؤكد أن المجتمع المدنى المصرى ساهم بشكل فعال فى زيادة الوعى القومى والتضامن الاجتماعى. لاسيما حين رفع شعار التعليم كأداة فى مواجهة النفوذ الأجنبى. وليست جامعة القاهرة ومستشفى المواساة فى الإسكندرية سوى علامة بسيطة وعابرة فى سجل إنجاز المجتمع المدنى المصرى.. بل إن التاريخ يؤكد أنه كانت هناك «ولا فدان» مخصصة من الأثرياء كأوقاف لتمويل هذه الجمعيات غير الحكومية.

■ المحبطون المتحولون

على أن الجدل والانتباه بدأ تجاه هذه المنظمات مع ظهور مفهوم المشاركة الثلاثية. ومع اتجاه مؤسسات غربية إلى استغلال أدوات المجتمع المدنى فى كثير من الدول - وليس مصر وحدها - كتكتلات للضغط على الحكومات. وتحويلها إلى لوبى خاضع للحماية الأجنبية، بدلا من أن تكون أداة معاونة فى تحقيق التنمية حسب أولويات المجتمع الذى تنتمى له اسما.

لنفيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. توافرت كمية من الأموال كانت توجه من الدول الغربية والولايات المتحدة إلى محاربة الشيوعية. وفى نفس الوقت كان هذا الانهيار السوفيتى قد سبب صدمة، وإحباطا لعدد لا بأس به من السياسيين المنتمين فكريا إلى الشيوعية واليسار عموما. هؤلاء بدورهم تحولوا إلى اتجاهات عكسية وأعلنوا إيمانهم بقيم وأفكار سياسية ليبرالية كانوا ضدها زمنا طويلا. وتزامن مع هذا تنامى ظاهرة الجمعيات غير الحكومية. فكان أن سارع «المحبطون المتحولون» إليها وحققوا بذلك أكثر من غرض، فمن جانب وجدوا لأنفسهم مظلة محلية تتمثل فى الجمعيات والمنظمات بدلا من أحزابهم التى انهارت أفكارها، ومن جانب ثان وجدوا لأنفسهم مظلة دولية تتمثل فى الراعى الغربى الذى احتضنهم بعد سقوط الراعى السوفيتى، ومن جانب ثالث وجدوا عوضا ماليا يتمثل فى التمويل الأجنبى لهذه الجمعيات، بالإضافة إلى أنهم أخيرا حققوا الشهرة الإعلامية التى صنعتها لهم أجهزة الميديا الغربية.

ولكن ما الذى تحققه المؤسسات الغربية من هذه الصفقة؟

إنها تحقق الكثير، ففى الأزمنة الجديدة تلاشت إلى حد بعيد صراعات الحدود، وكان من الطبيعى أن تلجأ هذه المؤسسات

عن كل المجتمع المدنى ولا تستطيع أن تدعى أنها تتحدث باسمه. ففى الأغلب الأعم أنها لم تنتخب وإنما نصبت نفسها للقيام بهذا الدور». وإذا ما عرفنا أن صاحب هذا التصريح ينتمى لواحدة من أكبر منظمات التمويل الدولية سيكون لكلامه التالى أهمية أكبر.. إذ قال: «ينبغى على الجمعيات الأهلية أن تخضع للمحاسبة والشفافية لكى يمكن لها أن تلعب دورا فى إطار المجتمع المدنى.

ومن المثير أن هذا الشريك المخالف فى نفس الوقت الذى يروج فيه لأحدث «موضات الفكر وتقاليعه» يتجاهل بعضها الآخر.. إذ لم يتحدث أحد عن تطبيق معايير المراجعة المالية والمحاسبة والشفافية والمكاشفة التى يؤمن بها العالم فى إطار فكرة المشاركة الثلاثية.. بمعنى أن كل ضلع من أضلاع مثلث الدولة أن تحصل على منح وقروض، كما أن من حق القطاع الخاص أن يحصل على تمويل ومشاركات، ومن حق القطاع الثالث أن يحصل على تمويل.. بل إن هناك إدراكا رسميا أن هناك معونات لن توجه للقطاع الحكومى. وإنما ستوجه للقطاعين الخاص والمدنى.. ومن جانبها فإن الدولة تفتح المجالات أمام القطاع الخاص ليحصل على القروض والمنح والمشاركات. وليس غريبا الآن أن نرى رجال أعمال فى وفود رسمية.. كما أن وزارة الخارجية تساعد الجمعيات غير الحكومية على أن تنال صفة الاستشارية فى الأمم المتحدة. لأن ذلك يعطيها صفة تمنحها فرصة الحصول على التمويل.. كما أن قانون الجمعيات الذى صدر مؤخرا .. ولم يكن دستوريا لسبب شكلى.. هو فى النهاية خطوة رائدة على طريق تنمية المجتمع المدنى.



- زى الجمعيات الاستهلاكية بالظبط .. بس دول بيتمسكوا فى قضايا تمويل.. مش تموين!"

المحكومية عليه أن يخضع للمراقبة.. الحكومة أمام مجلس الشعب، والقطاع الخاص أمام المساهمين ومعايير الشفافية وعدم الاحتكار، والمجتمع المدنى أمام جمعيات عمومية سليمة وغير صورية وأمام أجهزة الرقابة.. وفوق كل هذا فإن الأضلاع الثلاثة تخضع للمكاشفة أمام وسائل الإعلام.

■ ليسوا ملائكة

يعود بنا هذا إلى نقطة التمويل الأجنبى التى تفجر عدة نقاط.. وهى: نهاية التطوع، وخدمة أغراض المموِّلين، ورفض الخضوع للقانون واللجوء للضجيج الدولى كنوع من الحماية والتستر. فى هذا السياق غنى عن القول أن نشير إلى أن الدولة بمفهومها الواسع تسعى إلى تنمية موارد الدولة لكل القطاعات، فمن حق باعتراف أشد المتطرفين المتطوعين بالاسم. وفى النهاية فإن كل مصادر التمويل يجب أن تعود بالنفع العام على الجميع وأن تخضع للمراجعة خاصة أننا لا نعيش فى عالم من الملائكة يفترض فيهم جميعا الشرف ماداموا يحاسبون بالقانون.

■ درء الشبهات

يرتبط بذلك الاتهام الذى يوجه شفاهة إلى بعض قيادات القطاع الثالث، خاصة العاملين فى مجال البحوث، بأنهم أقرب إلى الجواسيس منهم إلى الباحثين، وهو الاتهام الذى يمكن فجأة، إذا ما تبلورت أركان قضية، أن يتحول إلى اتهام رسمى فى القضاء.. والواقع أن عناصر المجتمع المدنى يجب أن يبتعدوا عن مصادر الشبهات. وأن يسألوا أنفسهم لماذا لا توجه



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٦ / ٠٨ / ٢ - - -

الأموال الغربية إلى تنمية العقول بدلا من البحث فى اتجاهات العقول. بمعنى أخر لماذا يجد شخص مثل المتهم سعد الدين إبراهيم تمويلا لأبحاث فى اتجاهات المجتمع، ولايجد عالم مثل الدكتور أحمد مستجير جهة غربية تمول أبحاثه فى الهندسة الوراثية.

فى كل الأحوال يرد المتحولون بأن العالم الآن صار مكشوفا وكل شىء أصبح معروفا، ولاتوجد قيمة لأية معلومات فى زمن الأقمار الصناعية.. والواقع غير ذلك.. حسب ما يقول فيليب ديفيز فى مجلة «المجتمع والمعلومات والاتصالات» فى مقال عنوانه «حرب المعلومات ومستقبل التجسس»، فهو يقول حرفيا: «من قبيل التبسيط المخادع أن يعتقد المرء أن المعلومات التى لا تحمل درجة من السرية ليست لها أهمية فى عالم المخابرات، فالمعلومات منخفضة القيمة يمكن أن توفر خلفية تحليلية لتفسير وتقديم المعلومات الأخرى المأخوذة من مصادر عالية القيمة».

وينسب الكاتب لكتاب الحرب والحرب المضادة قوله: «إن التجسس فى عصر الموجة الثالثة سوف يكون بشريا رغم الاحتفاء بأجهزة العصر الحديث، فأفضل الأقمار الصناعية لا يمكنها أن تقرأ ما يدور فى عقل رجل هنا أو هناك، كما أن العمليات الخاصة تغطى مدى واسعا من المهام أبرزها التخريب.. وهو يشمل بجانب تخريب المنشآت تخريب العقول ونشر المعلومات المضللة لخداع العدو، ولإحداث التأثير النفسى واستغلال الدعاية لتقديم دعم سرى إلى أفراد وجماعات سياسية لتحريف القرارات فى اتجاه معين وعمليات بث الفتنة وتأليب الناس على بعضهم، وهى مهام تقوم بها مصادر المعلومات المعلنة وغير المعلنة».

وأضاف: «بمجرد أن تصبح داخل نظام يجب أن تعرف مفاتيح القوة داخله ومشاعر الخوف السائدة بين أفراده ومن هنا يمكنك أن تضع كل فرد فى موقف مضاد للآخر.. إننا ندفعهم لتدمير أنفسهم ولا نقوم نحن بتدميرهم عن طريق إشاعة معلومات خادعة بين أعضاء المجموعة التى استهدف إحداث الانقسام بها».

■ بيت اليهود

فى ضوء هذا لا أستطيع أن أطمئن إلى أن هناك مؤسسة تحمل اسم «بيت الحرية» فى الولايات المتحدة تقوم بحملة دفاع عن المتهم الدكتور سعد، وقدمت لثلاثة مصريين على الأقل جوائز لمجهوداتهم فى مجال حقوق الإنسان، حسبما تدعى وهم حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وقد رفضها، وهذا موقف يحسب له، والأنبا ويصا مطران دار السلام حيث جرت أحداث الكشح، والدكتور سعد «المتهم».

و«بيت الحرية» لمن لا يعرف هو مؤسسة كونها شخص يهودى كان يشغل منصبا رفيعا فى وزارة الخارجية الأمريكية اسمه «مايكل هوروفيتز».. نظم بداية مؤتمرا للانتصار إلى إخوة الإيمان من المسيحيين فى الدول العربية والإسلامية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات أمريكية ضد هذه الدول، ومديرة بيت الحرية هى «نيناشى» ولها كتاب اسمه «فى عرين الأسد» يقدم صورة مخادعة مأساوية لأوضاع المسيحيين فى العالم العربى.. ويساعدها كاتب يهودى آخر اسمه «بات ياؤول» له كتاب اسمه «انقراض المسيحيين فى ظل الحكم الإسلامى»، وأبرز مؤسسى «بيت الحرية» هو «سام براونباك» صمام أمان إسرائيل فى الكونجرس، وفرانك وولف وهو سيناتور يهودى ساعد على صدور قانون حماية الأقليات من الاضطهاد.. والبيت نفسه حسبما تقول معلومات منشورة نظم مؤتمرا لمسيحيى الشرق الأوسط حضرته جمعيات أهلية من لبنان ومصر والعراق والسودان وإيران.

تلك معلومات توضح معنى جملة «إننا ندفعهم لتدمير أنفسهم ولا نقوم نحن بتدميرهم».

وإذا كنا، فى ضوء كل ما سبق، نفهم لماذا يمكن أن تقف الولايات المتحدة أو بعض مؤسساتها على الأقل بجانب بعض نشطاء المجتمع المدنى وتتحدث عن الاتفاقيات الدولية التى يجب أن تحترم، فإننا لا نستطيع أن نفهم الإصرار الأمريكى على أن تطبق الاتفاقيات على كل الدول إلا هى.. خاصة فى مجال حقوق الإنسان. والحديث حول هذا يطول وسوف نتعرض له فيما بعد.

■ الشريك الحقيقى

إننا إجمالا لا نريد أن نكون مثل الولايات المتحدة كما أننا لا نريد مصريين يطبقون مواصفاتها التى تطبق على البعض دون الآخر، إننا نريد مجتمعا مدنيا منحيا فعالا وقويا، يعمل من أجل الصالح العام، ومن أجل الجميع، ويبحث عن وسائل تمويل تجعله موالها لمجتمعه وللإنسانية وليس لمن يدفع. مجتمعا مدنيا شريكا حقيقيا فى عملية التنمية يمارس دوره فى مجال حقوق الإنسان بجانب أدواره الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسكانية، ونريد أن نقرأ خبرا ذات يوم يقول أن منظمة السلام الأخضر المصرية تحارب شحنة مخلفات نووية. هذه المنظمة التى لم تتأسس بعد لأنها ليست على مواصفات التمويل الأمريكية. ■ [illegible]

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٠

د. سعد الدين ابراهيم يدافع عن نفسه ويفتح النار على الجميع

كنت حسن النية ودفعت الثمن !!

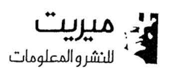
البطاقات المزورة لا تخصنى واسألوا الفتاة التى وضعتها فى خزانة منزلى

لا يجب ان نترك دراسة الحالة الدينية لأنصاف المثقفين والسياسيين الانتهازيين

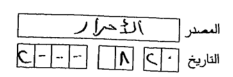
لم اتحدث عن اضطهاد ديني في مصر ولكني فجرت قضية التفرقة في المعاملة بين المسلمين والأقباط!!

قبل عدة ايام اخلت جهات التحقيق سبيل د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للابحاث الانمائية بعد فترة قضاها رهن التحقيقات فى عدة وقائع نسبت اليه .. ومنذ مغادرته سراى النيابة حتى اصبح مطالبا بتفسير عده الغاز صاحبت تصاعد قضيته .. فتحولت الالغاز الى اسئلة واتهامات كان عليه ان يقدم لها ايضاحات واجابات محددة. اسئلة كثيرة كانت تفرض نفسها قبل القبض عليه بفترة طويلة من اقتحام منزله الخاص والعثور على البطاقات الانتخابية المزورة وبعض الاوراق التى تشير الى اتصاله ببعض الجهات الاجنبية وتلقيه اموالا ومعونات بالمخالفة لاحكام القانون.

اعداد سعيد صلاح



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



كان لابد وان نسمع دفاع الدكتور سعد الدين ابراهيم الذى يؤكد ان القبض عليه جاء دون اسباب سياسية ودون مبررات حقيقية وان الاتهامات التى وجهت اليه خلال التحقيقات ليست لها اى اساس من الصحة وانه تم الافراج عنه بكفالة مالية لان جهات التحقيق لم تستطع أن تثبت شيئا يدينه او يدين اعمال مركز ابن خلدون مشيرا الي ان قرار اخلاء سبيله لم يأت بناء على ممارسة اى ضغوط خارجية.

وقنبلة جديدة قادرة على اثارة الزوابع يفجرها د. سعد حين يؤكد علي انه ليس لدية مانع فى التعامل مع اى مركز فى العالم حتى لو كان فى اسرائيل مادامت هناك شروط محددة ومعلنة !!

هذه الاسئلة واسئلة اخرى اجاب عليها مدير مركز ابن خلدون خلال حديثه فى برنامج لقاء اليوم بقناة الجزيرة

● لماذا القيت باللوم علي الشبان الموجودين بالمركز واتهمتهم بالتزوير عندما واجهتك جهات التحقيق بالبطاقات الانتخابية المزورة..؟

●● لم اقل انهم قاموا بالتزوير لانني لم اضبط وقائع التزوير انما هناك اكياس فيها اوراق احضرها البعض لم اطلع عليها من قبل بالاضافة الى ان هناك فتاة من هيئة دعم الناخبات اخبرتنى ان الهيئة ليس بها حراسة وانها تخاف على هذه الاوراق التى فى عهدتها وطلبت منى انا تضع فى حوزتى هذه الاوراق فوافقت نظرا لانها كانت فى حالة هلع وخوف شديدين ووضعت الاوراق فى مخزن بيتى وبعدها بيومين جاءت اجهزة الامن واقتحمت منزلى وبدأت بالبحث عن مكان الاوراق مباشرة مما يدل على ان هناك «ربما» مخططا لزرع هذه الاوراق فى منزلى

● الم تعتبر نفسك مسئولا باى شكل من الاشكال عن هذه الاوراق...؟

●● لا كيف اكون مسئولا ؟لانني قبلت مساعدة هذه الفتاة السانجة التى جاءت تستغيث وتستنجد بى خوفا من ضياع عهدتها لعدم وجود حراسة على المكتب ؟ لقد كنت حسن النية ودفعت ثمن ذلك من حريتي وسمعتى

● هذه الفتاه هى التى اتهمتك بانك كنت تطلب منها ان تضع اموالا فى البنك باسمك وبتعليمات منك ..؟

●● الدكتور سعد بعصبية شديدة: انت تريد ان تنتقل الى موضوع اخر يخص مركز ابن خلدون وهو موضوع الديسك الذي كان فى اوراق البورصة انا لم اطلع على هذا الديسك.. لم اره ولم تواجهنى به النيابة وعندما سألوا الرجل الذى احضره هل يعرفنى اجاب بانه لم يقابلنى على الاطلاق ولم يتحدث معى من قبل .

●● حتى لو كان من فعل ذلك افراد عاديون فهم يعملون فى مركز ابن خلدون وانت المسئول عنه ...؟

●● تحفز الدكتور سعد ووجه الى تهديدا حادا قائلا لها تجعلني انتقدك فى حوارك واسئلتك التى تضع الكلام على لسانى!!» التزوير فى اوراق منسوبه لى امر سهل ولايجب ان يضعنى احد موضع الاتهام بهذه المستندات فمنذ فترة قصيرة حدث تسرب لامتحانات الثانوية العامة وتورطت فيها شخصيات مسئولة بوزارة التربية والتعليم فهل نحاسب وزير التعليم بسبب اخطاء معاونيه؟

مخالفة

● قيل انك كنت تجبر العاملين بمركز ابن خلدون على كتابة شيكين الاول بقيمة حقيقية والاخر بقيمة اكبر كثيرا لاعطاء انطباع للجهات المانحة للمعونات صورة صحيحة لخانات الصرف..؟

●● نعم لقد قيل ذلك لكن هؤلاء الاشخاص قالوا ذلك بعدما شعروا انهم متورطون فأرادو ان يورطوا بقية زملائهم وان كانت بينى وبين هؤلاء الاشخاص مستويات متعددة من الكوادر الوظيفية التى تتولى المراقبة والحسابات وخلافه.

● من الواضح انك فشلت فى محاسبتهم وهذا فى حد ذاته مخالفة..؟

●● هذا ليس صحيحا انت تقول ذلك لانك لم تر شيئا ولم تطلع على شىء وانما واضح ان كل معلوماتك سطحية

● لقد قلت انهم انحرفوا..

●● لم اقل ذلك بل قلت انه يبدو انهم انحرفوا وانا اختار كلماتى بدقة شديدة وان كانوا منحرفين فانا اتعامل مع بشر وليست ملائكة وهم اثنان من بين عشرين يعملون معى فى المركز

● الم تؤيد فى بيان صادر بالتعاون مع بعض الجهات الاجنبيه فى الخارج ان هناك اضطهاد للاقباط فى مصر..؟

●● هل عندك هذاالبيان..؟

● الم تقل فى ندوة اقيمت فى كتدرائية «...» ان سبب التوتر والقلق الموجود فى مصر هو ان هناك نصا فى الدستور المصرى يقول ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع...؟

●● هل معك مايثبت اننى قلت هذا الكلام ..«تحدث مشادة يرتفع فيها صوت الدكتور سعد تعبيرا عن غضبه عن السؤال».؟

● دكتور سعد انني اطرح عليك السؤال ومن حقك الاجابة بالنفى ام الايجاب وهذا الكلام قد جاء فى التحقيقات وليس من نسج الخيال

●● هذا الكلام لم يأت فى التحقيقات والنيابة لم تتحدث معى فى هذا الموضوع اطلاقا.

●ارجو ان يتسع صدرك لاى اسئلة قد توجه اليك.

●●انا صدرى واسع جدا لكن ما تقوله اكثر مما قيل من بعض الغوغائيين فى الصحف الصفراء.

●نعود ثانيا للسؤال الم تقل ان هناك اضطهادا فى مصر...؟

●●لم اقل هذا بل ماقلته ان هناك تفرقه في المعاملة فأنت عندما تبنى مسجدا لا تحتاج الى ترخيص او تصريح اما عند بناء كنيسة تحتاج الى تصاريح معقده تخضع لقوانين صادرة من ايام الحكم الملوكى

●انت تحتاج يادكتور سعد الى تصاريح وتراخيص ايضا عند بناء مسجد.

●●نعم اعلم ولكن هناك اختلافا فهناك نصوص معينة خاصة ببناء المساجد تختلف عن النصوص الخاصة ببناء الكنائس هذا ماقلته ولكننى لم اقل شيئا عن النص الخاص بالشريعة الاسلامية فى الدستور وقد تحديت الكثيرين فى ان يحضروا شيئا يثبت ذلك .

والموضوع الذى تتحدث فيه من بين ١٦ موضوعا يتناوله المركز بالدراسة والبحث مثل الديمقراطية والحركات الاجتماعية والمرأة والسياسات السكانية وغيرها وان كانت هذه القضية فقط التى تتحدث عنها هى التى كانت موضع تحقيق ودراسة اعمق فالعالم العربى يحتاج الي من يعالج هذه المسألة الحساسة بموضوعية فهل نتركها لانصاف المثقفين ام للسياسيين الانتهازيين الذين جعلوا هذه القضايا تكلف الوطن العربى ٢.٥ مليون قتيل و٦ ملايين نازح و٣ تريليون دولار.

●هذه قضية لا نلومك فى تعرضك لها ولكن لا تكون الشغل الشاغل لك لتضغط بها على صاحب القرار السياسى فى البلاد ...؟

●●انت تلح على الحديث فى هذا الموضوع رغم انه واحد من موضوعات كثيرة يتناولها المركز اى ضغط تقصده الذي امارسه على صاحب القرار السياسى ومن هو الذى نضغط عليه انت بهذا تثير الرأى العام ضدى.. عميل...!!

●هل من المقبول ان تتعاون مع مراكز الابحاث الاسرائيلية ومع جامعة حلفا التى من المعروف انها علي علاقة بالمؤسسة العسكرية الاسرائيلية والمخابراتية وهل فى هذا التعاون خدمة للمواطن العربى

●●لست ضد التعاون مع اى احد اذا كان التعاون بشروط وضوابط واضحة ومحددة

●هل تريد ان تقول انك ليس لك صلة بجامعة حلفا او اى مركز بحثى فى اسرائيل...؟

●● انا انتهز هذه الفرصة للرد على اى افتراءات فانا لست عندى اى مانع للتعامل مع اى مركز بحثى فى العالم كله مادام هناك شروط للتعامل وهناك شفافية متوافرة

●●حتى لوكانت هذه البحوث فى دول هى عدو لنا ومازالت تحتل جزءا من اراضينا ...؟

●●انا اتحدث عن مراكز البحوث وهذا مايهمنى فقط.

●الم تسرب معلومات او تحليلات يمكن بشكل من الأشكال تسبب اضرارا للبلاد او تستعملها دولة أخرى فى الضغط عليها؟ الم تطلب من تلاميذك فى الجامعة بعمل ابحاث عن السفارات التى تبنيها مصر فى دول العالم؟

●●ماذا تريد ان تسأل .. «العصبيه تتملك من الدكتور سعد ويبدو تلعثمه بسبب السؤال».. وهل اسرب معلومات هذا ماتريد ان تقوله طبعا .. لا ماهذا الخبل الذى يجعلك تسأل سؤالا مثل هذا اوتتصور ان استاذا جامعيا كان زعيما للطلبة العرب عدة سنوات يمكن ان يتحول الى عميل للغرب .؟

●دكتور سعد لماذا تغضب من النقد والصحافة ورئيس اكبر دولة فى العالم انتقدته الصحافة بشكل اصعب مما تتخيله لنفسك حاليا..؟

●●انا لست غاضبا ولكننى اريد ان أؤكد انني لم افعل ذلك وان مسألة معرفة اسباب بناء مصر لسفارات لها فى دول العالم

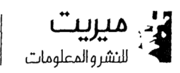
●وان حدثت فهذه مسألة عادية فاى ضرر يمكن ان يأتى من معلومة مثل هذه فإنه لن يخفى علي احد لو قامت مصر ببناء سفارة لها فى اى دولة فى العالم لمراعاه مصالحها ومصالح رعاياها فى هذه الدولة .

●اذا كان كل ما سبق ذكره لم يحدث و لم تقم به من خلال مركز ابن خلدون فلماذا القت اجهزة الامن القبض عليك..؟

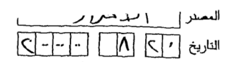
●● لان هذا واجبها فعندما تسمع عن مثل هذه الاقاويل يجب ان تحقق فيها .. وقد وصلت معلومات الى جهاز امن الدولة والمخابرات بعد ان كثرت وبدأت تتردد بشكل مستمر وقوى الامر الذى دفعها للقبض على للتأكد من صحتها او عدمه ضغط

●دكتور سعد ذكرت اكثر من مرة انه تم القبض عليك بسبب عزمك تكوين لجنة لمراقبة الانتخابات خاصة وانك فى عام ٩٥ نفذت ذلك فعلا ولم يتم القبض عليك ..؟

●●لانهم لم يتوقعوا ان هذه اللجنة ستكون قادرة على نقل مافعلته او تراقب فعلا الانتخابات ثانيا ان كلمتها ستكون مسموعة للرأى العام الداخلى والخارجى وثالثا ان القضاء سيأخذ بتقاريرها وحينما حدثت هذه الاشياء كلها واستمع اليها اكثر من المتوقع من قبل الدولة التى كانت تصدر بيانات وتقوم اللجنة باصدار بيانات فكانت بياناتها هى المسموعة والدليل ان هذه البيانات استخدمها بعض من ذهبوا الى القضاء وشكوا تزوير الانتخابات واخذت المحاكم بتقارير اللجنة المصرية المستقلة التى كنت اعمل امينا عاما بها ويرأسها الدكتور سعيد النجار واصدرت محكمة النقض قرارها ببطلان الانتخابات فى ٩٠٪ من الدوائر التى قلنا ان بها تزويرا انتخابيا.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



●هل صحيح انك اردت ان تفرض نوعا من الوصاية الاجنبية على الانتخابات و تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات بالتعاون مع مؤسسات اجنبية مثل كارتر او المعهد القومى الامريكى للديمقراطية..؟

●●ان الحكومة رفضت ولايمكن ان توافق الحكومة على ذلك وقد لجات لنا الاحزاب عندما رفضت الحكومة ان يكون هناك مراقبة دولية على الانتخابات

●كيف تفسر هذا الاهتمام الامريكي بعملية القبض عليك واحتجازك..؟

●●لم شيئا على الاطلاق فقد كنت محتجزا ومعزولا عن العالم تماما ولكننى ارى ان هذا الاهتمام كان عالميا ولكننا نقول عليه أمريكيا لان فى مصر يوجد لدى الرأى العام شيء اسمه العقدة الامريكية لكن البيانات التى خرجت من منظمة العفو الدولية وهى فى رأيى اهم من اى بيان يخرج من امريكا لانها جهة محايدة

●●الافراج عنك جاء بعد هجمة شديدة من الاعلام الامريكى خاصة من الصحافة وزيارة السفير الامريكي لرئيس الوزراء المصرى قال البعض ان ذلك احدث ضغطا ادى الى الافراج عنك ..؟

●● معرفتى بشخصية الرئيس مبارك ومعرفتى لطبيعة الدولة المصرية تجعلنى لا اعتقد ان مبارك كان يمكن ان يخضع او يستجيب لاى ضغوط ولا اعلم اذا كانت قد مورست ام لا فقد كنت خلف القضبان وان كانت قدموريست فهى التى تسببت فى تأخير الافراج عنى ولولم تمارس ماكان قد تأخر الافراج عنى لهذا الوقت لاننى اعرف مبارك شخصيا وتقابلت معه اكثر من مرة واعلم انه شخص عنيد جدا ومثل هذا النوع لا تنفع معه مثل هذه الضغوط وقد مارست أمريكا ضغوطا كثيرة فى موضوع القدس ولم يستجب الرئيس مبارك ولم يتغير موقف مصر حكم الدستورية

●هل الافراج عنك صفقة لتتنازل عن رغبتك فى وضع مراقبة على الانتخابات ..

●●ابتسم الدكتور سعد ابتسامة عريضة وقال هذا مـــــــــــاكـــنـت عـلـى وشـك ان اقوله ان ما أثلج صدرى وانصفنى اثناء احتجازى هو حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة اشراف القضاة على الانتخابات فهذا ماكنت سعى اليه منذ فترة طويلة وقد حدث هذا بعد ٨ايام من القبض على ولوجدت ذلك من قبل ماكانت هناك حاجة الى اللجنة من الاصل .

●● هل تفكر فى مغادرة مصر وتتحول الى معارض من الخارج ...؟

●●لا افكر اطلاقا مغادرة مصر او الهجرة منها ولكن عندما يقدم فيك احد بلاغا وتجد نفسك محتجزا وانت برىء فهو شيء يدعو الى القلق ولا يمكن أن يكون ذلك مبررا لكى اقوم بدور المعارض للسياسة المصرية فى الخارج والا ما كنت جئت اليها من امريكا فقد وجدت مصر هامشا كبيرا من الحرية ولست انها تستحق ان تكون مجتمعا متحضرا او مفتوحا

●هل ستعود الى مهنة باحث مستأنف ام باحث حر...؟

●●لا لن اعمل سوى باحث حر الرقيب هو ضميره فقط وليس احدا اخر

إخلاء سبيل ٥ متهمين فى قضية ابن خلدون

كتب عاطف فاروق:

وافق المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام على إخلاء سبيل خالد فياض رئيس مركز المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون بضمان مالى قدره ٢٠٠٠ جنيه.

كما أمر النائب العام باخلاء سبيل كل من محمد ابراهيم عبد العزيز وطارق حسان وحسين عبد الرحمن محمد وأشرف صلاح محمد بضمان مالى قدره ٥٠٠ جنيه لكل منهم وكانت نيابة أمن الدولة قد وجهت لهم تهمة الاشتراك مع الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون فى تزوير ١٧ الف بطاقة انتخابية وتدوين اسماء وبيانات اشخاص حصلوا عليها من البورصة لاستخدامها فى اعمال تضر بمصلحة البلاد.

رئيس "مركز ابن خلدون" يتحدث في أول نشاط له بعد إطلاقه

ابراهيم يتعهد مواصلة البحث في القضايا "المسكوت عنها"

□ القاهرة - «الحياة»

■ تعهد رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، في أول نشاط له منذ أطلقته نيابة أمن الدولة العليا في ١٠ من الشهر الجاري، بمواصلة العمل المدني، خصوصاً في قضايا أطلق عليها اسم «المسكوت عنها»، وهي الديموقراطية والأقباط والسلام والمرأة. وأكد أن تجربة سجنه لمدة ٤٠ يوماً «في مجملها إيجابية على رغم الحملة التي استهدفت اغتيالي معنوياً».

وكان ابراهيم يتحدث مساء أول من امس أمام أعضاء «الجمعية المصرية للتنوير» التي اسسها المفكر الدكتور فرج فودة قبل مقتله العام ١٩٩٤ على ايدي أعضاء في تنظيم «الجماعة الإسلامية». واعتبر رئيس «مركز ابن خلدون» أن تهمة «التخابر مع دولة أجنبية» التي وجهت له في المرحلة الاخيرة من التحقيقات قصد بها القضاء عليه «بعدما تبين أن باقي التهم التي اطلقت في المراحل الأولى من التحقيق غير كافية». وحمل بشدة على جهاز مباحث أمن الدولة، لكنه أشاد بسلوك المحققين ورجال النيابة الذين وصفهم بأنهم «أدوا عملهم بكفاءة ومستوى رفيع». وشرح إبراهيم ملابسات حصوله على الجنسية الأميركية، وقال: إن «الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فرض عليه الحراسة العام ١٩٦٦ واسقط الجنسية عنه بعدما أصدر اتحاد الطلاب العرب في أميركا (الذي كان يترأسه ابراهيم)، بياناً تضمن انتقادات لكل الأنظمة العربية». واضاف: «كان لا بد ليّ من وثيقة حتى أعيش وانتقل من مكان لآخر، فاضطررت لتغيير مسار حياتي»، وشدد على أنه «لا يفخر او يخجل من الجنسية الاميركية»، ولكنه «فخور تماماً بالجنسية المصرية». ونفى أن يكون طالب في مراحل التحقيق بمعاملته كأميركي، وأعرب عن اعتقاده بأن الضغوط الاميركية لم تساهم في إطلاقه، وإنما أخرت خروجه. وقال: «أعلم أن الرئيس حسني مبارك لا يقبل بالضغوط». وتابع: «البقاء في اميركا لم يكن حلماً بالنسبة لي ولذلك عدت بمجرد رفع الحراسة عني وإعادة الجنسية لي العام ١٩٧٤ وقدمت طلباً عاجلاً كي تحصل زوجتي الاميركية على الجنسية المصرية وهي الآن مصرية».

ونفى أن يكون حصل على ارباح من عمل «مركز ابن خلدون»، مؤكداً أنه دفع نحو مليون جنيه من ماله الشخصي لدعم نشاط «المركز»، وقال: «حينما كشفوا حسابات المركز وحساباتي في المصارف وجدوها متواضعة جداً، فموازنة ابن خلدون لا تزيد على ٣٠٠ ألف دولار مصادرها هيئات دولية مثل اليونيسكو والبنك الدولي ومؤسسات اقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وفورد فاونديشن، والجامعة العربية». مشيراً الى ان المركز يسدد ضرائب سنوياً قدرها ٣٠ ألف جنيه.

واشاد ابراهيم بالحكم الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا الشهر الماضي وألزم الحكومة وضع الانتخابات تحت الإشراف القضائي الكامل. وقال: «القضاء المصري نزيه والدليل على ذلك الحكم إضافة الى الاحكام التي اصدرتها محكمة النقض طوال السنوات الماضية وقضت ببطلان الانتخابات البرلمانية لأكثر من ٩٠ دائرة انتخابية». واعتبر أن تلك الأحكام تتويج لنشاطه في مراقبة الانتخابات السابقة التي جرت العام ١٩٩٥ والتقرير الذي أعدته اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات والتي كان يترأسها الدكتور سعيد النجار وضمت في عضويتها إلى جانب مركز «ابن خلدون» خمس هيئات اهلية أخرى.

ونفى ابراهيم ان يكون لمركز ابن خلدون اي علاقة بمؤسسات إسرائيلية، لكنه شدد على أنه «داعية سلام»، واضاف «موقفي من السلام لا يعني المهادنة في الحق، ومقاومة الاحتلال واجب، ولكنها تكون مرهونة بإرادة شعبية»، لافتاً إلى مقال نشره في «الحياة» قبل أيام من اعتقاله تضمن إشادة بعمليات المقاومة اللبنانية.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٣ ٨ - - - ٢

الأمركة... وقضية «إبن خلدون المصري»

يسجل المرء للرئيس حسني مبارك قدرته في اللحظة المناسبة على إنهاء أزمة من نوع الأزمة التي عُرفت بـ «قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم» الذي يحاول تقمص شخصية التراثي العربي إبن خلدون، وما حدث هو أن الرئيس مبارك بعدما وازن بين ما يمكن أن ينشأ عن المضي قُدَماً في هذه القضية وكيف أنها اقتربت من مشارف التفجر وما يترتب على ذلك من تداعيات وبين طي هذه القضية ولو بصيغة موقتة وتحمل الاثر المعنوي الذي ستفرزه الخطوة، فإنه ارتأى الاخذ بالخيار الثاني. وعلى هذا الأساس تم الإفراج بكفالة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دولار يوم الخميس 10 اغسطس (آب) 2000 عن الدكتور سعد الدين إبراهيم وغادر الرجل إلى منزله ليرتاح من عناء الإحباط الذي أصابه خلال اربعين يوماً امضاها في سجن طره، ثم شارك في اليوم التالي في تشييع جنازة زعيم حزب الوفد فؤاد سراج الدين الذي صادفت وفاته يوم الإفراج عن سعد الدين إبراهيم... أو «إبن خلدون المصري».

ومثلما أن التعامل الرسمي وبتوجيهات الرئيس مبارك اتسم في اللحظة المناسبة بالمرونة مع قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، فإن التعامل الرسمي نفسه مع جنازة فؤاد سراج الدين اتسم وفي اللحظة المناسبة بالمرونة وبعد النظر. وكان مشهدا حضارياً مقتبساً إذا جاز القول من تقاليد المجتمع السياسي في السودان، أن أهل الحكم ورموز المعارضة ساروا جنباً إلى جنب وسار معهم في موكب تشييع الجنازة أيضاً سعد الدين إبراهيم وهو من كانت قضيته لولا قدرة الرئيس مبارك على الاستدراك انتهت إلى أزمة في العلاقات المصرية - الأميركية قد يرضي حدوثها وتفجرها الرأي العام المصري ومعه أهل الحكم الذي يذوق الأمرين من أسلوب التعامل الرسمي الأميركي، لكن المصلحة العامة كانت ستتأثر أشد التأثر. ولقد شاهدنا رموز مؤسسات الحكم المصري يسيرون في موكب جنازة تشييع «الفؤاد» الثاني الأكثر رسوخاً في وجدان جيل بعض الآباء ومعظم الأجداد من المصريين بعد «الفؤاد» الأول الذي سلم الأمانة إلى ابنه فاروق لكن الإبن لم يحفظها فأتت عليها جلسات القمار ونزوات المليك الشاب ومغامراته النسائية التي كانت في بعض جوانبها في الخمسينات مثل مغامرات الرئيس كلينتون في التسعينات. كلاهما جعل من مكتبه الرسمي عشاً هانئاً للغرام. وما كان يروى عما يحدث في قصر عابدين في القاهرة وقصر رأس التين في الاسكندرية ناهيك بالاستراحات الخاصة بملك مصر والسودان المعلن منها والمستتر، لا يختلف كثيراً عما قيل إنه حدث في البيت الابيض



ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٠

فؤاد مطر

قبل خمس سنوات.

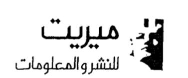
ونحن عندما نسجل للرئيس مبارك هذه القدرة عنده وكيف أنه بالمرونة يتدخل في اللحظة المناسبة فيطفئ حريقاً سياسياً يمكن أن يندلع وهذا ما فعله إزاء قضية سعد الدين إبراهيم، ويُرضي مشاعر شريحة عريضة من الرأي العام المصري هي الشريحة الوفدية بإيفاده مندوباً عنه للمشاركة في تشييع جنازة خصم سياسي عنيد مثل فؤاد سراج الدين ولا يرى غضاضة في أن يكون رئيس البرلمان ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الشورى ومعظم الوزراء وشيخ الأزهر وكبار رجال الدولة... إنه عندما يفعل ذلك فإنه يرسي تقاليد حميدة من شأنها أن تصون الوحدة الوطنية، فضلاً عن أنه بذلك يعطي أمثولة عن أهمية أن يكون رئيس الدولة، وبالذات في العالم الثالث، مرناً خلال الثواني القليلة التي تسبق اتخاذه أحد القرارات فلا يأتي القرار يرضية لكنه يؤذيه أو يرضي الرأي العام لكنة يؤذي المصلحة العامة.

وقضية سعد الدين إبراهيم تفرض على من واكبها ـ مثل حالنا ـ منذ اللحظة الأولى وحتى لحظة الإفراج بكفالة عن الرجل، تسجيل ثلاث ملاحظات تشكل، إلى جانب بعض الهوامش، إجابة عن السبب الذي جعل هذه القضية تكبر مثل كرة الثلج.

الملاحظة الأولى هي أن الدكتور سعد الدين إبراهيم (الذي كثيراً ما كان البعض يخلط بينه وبين الدكتور الآخر الذي هو على نقيض تفكيره الدكتور إبراهيم سعد الدين) افترض أنه ما دامت استراتيجية الحكم المصري تقوم على أن العلاقة مع الولايات المتحدة تشابكت إلى درجة أنها باتت شبه عضوية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فإن في استطاعته أن يمارس من النشاط الفكري والتوثيقي والتنظيري ما شاءت له الممارسة وكما لو أن المركز الذي يترأسه هو إدارة من إدارات المصلحة المصرية ـ الأميركية المشتركة أو أنه واحة في صحراء العلاقات بين البلدين. والذي عزز افتراضه هذا هو أنه (أي سعد الدين إبراهيم) من «لوبي» الجامعة الأميركية في القاهرة حيث يعمل أستاذاً لعلم الإجتماع.. وهو «لوبي» يحتار المرء في معظم أعضائه من أساتذة وأولياء أمور ينتسبون إلى مجتمع رجال الأعمال وبعض علية القوم، وهل أن ولاء هؤلاء هو لنظامهم المنفتح على الولايات المتحدة أم إن الولاء للسياسة الأميركية بخيرها وشرها وما تسعى الإدارة الأميركية لتحويله إلى ما يشبه العقيدة.

كذلك إن الذي عزز افتراض الدكتور سعد الدين إبراهيم هو أنه ما دامت هنالك معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وهنالك إتصالات على المستوى الرسمي لا تنقطع، فإن خوض المركز الذي يترأسه والمعروف باسم «مركز ابن خلدون للديمقراطية وحقوق الإنسان» في القضايا الشائكة لا يعود من المحظورات. ومن دون أن يدري أو أنه كان يدري بات المركز المشار إليه والذي يحمل اسم أحد رموز التراث العربي «إبن خلدون» يخوض غمار قضايا لا يستسيغ أهل الحكم الخوض فيها وبالذات ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية وحقوق الأقليات، فضلاً عن التشكيك في نزاهة الانتخابات.

والملاحظة الثانية تُكمل سابقتها وهي أن الدكتور سعد الدين إبراهيم بدأ يتحول ومن خلال «مركز إبن خلدون» إلى «دويلة» ضمن دولة، وذلك بعدما استقطب وتحت مظلة الفكر والثقافة والإصلاح الاجتماعي شخصيات مرموقة عازفاً بذلك على أوتار استجاب لها عدد من الحائرين في دوائر أهل القرار في مصر. وهولاء باتوا ـ وبصيغة أعضاء في مجلس الأمناء ـ وكما لو أنهم «حكومة الظل» التي قد يكون ورد في خاطر الدكتور سعد الدين إبراهيم أنها سترفد الحكم بوزراء أو تكون حكومة المرحلة المقبلة... مرحلة ما بعد مبارك، وبعدما تكون ترسخت الهوية الأميركية للنظام. وهذه الحالة ليس فقط تبعث على انزعاج الرئيس مبارك، وإنما هي في الوقت نفسه تثير حفيظة القوى السياسية في مصر سواء تلك الحلقات المحيطة بالرئاسة المصرية أو حتى تلك التي تعمل من خلال أحزاب المعارضة. وللمرة الأولى تلتقي هذه الأحزاب مع الحكم على إثارة قضية: الحكم له أسبابه والأحزاب المعارضة لها



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٩ / ٨ / ٢ - - -

تطلعاتها.

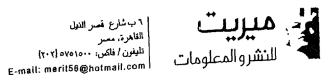
وتبقى الملاحظة الثالثة، وهي أنه لو كان الدكتور سعد الدين إبراهيم ـ وهو من الحذاقة الفكرية بمكان ـ تفهم أصول اللعبة السياسية مع الإدارة الأميركية ومع إسرائيل على نحو ما يريدها الرئيس مبارك ويتولى شخصياً الإمساك بكل خيوطها، لكان الشق المالي من قضية سعد الدين إبراهيم من المسائل التي فيها نظر. وما نقصده بالتفهم هو أن العلاقة المتميزة بين النظام في مصر والإدارة الأميركية لا تعني أن تستبيح «الأمركة» بمختلف نوعيات أشخاصها المصريين من رجال أعمال أو مثقفين الساحة المصرية ويتحول أولئك الذين يحملون الجنسية الأميركية إلى جانب الجنسية المصرية (أمثال الدكتور سعد الدين إبراهيم) إلى التنظير الفكري مطمئنين إلى أن السيف الأميركي القادر على إخضاع دول كبرى مثل روسيا وبريطانيا وفرنسا قادر أيضاً على أن يشكل أفضل حماية للوبي الأميركي في مصر.

بالمقارنة مع العلاقة الراهنة بين حكم مبارك والإدارة الأميركية والعلاقة التي كانت في الستينات بين حكم عبد الناصر وتلك الإدارة فإن الذي ناله الصحافي الراحل مصطفى أمين ما كان ليناله لو أن تلك الحقبة كانت على نحو ما هي عليه الحقبة الراهنة من العلاقات. ولكان أقصى ما يصيب مصطفى أمين الذي ألقيت عليه تهمة التجسس هو ما أصاب سعد الدين إبراهيم في الحقبة الراهنة. فقد انتهت المسالة إلى أن الرجل الذي ألقيت عليه تهمة التخابر خرج من السجن وبعدما كادت الإدارة الاميركية تعتبر قضيته مشروع ازمة يمكن أن تنفجر وتصيب شظاياها كثيرين.

وهكذا فإن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم ستبقى من القضايا التي تندرج تحت خلافات أهل البيت الواحد وبين دولتين حريصتين على الا تفقد إحداهما الاخرى.

ما لا ندريه هو هل ان إبن خلدون المصري سيواصل بعد خروجه من السجن نبش ما لا يريد اهل الحكم المصري نبشه؟ أم انه سيرى عدم التباهي بان التدخل الأميركي انقذه وبالتالي لا يستقوي بالسيف الأميركي ويخلد إلى السكينة والتعقل واعتبار إبن خلدون الأصلي ومقدمته نموذجاً للفكر المنزه عن الأغراض ؟

إن الدكتور سعد الدين إبراهيم أمام خيارين لا ثالث لهما. ونفترض ان الحكمة بمنظور إبن خلدون الاصلي توجب على «إبن خلدون» المصري أن ياخذ في الاعتبار أن السمعة الوطنية تبقى هي الأهم.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأحرار
التاريخ ٢٣ ٨ ٢٠٠٢

يؤكد أنه تعرض لأشرس حملة تشهير منذ ظهور الصحافة

د. سعد الدين ابراهيم: لن أتراجع!

مديرة المركز انقذت رقبتي من حبل المشنقة وخطاب

زوجتي العاطفي أعانني على الحياة في السجن!

حصلت على الجنسية الأمريكية بعد أن أسقط عبدالناصر جنسيتى بسبب بيان أصدرته فى الخارج

ميزانية المركز من حر مالى.. وقلت للمحققين أنهم يتقاضون مرتباتهم من الضرائب التى أدفعها!!

القضاء لن ينجح فى الإشراف على كل مراحل الانتخابات ولابد من تشكيل لجنة محايدة

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الأحرار
التاريخ: ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٠

أرفض كلمة التطبيع مع إسرائيل وسفرى للقدس بدعوة من الفلسطينيين

لا يوجد خطوط حمراء أمامى سوى ضميرى.. والذين هاجمونى لا يقرأون ما أكتبه!!



ندوة لفتح الحوار مع د. سعد الدين ابراهيم حول الاتهامات التى وجهت اليه ولاتزال معلقة ومحل تحقيق فى النيابة العامة تحولت الى احتفالية يتبادل فيها الحضور عبارات الترحيب والمجاملة والثناء لمدير مركز ابن خلدون المفرج عنه قبل ايام بكفالة مالية بعد ان وجهت اليه النيابة العامة تهما تتعلق بتلقى اموال من جهات اجنبية لتقديم تقارير تسىء الى اوضاع مصر الداخلية وتقدم صورة مشوهة عنها. سعد الدين ابراهيم - الذى لم يكن مستعدا للحديث عن الاتهامات الموجهة اليه - فقد ابتسامته وفطنته حينما سأله احد الحاضرين عن الجنسية الامريكية التى يحملها وكانت احدى الاوراق التى لوح بها فى قضيته.. وتحول انفعال سعد الدين ابراهيم الى غضب حينما سألناه عن علاقته باسرائيل، وفقد اعصابه دفعة واحدة حينما سمع اتهاما بالتقاعس عن اثارة قضية قتل الاسرى المصريين. وفى الوقت الذى حاول فيه سعد الدين ابراهيم ان يؤكد على ضرورة وجود مساحة فى الوطن للخلاف والجدل لا يتم فيها تسمية الاخرين.. وجدناه يخصص نصف حديثه للهجوم على بعض الصحفيين الذين وصفهم بضيق الافق وسوء النية والغباء بينما وصف المثقفين المختلفين معه بالجمود والتخلف وعداؤهم للقراءة وهى الاوصاف التى اطلقها على كل سؤال وجهه احد الضيوف لم يكن على هواه!!

تابع الندوة- ممدوح عبدالعظيم

فنجان شاى مع د. سعد الدين ابراهيم عنوان الندوة التى اقامتها الجمعية المصرية للتنوير، على شرف عبير مركز ابن خلدون مساء الاحد الماضى.

استقبل الحاضرون- حوالى ٥٠ مدعو د. سعد بعاصفه من التصفيق تكشف سيناريو وملامح الحوار المرتقب.

بدأ د. سعد الدين ابراهيم حديثه بالشكر للمديره الادارية للمركز ناديه ابو النور التى قال عنها د. سعد انها انقذت رقبتى ورقبة مركز ابن خلدون من حبل المشنقة بدقتها المتناهية فى ادارة اموال المركز فلم تجد مباحث امن الدولة ثغرة واحده لتثبت بها الملايين والمليارات التى قيل ان المركز قد تلقاها من جهات اجنبيه.. وفسدت مخططات بعض الصحف الصفراء التى طالبت باعدامى فى ميدان التحرير حتى قبل توجيه الاتهامات لى.

واضاف رسالة زوجتى العاطفية كانت اكثر العوامل التى خففت من وطأه الحياه داخل جدران السجن.. فأعطتنى قوة لمواجهة حياة العزلة الاجبارية والتى خضعت لها.

واكد د. سعد على عدم ندمه على اى شيء دافع من اجله مشيرا الى عدم تراجعه عن مناقشة القضايا الرئيسية من خلال مركز ابن خلدون وهى قضايا الديمقراطية وحقوق الاقباط والسلام والمرأة التى وصفها بالمحرك الاساسى للجهات الامنية فى اثارة الاتهامات حول المركز الذى يديره والتى كانت المعلومات فيها تعتمد على المركز نفسه.

واضاف د. سعد ان الجهات الامنية تعمدت ارجاء الافراج عنه اكثر من مرة للبحث عن اتهامات جديدة تجاهه.. ولقد اتهمت بكل اتهام جنائى ممكن ان يقدم فى حق انسان باستثناء الاتهام بالقتل العمد والاغتصاب والشذوذ الجنسى والاتجار بالمخدرات.

واضاف المحامى الخاص بى غمرته السعادة حينما وجهت لى النيابة العامة تهمه التخابر مع دولة اجنبيه والتى اتضح انها امريكا لان الاتهام سيحقق له شهره واسعة.

الجنسية الامريكية

● د. ابراهيم جودة وكيل اول وزارة التموين السابق سأل د. سعد عن الاسباب الحقيقية وراء حمله الجنسية الامريكية فى الوقت الذى يفضل فيه د. سعد الحياه فى مصر، رغم الانتقادات الواسعة التى يوجهها د. سعد للاوضاع فيها.

●● د. سعد: حملت الجنسية الامريكية مرغما بسبب فقد الجنسية المصرية لاسباب سياسية.

واضاف: قبل هزيمة يونيو بعام تقريبا اعلنت الأنظمة العربية عن مشروع تحويل مجرى نهر الاردن قبل ان يدخل اسرائيل وكان ان دمرت اسرائيل بعد عدة اسابيع كل معدات المشروع.. حينها كنت رئيس مجلس ادارة منظمة الطلبة العرب- فكتبنا بيانا هاجمنا فيه كل الانظمة العربية لان العرب لم يطلقوا طلقة واحدة دفاعا عن انفسهم وقلنا انه لا امل فى كل الانظمة العربية وسألناها عن الاسلحة التى تتدفق اليها دون استعمالها ، فغضب عبدالناصر من البيان لاننا لم نستثن مصر من الهجوم على الانظمة العربية- وفى اخر يوم لى فى رئاسة المنظمة بعد عدة اشهر- تم مصادرة اموالى فى مصر من جانب لجنة تصفية الاقطاع، وتم اسقاط الجنسية المصرية عنى.. وكانت صدمه حياتى كناصرى فى مواجهة الاخوان والبعثيين والشيوعيين. فقمت بحمل الجنسية الامريكية حتى لا اكون عديم الجنسية وعندما الغيت الحراسة استرددت جنسيتى المصرية وعدت لمصر عام ١٩٧٤.

وبانفعال يقول د. سعد: هذه هى حكايتى مع الجنسية الامريكية التى تردد انها كانت ورقة ضغط اثناء التحقيق معى، فلم اطلب ان اعامل كامريكى وحساب ابن خلدون فى البنوك الذى لا يتجاوز مليون جنيه من حر مالى من الجوائز ونظير العائد المادى الذى كنت اتقاضاه بصفة استشارية لبعض المؤسسات البحثية.

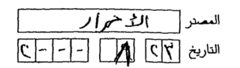
● كل اموال المركز من مالك الخاص؟!

●● د. سعد الدين ابراهيم يحاول السيطرة على اعصابه هناك هيئات دولية ساعدتنا مثل هيئة الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والبنك الدولى وهيئات ومؤسسات اقليمية ودولية بجانب اجرى كمستشار لمؤسسات بحثية.

● ما طبيعة القضايا التى تقدم فيها استشارات؟



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



●● قضايا الديمقراطية والاقليات ومنها الاقباط والمرأة والفقر ورعاية وتأهيل المتطرفين والسكان والبيئة.

● اين تذهب هذه الاموال؟

●● د. سعد «بغضب» اين تذهب؟ فى اصدار المطبوعات والكتب والدراسات وانا ادفع ضرائب سنويا.. ومنذ انشاء المركز دفعت اكثر من ٢٠٠ الف جنيه ضرائب- وقلت للمحققين معى انكم تتقاضون مرتباتكم من الضرائب التى ادفعها!!

● وماذا عن المغالطات التى تحويها مطبوعاتكم من اثاره الفتنة الطائفية بين نسيج الوطن الواحد واظهار الاقباط على انهم مضطهدون من الدولة ومحاصرون باساليب القمع؟

●● د. سعد الدين يكتم غيظه وسط عاصفه من الرفض لاستكمال الحوار مع الضيف حتى ان البعض وصف الاسئلة انها تحقيق مباحثى وساد نوع من الهرج حسمه د. سعد بان طالب المتحدث بالتوقف عن الاسئلة والا استعدى الحاضرين عليه!!

القضاء والانتخابات

● مدعو اخر سأل د. سعد بعد مقدمة مدح طويلة عن رأيه فى الانتخابات المقبلة؟

●● د. سعد هناك عدة مراحل لاجراء الانتخابات وهى مراحل اعداد كشوف الناخبين والتصويت وفرز الاصوات واعلان النتيجة.

واشار الى ان القضاء يمكنه متابعه المرحلتين الاولى والثانيه فقط وهو ما يجعله مصرا على تنفيذ فكرة لجنة الانتخابات بالاشتراك مع المنظمة المصرية لحقوق الانسان والجمعيات الاخرى المهتمة بهذا النشاط بعد ان اخذت المحاكم المصرية بتقارير تلك اللجنة فى الانتخابات التشريعية الماضية.

● سؤال اخر بنفس المقدمة المدحية السابقه حول نزاهة القضاء والنيابة العامة؟

●● بعض الحضور يطالبون د. سعد بالامتناع عن الاجابة والاخرون يملون عليه الاجابة.

د. سعد القضاء فى مصر لايزال نزيها وشامخا بدليل حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات التى لم تخضع للاشراف الكامل من جانب القضاء نفس الوضع بالنسبة للنيابة العامة التى تعاملت مع قضيتى بامانه وحياديه رائعة ومشرفة.

لكل العصور!!

● «الاحرار» سألت د. سعد عن علاقته باسرائيل والمراكز البحثية بها؟

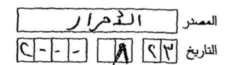
●● د. سعد: سأتحدث عن نفسى وليس عن مركز ابن خلدون ليست لى علاقة قوية باسرائيل.. ولكن مع مؤسسات وقوى السلام فى اسرائيل.. فقد زرت اسرائيل وتقابلت مع المثقفين هناك لكن لست «مطبعاً».. انا اكره كلمة التطبيع بمعناها الضيق المتداول الذى يعنى المصالحة والحديث فى الغرف المغلقة.. لا يمكن ان يكون التطبيع بهذا الشكل والا كان اهدارا لقيمة المقاومة مع محتل غاصب.. بدليل انى كتبت مقاله هامه فى الحياه بعنوان تحيه من عمق الهزيمة الى حافة النصر لابطال المقاومة اللبنانية فقد كان رايى منذ هزيمة يونيو ان الشعوب هى التى تدير المعركة لا الانظمة العربية التى يصدق عليها مقوله ديان ان العرب لا يقرأون واذا قرأوا لا يفهمون واذا فهموا لا يتعلمون واذا فهموا لا يحاربون واذا حاربوا لا يفلحون.

ويؤكد التطبيع عكس المقاومة التى تحرز النصر لكن ضد الجمود المفروض على الشعوب العربية.. ففى مصر وقع المصريون رهينة فى السجن الحربى بسبب الحرب مع اسرائيل وفى العشرين عاما الاخيرة كان المصريون رهينة باسم محاربة الارهاب وتحت وطأة قانون الطوارئ».

ويضيف: المطلوب الان هو فتح الحوار مع الاخر سواء المتطرفين او الاسرائيليين.. وهذا ما فعلته فى اسرائيل.. فقد دخلتها بدعوه من الفلسطينيين اثناء اجراء الانتخابات الفلسطينية بهدف متابعتها بعد التجربة المصرية الناجحة التى خاضها المركز فى الانتخابات التشريعية الماضية.. وفى القدس فوجئت بطلب التليفزيون الإسرائيلى اجراء حوار معى وكذلك طلب بعض المثقفين الاسرائيليين الحوار معى فلم ارفض لاننى افضل اعلان رأيى عن



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الامتناع عن الحديث.. وعندما عدت فوجئت بمقال ابراهيم سعده تحت عنوان رجل لكل العصور يتسائل فيه عن اى ارض يقف عليها سعد الدين ابراهيم الذى يغير جلده وتجاهاته وارائه كل فترة.. من الناصرية الى الشيوعية ومن العداء للرأسماليه الى الارتماء فى احضان امراء النفط ومن العداء لاسرائيل الى فتح باب الحوار معهم.. والحقيقة اننى لم اغير مواقفى ولكنى اؤمن بالحوار مع الاخر.

أشرس حملة!!

● عدد من الحاضرين يتبادلون عبارات التحية والثناء والهجوم على الصحافة التى لم تنصف د. سعد والامن المتربص بالمدافعين عن الديمقراطية وحرية الرأى اسحق متى يسأل عن السبب الرئيسى للقبض على د. سعد؟

●● د. سعد يكفينى اراء بعض الكتاب المثقفين الذين دافعوا عن انهم المثقفون الحقيقيون وليس (....) بتاع (....) الذين يريد مجتمع مدنى تفصيل.. مباحثى.. مثل (....) المصاب بالجمود ولا يعى متغيرات العصر وتحدياته.

ويضيف.. السبب الرئيسى للقبض على هو لجنة مراقبة الانتخابات التى اعلنت عنها والتى اجهضتها الاجهزة الامنية فى الفترة التى كان من المفترض ان يتم فيها التنسيق بين اعضاء هذه اللجنة وتدريبها.. بالاضافة للملف القبطى الذى يزعج الحديث عنه بعض الاجهزة الامنية.. فكانت أن نجحت فى ترويع اعضاء المركز والنيل من مصداقية دور المركز.

● رامى عطا عضو احدى الجمعيات الاهلية سأل عن الصورة المشوهة التى اصبحت تلازم الجمعيات الاهلية؟

●● د. سعد: الذين هاجمونى فى اشرس حملة تشهير فى العصر الحديث منذ ظهور الصحافة!! لم يقوموا بعمل تطوعى واحد خاص بالعمل الاهلى مثل الصحفى (....) الذى يصر على مهاجمة العمل الاهلى ويريد مجتمع مدنى تفصيل مثل الاحزاب المعارضة الورقية.

● مهندس محمد حجازى: اذا كان مركزك- كما تؤكد- يدافع عن الحريات والحقوق العربية المغتصبه فلماذا لم يثر قضية قتل الاسرى المصريين فى اسرائيل؟ وما هى الخطوط الحمراء التى يتجاوزونها مع الحكومة؟

●● د. سعد بتحفز انت تريد ان تقول اننى امالئ الحكومة وهذا غير صحيح، كما اننى لست على عداء مع اى قوى وطنيه لى مواقف مع الحكومة كمالى مواقف ضد سياسة الحكومة.. وبانفعال شديد لم تقرأ لى ما اكتب ولى ٤٠ كتابا و٥٠٠ دراسة و٣٠٠ مقال صحفى.. وترد ما تقوله صحف التخوين والتكفير مثل صوت الازهر وعقيدتى.

ويبدو د. سعد فاقدا البقية الباقية من اعصابه،وهو يقول جرجرولى الاستاذ صاحب السؤال ده هنا علشان اشوفه!! يتكهرب الجو وتتداخل عبارات التأييد والرفض على موقف د. سعد من المتحدث سرعان ما يترك صاحب السؤال الندوة معبرا عن استيائه من طريقه د. سعد فى الحديث.

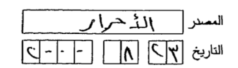
د. سعد: أسف لأنى انفعلت على صاحب السؤال لانه كان سيئ النية.. فليس هناك خطوط حمراء على ما افعله غير ضميرى.. ثم ان قضية الاسرى المصريين قضية الحكومة.. ونحن بدورنا شاركنا فى ندوة اقامها مركز دراسات حقوق الانسان التى اصدرت بيانا يطالب التحقيق فى الجرائم الاسرائيلية فى حق الاسرى المصريين.. والباقى مسئولية وزارة الخارجية.

● عبارات مدح طويله قبل ان يسأل اشرف الشافعى احد الحضور عن النار الذى اشعلها المركز فى العلاقة بين الاقباط والمسلمين؟

●● د. سعد لايزال غاضبا.. انت مثل الصحفيين الذين هاجمونى لا تقرأ ما اكتبه.. لقد كنت احد المدافعين عن الاسلاميين فى مصر وكتبت مقالا شهيرا!! بعد مقتل السادات بعنوان تعالوا الى كلمة سواء دافعت فيه عن المتهمين فى قضية اغتيال السادات فى محاولة لفهم موقفهم كدعوة لفتح الحوار معهم.. وفى عام ١٩٨٥ طالبت بحزب شرعى للاخوان المسلمين ثم اننى لست الذى قام باضطهاد الاقباط وتفجير احداث العنف فى الكشح والخانكة.. فالاقباط لهم هموم وبدورى حاولت ان اعرضها للمناقشة على الملا بدلا من التعتيم عليها.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



د. سعد الدين إبراهيم: مديرة «ابن خلدون» أنقذت رقبتى من حبل المشنقة

أكد الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز «ابن خلدون» أن نادية أبو النور مديرة المركز أنقذت رقبته ورقبة المركز من حبل المشنقة.

وأشاد بدقة نادية فى إدارة أموال المركز فلم تجد مباحث أمن الدولة ثغرة واحدة لتثبت بها الملايين والمليارات التى قيل إن المركز تلقاها من جهات أجنبية.

وأعلن الدكتور سعد أنه لن يتراجع عن مناقشة القضايا الرئيسية من خلال مركز «ابن خلدون».

روى الدكتور سعد إبراهيم تفاصيل حصوله على الجنسية الأمريكية وقال رأيه فى الانتخابات القادمة..

وأجاب خلال الندوة عن أسئلة حول علاقته بإسرائيل والمراكز البحثية بها.. والأسباب الحقيقية للقبض عليه.

صباح الجمعة

نظام ضعيف.. ومتخبط!!

● النظام المصرى يتحرك بعشوائية مطلقة.. وقراراته غير مدروسة بالمرة.. هذه نتيجة يخرج بها أى متابع للأحداث خلال الشهور الأخيرة.. وبالقطع تعكس عجز النظام، وعدم قدرته على السيطرة على مقاليد الأمور.

● النظام أقام الدنيا، ولم يقعدها على الدكتور سعد الدين إبراهيم، وإتهمه بأنه يتقاضى أموالا من الخارج، وأنه عميل لدول أجنبية، وأنه يشوه صورة مصر فى الخارج.. ولكن النيابة أخلت سبيله، وسبيل معاونيه.. وقد كان الإتهام عنيفا، وأرادت به الدولة أن تهد المعبد على الدكتور سعد الدين إبراهيم لدرجة أن المواطنين كرهوا هذا الرجل سواء من يعرفونه أو من لا يعرفونه.. ولكن القرار بإخلاء سبيله هدم معبد الدولة، ولأن الناس تخيلوا أن أسانيد الدولة قوية فى اتهام الدكتور سعد، أصبح الناس العاديون في الشارع يربطون بين حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الرئيس حسنى مبارك، وبين القبض على المواطن الأمريكى الدكتور سعد الدين ابراهيم، ويقول أن الدولة ضعيفة، ورضخت للضغط الأمريكى.. وانتهى الأمر بأن الدكتور سعد الدين إبراهيم خرج مظلوما من تهمة حكومية، وأصبح أقوى مما كان.

● والنظام كان عنيفا أيضا حينما حول ملف شركة «إيدج» للنائب العام.. لأن وزير التموين الدكتور حسن خضر لم يكن يثق مما فى يديه من أوراق، وأثناء اجتماع مع القيادة السياسية نقل لها صورة خاطئة غير مؤيدة بالمستندات.

وأحيل الملف للنائب العام. وجاء قرار النائب العام خطيرا للغاية.. فقد برأ ساحة الشركة، وكانت النتيجة أن النظام أصبح فى موقف لا يحسد عليه.

● الناس معذورة فى اعتقادها بضعف النظام، لأنه لم تعد هناك سيطرة على أى شيء.. لا على اقتصاد.. ولا على أمن.. ولا على أى مجال من مجالات العمل بالدولة.. والنظام يحتاج لأن يقف مع نفسه، ويعيد النظر فى عناصره التى أساءت لشكل الدولة أمام المواطنين.. ولسمعة الدولة بين أعضاء المجتمع الدولى.

«أسامة هيكل»

«الاختراق» مرة أخرى وأيضاً من مركز دراسات الأهرام

استطلاع واسع بتمويل مشبوه ونتائجه تفيد فقط الكيان الصهيونى

الشبكة العربية المشرفة على البحث انشئت بدعم مباشر من شيمون بيريز

هل الهدف من التعاون الاقتصادى المصرى مع أوروبا هو تقوية النفوذ السياسى المصرى؟

- أعضاء الشبكة من مصر، صاحب ابن خلدون ومدير مركز الأهرام!
- الاستطلاع السرى يسأل المصريين: ما هو تأثير السلام مع إسرائيل على الاقتصاد المصرى مستقبلاً؟!

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢١ / ٩ / ٢٠٠٢

تقرير يكتبه:

أحمد عز الدين

لا تتركك القراءة المتعمقة لمضمون هذا الاستطلاع لعموم الرأى العام فى محافظات مصر إلا كظيمًا ومحزونًا.. تغالب عاصفة قوية من الاحساس بالهوان سواء على المستوى العلمى أو الانسانى أو الوطنى، خاصة إذا كنت تدرك أن هذه الدولة المصرية العظيمة التى تنتسب إليها والتى أضاءت بروحها مصابيح المعرفة فى أحراش التاريخ المظلمة، هى أكثر منعة وبأسًا، وثقافة وعلما وغنى، من أن تتحول إلى حالة تشريحية فوق سرير عمليات ينتسب شكلا إلى مركز أبحاث فى مؤسسة قومية، بينما يتمدد فى احشائها مبضع أجنبى، النصل، والأصل، والفعل والوظيفة.

ولا تتركك القراءة المتعمقة لمضمون هذا الاستطلاع إلا حائرا تقرع رأسك بين صخور الأسئلة المدببة كالمسامير: ما قيمة أن نكتب وأن نشرح وأن نحذر وأن نبرهن ـ منطقا وعقلا ـ على مخاطر التمويل الأجنبى فى مجال الأبحاث السياسية عامة، وأبحاث الرأى العام خاصة، إذا كان العقل الوطنى يبدى اشارات استجابة وتفهم بالغة الوضوح، ثم نفاجأ بأن عمليات الاختراق تجرى فى أعنتها، وكأنها قدر محتوم، تتنزل به العفاريت فى الظلام دون أن يملك لها حراس الوطن منعا ولا دفعا.

تُرانا نحمل الأمور فوق ما تحتمل، أونتوهم غير ما نرى، لأننا لانزال أسرى مفاهيم أمن قومى، تآكلت، تحت ركام أمواج التبشير بسقوط الحدود، والايديولوجيات والخصوصيات وما يدخل منها وحولها فى اطار السرية الاستراتيجية؟

أحسب أننا لذلك يجب أن ننتقل من حدود الموقف النظرى الذى يرفض بشكل مسبق منطق التمويل الأجنبى لاستطلاعات الرأى العام إلى حدود الموقف العملى الذى يسعى للبرهنة على أن القبول بهذا المنطق من واقع استمارة الاستطلاع المذكور نفسها هو بمثابة تقنُّع بالبحث العلمى تبدأ وظيفته وتنتهى عند تقديم اجابات بالغة الحيوية والأهمية على أسئلة مدروسة سلفا تصل على عجلات هذا التمويل الأجنبى إلى العقل الاستراتيجى المضاد وهى اجابات تقدم له فرصة نادرة فى مجال محدد هو: التخطيط الاستراتيجى المضاد.

أولا: ماذا عن الشكل قبل الدخول فى المضمون؟ أى ماذا عن هذا الاستطلاع واستمارته وتمويله وما يحيط به وبها؟

١ـ يتم اجراء هذا الاستطلاع الآن بموجب أستمارة تتكون من ١٧ صفحة تضم ١٢٢ سؤالا رئيسيا يتفرغ منها ٨٩٣ سؤالا فرعيا، ويعمل فى جمع مادته حوالى ٥٠ باحثا مساعدا (جامع بيانات من الخارج بالأجر) على مستوى أغلب محافظات جمهورية مصر العربية.

٢ـ يحمل الاستطلاع عنوان (دراسة لتوجهات المواطنين إزاء التعاون الاقتصادى فى المشرق العربى) لكن العنوان نفسه لا علاقة له بالمضمون بل هو بمثابة غطاء كاذب له فهو ليس دراسة وليس فى مجال «التوجهات» ولا يخص «المواطنين» وليس هدفه «التعاون الاقتصادى» كما أنه ليس موجها بالأساس إلى بلدان المشرق العربى (وسوف أبرهن على صحة ذلك كله).

٣ـ يقوم بالاشراف على الاستطلاع خمسة من مسئولى وأعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بقيادة مدير المركز ونائبه، وبشكل يكاد يكون مستقلا عن قوام المركز ذاته مع العلم بأن هذا المركز قد انشىء أساسا لمهمة محددة وهى القيام بتعريفنا بالآخر، ولكنه يواصل بدأب التحول إلى مهمة أخرى، هى تعريف الاخر بنا، على غرار أن تنشىء مركزا لتنمية وتشجيع الصادرات فيقوم بتحويل نفسه بنفسه إلى مركز لتنمية وتشجيع الواردات.

٤ـ يجرى البحث بتمويل أجنبى، فى اطار ما يسمى بشبكة الأبحاث العربية، ومركزها (المؤسسة العربية

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الأسبوع
التاريخ: ١١ / ٩ / ٢٠٠٠

للدراسات والاتصال) فى بيروت ومصدر تمويلها المعلن هو مؤسسة (فورد فوندشن) الأمريكية.

وقد تشكلت هذه الشبكة بدعم من معهد دراسات يشرف عليه شيمون بيريز، وفى اطار التوجه السابق نحو بناء نظام شرق أوسطى بديل، وقد صاحب بناء جمعية السلام المصرية وكان مخططا ان يكون جزءا من بنية مكتملة تضم صحيفة دورية واذاعة ومحطة تليفزيونية بتمويل من (كوبنهاجن) مع ملاحظة أن هذه الشبكة ارست محطاتها البحثية فى دول الطوق المحيطة باسرائيل تحديدا رغم انها اتخذت لنفسها اسم «الشبكة العربية».

٥ـ ينخرط فى هذه الشبكة العربية للأبحاث من مصر مديرا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وصاحب مركز ابن خلدون، وقد تناولت تحقيقات النيابة فى قضية الاخير بحثا مماثلا قامت بتمويله هذه الشبكة ذاتها مع العلم بأنها قد أصبحت شبه عاطلة فقد تركز نشاطها فى بؤرة واحدة مغلقة على نفسها فى عاصمة عربية وفى حفنة أشخاص فى عاصمة أخرى.

٦ـ يفيد الاستطلاع فى ديباجته بالحرف الواحد «أن البيانات سرية وتستخدم لاغراض البحث العلمى فقط» وأن ذلك يتم «وفقا لقرار السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بالتفويض رقم ٨٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٦ اغسطس ٢٠٠٠».

وإذا كان قرار السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وفقا للنص السابق يضفى على البيانات صفة السرية ويمنع استخدامها فى غير اغراض البحث العلمى اى يمنع تداولها على المستوى الجماهيرى والمقصود طبعا الجماهير المصرية فهل من المنطقى أن يسرى تفويض رئيس الجهاز على وضع مادة الاستطلاع جاهزة ومحددة النتائج فى ايد غير مصرية إذ كيف يمكن على هذا النحو أن يمتلك قراره، سلطة تطبيقه خارج الحدود الوطنية وأظن لذلك أن تفويض رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء قد استخدم على النقيض من منطقه وهدفه، وعلى العكس من منطوقه.

ثانيا: ماذا عن المضمون بعد الشكل؟

أحب أن أتوقف بداية دخولا إلى هذا المضمون، عند العنوان الذى لصقه الاستطلاع على غلافه والذى قلت إنه مجرد غطاء زائف، لا علاقة له بمضمونه قصدا وهدفا ومادة.

فالعنوان يصر على أن هذه (دراسة لتوجهات المواطنين ازاء التعاون الاقتصادى فى المشرق العربى) لكن مادة الاستطلاع نفسها تفضح زيف هذا الغطاء أو العنوان:

١ـ حرص العنوان على عدم استخدام تعبير «استطلاع للرأى» وكأنه بذلك يبعد الشبهات التى تحيط بهذا النمط من استطلاعات الرأى العام والتى اكدت أكثر من مرة أنها فى كل بلاد الدنيا شأن وطنى خالص لا مكان فيه لتمويل أجنبى، أو مشاركة اجنبية وسواء ضربنا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو ضربنا المثل باسرائيل فإن الأمر لا يختلف.

وفى اسرائيل مثلا معهدان متطوران لقياسات الراى العام لا تظهر للرأى العام الاسرائيلى نفسه إلا بعض نتائج استطلاعاتها فى مجالات محددة تستهدف التأثير فى الجمهور الاسرائيلى عندما يتطلب الأمر صياغة توجهاته العامة وغير مسموح لأى جهة تمويل أجنبية أن تدخل طرفا ممولا أو مشاركا فى مثل هذه الاستطلاعات التى توضع مادتها فى يد المؤسسات المسئولة عن التخطيط الاستراتيجى لا فى يد غيرها حتى من المؤسسات المدنية.

٢ـ أن تعبير دراسة «توجهات» الذى استخدمه عنوان الاستطلاع لا علاقة له بمضمونه فالتوجه هو حالة مؤقتة وقد تكون لحظية وليس له صفة ملزمة بالاستمرار والثبات، وعندما تدور اسئلة هذا الاستطلاع مثلا على نحو:

«هل تعتقد أن مستوى المعيشة للجيل القادم سيكون أفضل أم أسوأ»؟

أو على نحو: «أى من العوامل التالية ـ الاقتراض من الخارج ـ المساعدات ـ برنامج الاصلاح الاقتصادى.. الخ ـ كان له تأثير ايجابى أو سلبى على الوضع الاقتصادى خلال العشر سنوات الماضية»؟

فمعنى ذلك أن الاستطلاع لا يستهدف «التوجهات» وإنما يستهدف شيئا آخر هو «القناعات» وهما على جانب كبير من التباين والاختلاف، ولذلك فإن الملاحظة الأولى التى ينبغى تسجيلها لتوصيف هذا الاستطلاع انه بحث فى «القناعات».

٣ـ إن تعبير «المواطنين» الذى يسند الاستطلاع بحثه عليه يبدو بدوره متناقضا مع مادته واسئلته ومضمونه، فإذا كان المطلوب استطلاع رأى الجمهور فى الوضع الاقتصادى المصرى فهل يمكن أن يسأل مواطن. تفيد استمارة البيانات الملحقة بالاستطلاع انه لا يعرف القراءة والكتابة . عن رأيه فى المفاضلة بين تأثير عدة مجالات فى الاقتصاد

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ١١ / ٩ / ٢٠٠٠

المصرى ليفاضل حسب النص بين أهمية «الاتصالات» وأهمية «التنمية البشرية».

وكيف يمكن أن يسأل مواطن تفيد استمارة البيانات المرفقة أنه لم يحصل على أى قسط من التعليم عن رأيه فى أثر عدة عوامل سلبا أو ايجابا، مع تحديد درجة التأثير على الاقتصاد المصرى ويكون من هذه العوامل المحددة سلفا على سبيل المثال «دخول مصر فى الشراكة الأوربية» و«عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية W. T. O» وكيف يمكن أن يسأل المواطن نفسه عن أهمية الهدف التالى لمصر إذا أرادت أن تدخل فى تعاون اقتصادى يشمل سوريا أما هذا الهدف بنص استمارة البحث فهو «اعادة ترتيب أولويات النشاط الاقتصادى».

أو يسأل المواطن نفسه عن تأثير «عدم الاستقرار السياسى الداخلى» و«التضخم» و«الفساد المالى والإدارى» فى التعاون الاقتصادى بين مصر وفلسطين، أو يسأل المواطن نفسه بالنص: «كيف تصف العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية؟

أو بنص آخر: «فى أى المجالات تعتقد أن الاقتصاد الاسرائيلى يستطيع أن ينافس الاقتصاد المصرى»؟

المطلوب اذن ليس استطلاع رأى الجمهور فهذا بحث يستهدف استطلاع رأى «النخبة» وفى حدود معلوماتى فقد تم استبدال كلمة «النخبة» من عنوانه الأصلى بكلمة «الجمهور» ربما لأن الأولى أعلى جرسا بينما ظلت الاسئلة على حالها نخبوية الطابع تماما بحسب ترتيب مقاصدها وأهدافها.

٤ـ إن التعاون الاقتصادى الذى تقول لافتة الاستطلاع إنه يستهدفه لا يشكل مقصده الحقيقى وإلا قل مثلا- ما هى العلاقة بين التعاون الاقتصادى وبين سؤال افتتاحى يقول نصه: «بشكل عام ما رأيك فى أهم مشكلة تواجه مصر الآن» أو بين سؤال تال يقول نصه: ما هى فى رأيك أهم ثانى مشكلة تواجه مصر الآن»؟ أو ثالث يقول: «كيف تصف العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة السورية»؟

أو رابع يقول «هل أنت مع تقوية العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة الأردنية»؟

أو خامس يقول: «هل زرت سوريا مؤخرا وما هو عدد الزيارات؟ وهل كانت عائلية للسياحة أم للدراسة أم لشراء سلع أم لانجاز أعمال أم لحضور مؤتمر أم للعلاج، أم كانت زيارة دينية أم أن هناك اسبابا أخرى»؟

أو سادس يقول: «هل تؤيد القيام بأعمال فنية بين مصر والسلطة الفلسطينية؟ وهل الوضع الحالى للتبادل الثقافى كاف أم غير كاف»؟

أو سابع يقول: «هل أنت مع تقوية العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية».

أو ثامن يقول: «كيف تصف العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة الايرانية»؟

او تاسع يقول «هل تعتقد أن الفلسطينيين والاسرائيليين سوف يتوصلون إلى معاهدة سلام خلال سنة أم خمس سنوات أم عشر سنوات أم بعد اكثر من عشر سنوات أم أن ذلك لن يحدث أم انك لا تعرف»؟

الخ .. الخ.

هل هذه وشاكلتها اسئلة تتوجه نحو العلاقات الاقتصادية حقا أم انها تتوجه دون مواربة إلى قياس قناعات النخبة المصرية من تطبيع العلاقات فى دائرة شرق أوسطية اسرائيلية المركز؟!

٥ـ تقول لافتة الاستطلاع ايضا إنه يستهدف هذا التعاون الاقتصادى فى اطار دول المشرق العربى وهذا بدوره عنوان كاذب تماما فهل يمكن تصنيف ايران ثم تركيا فى دائرة المشرق العربى؟ وهل يمكن دمج اسرائيل نفسها فى الاستطلاع كما لو كانت واحدة من الوحدات السياسية لهذا المشرق.

الصحيح والدقيق ايضا وفق اسئلة الاستطلاع ومادته أنه لا يدور فى دائرة دول المشرق العربى ولكن يدور فى اطار الدائرة الاقليمية الأولى التى يراد تثبيت اسرائيل مركزا لها وتضم (مصر وسوريا والأردن ولبنان والدولة الفلسطينية وتركيا) بعد تفكيك النظام الإقليمى العربى إلى ثلاث دوائر إقليمية منفصلة من حيث المنهج الوظيفى والأمنى (هذه الدائرة ، ودائرة الخليج العربى ، ودائرة المغرب العربى).

والأهم من الاستطلاع يتحرك بثبات فوق وحدات مشروع الرصيف الاستراتيجى الجديد، الذى يراد له أن يبدأ من إسرائيل وينتهى موصولا من ناحية تركيا، بإطار كردى ملبّن.

ولذلك فإن دمج إيران فى هذا الرصيف الاستراتيجى والدائرة الإقليمية الأولى، هو مجرد غطاء شكلى لنفى الصفة الانتقائية، لعملية دمج إسرائيل وتركيا فى الوحدات السياسية للمشرق العربى.

٦- إذا أردنا بعد ذلك ومن واقع ما

سبق كله، أن نعيد كتابة عنوان الاستطلاع وهو (دراسة لتوجهات المواطنين إزاء التعاون الاقتصادى فى المشرق العربى) . وذلك على نحو صحيح . ناطق بمضمونه . لأصبح العنوان هو «استطلاع للرأى فى قناعات النخبة المصرية إزاء التعاون الإقليمى مع إسرائيل فى الدائرة المشرقية للشرق الأوسط».

ثالثًا: استخلاصًا لمضمون الاستطلاع ، ومقاصده الحقيقية، يمكن التوقف عند الملاحظات التالية:

١- أن البحث المذكور لا يتضمن استطلاعًا واحدًا للرأى ولكنه يتضمن أربعة استطلاعات منفصلة ومتداخلة فى الوقت ذاته:

استطلاع رأى فى قناعات النخبة المصرية حول الوضع الاقتصادى المصرى، فى الماضى والحاضر والمستقبل القريب والبعيد هل هو الآن جيد، أم سيئ، وما هى درجة الجودة أو السوء وهل سيكون أفضل أم أسوأ، وما هى درجة الجودة أو السوء، خلال عام قادم، وهل كان جيدًا أم سيئًا خلال العام السابق، وما هى درجة الجودة والسوء، وهل سيكون جيدًا أم سيئًا بالنسبة للجيل القادم، وما هى درجة الجودة أو السوء؟!.

ثم إن هذا الاستطلاع الأولى ، ينتقى مجموعة محددة من العوامل التى يسأل المستطلع عن رأيه فى تأثيرها سلبًا أو إيجابًا ودرجة هذا التأثير كبيرة أو محدودة، فى الوضع الاقتصادى المصرى خلال السنوات العشر الماضية، ثم يعيد تكرار العوامل نفسها، والسؤال نفسه عن تأثيرها المستقبلى خلال السنوات القادمة.

غير أن هذه العوامل جميعها اقتصادية خالصة، وخارجية أيضًا، مثل الاقتراض من الخارج، المساعدات الأجنبية، تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الموقع مع البنك الدولى .. إلخ باستثناء عامل واحد ، سياسى خالص، هو بالفاظه : السلام مع إسرائيل مع أنه لا يتحدث عن السلام كاتفاقية، ولكنه يتحدث عنه كحالة.

وعندما يتم دمج عامل سياسى خالص يخص إسرائيل بين عوامل اقتصادية خالصة، تخص مصادر ومؤسسات التمويل الغربى واتفاقاتها، فإن الأمر يبدو أكثر مدعاة إلى الدهشة والريبة.

استطلاع رأى فى قناعات النخبة المصرية حول توصيف العلاقات السياسية الرسمية بين الحكومة المصرية، ودول المشرق العربى، والموقف من تقويتها أو الحد منها وحول توصيف العلاقات الاقتصادية الرسمية بين الحكومة المصرية وهذه الدول ذاتها، والموقف من تقويتها أو الحد منها، ثم حول القدرة على التنافس مع مصر، فى مجالات التجارة والزراعة والسياحة، والمقاولات والتنمية البشرية ..إلخ.. إلخ، ثم فى تأثير إلغاء قيود انتقال العمالة، والخدمات ورأس المال، إيجابًا أو سلبًا، مع تحديد الدرجة.

لكن الذى يلفت النظر حقًا فى هذا الاستطلاع (أو هذا الجانب أمران على جانب كبير من الأهمية):

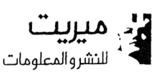
الأول: أن جميع الأسئلة سواء الخاصة بتوصيف العلاقات الاقتصادية بين مصر وهذه الدول أو الخاصة بالتعاون الاقتصادى ، ترتكز أساسًا على إبراز الطابع التنافسىّ بين وحداتها السياسية والاقتصادية، لا الطابع التكاملىّ أو الميزات النسبيّة التفضيلية.

الثانى: أنه وسط عدد من الأسئلة عن أهم هدف تطمح إليه مصر، إذا أرادت الدخول فى تعاون اقتصادى، مع سوريا أو لبنان أو الأردن أو فلسطين، يطلّ فى المقدمة هدف سياسى مصرى، مدسوس، لابد وأن يدهشك وجوده على هذا النحو بين أهداف مصر من الدخول فى تعاون اقتصادى مع كل من هذه الدول (سوريا - لبنان- الأردن - السلطة الفلسطينية) هذا الهدف على وجه التحديد - وبألفاظ الاستطلاع ذاته- هو (تقوية النفوذ السياسى المصرى) فى هذه الدول.

ولست أتصور أن مصريًا يمكن أن يسأل مصريًا- هل يرى أن مصر تستهدف من التعاون الاقتصادى مع سوريا أو الأردن أو لبنان أو فلسطين ، تقوية النفوذ السياسى المصرى ، فى سوريا والأردن، ولبنان وفلسطين ولابد وأن نتساءل والحال كذلك عن السبب، هل هو تخويفنا لأننا نغامر بالاقتصاد من أجل النفوذ السياسى، أو تخويف هذه الدول نفسها من أننا لا نسعى إلى تعاون اقتصادى نافع لطرفيه، وإنما نسعى إلى تعاون اقتصادى ، لكي يزيد النفوذ السياسى لأحد أطرافه، على حساب الطرف الآخر.

ثم عندما يختار الاستطلاع أن يضع من بين ما يرى أنه العوائق التى تؤثر على التعاون الاقتصادى بين مصر وسوريا، أو بين مصر ولبنان والأردن وفلسطين، بنودًا على شاكلة: «عدم الاستقرار السياسى الداخلى» أو «الفساد المالى والإدارى»، فإن نسيج الصورة الكلية، لا يحتاج إلى مزيد من الفحص والتمحيص.

استطلاع رأى يحمل عنوان «البعد الاجتماعى فى التعاون الثنائى» ولكنه يبدو مكملاً للاستطلاع السابق من حيث أن مهمته الكشف عن الهوية الذاتية للمستطلع عن تفسير لطبيعة قناعته السابقة، أو جذورها الفكرية».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ١١ / ٩ / ٢---

وهكذا تتدفق الأسئلة عن السفر إلى سوريا أو لبنان أو الأردن أو فلسطين، وعن أسبابه إذا تم، هل هى عائلية أم دراسية أم دينية إلخ. ثم عن أسباب عدم السفر، هل هى سياسية أم مادية، أم لغياب الحافز إلخ ثم تتلو ذلك أسئلة عن تأييد أو عدم تأييد حرية انتقال الصحف، أو الرضا عن التبادل الثقافى، بين هذه الدول، أو عن الاعتقاد بتقارب العادات والتقاليد أو عدم تقاربها ودرجة كل حالة، وهى أسئلة تدخل فى مجموعها فيما يسمى «تحقيق العضوية» وتنصرف - كما قلت - إلى محاولة إيجاد تفسير فكرى للقناعات السابقة.

ثم استطلاع رأى يشكل جوهر الموضوع، عن قناعات الصفوة، وسواء فى توصيف العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل، ومصر وتركيا، وإيران. وعن الموقف من تقويتها أو الحد منها، أو سواء فى توصيف العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، ومصر وتركيا وإيران، وعن الموقف من تقويتها أو الحد منها، وعن المجالات التى يستطيع الاقتصاد المصرى فيها أن ينافس الاقتصاد الإسرائيلى. والاقتصاد التركى والإيرانى والعكس بالعكس.

ثم نأتى بعد ذلك إلى مفتاح القصد فى تفسير القناعات السابقة، فى سؤال متأخر، لا علاقة له بالاقتصاد تنافسًا أو تكاملاً، حيث يطرح السؤال عن اعتقاد المستطلع فيما إذا كان الفلسطينيون والإسرائيليون. سوف يتوصلون إلى معاهدة سلام، خلال سنة، أم خمس سنوات، أو عشر سنوات أم لن يصلوا أبداً، وهذا هو السؤال المفتاح لتفسير القناعات السابقة، لدرجة القبول أو الرفض لقيام تعاون مع إسرائيل وتركيا، سياسيًا واقتصاديًا، فى إطار منظومة شرق أوسطية جديدة!.

٢- يمكنك أن تتأكد من الأسئلة والخيارات تحديداً وصياغة أن هذا استطلاع يخص مصر بالدرجة الأولى، وأنه موجه إليها بالدرجة الأولى، لكن إجابات أسئلته والوصول إلى قناعات النخبة المصرية حولك، ثم محاولة تفسيرها، هى فى مجملها، لا تهم أحدًا فى المنطقة كلها، سوى إسرائيل.

٣- يمكنك أن تتأكد عندما تراجع نص الاستمارة، أو صياغة الأسئلة وخياراتها. أنه كلما وردت صيغة للتعاون المصرى مع دولة عربية، كلما غلبت العوائق على الإمكانات، وكلما استحضرت المخاطر أمام المكنات.

أما كلما وردت صيغة التعاون المصرى الإقليمى خاصة مع إسرائيل ثم تركيا، فإن الصياغات والخيارات، تنحو نحو تقريب المسافات، وتقليل المخاطر، ووضع الاقتصاديات المتباينة متكافئة وندية، ثم تسهيل سبل الاقتراب والتعاون باستحضار، مخيلة المصاعب والفشل فى التعاون المصرى العربى، فالطريق الإقليمى، بالمدخل الإسرائيلى هو الأسهل، وهو الأقرب، وهو الأنفع، ثم هو الأقل تكلفة وضمانًا وربحًا.

٤- يمكنك أن تتأكد عندما تراجع نص الاستمارة وصياغة الأسئلة، وخياراتها، أنه كلما ورد حصر للمؤثرات فى الوضع الاقتصادى المصرى، كلما ارتكز بالكامل على الأوضاع والعوامل الخارجية، كالمساعدات والمنح، والجات والشراكة الأوروبية، أو على برامج مؤسسات التمويل الدولية، ومن بين اثنى عشر عاملاً مؤثرًا فى الاقتصاد المصرى، حددها الاستطلاع، لا تجد عاملاً واحداً، ينبثق من الذات، من تعبئة الموارد إلى استيعاب التكنولوجيا وكأن الهدف هو تصغير وتحقير كافة أشكال الاعتماد على الذات.

٥- ويمكنك أن تتأكد، عندما تراجع نص الاستمارة، وصياغة الأسئلة وخياراتها، أنك بصدد استمارة مترجمة بشكل حرفى عن الإنجليزية، وأستطيع أن أنقل أكثر من عشرة تعبيرات باللغة العربية تبدو نقلاً حرفيًا بغير تصرف عن مفردات إنجليزية مطابقة، بغض النظر عن تجانسها مع سياقها العربى.

كأن تستخدم مثلاً تعبير «تقوية» بدلاً من دعم، كترجمة مباشرة لكلمة (To Strentherm) أو تستخدم تعبيرًا زائدًا بغير حاجة إليه فى موقعه مثل (بين هذه البلاد) كترجمة مباشرة لكلمات شائعة: (Amongst those Covn-tries) أو (إذا فرض) فى مقابل (Suppose) إلخ.

٦- ماذا يعنى أن تسأل المواطنين المصريين أو النخبة المصرية فى إطار هذا الاستطلاع عن تأثير (السلام مع إسرائيل) على أوضاع الاقتصاد المصرى، على امتداد عشر سنوات ماضية، وأخرى قادمة، وعن تأثير عدم الاستقرار السياسى، والفساد المالى والإدارى، على العلاقات الاقتصادية المصرية، العربية، وعن حوافز التعاون الاقتصادى المصرى الإسرائيلى، ومثبطات التعاون الاقتصادى المصرى العربى، حتى فى صيغه التجارية المباشرة، ثم تذهب الإجابات كلها، من خلال شبكة أبحاث، تتمركز فى محيط دول الطوق، وينتهى طرف خيطها البعيد

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأسبوع
التاريخ ١١ ٩ ٢٠٠٠

المشدود فى يد إسرائيل..

٧- مـــا هـو الهـــدف من هذا الاســـتطلاع، بكل الحـيل الذكـيــة، والتزييف اللامع والتصميم المدروس الذى يشـتمل عليه؟ أعتقد أن هناك ثلاثة أهداف:

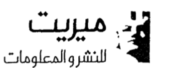
- تحقيق فى الهوية، المستطلعين أنفسـهم، لا يحدد قناعاتهم فـحسب، ولكنه يحصر أسباب هذه القناعات وهو تحقيق لا تعرف من الذى يمكن أن يستفيد من توظيف أصحابه ومادته..
- توجيه قناعة جانب من النخبة المصرية .. من خلال أسئلة وخيارات مدروسة، تجعل الاستطلاع قابلاً لأن يصنف بين بحوث توجيه الرأى العام.
- صياغة نتائج مدروسة أيضًا، يمكن أن توظف فى محاولة التأثير فى القرار الوطنى.

رابعًـا : أذكـر أنه فى ثنايا حلقــة بحثية مصرية فرنسية مشتركة كنت أحد ضيوفها قبل سنوات - أن مفكرًا مصريًا - وقف فزعًا يرد على أطروحة باحث فرنسى مزدوج الجنسية، وهو يصرخ بصوت مشبع بالغضب.

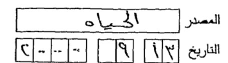
«أنا لست حالة بحثية لكى تقوم بتشريحها».

ولقـد كـان هذا الصـوت الفـردى المصرى محقًا على المستوى العلمى والإنسانى والوطنى، لكن مصر، بكل بأسها وحضورها، ليست حالة مرضية، لكى يقوم هؤلاء بتشريحها، بمشرط الأجنبى ولحسابه..

إذا كـان هذا هو وجـه الحـقـيـقـة ناصعًا، فماذا أنتم فاعلون؟!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سعد الدين إبراهيم يطلع طلابه على "إجازته الصيفية" في السجن

□ القاهرة – امينة خيري

■ «كيف امضيت إجازة الصيف؟». سؤال كلاسيكي بين سكان النصف الشمالي من الكرة الأرضية في مثل هذا الوقت من كل عام. والردود كذلك تكون كلاسيكية، فهناك من يمضي إجازة الصيف على شاطئ البحر، أو في مزرعته، أو في الجبال.

لكن رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» (المغلق حالياً) استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في القاهرة الدكتور سعد الدين إبراهيم أضاف إجابة «غريبة» جداً. فهو اختار لمحاضرته التي يلقيها في الجامعة اليوم عنوان «كيف أمضى الدكتور سعد الدين إجازته الصيفة؟».

موضوع المحاضرة معروف مسبقاً للجميع ممن تابع قضيته، فهو لم يمضها على الساحل الشمالي، مثل الكثيرين من المصريين، لكنه، على حد قوله، أمضاها في «الساحل الجنوبي» أو «الاويرج»، وهي التسمية الدارجة التي تستخدمها الطبقات الشعبية في مصر للإشارة إلى السجن.

قد تبدو فكرة أن يتحدث أستاذ جامعي لطلابه وطالباته عن السجن غريبة بعض الشيء، لكن إبراهيم يجعلها تبدو كأنها جزء من العملية التعليمية المنهجية. وقال ابراهيم لـ«الحياة»: «من واجبي أن أفيد طلابي بخبراتي المتعددة، ومنها خبرتي في السجن. وهي ليست عورة كما يتهيأ للبعض. سأتحدث عن الأيام التي أمضيتها محبوساً، وعن الدروس المستفادة منها».

نبرة إبراهيم في الحديث تتخللها المرارة المشوبة بروح الفكاهة والسخرية. ولحسن الحظ أن «الاويرج» لم يفلح في سلبه الأخيرة. فروح الفكاهة هي التي سهلت عليه تجربته القاسية، وشجعته على معاودة حياته العادية بعد ساعات من الإفراج عنه.

وعلى رغم الثقة التي يتحدث بها إبراهيم عن المحاضرة، والفائدة التي ستعود على الطلاب من الاستماع إليها، وتطرقه إليها باعتبارها تحصيل حاصل، إلا أن إدارة الجامعة في حالة ارتباك بسببها. فالمحاضرة ستقام في «الغرفة الزرقاء»، وهي ذات

مساحة محدودة، ولا تتسع لأكثر من ٥٠ شخصاً. ويتوقع أن يقبل على حضور الندوة أضعاف هذا الرقم من الطلاب الذين انتظموا في الدراسة في الخامس من الشهر الجاري، اضافة الى اساتذة وموظفين. وفي حال تسرب خبر المحاضرة إلى خارج أسوار الجامعة، فيتوقع أن يكون العدد بالمئات.

وهذا تحديداً ما اربك إدارة الجامعة التي وجدت نفسها في حيرة من أمرها. فهل تعلن عن المحاضرة كعادتها باعتبارها ضمن النشاطات الثقافية، أم تتعامل معها بحذر باعتبارها باباً تأتي منه الريح، وبالتالي يكون من الحكمة أن تسده وتستريح؟

ويزيد الموقف تعقيداً كون الجامعة الأميركية، وما يجري فيها من اخبار، تثير شهية العديد من وسائل الإعلام المختلفة والرياح التي يمكن أن تصدر عن هذه المحاضرة. فالدكتور إبراهيم عاقد العزم على أن يوضح للحضور «حقيقة ما حدث» من وجهة نظره. وهذا في رأيه من حقه والوسيلة المناسبة «للرد على ما نشر في شأنـــه على صفحـات الجرائـد الصفـراء».

مصادر غربية: الانتخابات فى مصر غير طبيعية!

سعد الدين إبراهيم: اعتقلونى لاستبعادى من مراقبة الانتخابات

وصفت مصادر دبلوماسية أوروبية العملية الانتخابية فى مصر بأنها غير طبيعية انتقدت المصادر الضغوط التى يمارسها الحزب الحاكم على أحزاب المعارضة وقالت فى تقرير بثته وكالة رويتر امس أن سيطرة الحزب على وسائل الإعلام جعلته يستخدمها فى إخماد أصوات منافسيه كما فعل فى الماضى.

واعتبرت المصادر أى محاولة للتنمية الاقتصادية فى مصر ستواجه بالفشل إذا لم يسبقها إصلاح سياسى شامل وقالت إن التركيز الرئيسى فى مصر حاليا على الاستقرار ولكن إذا ارادوا التنمية الاقتصادية فيجب أن يكون هناك إصلاح سياسى اولا.


سعد الدين إبراهيم

فى الوقت نفسه قال سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ان اعتقاله من جانب الحكومة كان بهدف استبعاده من مراقبة الانتخابات القادمة.

وحذر إبراهيم من انه إذا لم تكن هناك نزاهة فى الانتخابات فالبديل سيكون العنف واتهم أعضاء بالحزب الوطنى بإثارة المخاوف لدى صناع القرار من عدم إمكانية فوز الحزب الوطنى بأغلبية الثلثين إذا جرت الانتخابات بصورة نزيهة.

وأكد إبراهيم أن الانتخابات القادمة ستكون أقل سلبية نتيجة الإشراف القضائى عليها.

كان إبراهيم قد اعتقل بتهمة تشويه سمعة مصر.

انتقادات جديدة لابراهيم تتزامن مع موسم الانتخابات

□ القاهرة - «الحياة»

■ بعد مرور اقل من شهر على توقف الحملات ضد رئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم واطلاقه، بعد سجنه احتياطاً عادت صحف مصرية وثيقة الصلة بالدوائر الحكومية لتدشين هجوم جديد على ابراهيم.

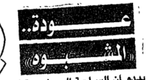
ورغم حدة الهجوم، الذي بدأ امس وبلغ وصف ابراهيم بانه «مشبوه» إلا أن الحملة ضده، لم تشر إلى بدء نشاطه في مراقبة الانتخابات المقبلة، قدر ما ركزت على القول «ماذا تنتظرون بعد ان اثبتت التحقيقات معه ما سُجل ضده من مخالفات وتجاوزات؟».

وتزامنت الحملة ضد إبراهيم، مع اعلانه عودة نشاطه لمراقبة الانتخابات، إذ اشارت الكاتبة تهاني أبراهيم الصحافية في صحيفة «اخبار اليوم» الى انه «بعد أن خرج (ابراهيم) بكفالة، عاد ليمارس من جديد نشاطه المشبوه»، وتساءلت الكاتبة في عمودها الاسبوعي الذي أشير اليه في الصفحة الأولى «أن التحقيقات اكدت التجاوزات والمخالفات المنسوبة له، فأي منطق هذا الذي يسمح بأن تترك الاجهزة المسؤولة في الدولة ذلك الرجل».

وفي تحذير واضح، وجه رئيس تحرير مجلة «اكتوبر» الكاتب رجب البنا نصيحة الى ابراهيم مشدداً على ان «لكل لعبة قواعد وحدود، والمساس بنزاهة القضاء في مصر، خارج قواعد اللعبة وحدودها». وزاد ان «الاصرار على الخطأ خطأ، والعودة الى الحق هي الصواب».

وابرزت الحملة ضد رئيس مركز ابن خلدون علاقته بالولايات المتحدة، من زاوية علاقته بالمؤسسات الاعلامية فيها، وحملاتها ضد السياسة المصرية، إذ اشار البنا الى ان «الاعلام الاميركي يعطى اهتماماً مبالغاً فيه لاعمال الدكتور، ليس حرصاً على نزاهة الانتخابات، وانما للضغط السياسي والنفسي على مصر». وذهب البنا الى ابعد من ذلك حين اشار الى ان «متابعي نشاطه (ابراهيم) يرون انه ليس باحثاً، ولكنه محرك ومحرض، فهو أول من وصف الاقباط بالاقلية، واثار احاديث اخرى عن النوبيين في مصر باعتبارهم من الاقليات ايضاً».

وتزامنت الهجوم على ابراهيم مع إنطلاق العملية الانتخابية في البلاد التي قرر «مراقبتها» باسلوب مختلف عبر ما اسماه «مهام علمية» لطلبة الجامعة الاميركية .



يبدو ان الساحة السياسية فى مصر ستكون، خلال الايام القادمة.. وبمناسبة الانتخابات البرلمانية مسرحا لتمثيليات هزلية.. وافلام كوميدية.. يقدمها لنا هواة التمثيل من الاراجوزات.. والبهلوانات الذين يجيدون تمثيل ادوار الزعامة.. وارتداء ثوب الوطنية والقومية..!

أحدث مسرحية كوميدية حول الانتخابات الحالية الفها.. وكتب السيناريو والحوار.. ويقوم ببطولتها ايضا نجم الاستعراضات البهلوانية والحائز على جوائز دولية «الدكتور سعد الدين ابراهيم» صاحب مركز دراسات ابن خلدون.. الذي يبيع دراساته وابحاثه لمن يدفع أكثر من الجهات الاجنبية والدولية المشبوهة..!

النجم الاستعراضى خرج من محبسه في نيابة أمن الدولة مؤخراً.. بكفالة كبيرة.. ومجموعة اتهامات اقلها تقاضي اموال من جهات اجنبية.. والاساءة لسمعة مصر.. اضافة الي حيازة اوراق انتخابية مزورة.. وبدلا من ان يجلس الرجل في منزله مختبئا.. ومنزويا في انتظار تقديمه لمحاكمة يعلم الله عما سوف تسفر عنها..

اذا به يرتدي لنا ثوب البطولة والزعامة.. فيعقد مؤتمرات صحفية.. وندوات فى جامعته الامريكية.. ويدلى باحاديث.. وتصريحات لوكالات وصحف اجنبية.. ضد الحكومة.. والحزب الوطنى.. ويطعن فى نزاهة الانتخابات قبل اجرائها.

اكثر من ذلك يتهم الحكومة بان اعتقاله كان بهدف استبعاده من مراقبة الانتخابات القادمة..!!

انها حقاً مسرحية كوميدية.. هزلية.. وتستحق ان نلقى بالطوب على نجمها الاوحد.. الذى فقد وعيه!!

اننى اتساءل.. ومعى جمهور المشاهدين لهذه المسرحية الرديئة من هو هذا البهلوان ليراقب لنا الانتخابات فى مصر؟!

إنه كما نعلم جميعاً صاحب جنسية مزدوجة.. ويدين بالولاء لمن يدفعون له اموالا طائلة عن معلومات يبيعها لهم تحت ما يسمى ابحاث ودراسات يشوه بها سمعة مصر..!

أكثر من ذلك ان الكثيرين بما فيهم أجهزة الرقابة والامن يعلمون ان المركز الذى يديره هذا الرجل يمارس - ومنذ سنوات - انشطة كلها موجهة نحو ما يسمى بالاقليات وهى السيمفونية التى تعزفها الان الدولة الكبرى التى يحمل جنسيتها وتسعى عن طريقها لمد اصابعها فى شئون دول العالم بحجة حماية هؤلاء الضعفاء.. ومصر مستهدفة ضمن ذلك المخطط!!

هذا الدكتور ومركزه اعدوا دراسات وابحاثا وافلاما تسجيلية.. وكتبا وموسوعات.. وعقدوا ندوات ومؤتمرات عما يسمى بالاقليات في مصر.. وحصلوا على ملايين من مؤسسات دولية مهتمة بهذه القضية.. وتنفق عليها.. بل وتحمى اصحابها..!

الغريب ان المركز معروف منذ سنوات.. ونشاطه كان تحت الميكروسكوب.. والتحقيقات التى جرت معه مؤخراً فى نيابة امن الدولة أكدت التجاوزات.. والمخالفات.. ومع هذا خرج الرجل بكفالة.. وعاد ليمارس من جديد نشاطه المشبوه!!

اننى اتعجب.. واتساءل مرة اخرى.. ان الديمقراطية يجب ان يكون لها انياب.. فاى منطق هذا.. الذى يسمح بان تترك الاجهزة المسئولة فى الدولة ذلك الرجل الذى احترف تجارة بيع المعلومات عن مصر.. واستثمر ضميره بالملايين.. وداس على مصلحة الوطن.. ان يعود مرة اخرى.. ويرتدى قناع البطل حامى الحريات.. وراعى الديمقراطية.. ثم يعزف لنا سيمفونية الاصلاح السياسى فى مصر..؟! افيدونا.. افادكم الله..!

تهانى ابراهيم

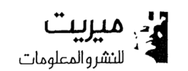
ماذا يريد الدكتور سعد الدين إبراهيم؟



رجب البنا

لا أعرف بالضبط ما الذى يريده الدكتور سعد الدين إبراهيم من كل ما يفعله وما يكتبه ومن كل هذه العلاقات والاتصالات الخارجية؟..

منذ أيام ألقى محاضرة فى الجامعة الأمريكية تحدث فيها بسخرية عن الديمقراطية ونظام الحكم فى مصر، وكرر أحاديثه عن تزوير الانتخابات تحت إشراف القضاة، وأعلن عن تكوين جماعات تعمل تحت إشرافه لمراقبة الانتخابات وكتابة تقارير. وقد أفاض فى الهجوم بأسلوبه الخاص فيما يبدو وكأنه رسائل موجهة للخارج، وفعلا سرعان ما التقطت الصحف والمحطات التليفزيونية الأمريكية هذه الرسائل ونشرتها على الفور وعلى رأسها- طبعا- صحيفة نيويورك تايمز أهم منابر اللوبى الصهيونى والتى تقود حملة الهجوم والتشويه لكل ما يجرى فى مصر ونقلت عنه- طبعا- محطة سى. إن. إن ما يتعلق بالتشكيك فى نزاهة القضاء المصرى، وفى جدوى أن يشرف قاض على كل صندوق من صناديق الانتخاب.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر أكتوبر
التاريخ ٢٤ ٩ ٢---

والدكتور سعد الدين إبراهيم أول من يعلم أبعاد وأسباب الضغوط السياسية والإعلامية الأمريكية على مصر، وأول من يعلم أن الإعلام الأمريكى لا يبالغ فى «تلميع» شخصية فى العالم العربى إلا إذا كانت تقدم خدمات خاصة لسياساتها وأهدافها، وهو أيضا أول من يعلم أن المبالغة فى الاهتمام بآرائه وأحاديثه فى الإعلام الأمريكى ليس حرصا أمريكيا على نزاهة الانتخابات، ولا حبا فى الشعب المصرى أو دفاعا عن حقوقه.. فهذه كلها أمور لا تهم إلا الشعب المصرى نفسه ولا تهم أحدا غيره.. ولكن هذه المادة التى يقدمها الدكتور سعد الدين إبراهيم هى أوراق جيدة يجيد الأمريكيون استخدامها لصالحهم كأوراق ضغط سياسى ونفسى. ولا شك أن حملة التشكيك والهجوم إذا جاءت على لسان أستاذ مصرى فهى تساوى الكثير! والدكتور سعد الدين إبراهيم واسع الثقافة وشديد الذكاء، وبارع فى توظيف الوقائع والأحداث، ومدرب تدريبا راقيا على المواجهة والتحدى واستخدام تاكتيك «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع».. والسؤال: لخدمة من يضع كل هذه المواهب؟..

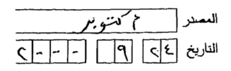
والدكتور سعد الدين إبراهيم له تاريخ طويل فى التحرك السياسى على جبهات وبين جماعات متعددة ومختلفة فى اتجاهاتها، فقد عمل بين كل القوى السياسية فى مصر والعالم العربى تقريبا.. وكان شعاره الذى يعلنه «أن الباحث هو رجل مباحث» وعندما كان طالبا فى مصر ثم فى أمريكا أثناء بعثته للدكتوراه كان ناصريا متحمسا، وعمل فى أوساط الدارسين المصريين والعرب فى أمريكا وأوربا، وبعد فترة ظهرت لديه ميول ماركسية وكتب دراسة عن الأسلوب الأمثل لمواجهة الإمبريالية الأمريكية بجماعات تقوم بحرب عصابات، وبذلك دخل صفوف الدارسين العرب ذوى الميول البعثية والماركسية، وأصبح رئيسا لاتحاد الدارسين العرب، وتحول إلى العداء للناصرية وانضم إلى خصومها، وأسقطت عنه الحكومة الجنسية المصرية، وفى هذه الفترة تزوج سيدة أمريكية لها نشاط سياسى، وهى الآن عضو فى لجنة حقوق الإنسان فى الحزب الديمقراطى الأمريكى ومدير فرع القاهرة للمجلس الدولى للسكان، وشريك للدكتور سعد الدين إبراهيم فى ملكية مركز ابن خلدون للأبحاث التى سجلها كشركة يملكها هو وزوجته فقط.

وقد هاجم السادات قبل كامب ديفيد كما لم يهاجمه أحد، ثم مدح السادات كما لم يمدحه أحد وله كتاب لرد الاعتبار للسادات بعد كامب ديفيد.

والدكتور سعد الدين إبراهيم عمل وتعامل مع كل الاتجاهات وكل القيادات.. كان فى فترة مستشارا للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، وفى فترة أخرى دخل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وفى المركز القومى للبحوث، كما شارك فى كل المؤتمرات والندوات والاجتماعات والتجمعات فى مصر طوال السنوات







العشرين الماضية. وكانت القضايا الأساسية التى كرس نشاطه ونشاط مركز ابن خلدون من أجلها هى قضايا: أولها: إثبات أنه ليس فى مصر حرية أو ديمقراطية، وثانيها: أن فى مصر انتهاكات لحقوق الإنسان، وثالثها: أن الأقباط فى مصر أقلية، ويتعرضون للاضطهاد، وقد أفاض فى هذا الموضوع حتى قال التابعون لنشاطه: إنه لم يكن باحثا هدفه الرصد والتحليل للظواهر، ولكنه كان محركا ومحرضا، خصوصا وأقواله وأبحاثه تنشر بتوسع فى أمريكا وهى المادة الأساسية

لعمل الجماعات التى تحارب مصر وتشوه صورتها فى أمريكا بالتعاون مع المنظمات الصهيونية.. وقال التابعون لنشاطه أيضا: إنه أول من قام بتوصيف الأقباط فى مصر على أنهم أقلية وظل يعمق هذا المفهوم، وبعدها بدأ فى الحديث عن البشارية والنوبيين فى مصر على أنهم أيضا من الأقليات التى تواجه الاضطهاد.

هناك من يقول إن المهمة التى يقوم بها الدكتور سعد الدين إبراهيم هى غرس التفرقة وإثارة النزاعات داخل المجتمع المصرى الذى يتميز بالتجانس والوحدة والذى لم يتعامل أبدا مع الأقباط أو النوبيين أو البشارية على أنهم أقليات. ولكنه يصمم ويكرر فى أبحاثه وكتبه وندواته أنهم أقليات كبقية الأقليات فى العالم العربى مثل الأكراد والبربر والشيعة وأبناء جنوب السودان، ، ولفت النظر أنه أشرف على إعداد منهج للتربية الدينية لمختلف المراحل لتدريسه فى المدارس دون أن يكلفه أحد.. وآثار هذا المنهج علماء الأزهر لما تضمنه من تشكيك فى السنة النبوية وتفسيرها تفسيرا غربيا.. وقبل ذلك فى سنة ١٩٩٤ أراد عقد مؤتمر كبير فى القاهرة عن الأقليات فى العالم العربى كان المحور الأساسى هو إثارة قضية الأقباط فى مصر كأقلية، وبعد أن رفض البابا شنودة والأقباط والرأى العام فى مصر هذا الطرح وأجمع الكل على أن الأقباط ليسوا أقلية، وأن تركيبة الشعب المصرى لها خصوصية جعلت الأقباط جزءا لا يتجزأ من نسيج هذا المجتمع، بعد هذا الرفض نقل المؤتمر إلى قبرص بما يكلفه ذلك من سفر المشاركين فيه بالطائرات والإقامة فى الفنادق ولا أحد يعرف من الذى دفع كل هذه التكاليف ولماذا..؟

وكل أعمال وأبحاث وأقوال الدكتور سعد الدين إبراهيم التى لا تجد قبولا فى الرأى العام فى مصر تلاقى اهتماما غير عادى فى أمريكا، وترددها الصحف ومحطات التليفزيون وجمعيات حقوق الإنسان ومراكز البحوث المعروفة بانحيازها ضد العرب، وضد الإسلام، وضد مصر، والتى تعبر عن هذا الانحياز بشكل علمى وموضوعى فى ظاهره، وتحتاج دائما إلى هذا الغطاء العلمى.. ولذلك فإن مركز ابن خلدون يضم وحدة للمعلومات، ووحدة لرصد وإعداد تقارير عن حركات التطرف والإرهاب ووحدة لإعداد المادة التى تدعم فكرة وجود أقلية قبطية، وأنها تتعرض للاضطهاد.

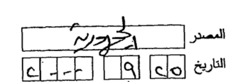
والدكتور سعد الدين إبراهيم وإن كان أمريكى الجنسية إلا أنه مصرى الأصل ومازال يحمل الجنسية المصرية، وهذا يعطيه الحق فى أن يقول ما يشاء بالحق أو بالباطل عن حرية الانتخابات أو حقوق الإنسان أو ممارسة الحرية والديمقراطية فى مصر، ولا يضيق أحد بما فى مثل هذه الاتهامات من مبالغات ومغالطات، ولكن



ليس من حقه أن يشكك فى نزاهة القضاء فى مصر، لأن القضاء فى مصر له وضع خاص جدا، فوق كل الشبهات، وفوق مستوى النقد أو التشكيك.. وكلمة القضاء فى مصر هى الفصل، وكل من فى مصر خاضع للقضاء، وكل من فى مصر ينزل عند أحكامه من رئيس الدولة إلى أصغر مواطن.

وأخيرا نصيحة للدكتور سعد الدين إبراهيم: لكل لعبة قواعد وحدود.. والمساس بنزاهة القضاء فى مصر خارج قواعد اللعبة وحدودها.. ونصيحة أخرى: الإصرار على الخطأ.. خطأ.. والعودة إلى الحق هى الصواب.. والله يهدى من يشاء. □

رجب البنا



يحيـــــا العـــــدل..

إحالة سعد الدين إبراهيم و٢٧ من معاونيه.. لمحكمة أمن الدولة العليا

تلقى أموالاً من الخارج دون تصريح.. ونصب على الاتحاد الأوروبى

كتب - إبراهيم أبوكيلة :

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على احالة د.سعد الدين ابراهيم و٢٧ من معاونيه فى قضية مركز ابن خلدون إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم بتهم تلقى أموال من الخارج دون ترخيص من الجهات المسئولة مقابل اذاعة بيانات كاذبة بالخارج من شأنها اضعاف هيبة الدولة واعتبارها والنصب والاحتيال على الاتحاد الأوروبى للحصول على أموال منه مقابل مشروعات كاذبة ووقائع مزورة.

استمرت التحقيقات ٣ أشهر بإشراف المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا وشملت ٢٨ متهما بينهم ١٠ هاربون وتصل عقوبة المتهمين إلى الأشغال الشاقة المؤقتة.

النائب العام يقرر إحالة سعد الدين إبراهيم و٢٧ من أتباعه لأمن الدولة
تلقوا مبالغ خارجية للقيام بأنشطة مشبوهة وروجوا للشائعات

كتبت خديجة عفيفي :

أعلن المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام قرار الاتهام في قضية مركز ابن خلدون بإحالة الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس المركز و٢٧ من أتباعه إلى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة استئناف القاهرة.. من بين المتهمين ١٠ هاربون أصدر النائب العام قرارا بسرعة القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة.. شمل قرار الاحالة اعترافات المتهمين ضد بعضهم البعض التي كشفت حقيقة تلاعب الدكتور سعد الدين ابراهيم وحصوله على مبالغ مالية وضعت في حسابه الشخصي في الداخل والخارج.. أعد قرار الاتهام المستشار هشام بدوي المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا وباشر التحقيق فريق من رؤساء ووكلاء النيابة يضم سامح سيف وأشرف العشماوي ووليد المنشاوي وحسام موسى وأحمد خيري ومحمد الفيصل وأشرف هلال. وجهت النيابة للدكتور سعد ابراهيم ٤ تهم هي تلقي تبرعات دون الحصول على ترخيص بلغت ٢٦١ الف يورو من الاتحاد الاوربي وإذاعة بيانات كاذبة وشائعات مغرضة للخارج تتعلق ببعض الاوضاع الداخلية للبلاد من شأنها اضعاف هيبة الدولة واعتبارها والتوصل بطرق الاحتيال الى الاستيلاء على مبالغ مملوكة للاتحاد الأوربي وذلك بإيهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة منها بطاقات انتخابية بلغت ١٦ الف بطاقة مزورة.



سعد الدين ابراهيم

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الوفد
التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠١

١٤ تهمة لسعد الدين إبراهيم و٢٧ من اعوانه

مدير مركز ابن خلدون استولى على ٢٦١ ألف يورو

التحقيقات تؤكد قيام المتهمين بتزوير ١٨ ألف شهادة انتخابية

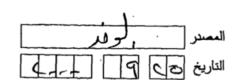
كتبت - نجوى عبدالعزيز:

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على قرار الاتهام الذي أعده المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بإحالة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون و٢٧ آخرين من أعوانه لمحكمة أمن الدولة العليا بينهم ١٠ هاربين. وجهت النيابة ١٤ اتهاماً لهم. كشفت التحقيقات عن تلقى المتهم الأول تبرعات من الاتحاد الأوروبي بدون ترخيص من الجهات الرسمية بلغت جملتها ٢٦١ الف يورو كما اذاع المتهم بالخارج بيانات كاذبة وشائعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها اضعاف هيبة الدولة. وأوضحت التحقيقات استيلاء المتهم بطريقة الاحتيال على المبالغ المملوكة للاتحاد الأوروبي. وجهت النيابة للمتهمين الخمسة الأول اتهامات الاشتراك فى اتفاق جنائى وتقديم رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظائفهم من بينهم موظفون عاملون باتحاد الإذاعة والتليفزيون مقابل عرض أنشطة مركز ابن خلدون، كما وجهت النيابة للمتهم السادس «مساعد شرطة» بمركز منوف تهمة الرشوة وإخلاله بواجبات وظيفته مقابل تزوير شهادات انتخابية تفيد أنه وآخرين استخرجوا ١٨ ألفاً و٧٠٠ شهادة انتخابية على خلاف الحقيقة وارتكابه تزويراً فى محررات رسمية منسوب صدورها لمركز شرطة منوف ووضع توقيعات مزورة، كما حصل بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بقسم الشرطة وختم به الشهادات السابقة. ووجهت النيابة لجميع المتهمين الاشتراك مع المتهم الأول فى جريمة النصب ومساعدته على إصدار شيكات وهمية بزعم أنها تمثل رواتب لبعض العاملين بالمركز واصطناع ٦٠ ألف شهادة انتخاب وفواتير مصروفات وهمية.

وكشفت التحقيقات التى تولاها سامح سيف



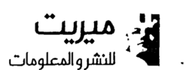
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



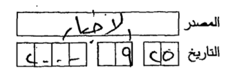
وأشرف هلال وسامح أبوزيد وهاني حمودة رؤساء النيابة أن حصيلة المبالغ التى تم الاستيلاء عليها كانت تودع فى الحساب الشخصي لسعد الدين إبراهيم وأن مقابل استخراج شهادات الأبحاث المصطنعة التى كان يقوم بها المتهم الأول وأعوانه كانت تتم المحاسبة عليها من الاتحاد الأوروبي وتودع فى حساب المتهم الأول الشخصي. كما اعترف المتهم سعد الدين إبراهيم بتلقيه أموالاً من الاتحاد الأوروبي بدون ترخيص. كما اعترفت المتهمة الثانية نادية محمد عبدالنور المدير المالى بأن سعد الدين إبراهيم كان يستغل صلته الشخصية ببعض الجهات الأجنبية للحصول منها على منح مالية بلغت قيمة هذه المنح في الثلاث سنوات الأخيرة حوالى مليون و٧٠٠ الف جنيه. وأضافت أن سعد كلف خالد فياض بتقديم مبالغ مالية لبعض العاملين بالإذاعة والتليفزيون مقابل إذاعة فقرات البرامج التى يعملون بها عن نشاطات مركز ابن خلدون وقرر المتهم خالد فياض مدير مشروع الانتخابات أنه كان يتم اصطناع شهادات انتخابية وكان من يقدم تلك الشهادات يتسلم جنيهاً عن كل شهادة فى حين كان يتم محاسبة الاتحاد الأوروبي على ٦ جنيهات للشهادة والفرق كان يودع فى الحساب الشخصي لسعد، واعترفت ماجدة إبراهيم بتقديم رشوة للموظف العمومي والتزوير فى شهادات تفيد أنها استخرجت الف شهادة انتخابية.

شملت قائمة الشهود خبراء البنك المركزي الذين قاموا بمراجعة حسابات مركز ابن خلدون والحساب الشخسي لسعد الدين إبراهيم.

وكانت أجهزة الأمن قد القت القبض على المتهمين فى ٣٠ يونيو الماضي وأفرجت عنهم فى أوائل أغسطس الماضي بضمان ١٠ آلاف جنيه للمتهم الأول وكفالات مالية لباقي المتهمين.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



قرار الإحالة فى قضية مركز ابن خلدون

احالة د. سعد الدين ابراهيم و٢٧ من اعوانه بينهم ١٠ هاربون لمحكمة أمن الدولة

العقوبات تصل الى المؤبد والتحقيقات استغرقت ٤ أشهر

اعلن المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام امس قرار الاتهام فى قضية مركز ابن خلدون، تقرر احالة ٢٨ متهما يتزعمهم د. سعد الدين ابراهيم رئيس المركز واستاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية وبينهم ١٠ هاربون الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة. اعد قرار الاتهام وأدلة الثبوت المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا. اخلى سبيل د. سعد بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه بعد حبس دام ٤٠ يوما.

وجهت النيابة للمتهم الاول د. سعد اتهامات تلقى تبرعات بدون الحصول على ترخيص حيث بلغت ٢٦١ الف يورو من الاتحاد الاوربى. واذاعة بيانات كاذبة واشاعات مغرضة فى الخارج تتعلق ببعض الاوضاع الداخلية للبلاد من شأنها اضعاف هيبة الدولة واعتبارها وانه توصل بطريق الاحتيال للاستيلاء على المبالغ المبينة بالتحقيقات والمملوكة للاتحاد الاوربى بقصد ايهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة.

كما وجهت نيابة امن الدولة للمتهمين الخمسة الاوائل د. سعد ومساعدته نادية عبدالنور السودانية الجنسية والمدير المالى للمركز وخالد احمد فياض مدير هيئة دعم الناخبات واسامة هاشم حماد ومروة ابراهيم زكى - هارية - الموظفين بالمركز.. تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى بغرض تقديم رشوة لموظفين عموميين للاخلال بواجبات وظائفهم حيث اتحدت ارادتهم على تقديم المال على سبيل الرشوة لبعض موظفى اتحاد الاذاعة والتليفزيون مقابل اعداد واذاعة برامج عن نشاطات مركز ابن خلدون المتفق عليها مع الاتحاد الاوربى بهدف الحصول على مبالغ مالية منه وتصل العقوبات الى المؤبد لتهمة الرشوة والاشغال الشاقة للاتفاق الجنائى. والسجن لتهم تلقى الاموال والحبس عقوبة بث الدعايات فى الخارج.

رشوة موظف عمومى

كما وجهت النيابة للمتهم السادس محمد حسانين عماره مساعد الشرطة بمركز منوف انه بصفته موظفا عموميا طلب لنفسه وحصل على عطية للاخلال بواجبات وظيفته حيث طلب من المتهمة السابعة ماجدة ابراهيم البيه الموظفة بالمركز ٦٠٠ جنيه مقابل تزوير ٦ شهادات رسمية تفيد انه واخرين استخرجوا ١٨٧٠٠ شهادة انتخاب على خلاف الحقيقة مع ارتكابه جريمة التزوير فى محررات رسمية منسوب صدورها لمركز الشرطة كما وضع امضاءات عليها نسبها زورا للموظف المختص كما حصل بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بالقسم واستخدمه فى البصم على الشهادات المزورة.. اما المتهمة السابعة فوجهت لها تهمة تقديم رشوة لموظف عمومى والاشتراك معه بطريق الاتفاق والمساعدة فى تزوير واستعمال محررات رسمية.

كما وجهت النيابة للمتهمين من الثانية حتى الخامسة ولكل من الثامنة نيبال عبد النبى احمد الموظفة بالمركز ومعها المتعاملون مع المركز طارق حسان ومحمد مختار وتامر محمد نبيل واحمد عطا عبدالقادر ومحمد ابراهيم عبد العزيز وعوض عبده ابوربيع وعبدالمنعم ابراهيم ربيع واشرف صلاح احمد وحسين عبدالرحمن شحاته وهبه ابراهيم السيد وليلى سعد ابوالنصر.. والهاربون ممدوح منصور عبدالراضى وابراهيم كمال عمران واحمد ابراهيم عبدالمجيد وشعبان كمال عمران وعادل احمد هلالى وغريب السيد حسين وعبدالكريم على السيد وسيد صالح ابو حلقة وعبدالغنى غريب أمين تهم الاشتراك عن طريق الاتفاق والمساعدة مع د. سعد فى جريمة النصب بان ساعدوه على اصدار شيكات وهمية بزعم انها تمثل رواتب بعض العاملين

بالمركز واصطناع ٦٠ الف شهادة اثبات وفواتير تشكل مصروفات وهمية ومقابل استخراج تلك الشهادات.

التحقيق ٤ اشهر

استغرقت تحقيقات النيابة ٤ اشهر بدءا من ٣٠ يونيوالماضى.. وقام بها فريق من رؤساء ووكلاء نيابة امن الدولة ضم سامح سيف واشرف العشماوى ووليد المنشاوى وحسام موسى واحمد خيرى ومحمد الفيصل واشرف هلال.. وقد ضمت قائمة ادلة الثبوت ٩ شهود منهم خبراء من البنك المركزى قاموا بمراجعة حسابات المركز والحساب الشخصى للمتهم الاول.. وقد كشفت الحسابات ان جميع المصاريف الوهمية التى حصلها المتهمون من الاتحاد الاوروبى تم ايداعها فى الحساب الشخصى للدكتور سعد الدين ابراهيم.

اعترافات

اقر د.سعد فى التحقيقات بتلقيه اموالا من الاتحاد الاوروبى بدون ترخيص، وان العمل جرى فى المركز على تقديم مكافأة لكل من يقوم بعمل للمركز دون النظر لوظيفته فالمهم كان الحصول على خدمات للمركز بغض النظر عن الوسيلة لذلك..كما اقرت المتهمة الثانية نادية بان د.سعد استغل صلته الشخصية بجهات اجنبية للحصول منها على منح مالية بلغت قيمتها فى السنوات الثلاثة الاخيرة مليونا و٧٠٠ الف جنيه.. كما اقرت أنه كلف خالد فياض بتقديم مبالغ مالية كرشوة لبعض العاملين بالاذاعة والتليفزيون.

كما اعترف المتهم خالد فياض فى التحقيقات بانه كان يتم اصطناع الشهادات الانتخابية.. وكان كل من يقدم تلك الشهادات يتسلم جنيها عن كل شهادة مقابل حصول المركز على ٦ جنيهات من الاتحاد عن كل شهادة وكان يتم وضع الفارق فى الحساب الشخصى للدكتور سعد الدين.

كما اعترفت ماجدة ابراهيم بتقديم الرشوة للموظف العمومى مساعد شرطة بمركز منوف.

إحالة سعد الدين إبراهيم على محكمة الجنايات

□ القاهرة - حازم محمد

■ وجه النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد اربعة اتهامات رسمية ضد الدكتور سعد الدين إبراهيم و٢٨ من معاونيه تبلغ عقوبتها في حال ثبوتها مدد تتراوح بين ثلاثة وخمسة عشر عاماً، وقرر احالتهم جميعاً على محكمة جنايات القاهرة.

ومن المقرر إحالة أوراق القضية اليوم إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة لتحديد موعد جلسة عاجلة لمحاكمة المتهمين والتي جاء الإعلان عنها بصورة مفاجئة في خضم الانشغال بالتحضيرات للانتخابات البرلمانية في مصر. (راجع ص ٥)

وجاءت لائحة الاتهامات خالية من تهمة التجسس لحساب دول أجنبية في ما تضمنت «تلقي إبراهيم تبرعات من الخارج من دون الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية وإذاعته بالخارج عمداً بيانات كاذبة واشاعات مغرضة تتعلق بالأوضاع الداخلية في البلاد من شأنها اضعاف هيبة الدولة واعتبارها».

كما شملت اللائحة أن إبراهيم «توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ المبينة بالتحقيقات من الاتحاد الأوروبي وقيمتها ٢٦١ الف يورو وكان ذلك لايهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة». وكان المستشار عبد الواحد عقد أمس مؤتمراً صحافياً في القاهرة أعلن فيه قرار الإحالة وما تضمنه من اتهامات رسمية وأسماء المتهمين ومن أبرزهم المحاسبة بـ «مركز ابن خلدون» نادية عبد النور والباحثون خالد فياض واسامة حماد ومروة زكي ومساعد الشرطة محمد حسنين عمارة المتهم بتلقي رشوة للإخلال بوظيفته مقابل تزوير شهادات رسمية تفيد استخراج ١٨ الف وسبعمئة بطاقة انتخابية

باسماء مواطنين على خلاف الحقيقة ونبال عبد النبي والتي قدمت شهادة كاملة في التحقيقات بشان مخالفات نسبتها الى ابراهيم. وقال عبد الواحد إن التحقيقات اثبتت أن جميع المصاريف الوهمية والتي قدم المتهمون مستنداتها وتفيد استخراج شهادات الانتخاب المصطنعة ومحاسبة الاتحاد الأوروبي عليها كانت تودع في الحساب الشخصي للمتهم الأول في القضية.

وشملت قائمة الإثبات في القضية تسعة شهود منهم ضباط في مباحث أمن الدولة وخبراء من البنك المركزي الذين قاموا بمراجعة حسابات «مركز ابن خلدون» والحساب الشخصي للمتهم الأول في القضية الدكتور إبراهيم.



المرحلة الاولى من الانتخابات البرلمانية المصرية تنتهي اليوم

عدد المرشحين قد يصل الى خمسة آلاف... وملاحقات لعناصر "الاخوان"

□ تصاعدت امس الحملة الحكومية المصرية ضد مرشحي جماعة «الاخوان المسلمين» (محظورة) للانتخابات البرلمانية التي ستجرى على ثلاث مراحل تبدأ في ١٨ من الشهر المقبل. وتحدث مرشح من «الاخوان» عن اعتقالات وملاحقات لعناصر ناشطة في الحملة الانتخابية لجماعته. وفي مقابل ذلك، طالبت «الجماعة» الحكومة بحوار «حفاظاً على الاستقرار».

وتنتهي اليوم المرحلة الأولى من الانتخابات بوقف تلقي طلبات المرشحين الذين يتوقع ان يصل عددهم الى خمسة آلاف مرشح.

وفي خضم الانشغال بالحملة الانتخابية وجه النائب العام المصري ماهر عبدالواحد أربعة اتهامات الى رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانمائية الدكتور سعدالدين ابراهيم، واصدر قراراً بإحالته على محكمة جنايات القاهرة.

واكد ابراهيم في حديث الى «الحياة» عقب الاتهامات الموجهة له انه لن يتراجع عن الطريق الذي اختاره لنفسه، وانه سيواصل عمله في مجال المجتمع المدني. ونفى ان تكون عملية مراقبة الانتخابات من قبل متطوعين من مركزه ستتم بتمويل اجنبي. وقال ان التمويل سيكون عبر تبرعات من المشاركين في برنامج المراقبة وبعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان.

سعد الدين ابراهيم لـ"الحياة": لاتمويل أجنبياً لمراقبة الانتخابات

☐ القاهرة - محمد صلاح

■ أعلن رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم أمس بعد توجيه النائب العام المصري ماهر عبدالوحد أربعة اتهامات له واحالته على محكمة الجنايات، انه لن يتراجع عن اي نشاط وسيظل يعمل في مجال المجتمع المدني. ونفى في حديث الى «الحياة» ان تكون عملية مراقبة الانتخابات البرلمانية التي يقوم بها متطوعون من مركزه تتم بتمويل اجنبي.

وقال أن نحو مئة من مساعديه بدأوا اجراءات مراقبة الانتخابات البرلمانية بعدما تلقوا تدريبات على مراقبة خطوتين من خمس خطوات تمر بها الانتخابات وهي، اجراءات الترشيح والحملات الانتخابية وعملية الاقتراع وفرز بطاقات الانتخاب واعلان النتائج. وأشار الى ان عملية المراقبة ستركز على الخطوتين الاوليين لكونهما تتمان بعيداً عن رقابة القضاء.

ورد سعد الدين ابراهيم في حديثه الى «الحياة» على حملة شنتها وسائل اعلام مصرية ضده، وأكد انه لن يتراجع عن الطريق الذي اختاره لنفسه، واعتبر الحملة «استكمالاً لعملية تهدف الى اغتياله معنوياً بعدما اطلقته نيابة امن الدولة الشهر الماضي».

وكانت السلطات المصرية اعتقلت ابراهيم في بداية تموز (يوليو) الماضي واحالته على النيابة التي وجهت له تهماً عدة بينها «التزوير في محررات رسمية والنصب على مؤسسات دولية والتخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة بغرض الاساءة الى الامن القومي لمصر». ثم اطلق بعد أربعين يوماً، لكن ملف قضيته ما زال مفتوحاً ولم يغلق بعد وتملك النيابة حق تحريك القضية متى شاءت.

وركزت الحملة الاعلامية المصرية على ندوة عقدها ابراهيم قبل نحو اسبوعين في الجامعة الاميركية وزع اثناءها استمارة على الحاضرين دعاهم فيها الى الانضمام كمتطوعين الى لجنة اهلية ستتولى مراقبة الانتخابات.



واعتبر ابراهيم ان عملية اعتقاله حصلت بهدف «الانتقام منه لنشاطه في مجال قضايا الاقليات وعلى رأسها الاقباط وتخويفه من العودة الى مراقبة الانتخابات مرة اخرى بعدما تسبب تقرير اعدته اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات التي تولت مراقبة الانتخابات السابقة العام ١٩٩٥، في حصول كثير من المرشحين على احكام قضائية من محكمتي القضاء الاداري والنقض، تثبت وقوع تزوير في الانتخابات التي جرت في دوائرهم بعدما استندوا الى تقارير اللجنة».

وأوضح «ان قلة عدد المتطوعين ستسمح له فقط بمراقبة الدوائر التي تقع في نطاق القاهرة الكبرى التي تضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية». ونفى بشدة ان تكون عملية المراقبة ستتم بتمويل من اي جهة اجنبية، مشيراً الى ان التمويل سيكون من تبرعات المشاركين في برنامج المراقبة وبعض المنظمات والجمعيات العاملة في حقوق الانسان، «ممن بقي لديهم بعض القوة بعدما تسببت الاجراءات الحكومية في ضرب ذلك النشاط في البلاد». وقال: «سنطرح نتيجة عملنا امام الراي العام والباحثين والدارسين او الجهات المهتمة داخل مصر بمتابعة العمل السياسي كشهادة للتاريخ».

وأكد ابراهيم انه لم يلتق أي مسؤول مصري منذ اطلاقه، لكنه كشف انه يحيط مكتب الرئيس حسني مبارك باي خطوة يقدم عليها «حتى لا تتسبب تفسيرات بعض الاجهزة في الدولة في وصول معلومات غير دقيقة عنه».

وقال: «موقفي مبدئي من قضايا حقوق الانسان والديموقراطية، وكل من يريد ان يسير في ذلك الطريق فانا معه، ولكن لا يوجد قائد من دون جيش».

بأى أموال سيراقب سعد الانتخابات؟!

بعد أن أعلن د. سعد الدين إبراهيم انه سيراقب الانتخابات القادمة نتساءل: بأى أموال سيراقبها؟!.. ولذلك نقدم بعض المصادر التى حصل منها على أموال لتمويل نشاطه:

– فقد اعتمد الاتحاد الأوربى مبلغ ١٧٠ ألف يورو لمشروع القيد فى الجداول الانتخابية الذى كان يقوم به مركز ابن خلدون.

– وقد تم ضبط مستندات تشير إلى تلقى الدكتور سعد الدين إبراهيم مبلغ ٣,٥ مليون جنيه كنفقات لأحد الابحاث التى يديرها المركز.

– تم ضبط عدد من الشيكات البنكية يتجاوز مجموعها مليونا وسبعمائة ألف يورو فى منزله لم يستطع تبرير مصدرها!

– كشفت التحقيقات عن تلقى المركز اموالا من مؤسسة فورد لإعداد برنامج عن اساليب الحكم فى المجتمع المدنى مع جامعة سكس الانجليزية وتقاضى عنه مليون دولار.

– تلقى مبالغ مالية ضخمة من عدة جهات تضم مشروع التعليم والتسامح الدينى الذى تموله مؤسسة "EXE" الالمانية وتبلغ قيمة المنحة ١٥٠ ألف دولار.

– مشروع اخر كان يقوم به المركز عن الاحزاب السياسية فى الوطن العربى قيمة المنحة فيه ٤٠ ألف دولار مقدمة من مؤسسة فورد الامريكية.

● مشروع رعاية الفتيات بمنحة ١٠٠ ألف دولار.

وهيئة دعم الناخبات ٢٠٠ ألف دولار والتى كشفت احدى الموظفات فى هيئة «هدا لدعم الناخبات» أنه تم تحويلها الى حسابه الخاص!

زينب عبداللاه

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ [٢٠٢]
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الأسبوع
التاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢

متحدياً إرادة المصريين

مدير مركز ابن خلدون يعود لممارسة نشاطه

رغم خروجه من السجن بعد انتهاء التحقيقات بكفالة مالية كبيرة، ورغم إغلاق مركزه المشبوه، ومنعه من السفر خارج البلاد، فإن سعد الدين إبراهيم يعود يوما بعد يوم إلى ممارسة ما كان يفعله من قبل.. ويواصل تحديه للمشاعر الوطنية، وارتماءه في أحضان الاجانب طائعا مختارًا يمولونه لينقل اليهم أدق تفاصيل حياة المصريين إلى تلك الجهات، بحجة البحث والحقيقة وما إلى ذلك من كلمات جوفاء.

البروفيسير إبراهيم يدعى أن سلطات التحقيق المصرية لا تجرؤ على تحويل أوراق القضية للمحكمة لعدة أسباب أولها أنه ليس ثمة ما يدينه سوى موقفه السياسي!!؟

وهو ما جعله يؤكد في عدد من أحاديثه أن القضية سوف تُحفظ في كل الأحوال.

ويمضى رئيس مركز ابن خلدون ليعلن في تحد واضح للإرادة السياسية والشعبية المصرية التشكيل الجديد لمجلس إدارة مركز ابن خلدون حيث جاء بمختار قاسم كمدير جديد وهو الباحث الذي لم يتم استدعاؤه في التحقيقات على الرغم من تورطه في إجراء بحوث واستبيانات كان آخرها البحث الذي قام بإجرائه لصالح حلف الناتو وهو البحث الذي دار حول علاقة أعضاء وقيادات الأحزاب المصرية بالقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية المختلفة بالدولة.. كما أنه هو نفسه الباحث الذي كلفه سعد الدين إبراهيم باعداد كتاب في أثناء حبسه بعنوان «مثقف تحت الحصار» يتولى فيه مختار قاسم كتابة مقدمة واعداد الكتابات الصحفية التي هاجمته والتي ناصرته.. ولم تمر بضعة أيام حتى كان الحوار الذي أجرته معه قناة الجزيرة القطرية والذي حاول سعد الدين إبراهيم خلاله التركيز على الدور الأمريكي وجنسيته الأمريكية وما تعرض له من مضايقات أمنية وإعلامية لم يكن يقبلها من قبل - كما زعم - وهو الحديث الذي لم يخجل فيه سعد الدين إبراهيم من أن يعلن استعداده للتنسيق مع مراكز البحوث الصهيونية والأمريكية ومنها جامعة حيفا ذات الصلة الوثيقة بالمؤسسات العسكرية والمخابراتية الصهيونية.. بعدها كانت الندوة التي نظمتها جمعية التنوير المصرية التي يترأس إبراهيم مجلس ادارتها حيث أعلن في تحد واضح لكل القواعد والقوانين المصرية وجهات التحقيق أنه لن يتراجع عن نشاطاته ومخططاته ولن يخيفه أو يرهبه ما حدث معه أما عن جنسيته الأمريكية فقد تفاخر بها معلنًا أنه حصل عليها بعد أن اسقط الرئيس عبدالناصر جنسيته بسبب بيان أصدره في الخارج ولا يستطيع التنازل عنها مطلقًا لينفى بعدها أن يكون قد استعمل هذه الجنسية كورقة ضغط من أجل الافراج عنه.. المفاجأة التي فجرها إبراهيم في هذه الندوة كانت في الوقاحة التي أعلن بها أن ميزانية مركز ابن خلدون من «حر ماله» والأغرب من ذلك تحديه لفريق المحققين الذين واجهوه بقوله: لقد قلت لهم إنكم تحصلون على مرتباتكم من الضرائب التي أدفعها وإنه لايوجد لديه خطوط حمراء يتوقف عندها مهما كانت الضغوط والظروف ومهما كانت الشخصيات السيادية التي تقف وراء هذه الخطوط.

ثم في الحوار الذي أجرته معه قناة B.B.C البريطانية أعلن بنفس اسلوبه الاستفزازي أنه يعتقد أن نيابة أمن الدولة العليا استنفدت كل ما لديها من أسئلة وتحريات كاذبة وملفقة أعدتها أجهزة الأمن.

وعن ماهية هذه الأجهزة أجاب إبراهيم بوقاحته المعتادة إن أولها جهاز مباحث أمن الدولة الذي يعتمد على الكذب والادعاء والتلفيق دون سند وأيضًا جهاز هيئة الأمن القومي الذي كان مسئولاً عن تحريات التخابر مع الخارج والتي وجهت له واعتبر أن ذلك من قبيل الكذب والادعاء والتلفيق لهذا الجهاز.

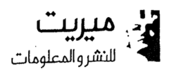
ثم كانت جنازة الراحل فؤاد سراج الدين فرصة يعلن فيها سعد الدين إبراهيم عدم اكتراثه بما حدث إلا أن الصدمة التي تلقاها كانت أكبر بكثير من مجرد التحقيق الذي فتحته الجهات المختصة إذ إنه فوجئ بالرفض الشعبي والسياسي لشخصه وتجنب الجميع للحديث معه.

في اليوم التالي كان لقاؤه بأحد المطاعم الأمريكية الشهيرة مع سكرتيرته نادية عبدالنور للاتفاق على الوضع المستقبلي، لنشاطات المركز وما هو مقترح خلال الفترة القادمة.

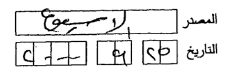
وفي تحد واضح للإرادة السياسية والشعبية المصرية أعلن إبراهيم مواصلة نشاطاته المشبوهة سواء أكانت نشاطات بحثية ممولة أجنبيا أو كانت لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة التي أكد أنه سيشكلها معتمدًا على طلبة الجامعة الأمريكية وإدارة الجامعة ذاتها على أساس أن ذلك في إطار الدراسة التطبيقية لطلبة الجامعة في مادة الاجتماع السياسي التي يقوم بتدريسها!!

لماذا عاد سعد الدين إبراهيم إلى نشاطه مرة أخرى؟!

بالطبع فان هناك عدة اجابات أولها تلك



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الجنسية الأمريكية التى يحملها والتى بررت التدخلات المرفوضة للسفارة الأمريكية بالقاهرة للمطالبة بالافراج عنه بصفته مواطنًا أمريكيًا وناشطًا فى مجال حقوق الإنسان على حد تعبيّرهم وادعت السفارة الأمريكية بأن عملية القبض على سعد الدين إبراهيم كانت مسألة سياسية فى المقام الأول.

السلطات المصرية ردت على مطالبة السفارة الأمريكية بالافراج عنه بصفته مواطنا أمريكا مصريا متهما فى قضية جنائية تمس أمن الوطن وسيادته بأن هناك جهات تحقيق عادلة تتولى القضية ولن تتردد لحظة واحدة فى الافراج عنه نهائيا اذا ثبتت براءته كما لن تتردد لحظة واحدة فى توقيع العقوبة اللازمة إذا ثبت تورطه وادانته.

بالطبع أيضا فإن التهم المبدئية المنسوبة



لسعد الدين إبراهيم لا يستهان بها فهو متهم بتقديم معلومات أمنية مهمة لجهات أجنبية فى مقابل حصوله على أموال باهظة وقيامه بتلقى رشوة دولية وأموال من جهات لها صلتها الوثيقة بمؤسسات استخبارية أجنبية وهو ما تكشف واضحا خلال التحقيقات التى اتهم فيها بإعداد اشرطة فيديو تزعم تعذيب الأسرى الصهاينة على أيدى الجنود المصريين فى حرب ١٩٧٣!! والإعداد لمؤتمر أوسطى تتمخض عنه مقترحات وتوصيات ممهدة لوحدة أوسطية تلغى الجامعة العربية وتضمنت الاندماج الكامل لإسرائيل فى العالم العربى وانشاء منظمة معبرة عن ذلك يكون لها علم موحد ونشيد خاص.

أيضا علاقاته بحلف الناتو التى تضمنت تقارير وابحاثا واستبيانات عن معلومات أمنية على درجة عالية من الخطورة إضافة إلى العلاقة الوثيقة بالسفارة الصهيونية بالقاهرة وحصول بعض أعضائها على أبحاث ووثائق ومستندات بشكل دائم.

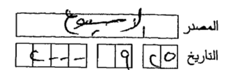
بعد أن تكشف كل ذلك كان طبيعيا أن يلفظه الجميع وهو ما جعله يلجأ إلى المؤسسات الإعلامية الأجنبية لمحاولة تجميل صورته حتى كان أخيرا التصعيد الذى بدأ به ليفاجئ الجميع بأنه رجل فوق القانون ودولة داخل الدولة ويقصد خبيث لجأ إلى ادخال إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة كطرف فى لجنة مراقبة الانتخابات متصورا أن ذلك سيحمى اللجنة اذا تدخلت السلطات المصرية لإعاقة عملها.

وأخيرا أعلن سعد الدين إبراهيم استمراره فى نشاطاته بمركز ابن خلدون المغلق حاليا لحين الانتهاء من التحقيقات فاتخذ لمركزه مقرا بديلا بأحد الشوارع المتفرعة من شارع مراد بالجيزة وهو المقر الذى طالب على أساسه بإصدار مجلة المجتمع المدنى من الجيزة بعد أن أصدر الدكتور عبدالرحيم شحاتة محافظ القاهرة قرارا بمنع صدورها.

مختار قاسم

ولأن سعد الدين إبراهيم ممنوع من السفر بسبب القضية فقد كلف مختار قاسم الذى يتولى الآن منصب مدير عام المركز بالسفر للولايات المتحدة الأمريكية بدلا منه لإلقاء ثلاث محاضرات كتبها الأولى عن حالة حقوق الإنسان والمجتمع المدنى فى مصر والثانية عن قراره بتشكيل اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات وتبعات ما يمكن ان يحدث فى ظل الأوضاع السياسية الراهنة للمجتمع المصرى وتتضمن أيضا تفاصيل ما يقترحه سعد الدين إبراهيم من أجل ضمان جدية عمل





اللجنة ومقومات عملها والمحاضرة الثالثة خاصة بمركز ابن خلدون ومقترحاته التى سوف يساهم بها فى خطة تطوير الأمم المتحدة بالمشاركة مع البنك الدولى والتى تعرض اثناء قمة الشباب التى تقام فى عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تتضمن الرحلة قيام مختار قاسم مدير المركز الجديد بزيارة جامعة متشجن التى اتفق معها المركز منذ عدة شهور على القيام ببحث يتناول قيم المجتمع المدنى فى مصر وهو البحث الذى ظل سرا كبيرا على مدار الشهور الماضية وأعده الدكتور عبدالحميد صفوت تضمن هذا البحث استبيانات واستطلاعات رأى وبحوثا اجتماعية مدروسة عن مختلف فئات المجتمع المصرى وعدد من المؤسسات الحكومية المصرية ودرجة العلاقة بينها وحقيقة عملها وتقسيماتها المختلفة وركز البحث على المؤسسات الأمنية على اعتبار إن سلطاتها وممارساتها هى المعبر عن الحالة الحقيقية لقيم المجتمع المدنى فى مصر، كما تتعرض الدراسة - لما تسميه - القضايا الطائفية وأبعادها وتاريخها ومسبباتها وتفاصيلها الدقيقة.

أيضا على خارطة الدكتور سعد الدين إبراهيم خلال الأيام القليلة الماضية متابعة عملية طبع كتاب «مثقف تحت الحصار» الذى يهاجم فيه السلطات المصرية ويقدم عمليات توصيف وتحليل وتفسير كاذبة لما يدعيه من حصار مفروض عليه كناشط فى حقوق الإنسان والمجتمع المدنى.

مقر المركز بالجيزة يجرى تحديث موقع مركز ابن خلدون على شبكة الإنترنت وربطه بموقع الشبكة العربية للدراسات والاتصال التى تم تأسيسها باشتراك منظمات بحثية إسرائيلية وتؤكد المصادر أن السفارة الأمريكية ستقيم لسعد الدين إبراهيم خلال الأيام القليلة القادمة حفل استقبال وندوة يتحدث فيها حول قضيته.

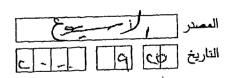
كما يعقد سعد الدين إبراهيم مع ما تبقى من مجلس أمناء مركز ابن خلدون فى الأيام الأولى من شهر أكتوبر القادم اجتماعا لإعادة تشكيل المجلس بعد انسحاب عدد من أعضائه.. وتتم خلال الاجتماع مناقشة خطة العمل فى الفترة المقبلة.

السؤال الذى نطرحه الآن: كيف يفعل سعد الدين إبراهيم كل ذلك.. أليست هناك قضية قيد التحقيق.. ماذا عنها وما هى نتائج التحقيقات؟!!

زهير العربى/



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



... والمرشحون المستقلون يؤكدون ضرورة مراقبة سعد نفسه

المشكوك فى ولائه لمصر لا يجب أن يراقب انتخاباتنا

ليست الأحزاب المعارضة وحدها هى التى ترفض أن يخرج سعد الدين إبراهيم من السجن لمراقبة الانتخابات بعد الاتهامات المشينة التى واجهته نيابة أمن الدولة العليا بها.. المرشحون المستقلون يرفضونه أيضًا وهذه عينة منهم:

يقول على عبدالقادر ، المرشح المستقل بمصر الجديدة: إنه يرفض أى مراقبة من أمثال هذا الرجل بسبب اتصالاته المشبوهة بالعدو الصهيونى، وولائه لمن يدفع أكثر، ولكن فى نفس الوقت يجب ألا تدع الحكومة الفرصة لأى أحد أن يتدخل فى هذا الشأن وذلك بتطبيق كافة المعايير الديمقراطية فى أثناء العملية الانتخابية، فنحن لسنا اقل من دول عديدة اجرت انتخابات ديمقراطية مع اننا اعرق منها كثيرا..

ففى لبنان مثلا شاهدت الجماهير عمليات فرز الاصوات الانتخابية على شاشات التليفزيون فى الميادين العامة.. ونحن فى مصر الان نشهد تطورا ديمقراطيا ، فالدولة تسعى لذلك ، والرئيس نفسه يطالب بالنزاهة خاصة ان جميع اطراف العملية الانتخابية مصريون فليس من المطلوب من احد غيرهم ان يتدخل ، ومن المفروض انه اذا كانت هناك اى شائبة تشوب عملية الانتخاب فيجب ان نعالجها بأنفسنا وليس بالتدخل الخارجى المباشر او غير المباشر.

واعتقد انه فى ظل مراقبة القضاء لهذه الانتخابات لن يكون هناك ما يدعو للتدخل ؛ لأن القضاء هو الحصن الاخير ، ولا اعتقد ان قضاءنا تشوبه شائبة.

اما سراج عبدالعليم، المرشح المستقل بدائرة الدرب الاحمر عمال، فيقول: انه اذا كنا نشك فى وطنية وذمة سعد الدين ابراهيم فكيف نطمئن الى حياديته.. وأضاف: انا لا اقبل ان يراقب العملية الانتخابية من هذا المنطلق ، كما انه فى هذه الدورة نحن نشعر بكل الثقة لان هناك اتجاها قويا لتنفيذ توجيهات الرئيس بشكل يزيد من احترام ونزاهة القضاء المصرى الذى نثق فى عدالته ثقة تجعلنى اقول اننا كمصريين لا نقبل الا مراقبة المواطن صاحب الصوت الانتخابى غير المشكوك فيه، ولا مشكوك فى ولائه لأى دولة اجنبية.. نحن نقبل مراقبة الشعب ومشاركته الايجابية وحرص المواطن على الإدلاء بصوته فهذا خير ضمان للعملية الانتخابية.

ويرفض حيدر بغدادى المرشح المستقل بمنشية ناصر ، اى تدخل من اى جهة قائلا: نحن جميعا نعمل تحت مظلة مصرية واحدة وكما ان الضمانات التى قدمها مجلس القضاء الاعلى كافية، خاصة انه لن يسمح بأى تدخل فى عملية نقل الصناديق وأن القضاة سيذهبون بأنفسهم الى اللجنة العامة وستكون العملية الانتخابية بهذا الشكل اكمل ما يكون.. ولسنا فى حاجة الى سعد أو غيره!

أما مصطفى الشاذلى المرشح المستقل بالازبكية فيتساءل: بأى صفة يراقب د. سعد الدين ابراهيم الانتخابات وما اسباب تدخله وكيف تتركه الحكومة يعبث بالوطن؟

ويضيف: نحن اذا كنا نحتاج الى مراقبة من احد فنحتاجها من الوطنيين واهالى البلد ، أما ان يتلقى شخص ما تمويلا اجنبيا لمراقبة الانتخابات فهذا مرفوض ونحن على ثقة فى القضاء المصرى وأنه سيجعل الانتخابات نزيهة.

ويقول اسماعيل الديب – مرشح مستقل بدائرتى الزاوية والشرابية: انه غير موافق على مراقبة سعد الدين للانتخابات ؛ لأنه ليس متهما فى أى قضية وإنما قضية تمس امن مصر وبذلك فهو ضد مصالح الشعب المصرى حتى ولو كانت نتائج لجنته فى صالحى فمصلحة مصر والشعب المصرى فوق كل شىء.

لطفى حسين ، المرشح المستقل بالوايلى ، يرفض مراقبة الانتخابات من جانب د. سعد الدين ابراهيم ويتساءل: ما هى الفائدة التى ستعود على المرشحين من مراقبته؟ فالمراقبة السليمة توجد بالفعل فى قضاء مصر العادل، وحتى لو توقف نجاحى على يد سعد الدين ابراهيم فأنا لا أوافق ؛ لانه سيترك سمعة سيئة لدى المرشحين.

ويشير محمد عفيفى مرشح مستقل بدائرة المنيل الى انه نظرا للشبهة الموجودة فى مدير مركز ابن خلدون والجهات الاجنبية ومساندتهم له، فإن هذا الامر يترك اثرا سيئا فى مغزى مراقبة الانتخابات.

احمد محمود بيومي ، مرشح مستقل بدائرة بولاق ابو العلا ، يرى أنه بصفته مواطناً مصريا فإن الشعب كله لابد أن يراقب.. ولكن ان تفرض الوصاية الامريكية على ذلك الشعب فهذا امر مرفوض فمن المعروف ان الدكتور سعد يحمل الجنسية الامريكية الى جانب جنسيته المصرية، وهذا امر يدعو الى ان نراقبه هو شخصيا ونراقب افعاله!

أمانى عبدالله

القوى الوطنية هى الأولى بأن تراقب وليست الجامعة الأمريكية

يقول المهندس أحمد بهاء شعبان ، أحد القيادات الطلابية فى السبعينيات: أعتقد ان دعوة د. سعد الدين إبراهيم لبعض طلاب الجامعة الأمريكية من اجل تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات المصرية لا تعدو ان تكون مجرد حركة استعراضية يريد بها الدكتور سعد ان يقول للجميع انه ما زال موجودا على الساحة ويمارس نفس الدور الذى كان يمارسه قبل واقعة القبض عليه وهى خطوة شكلية ليس لها قيمة فعلية ولن تساعد كثيرا فى تحرير الانتخابات القادمة من قبضة التزوير والتزييف واللعب فى الدوائر الانتخابية ذلك ان هذا الامر وليد ظروف وتركيبة سياسية عميقة الغور فى المجتمع المصرى ويقتضى التخلص منها إعادة بناء الحركة السياسية المصرية برمتها ووضع حد لممارسات البيروقراطية والطغمة الحالية الخارجة عن القانون ورفع مستوى وعى جماهير الشعب المصرى ومستوى تنظيمها ويمعنى من المعانى إطلاق الحزبات الديمقراطية الحقيقية التى تساعد على بلورة مصالح طبقية حقيقية لكافة طبقات المجتمع وبلورة قوى سياسية حقيقية معبرة عنها وبحيث يتم قطع الطريق على كل عمليات التزوير فى الانتخابات وهذا هو الطريق الحقيقى لضمان إنتخابات نزيهة وليس مجرد حركات استعراضية أجادها امثال د: سعد الدين ابراهيم على مدى العقود الماضية.

نعلم ان مركز ابن خلدون مجمد ويجب ان يستوعب الدرس وما يفعله ليؤكد انه مؤثر فماذا يفعل ١٠٠ طالب جامعى فى مراقبة الانتخابات؟ وأعتقد انه حريص على تأكيد انه موجود بعد الفضائح التى احاطت به من كل جانب، وهو رجل يجيد مخاطبة وسائل الإعلام ويسعى لأن يكون فى الصورة باستمرار ولذلك فإن موضوع الانتخابات الذى تم القبض عليه بسببه لن يتجاهله وبالتالى لن تخرج عن عملية شكلية لا وزن لها ولا قيمة.

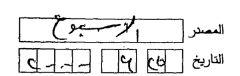

أحمد شعبان

د. رفعت سيد احمد ، مدير مركز يافا للدراسات: أنا لا الوم سعد الدين ابراهيم على ما يقول او ما يفعل بالطلاب او بغير الطلاب ولكنى ألوم النظام الذى اطلق سراح هذا الرجل بعد عشرات الاتهامات التى كالها له فخرج منها كالأبطال ويبقى الشرفاء فى السجون «مثل مجدى أحمد حسين وشباب الحركات السياسية»!

نحن نتساءل : لماذا تم الافراج عنه بعد كل هذه الاتهامات؟!، أيضًا فإن استخدام الطلاب بوجه عام



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



للمشاركة السياسية مستحب ومطلوب ولكن على ألا يكون ذلك بتمويل وبدوافع امريكية أو غربية ؛ لان ذلك يبطل اى قيمة جميلة وعظيمة لمشاركة او مراقبة الطلاب للعملية الانتخابية ويفقدها شفافيتها.

رفعت سيد أحمد

أعتقد ان الحكومة لن تستطيع ان تواجه هذا الرجل وطلابه ومعونتهم الامريكية الا بأن تشرك القوى الوطنية فى رقابة صحيحة على الانتخابات تفرغ هذه الدعوات من مضمونها، فلو دفعت الدولة الشعب للمشاركة وللثقة فى الانتخابات فإن سعد الدين ابراهيم وغيره لن يجدوا فرصة لأن يكونوا كالندابات فى الأفراح!

الدكتور عطية حسين الأفندى ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، يستنكر دعوة سعد الدين إبراهيم لمراقبة الانتخابات من قبل طلاب الجامعة الأمريكية ويقول: إن مصر دولة لها سيادة وبها وزارة داخلية وقضاة وإشراف قضائى وبالتالى فلن تسمح لأى شخص أيا كان بأن يقوم بذلك!

ويقول: إن دعوة سعد الدين إبراهيم يجب ألا نفكر فيها أو نقيم لها وزنا، وهو يريد من خلالها تكملة صورته لدى الرأى العام، فعندما خرج من السجن ادعى ان كل الاتهامات الموجهة اليه كانت بسبب رغبته فى مراقبة الانتخابات وهو بذلك يريد ان يثبت ان كل هذه الاتهامات كانت مجرد اتهامات وأنه رجل مظلوم!.. وأعتقد ان أفضل وسيلة للتعامل مع مثل هذه الدعوى هو التجاهل التام وعدم التعليق ؛ لأن رجلا مثل سعد الدين إبراهيم قد أخذ مساحة كبيرة جدا فى وسائل الإعلام وإذا كان القانون قد وقف عاجزا حيال ما يفعله - وإن كانت الاتهامات ما زالت قائمة - فإنه على الأقل يجب أن تكون هناك إدانة شعبية لتصرفاته وأن تقف القوى الشعبية فى وجهه وألا تعطى له مساحات أو دعاية أكثر مما ينبغى.

ويضيف د. الأفندى: إن سعد الدين إبراهيم اختار طلاب الجامعة الأمريكية بالذات ؛ لأنه أستاذ بالجامعة ، وهو يتصرف فى أرض أمريكية وعند أى مساءلة يستطيع أن يرد بأنه لم يحرض الطلاب على فعل شيء مخل وإنما مراقبة الانتخابات هى جزء من علم الاجتماع السياسى وهى جزء من المقرر وهكذا تكون الأمور مدروسة ومحسوبة بعناية فائقة.

تهانى تركى

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢

سعد الدين إبراهيم .. أمام محكمة أمن الدولة العليا

حصل وأعوانه على تبرعات وأموال من الاتحاد الأوروبى .. استغلوها فى الإساءة لمصر

كتب - ابراهيم أبو كيلة:

قرر المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام إحالة كل من د. سعد الدين ابراهيم ونابية عبدالنور وخالد فياض واسامة حماد ومروة ابراهيم زكى - هاربة - ومحمد حسنين عمارة وماجدة ابراهيم البيه ومنال عبدالنبى أحمد كشك وطارق حسان عبدالعزيز ومحمد مختار عبدالوهاب وتامر محمد نبيل وأحمد عطا عبدالقادر ومحمد ابراهيم عبدالعزيز وعوض عبده أبو ريع وعبدالمنعم ابراهيم ربيع وأشرف صلاح أحمد وحسين عبدالرحمن شحاتة وهبه ابراهيم محمد وليلى سعد أبو النصر والهاربين ممدوح عبدالراضى السيسى وابراهيم كمال عمران واحمد ابراهيم عبدالمجيد وشعبان كمال عمران وعادل أحمد هلالى وغريب السيد حسين وعبدالكريم على السيد وسيد صالح أبو حلفه وعبدالفضيل غريب أمين الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة بعد أن استعرض نتائج التحقيقات فى قضية مركز ابن خلدون مع المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا أمس.

شمل قرار الاحالة اتهام د. سعد الدين ابراهيم بتلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بلغت ٢٦١ الف يورو من الاتحاد الاوروبى مقابل اذاعة بيانات كاذبة وشائعات مغرضة متعلقة ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها اضعاف هيبة الدولة واعتبارها بالخارج .. كما توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبالغ مملوكة للاتحاد الاوروبى بعد ايهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة.

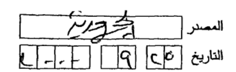
ووجهت النيابة للمتهمين الخمسة الاول تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه تقديم رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظائفهم بأن اتحدت ارادتهم على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لبعض العاملين بالاذاعة والتليفزيون ليوردوا فى برامجهم نشاطات مركز ابن خلدون المتفق عليها مع الاتحاد الاوروبى توصلا للحصول على مبالغ مالية من تلك الجهة.

واتهمت النيابة المتهم السادس بصفته موظفا عموميا «مساعد شرطة بمركز منوف» انه طلب انفسه وأخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته وحصل من المتهمة السابعة على ٦٠٠ جنيه مقابل تزوير ٦ شهادات رسمية تفيد انها واخرون استخرجوا ١٨ الفا و٧٠٠ شهادة انتخاب على خلاف الحقيقة وارتكب تزويرا فى محررات رسمية منسوب صدورها لمركز شرطة منوف ووضع امضاءات الموظف المختص عليها وحصل بغير حق على خاتم شعار الدولة الخاص بمركز الشرطة وبصم به الشهادات السابقة.

ووجهت النيابة للمتهمة السابعة تهمة تقديم رشوة لموظف عمومى والاشتراك معه فى التزوير واستعمال محررات رسمية.. ووجهت



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





سعد الدين ابراهيم — نادية عبد النور

للمتهمين من الثاني للخامسة ومن الثامن الى الاخير تهمة الاشتراك مع د. سعد الدين في جريمة النصب بأن ساعدوه على اصدار شيكات وهمية بزعم انها تمثل رواتب لبعض العاملين. بالمركز واصطناع ٦٠ ألف شهادة انتخاب وفواتير بمصروفات وهمية مقابل استخراج تلك الشهادات.

أقر المتهم سعد الدين ابراهيم في التحقيقات بتلقيه اموالا من الاتحاد الاوربي بدون ترخيص وأن العمل جرى بمركز ابن خلدون على أن كل من يقوم بعمل بالمركز يمنح مقابلا ماليا دون النظر لصفته الوظيفية وان كل ماهمه هو الحصول على خدمات لصالح المركز بغض النظر عن الوسيلة في ذلك.. وقررت نادية عبدالنور أن سعد الدين ابراهيم استغل صلته ببعض الجهات الأجنبية للحصول على منح مالية بلغت خلال السنوات الثلاث الاخيرة مليونا و٧٠٠ الف جنيه وانه كلف خالد فياض بتقديم مبالغ مالية لبعض العاملين بالاذاعة والتليفزيون مقابل اذاعة فقرات ببرامجهم عن نشاط المركز وقرر خالد فياض أنه كان يتم اصطناع شهادات انتخابية وكان كل من يقدم تلك الشهادات يحصل على جنيه لكل شهادة في حين يتم محاسبة الاتحاد الاوروبي على ٦ جنيهات عن الشهادة وكان الفرق يوضع في الحساب الشخصي لسعد الدين ابراهيم.. واعترفت ماجدة ابراهيم بتقديم رشوة لمساعد الشرطة لتزوير الشهادات التي تفيد استخراجها لعدد ١٦ الف شهادة.

واستمعت النيابة خلال التحقيقات الى ٩ شهود من بينهم خبراء بالبنك المركزي قاموا بمراجعة حسابات المركز والحساب الشخصي لسعد الدين ابراهيم.

تكون فريق التحقيق من سامح سيف رئيس النيابة واشرف العشماوي ووليد المنشاوي وحسام موسى واحمد خيري ومحمد الفيصل واشرف هلال وكلاء أول النيابة

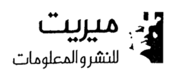
الاختراق مرة أخرى ومن مركز دراسات الأهرام (٢ من ٢)

احتراف «صناعة الوهم» على طريقة سعد الدين إبراهيم

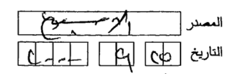
بقلم:



أحمد عز الدين



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



فى قلب هذا الموضوع، سوف تجد صورة ضوئية، لاستمارة استطلاع رأى، عليها اسم مركز ابن خلدون ، ليس هذا وقت قراءة مضمونها، فقد دخلت مع صاحبه فى ملفات النيابة العامة.

وسوف تصدم عينيك داخل هذه الاستمارة، إشارة واضحة، إلى: «المؤسسة العربية للبحوث والاتصال»، وهى شبكة أبحاث الرأى العام التى أريد لها أن تشيّد بجهد شيمون بيريز فى دول الطوق العربية حول إسرائيل. ثم إشارة إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والذى يقتسم مع مركز ابن خلدون موقعه فى مصر على خارطة هذه الشبكة ذاتها، والذى شارك مديره مع. جيب مغلق يضم معه أربعة باحثين فى هذا الاستطلاع ذاته، ليس جنبًا إلى جنب مع صاحب مركز ابن خلدون، ولكن تحت توجيهه، فى مجرى هدف مشترك، وتمويل مشترك، بل ونتائج مشتركة أيضًا.

لهذا فإننى أحاول جاهدًا أن أقمع قلمى، حتى لا يندفع إلى استبدال نسيج لغته ومنهجه بغيرهما؛ لأنه لا محل للظن فى أن الرد الذى أصدره مدير مركز الأهرام على مقالى الذى نشر هنا قبل أسبوعين، تحت عنوان «الاختراق مرة أخرى» (وأيضًا من مركز دراسات الأهرام)، هو مجرد تل كبير من المخلفات والتلفيق والتزوير، فالاستمارة المرفقة بصورتها الناطقة والتى لم يشر إليها الرد من قريب أو بعيد، ضمن أبحاثه التى أفاض فى ذكرها، تؤكد أن صاحب مركز ابن خلدون لم يكن يمتطى مركزه وبعض المستأجرين فى دوائره على مسار عمله المرسوم ، ولكنه مارس الدور نفسه مع ذلك الجيب المغلق داخل مركز دراسات الأهرام، بقيادة مديره حتى لو فسَّر الأخيرُ الرباط المشترك بينه وبين صاحب مركز ابن خلدون كما فسر التمويل المشبوه لاستطلاعه الأخير الأكثر شبهة بأنه من قبيل «تلاقح الأفكار»، فنحن أمام حالة من تلاقح المصالح، وتلاقح الأموال لإخصاب عملية الاختراق، ولا علاقة لها بالأفكار، تلقيحا وإخصابا.. ذلك استهلال أحسبه ضروريا، قبل أن ندخل إلى الرد عنوانا ومادة وتزييفًا.

١- لقد استوقفنى كآلة التنبيه، ذلك العنوان الذى اختاره مدير مركز الأهرام لرده، فقد اختار أن يكتب تحت عنوان «بيان للناس»، الأهرام ٢٠٠٠/٩/١٨، مستعيرًا تعبيرًا تراثيًا خالصا، يندمج فيه بعدان محددان، أولهما يدخل فى مجال العقيدة، وثانيهما يجعل الخطاب موجهًا إلى الناس كافة، أى أممى النزعة.

فهل يريد أن يقنعنا بان ما يتحدث فيه يدخل فى باب العقائد الراسخة وأنه بالتالى موجّه إلى عموم الناس فى مشارق الأرض ومغاربها؟

لكن إذا كان صاحب الخطاب يبدى فى كل ما يكتب ازدراءً للخصوصية وإعلاءً للآخر، وتتلخص رؤيته فى أن تعميم صورة «الكاو بوى» الأمريكى - كما كتب بحروفه ذات مرة- هو المخرج الوحيد لمصر من أزماتها ، فكيف يستقيم معه أمر التراث والاستعارة منه تعبيرًا أو دلالة؟!!

الحقيقة أننى لم أجد تفسير الاختيار إلا فى مبنى العبارة لا معناها، وهى أنها أكثر من غيرها قدرة على أن تعكس تلك الدرجة الفريدة من تورم الذات، التى يرتكز عليها كاتبها وهو يتصور أن كلماته تتنزل من أعلى إلى أسفل وكأنها تهبط من ذرا جبال المعرفة العالية فى عقله إلى سفوح عموم الناس المبعثرين فى الأرض اليباب.

العنوان إذن مستعار من التراث ، ولكنها استعارة نفسية لا فكرية، وهو لذلك على النقيض من مفرداته، لا يعنى ارتباطًا به، بقدر ما يؤكد بمنهجه النفعىّ، تلك القطيعة المعرفية معه.

هذا عن العنوان فماذا عن «البيان»؟!

٢- لا تجد فى هذا «البيان» ذرة واحدة من الموضوعية، وتتعجب كيف استطاع كاتبه أن يلضم فى خيط واحد، كل تلك المجموعة النادرة من حيل التزوير، وفنونه:

أولاً: كانت الحيلة الأولى من حيل هذا الفن، أشبه بأسلوب السينما الأمريكية فى استخدام وسائل السحر الحديثة ، مدعمة بتكنولوچيا صناعة الوهم ، فليس المهم أن تكون موضوعيا أو عقلانيا أو وطنيا ولكن أن تنجح باستخدام هذه التكنولوچيا، فى أن توحى لغيرك بأنك موضوعى وعقلانى ووطنى حقًا.

أنكرُ فيلما أمريكيا حديثا رأيته قبل فترة ، كان بطله أشهر المحامين فى ولايته الكبيرة، وكان الحوار يجرى بين البطل «ريتشارد جير» وأحد معاونيه بشأن قاتل يافع، ارتكب جريمة قتل قسيس الولاية بثمانين طعنة سكين وضُبط متلبسا ودماء القسيس على ثيابه.

كان معاون البطل يسأله: كيف ستدافع عن مجرم أنت تؤمن بأنه ارتكب هذه الجريمة؟!

وكان رد المحامى صاعقًا: هل تتصور أن مهمتى أن أبحث عن الحقيقة وأدافع عنها؟!، إن مهمتى أن أصوغ شلالا من الصور الإنسانية تجعل هؤلاء المحلفين يرون صورة وهمية أخرى للقاتل غير صورته الحقيقية وتجعل يقينهم يراه غير قابل لارتكاب الجريمة.

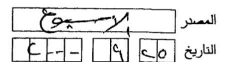
تلك بالضبط ما تتكفل به وسائل السحر الحديثة مدعمة بتكنولوچيا صناعة الوهم: بناء صور وهمية تغطى على الحقائق وتقوم مقامها وفى هذا «البيان» حرفة عالية فى إتقان هذه الوسائل وهذه التكنولوچيا سوف يأتى بيانها.

ثانيًا: وكانت الحيلة الأخرى من حيل هذا الفن هى فصل ما هو موصول فى سياق القضية، ووصل ما هو مفصول فيها.

وهكذا تداخلت أسماء الأبحاث فى مركز الأهرام ومصادر التمويل، وأسماء الباحثين وكأنهم جميعًا يستندون إلى قاعدة فكرية وبحثية وتمويلية واحدة، شركاء للمدير وجيبه المغلق، فى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



كل ما فعل ويفعل، وما حصل عليه ويحصل، مع أن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع.

ثالثًا: وكانت الحيلة الأخيرة من حيل هذا الفن وهى تجاهل وجه الحقيقة الناصع بدلالاته الواضحة، كما رصدها تحليل مضمون استمارة الاستطلاع ذاتها، كما قدمته فى المقال السابق. فالبيان لا علاقة له بكل ما رصد من تداخلات واتهامات موثقة، وهى اتهامات لا تزال على هذا النحو معلقة فى مكانها.

٣- أما عن استخدام وسائل السحر الحديثة معززة بتكنولوچيا الوهم فى البيان فهو متعدد الأشكال والأساليب والوظائف:

● يدمجُ «البيان» فى مفرداته تعبير «الأمن» ثلاث مرات، مرة بالحديث عن الحصول على موافقات «الجهات المعنية فى الدولة للتأكد من مراعاتها - أى استمارة الاستطلاع- للمصالح العليا للوطن، وفى مقدمتها الأمن القومى»، ولا تستطيع أن تجزم بهذه الصياغة المخادعة ما إذا كان تعبير «الأمن القومى» هو تعبير نظرى يرتبط بهذه المصالح العليا للوطن، أم هو تعبير عملى يرتبط بتلك الجهات المعنية فى الدولة، وعلى من يقرأ أن يحيل التعبير إلى من يشاء.. ثم مرة ثانية يورد تعبير الأمن، عند التوجه إلى إجراء الاستطلاع، حيث «يجرى إبلاغ الأجهزة الأمنية فى المحافظات التى يجرى فيها الاستطلاع».

ثم مرة ثالثة، على طريقة تعليق الكابتن لطيف فى مباريات الكرة بأنه «الشكر واجب لكل الأجهزة الأمنية التى لم تتردد فى تقديم العون لباحثى مركز الأهرام فى القيام بمهامهم البحثية».

والحقيقة أن دمج الأمن فى «البيان»، بما فى ذلك «الأمن القومى»، ثلاث مرات على هذا النحو إنما يقصد أمرين:

الأول: الإيحاء وهمًا للناس بأن الاستطلاع واستمارته، يحظيان بدعم مباشر من الجهات المعنية فى الدولة، ومن أجهزتها الأمنية وأننا بذلك لا نوجه سيل اتهاماتنا إلى مدير المركز وبطانته، وإنما إلى هذه الجهات والأجهزة الأمنية، بالتفريط فى مصالح الوطن العليا، إما عن غفلة أو تواطؤ.

الثانى: الإيحاء وهمًا للناس، بأننا نقف على الجانب الآخر من مصالح الوطن العليا، ومن خطوط دفاعه الوطنية، جهات وأجهزة.

وهكذا ندافع عن الأمن القومى من عمليات اختراق منظمة وممولة، فنُصنّفُ فى عيون الناس، على أننا معادون لهذا الأمن القومى، ويشكلون -هم- رأس الرمح فى هذا الاختراق الممول، فيغدون فى عيون الناس حراس هذا الأمن وسدنة معبده.

وإذا كان مدير المركز يزف الشكر، زرافاتٍ إلى هذه الجهات والأجهزة فأولى بها أن تلتقط الشكر كحبات السكر من يده الكريمة، وأن تعمد استحياء إلى الصمت.

لكن هذا كله فى الحقيقة جزء من وسائل صناعة الوهم؛ لأن الاستمارة قد قدمت إلى الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء مشفوعة بخطاب من رئيس مؤسسة الأهرام، يفيد أن الاستطلاع تجريه المؤسسة بنفسها ولنفسها وليس من المنطقى أن يعيد الجهاز إلى الأهرام استمارته وخطابه، بالرفض ولكنه أضاف تحفظًا واضحًا يؤكد ما سبق قوله هو بالنص: «المعلومات سرية ولأغراض البحث العلمى فقط».

وإذا كانت حدود صلاحية سلطة الجهاز لمنع وصول المعلومات إلى عموم الناس داخل جمهورية مصر العربية فليس ثمة معنى لأن يعطى موافقة على أن توضع فى أيد أجنبية خارج الحدود الوطنية الذى لا صلاحية ولا سلطة ولا ولاية له على هذا الخارج ولا على ناسه.

● يدمج البيان فى مفرداته اسم الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ست مرات ورئيسه مرتين، ويقدم له الشكر والإشادة بالدور الذى يقوم به «خاصة تقديم المعونة الفنية فى كل مراحل الاستطلاعات»، و«منح الموافقات فى سرعة قياسية تستوجب الشكر والتقدير».

وهكذا لا يربط اسم الجهاز ورئيسه، بالموافقة فقط ولكن بتقديم المعونة فى كل مراحل الاستطلاع، ليصبح مندمجًا بالكامل فى العمل الذى يقوم به مدير المركز وبطانته، وهكذا تتكفل أدوات الوهم، بإقناع الناس، بأن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، هو شريك مباشر، فى جميع المراحل الفنية لإجراء البحث، وجمع مادته وتصنيفها واستخلاص نتائجها، وتقديمها لمصادر التمويل الأجنبية.

ولا تثريب على الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء؛ لأن الموافقات تتم على النحو السابق، يؤكد ذلك أن الفترة القياسية التى يتحدث عنها البيان، للموافقة على الاستطلاع، وهىَ خمسة أيام، لا تكفى لقراءة متعمقة للاستمارة السابقة، بأسئلتها الفرعية، التى تقترب من تسعمائة سؤال، فضلًا عن أن تكون فترة كافية، لإرسال الاستمارة إلى بقية أجهزة الدولة المسئولة ليتم فحصها ثم ردها إلى الجهاز ثم ردها إلى الأهرام.

وإذا استخدمنا اليوم الواحد فترة قياسية لوصول خطاب الاستمارة من جهة إلى أخرى ورده مرة ثانية، فمعنى ذلك أن الاستمارة لا تتحقق لها فرصة البقاء على يد جهاز واحد من أجهزة الدولة لساعة واحدة!

● أما أفكه أدوات صناعة الوهم فى هذا

الحين، فهو تأكيد «البيان» أن موافقة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لا تصبح نهائية إلا بعد دفع الرسوم المقررة، ليستقر فى وجدان الناس أن خزانة الدولة تستفيد ماليا من هذه الأبحاث الممولة من الخارج، وقد يكون هذا عند البعض سببا كافيا للاستمرار فيها، علمًا بأن هذه الرسوم لا تساوى واحدا إلى عشرة آلاف مما يدخل فى جيب مسئولين اثنين فى المركز والمؤسسة. (وسوف أتوقف عند مسألة العائد الذاتى لهذا الصنف من التمويل)

● فى سياق أدوات صناعة الوهم نفسها، يتوقف «البيان» أمام جهات علمية وأكاديمية مصرية أخرى، حملت راية هذه الأبحاث، وإذا كان يغفل عن قصد وحدة تمارس نفس العمل فى الهيئة العامة للاستعلامات ، وتعمل فى بيئة وطنية حاضنة، فإنه يورد اسم بعض أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية، ثم مركز البحوث الاجتماعية، وهو صرح علمى ووطنى كبير، ليس من المبالغة القول بأنه يقدم إنتاجا بحثيا علميًا متقدمًا، ومتفوقا على ما تنتجه بعض أهم المراكز البحثية فى العالم، ومستندًا فى الوقت نفسه إلى عقيدة وطنية خالصة. (منعته -مثلاً- من أن يقبل عرضًا من صاحب مركز ابن خلدون - بشراء استطلاع اجراه حول الحجاب فى مصر). لكن «البيان» يغطى بالوهم دور مركز الأهرام. وانخراطه فى أبحاث الرأى العام بتمويلها الأجنبى، بمقولة كاذبة تقول إن استطلاعات الرأى العام فى مصر ظلت قاصرة عن مواكبة السياسات العامة.

وهذا كلام بائس يفتئت على الحقيقة، ويوهم الناس، بنقيضها، ليوهمهم - أيضا - أن مركز الأهرام، قد كلف نفسه، بنفسه، لمعالجة هذا القصور، بهذه المهمة، رغم انها متقطعة الصلة بوظيفته الأصلية، التى يفرط فيها عن رضا وقناعة.

٤- أما عن الحيلة الثانية وهى فصل ما هو موصول بالقضية، ووصل ما هو مفصول عنها، فتتبدى بوضوح، فى حشد ووضع كل ما قام ويقوم به المركز من أبحاث ودراسات وأعمال فى سلة واحدة، ثم حشد عدد من أسماء باحثيه وكتابه، ممن لا صلة لهم باستطلاع الرأى الأخير وسابقه، فى اطارهما، ثم تأكيد ذلك بشرح الطريقة التى تتم بها الأبحاث التى يجريها المركز.. وكأنها تنطبق على هذه النوعية من أبحاث الرأى العام، الممولة من الخارج.

● لقد تم - مثلا - حشد بحث عن «الانتخابات البرلمانية» يقوم به المركز دوريا منذ عام ١٩٦٨ ، بتمويل من المؤسسة ذاتها، وآخر عن التجربة المصرية فى القرن العشرين، وثالث عن المياه والتنمية الزراعية فى مصر، جنبا إلى جنب مع بحث جانبى «آخر يديره - نائب رئيس المركز ، عن خيارات التكنولوجيا، وهو ممول من الاتحاد الأوروبى، بمبلغ يتجاوز ثلاثمائة ألف جنيه.

● وتم - مثلا - حشد أسماء من الباحثين فى المركز ، لا علاقة لهم باستطلاع الرأى الأخير أو سابقه، لأنهم ليسوا فقط بعيدين من عصبة الخمسة التى يغلقها مدير المركز عليه، وعلى هذه النوعية من الأبحاث، بل إنهم لا يدلفون، إلى القاعة السرية فى المركز المخصصة لنشاط هذه العصبة واستطلاعاتها.

● وتم - مثلا - حشد الخطوات التى قيل إنها تشكل «المسار الذى يتخذه القرار بالشروع فى بحث من الأبحاث، والتى تبدأ بمبادرة من الباحثين والخبراء فى المركز».

وهذا صحيح - فيما يخص بعض الأبحاث المذكورة، ولكنه ليس صحيحا على أى وجه بخصوص الأبحاث الممولة من «فورد» والاتحاد الأوربى.

فالاستطلاع الأخير، لم ينبت فى أصيص المركز ولم يكن نتيجة تلاقح الأفكار كما قيل، ولكنه كان موجها من الاتحاد الأوربى، علاوة على أن استمارته قدمت إلى المركز بالإنجليزية، وقام أحد الباحثين بترجمتها، والإضافة الوحيدة التى اضيفت إلى هذه الاستمارة.. بعد مشاورات مع جهة التمويل - هى اضافة المساحات الخاصة بدول الجوار فى الإقليم، فقد كانت استمارة البحث قاصرة على مصر ومشكلتها الاقتصادية، وتفاعلاتها مع السلام وإسرائيل، ومع دائرة دول الطوق العربية، وقد اضيفت هذه المساحة إلى الاستمارة، لتضفى عليها ايهاما بدائرة أوسع من التعاون الاقليمى، أوسع من دائرة تطبيع العلاقات بين دول الطوق وإسرائيل، ولهذا بدت استمارة الاستطلاع وكأنها تتكون من عدة استطلاعات منفصلة لا استطلاعا واحدا.

● أما الحيلة الثالثة وهى تجاهل وجه الحقيقة كما رصده تحليل استمارة الاستطلاع، فى المقال السابق، فتستحق التوقف عند بعض النقاط:

● لقد قلت - مثلا - ان الاستطلاع يختفى وراء عنوان كاذب لا علاقة له بمضمونه وبرهنت على أنه ليس دراسة وليس فى مجال التوجهات، وليس هدفه التعاون الاقتصادى، كما أنه ليس موجها إلى بلدان المشرق العربى.

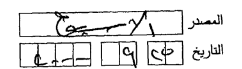
وقد قرأوا الكلمات وابتلعوها، ولم يعلقوا ولم يردوا..

● وقلت - مثلا - ان الاستطلاع لا يستهدف التوجهات.. وانما يستهدف - بحكم اسئلته - التى تقفز عشر سنوات إلى الأمام، وعشر سنوات إلى الوراء - القناعات وقد قرأوا الكلمات وابتلعوها، ولم يعلقوا ولم يردوا.

● وقلت - مثلا انه وسط عدد من الأسئلة عن أهم هدف تطمح إليه مصر، اذا ارادت الدخول فى تعاون اقتصادى مع سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، يطل فى المقدمة هدف سياسى مصرى مدسوس، يستحيل أن يصوغه مصرى لأخر فى سؤال يقول: هل تستهدف مصر من هذا التعاون تقوية النفوذ السياسى المصرى فى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين؟.

«.. وقد قرأوا الكلمات وابتلعوها، ولم يعلقوا ولم يردوا..»

● وقلت - مثلا - ان الاستمارة وصياغة الأسئلة، وخياراتها تؤكد انه كلما وردت صيغة للتعاون المصرى مع دولة عربية، كلما غلبت العوائق



الإمكانات.. وكلما استحضرت المخاطر أمام الممكنات.. وكلما وردت صيغة للتعاون المصرى الإقليمي خاصة مع إسرائيل، فإن الصياغات تنحو نحو تقريب المسافات وتقليل المخاطر، ووضع الاقتصاديات المتباينة، متكافئة وندية..

وقد قرأوا الكلمات وابتلعوها، ولم يعلقوا، ولم يردوا..

● وقلت - مثلا - أن الاستطلاع يتضمن «تحقيق هوية» للمستطلعين، وأنه يمكن أن يضيف بين بحوث توجيه الرأى العام، وأنه يستهدف صياغة نتائج مدروسة، يمكن ان توظف فى محاولة التأثير على القرار الوطنى.

وقد قرأوا الكلمات، وابتلعوها ، ولم يعلقوا ولم يردوا!.

٦- على امتداد عامين فى مواجهة ظاهرة «الاختراق» والتمويل الأجنبى، عف لسانى عن أن يتعرض للجانب الذاتى فى الأنشطة المحيطة، بهذا التمويل.. لكن مدير مركز الأهرام، فى هذه المرة، ازاح عن صدرى عبئا ثقيلا، يطلق لسانى، فقد أضاف من عنده عدة جمل، تجعل التوقف أمام الجانب الذاتى فى هذا التمويل، عملا واجبا، فقد أكد من عنده على ضرورة «الشفافية»، وعلى «توافر الرقابة المالية والمحاسبية لمؤسسة الأهرام من جهة والجهاز المركزى للمحاسبات من جهة أخرى».

أما والأمر كذلك، شفافية واجبة، ورقابة حاضرة، فإن آخر تقرير مالى مجمل، أصدره المركز عن أموال الدعم الخارجى التى تلقاها، حمل تاريخ عام ١٩٩٧، وتضمن اجماليا لهذا التمويل الأجنبى قدره: ستمائة وأربعة وثمانين ألف جنيه. كان نصيب مؤسسة فورد وحدها من بينه ثلاثمائة وتسعة وثلاثين ألف جنيه، ثم توقف المركز بعدها عن اصدار بيان بموارده الإجمالية من مصادر التمويل الأجنبية، وحسبما هو شائع، فقد تضاعف التمويل الأجنبى للمركز أكثر من ثلاث مرات، سواء بدخول عنصر جديد هو الاتحاد الأوربى الذى قدم فى العام الأخير وحده، ضعف ما قدمت فورد، فى أعوام سابقة، وسواء بمضاعفة فورد لتمويلها فى أعقاب الاستطلاع الأول للرأى العام، الذى واجهنا منذ عامين.

تقتضى الشفافية - إذن - ليس نشر جدول إجمالى بموارد التمويل الأجنبى الذى يحصل عليه المركز - وهو ما لم يحدث منذ ثلاث سنوات - ولكن نشر جدول ببنود انفاق هذا التمويل، سواء، فى المكافآت أو الأجور، أو فى مجالات تطوير بنية المركز، خاصة أن بعض التقديرات المتداولة تقول إن نصيب مدير المركز، وبعض المسئولين فى المؤسسة، من إجمالى هذا التمويل الأجنبى، تتجاوز فى بعض الأبحاث، نسبة ٢٠٪ بينما تتراوح فى أبحاث أخرى حول نسبة ٤٦٪.وإذا صحت هذه التقديرات المتداولة، والتى تجعل نصيب مدير المركز من مصادر التمويل الأجنبى له - تصل فى العام الواحد؛ الى عدة مئات من ألوف الجنيهات، فإن دلالة أخرى تضاف إلى ذلك السعى المحموم، نحو تركيز نشاط المركز فى دائرة استطلاعات للرأى ممولة من الخارج، يحتاجها الشريك الأجنبى، كما يمكن ان يضاف تفسير آخر، إلى ما يتسم به عمل المركز فى مجال هذه الاستطلاعات بالانغلاق على مديره وحفنة من الباحثين، قد لا تزيد على اصابع اليد الواحدة .

٧- أريد مخلصا أن أقدم شكرى لمدير مركز الأهرام، على أن جانبا من «بيانه»، قد اضاء أمامى - دون أن يقصد - أفقا بالغ الأهمية، يتعلق بالتوفيق، وقد كان ملبّدا بالغيوم.

ان الربط بين استطلاعات الرأى العام فى بيانه وبين الانتخابات النيابية، يبدو وكأنه يمثل إلحاحا باطنيا مسيطرا.. فهو عندما يصف استطلاعات الرأى العام فى مصر، بالقصور يفسر ذلك بأنها لم تواكب الانتخابات القومية، وعندما يتحدث عن تطور أساليب البحث والاستطلاع، يؤكد انه بات ممكنا استخدامها فى حقل السياسة العملية، للتنبؤ بنتيجة الانتخابات؛ بل هو فى الحقيقة يعلى من شأن استطلاعات الرأى العام فى قياس نبض الجماهير الحقيقى، مقارنة حتى بصناديق الانتخاب، فالفكر السياسى عنده «سرعان ما اكتشف ان صناديق الانتخاب على أهميتها ليست كافية لقياس نبض الجماهير»، لماذا؟ «لأن استخدامها - أولا - يتم فى فترات زمنية متباعدة فتتغير فيها المشاعر والمصالح، ولأن من الممكن - ثانيا - أن تغير الجماهير رأيها نتيجة تطبيق ما اعتقد فى صوابه - كما ان المواطن الناخب - ثالثا - لا يعبر فى صناديق الانتخاب عن نبضه ورأيه المجرد فقط وإنما - كما يضيف مدير المركز - عليه ان يأخذ قيودا سياسية واجتماعية فى الاعتبار».

ماذا يعنى هذا الكلام؟

انه يعنى بوضوح سافر ان ثمة رابطة بين هذا الاستطلاع وبين الانتخابات النيابية القادمة فى مصر، ويعنى - أيضا - بوضوح سافر. ان ثمة رابطة بين دور هذا الاستطلاع. ودور اللجنة التى يريد صاحب مركز ابن خلدون، ان يقتحم بها عمليا، هذه الانتخابات تحت ستار ادعاء مراقبتها لحساب الاتحاد الأوربى أيضا.

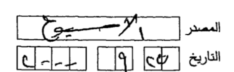
فإذا كانت هذه اللجنة مكلفة بان تؤدى دورا عمليا فى مراقبة الانتخابات فإن الاستطلاع الذى يسبق هذه الانتخابات، مكلف بأن يحدد درجة الانحراف المعيارى، بين النتيجة التى ستعلن لهذه الانتخابات وبين طبيعة التوجه الحقيقى للناخبين.

وإذا كان مدير مركز الأهرام يوحى مقدما بأن صناديق الانتخاب لا تعكس النبض الحقيقى للناخبين، بينما اختار الاستطلاع لنفسه مقدما ، توقيتا سابقا على هذه الانتخابات ببضعة أسابيع، ودفع دفعا إلى ان يلتصق بمقدمتها كما اختار تمويله الأجنبى، فإن هذا يعنى أن الهدف منه ليس تغطية المساحة الشاغرة بين انتخاب وآخر، وإنما هدفه تحديد درجة الانحراف المعيارى التى ستخرج بها نتيجة هذه الانتخابات على المستوى النظرى.

نحن - إذن - بتمويل أوربى موحد، أمام عملين يكمل كل منهما الآخر، أحدهما يستطلع عمليا، نتيجة الانتخابات على قاعدة من الأوضاع



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الاقتصادية الراهنة فى مصر، وثانيها: يريد أن يحدد معيار هذا الانحراف عن طريق لجان مراقبة يشكلها بغير سند من الحق والقانون.

واللافت للنظر - حقا - ان جانبا من أوربا أعلن فى الأسبوع الماضى، ما تقوله مصادر أمريكية بشكل أو بآخر، وهو أن الإصلاح السياسى فى مصر، عليه أن يسبق الإصلاح الاقتصادى، أى ان المعونات وغيرها من اشكال التعاون الاقتصادى، سوف توضع على عربة اسمها الإصلاح السياسى، من المنظور الغربى، وهى مقولة ظاهرها الرحمة، ولكن باطنها مصالح خارجية، هى ذاتها التى كانت تدفع مصر دفعا نحو ما إطلقت عليه اكثر من مرة «الانقلاب المدنى».

فى الكلمة الفصل - أولا - فإن عملية الاكراه السياسى والاجتماعى، التى تتعرض لها مصر وقياداتها هذه الأيام، قد اختارت لنفسها أكثر من أسلوب وأداة، من بينها، مشروع صاحب مركز ابن خلدون، لاقتحام لجان الانتخابات، ببعض صبية الجامعة الأمريكية، ومن بينها اقتحام مقدمات هذه الانتخابات باستطلاع رأى على غرار تلك الاستطلاع الذى يعكف مدير مركز الأهرام، وعصبته على صياغته الآن.

وفى الكلمة الفصل - ثانيا - فإن تجربة استخدام استطلاعات الرأى الممولة من الخارج، كأداة اكراه سياسى، قد تبلورت بدرجة عالية من الوضوح - فى تجربة المفاوضات الفلسطينية سواء فى مواجهة الجانب الإسرائيلى أو الأمريكى وفى أكثر من موقعة كلما اسند الرئيس عرفات رفضه لمشروع أو اقتراح، بقناعات الشعب الفلسطينى، لخرج الجانب الاخر، من حافظته، نتيجة استطلاع مانل، تفيد أن قناعات الشعب مختلفة عما يقول به عرفات.

وفى الكلمة الفصل - ثالثا - فإن نتائج هذه الاستطلاعات الممولة من الخارج، سوف يحين وقت استخدامها فى عملية الاكراه السياسى ضد مصر، بل وفى محاولة طحن عظامها.

وفى الكلمة الفصل - رابعا - فإن الحقيقة الآن اكثر وضوحا - فماذا - إذن - انتم فاعلون؟!.



العشرية الاولى

مركز ابن خلدون للتنمية

١٩٨٨ – ١٩٩٨

مقترح لاستبيان حول الديمقراطية والاحزاب
في الوطن العربي (للنخبة السياسية واعضاء الاحزاب)

تقديم

تقوم المؤسسة العربية للبحوث والاتصال (ومقرها ببيروت)، والتي تضم عدة مراكز ومعاهد بحثية من مصر ولبنان وفلسطين والاردن، بدراسة عن مستقبل الديموقراطية في الوطن العربي، وتنطوي الدراسة على استبيان آراء القيادات الفكرية والحزبية والمهنية والمواطنين عموما في عدد من الاقطار العربية.

ونأمل في تعاونكم معنا لانجاز هذه الدراسة الهامة بملء هذا الاستبيان، والذي لن يستغرق اكثر من ثلاثين دقيقة (نصف الساعة). هذا علما بأن اراءكم هي موضع الكتمان، وليس مطلوباً من سيادتكم ذكر اسمكم او ما يدل على شخصكم الكريم.

ونشكركم مقدما على تعاونكم.

صورة زنكوغرافية لاستمارة استطلاع رأى تابعة لمركز ابن خلدون

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٠

فى قضية مركز ابن خلدون

إحالة د. سعد الدين إبراهيم و٢٧ متهما آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا

المتهم الأول تلقى تبرعات دون ترخيص وأذاع بيانات كاذبة وشائعات مغرضة عن مصر بالخارج

كتب ـ محمد عياد :

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على قرار الاتهام الذى أعده المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا فى قضية مركز ابن خلدون بإحالة ٢٨ متهما بينهم ١٠ هاربين لمحكمة أمن الدولة العليا.

والمتهمون هم : د. سعدالدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، ونادية محمد عبدالنور موظفة بالمركز، وخالد فياض، وأسامة هاشم حماد، ومروة إبراهيم زكى جودة (هاربة)، ومحمد حسانين عمارة، وماجدة إبراهيم البيه، ونبال عبدالنبى أحمد كشك، وطارق حسان عبدالعزيز، ومحمد مختار عبدالوهاب سليمان، وتامر محمد نبيل عبده، وأحمد عطا عبدالقادر، ومحمد إبراهيم عبدالعزيز، وعوض عبده أبورمح، وعبدالمنعم ابراهيم ربيع، وأشرف صلاح احمد، وحسين عبدالرحمن شحاتة، وهبة ابراهيم محمد السيد، وليلى سعد ابوالنصر سعيد، وممدوح منصور السبنسى (هارب)، وابراهيم كمال عمران (هارب) وغريب السيد حسين، وعبدالكريم على السيد (هارب) وسيد صالح أبوحلقة (هارب)، وعبدالفضيل أمين (هارب).

وكانت نيابة أمن الدولة قد بدأت تحقيقاتها فى القضية فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ واشترك فى التحقيقات فريق من اعضاء النيابة هم : سامح ابوزيد رئيس النيابة والوكلاءاشرف العشماوى ووليد المنشاوى وحسام موسى واحمد خيرى ومحمد القيصل واشرف هلال حيث انتهت من التحقيقات امس وتم عرض نتائجها على النائب العام.

وقد وجهت النيابة للمتهم الأول الدكتور سعدالدين ابراهيم تهم تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بلغت قيمتها ٢١١ ألف يورو من الاتحاد الأوروبى، وأنه أذاع بالخارج بيانات كاذبة وشائعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها، وتوصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ المملوكة للاتحاد الأوروبى وكان ذلك بإيهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة.

كما وجهت النيابة للمتهمين الخمسة الأول تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه تقديم رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهم بأن اتحدت ارادتهم على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لبعض موظفى الاذاعة والتليفزيون لإذاعة نشاطات مركز ابن خلدون فى برامجهم المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبى والمتفق مع هذه الجهة على الحصول على مبالغ مالية مقابل هذا.

كما وجهت النيابة للمتهم السادس محمد حسانين عمارة بصفته موظفا عموميا (مساعد شرطة) بمركز منوف بأنه طلب لنفسه وأخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من المتهمة السابعة ٦٠٠ جنيه مقابل تزوير ٦ شهادات رسمية تفيد بأنه وآخرين استخرجوا ١٨ الفا و٧٠٠ شهادة انتخاب على خلاف الحقيقة، وتهمة ارتكاب التزوير في محررات رسمية منسوب صدورها لمركز شرطة منوف، ووضع توقيعات عليها نسبها زورا للموظف المختص بتلك الجهة، كما استحصل بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بقسم شرطة منوف، وبصم به الشهادات المزورة.

كما اتهمت النيابة المتهمة السابعة ماجدة ابراهيم البيه بتقديم رشوة لمساعد الشرطة (المتهم السادس) والاشتراك معه بطريقى الاتفاق والمساعدة فى التزوير واستعمال المحررات المزورة.

ووجهت النيابة للمتهمين من الثانية وحتى الخامسة ومن الثامنة وحتى الأخير، تهمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى جريمة النصب بأن ساعدوه على اصدار شيكات وهمية بزعم أنها تمثل رواتب لبعض العاملين بالمركز واصطناع ٦٠ ألف شهادة انتخاب وفواتير تشمل مصروفات وهمية مقابل استخراج تلك الشهادات.

هذا وقد شملت قائمة أدلة الثبوت خبراء من البنك المركزى المصرى الذين قاموا بمراجعة الحسابات ومستندات مركز ابن خلدون، وكذا الحساب الشخصى للمتهم سعدالدين ابراهيم، وتبين أن جميع المصاريف الوهمية التى قام بها المتهمون واصطنعوها مقابل استخراج شهادات الانتخابات المصطنعة والتى كان يتم محاسبة الاتحاد الاوروبى عليها كانت توضع فى الحساب الشخصى للمتهم سعد الدين ابراهيم.

وقد أقر المتهم الأول بالتحقيقات بأنه تلقى أموالا من الاتحاد الأوروبى بدون ترخيص، وان العمل جرى فى مركز ابن خلدون على أن كل من يقوم بعمل يكافأ عليه دون النظر لصفته الوظيفية وان كل الذى يهم فى هذا الامر هو الحصول على خدمات لمصلحة المركز بغض النظر عن الوسيلة فى ذلك.

كما قررت المتهمة الثانية نادية عبدالنور أن المتهم الأول يستغل صلته الشخصية ببعض الجهات الأجنبية للحصول منها على منح مالية بلغت قيمتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة نحو مليون و٧٠٠ ألف جنيه، وان المتهم الأول كلف المتهم خالد فياض بتقديم مبالغ مالية لبعض العاملين بالاذاعة والتليفزيون.

وقرر المتهم خالد فياض بأنه كان يتم اصطناع الشهادات الانتخابية، وكان كل من يقدم تلك الشهادات يتسلم جنيها واحدا لكل شهادة بينما كان يتم محاسبة الاتحاد الاوروبى عن كل شهادة بمبلغ ٦ جنيهات ويوضع الفرق فى الحساب الشخصى للمتهم الأول. كما اعترفت المتهمة السابعة ماجدة البيه بتقديم رشوة لمساعد الشرطة بمركز منوف.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

مفاجأة: رقابة طلاب الجامعة الأمريكية على الانتخابات ليست أكثر من بالونة اختباره وحائط صد قوى

التفاصيل الكاملة لعملية تكوين اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة برئاسة سعد الدين إبراهيم

ولا يزال سعد الدين إبراهيم يؤكد وجهة نظرنا فى أنه يتعامل لصالح جهات أجنبية استعمل من قبل مركز ابن خلدون كمصرى وكان من الممكن موافقته اذا شعرنا انه يعمل لصالح مصر والتزم بمبادئنا الوطنية الرافضة للتعامل مع الصهاينة والأمريكان لكنه الآن كشف عن هويته الحقيقية فهو امريكى يتمسح فى الجنسية المصرية وذهب لمكانه الطبيعى وهو الجامعة الأمريكية لكى يعمل كامريكى صريح.

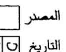
ومن فوق منبر مئذنته الأمريكية الكاذبة أعلن سعد الدين إبراهيم إعادة تشكيل لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة وفرقع بالونة اختبار وتهدئة عندما أعلن ان اللجنة لن تضم سوى مجموعة قليلة من طلابه «الأخيار» الذين سوف يمارسون فقط تطبيقات عملية عما درسوه عن العمليات الانتخابية وتضميناتها الاجتماعية والمدنية بمادة الاجتماع السياسى التى يقوم بتدريسها وفى محاولة خبيثة منه نفى سعد الدين إبراهيم ان تكون اللجنة قد ضمت فى جنباتها اى شخصيات خارجية أو شخصيات عامة مصرية، كما نفى مشاركة اى من منظمات المجتمع المدنى المصرية - بينما فى الناحية الأخرى استمر سعد الدين إبراهيم فى ممارسة لعبته القذرة التى تقوم على الدهاء والمكر فها هو يعلن تحديه صراحة على لسلطة القضاء فمن منا يستطيع أن يشكل لجنة لمراقبة قضاة المحاكم المصرية الذين عرفوا بنزاهتهم والذين يحكمون بالقانون حتى لو كان ذلك ضد الحكومة نفسها ومن منا هنا لا يتذكر اساسًا ان حكم المحكمة الدستورية العليا كان مخالفا لكل ما أعدت له ورتبت له الحكومة المصرية فكما سبق له التشكيك فى جميع الجهات والمؤسسات المصرية بل وصل تشكيكه إلى جميع فئات المجتمع المصرى ها هو الآن يعلن تحديه ويشكك فى نزاهة قضائنا العادل.. سؤال يطرح نفسه بقوة: ما هى مصلحة سعد الدين إبراهيم من كل هذا؟ هل هو الوحيد الحريص على الديمقراطية فى مصر؟ وكم كسب من هذه التجارة المربحة المسماة بتجارة الديمقراطية؟ نرجو من سعد الدين إبراهيم ان يوضح لنا ذلك حتى نتجاوز أزمة الفقر التى نعيش فيها!!!

الحقيقة أن سعد الدين إبراهيم عندما أعلن تشكيل اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة من إحدى القاعات الموجودة بمركز الاستشعار الاستخبارى المسمى بالجامعة الأمريكية فإنه كان كاذبا فالتفاصيل الحقيقية تقول إن اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة التى شكلها سعد الدين إبراهيم عقدت اجتماعها الأول هذا العام فى أول سبتمبر الماضى بمنزل سعد الدين إبراهيم نفسه وهو الاجتماع الذى ضم عددًا هائلا من باحثى وصنايعية المركز مضافا اليهم عدد من الأصدقاء المشبوهين الذين يتمرغون فى وحل التمويل والتطبيع معا وأكدوا فى اجتماعهم الأول - ربما للتضليل- ان لجنتهم هذه هى لجنة أهلية مصرية لمراقبة سير العملية الانتخابية والتاكد من الشروط القانونية التى نص عليها



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع



التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٠

الدستور والقانون لنزاهة الانتخابات فى كل مراحلها وبعد عدة أيام فقط من إعادة تأسيسهم للجنة أصبح عدد الأعضاء ٢٨ عضوا انسحب منهم ٤ شخصيات رأت موقفهم بمثابة استعداء لسلطات الأمن.. فأصبح عدد المشاركين فى اللجنة ٢٤ عضوا منهم الدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد.. وكل من أحمد عزب العرب وأحمد أبوشادى وسمير كريم وطه الشريف ومختار قاسم ونادية جودة ومروة جودة ومحمد نبيه وأيمن جيل وأشرف بيومى وكمال زخارى وكمال بولس وممدوح نخلة ومحمد فائق ونجاد البرعى وحافظ أبوسعدة.

غير أن الاجتماع الأول مثل عدة اختلافات جعل البعض من الحاضرين يطلب مهلة للتفكير والبعض الآخر يبدى رغبته والبعض يتخوف وآخرين تحفظوا على المشاركة على الرغم من موافقتهم.. تلا ذلك ندوة بجمعية التنوير عن العلاقة بين مركز ابن خلدون والتنوير فى المرحلة المستقبلية على اعتبار أن سعد الدين إبراهيم يترأس مجلس إدارة المركز والجمعية معا بعدها تم الاتفاق على عدة اجتماعات تحضيرية بعد عملية التأسيس يتم خلالها وضع الاستراتيجية وأساليب عمل اللجنة نظرا لاقتراب ميعاد الانتخابات.

وفى اللقاء نفسه أعلن سعد الدين إبراهيم انه لم يصدر قرارا قانونيا بإغلاق المركز «حكم محكمة» واعتبر أن ذلك فقط مجرد واقع مادى يتمثل فى أن جهات الأمن والحراسة هى القائمة بعملية الغلق واضاف فى حديثه الذى كان مقصورا على أعضاء اللجنة فقط أنه تقدم بطلب لفتح المركز للنائب العام ووعد المستشار ماهر عبدالواحد بدراسة ذلك والبت فيه فى أسرع وقت ممكن وبالفعل لم تمر بضعة أيام حتى كانت هناك سلسلة من الاجتماعات التحضيرية التى عقدت فى بادئ الأمر بإحدى الجمعيات الأهلية وعندما أحس أعضاء اللجنة بأنهم منظورون ومراقبون نقلت الاجتماعات مرة أخرى إلى منزل الدكتور سعد ثم مرة ثالثة إلى مكتبه بالجامعة الأمريكية بعد أن أشار عدد من المشاركين فى اللقاءات المستمرة بما تمثله الجامعة من قيمة وحماية أمنية وقانونية.. وفى الاجتماع الأول الذى حضره أيضا عدد من اساتذة الجامعة رأى الجمع ضرورة وضع خريطة مستقبلية لدور ابن خلدون أولا كمركز فى الألفية الجديدة اضافة إلى ضرورة اصدار مجلة المجتمع المدنى فى المرحلة الراهنة حتى تكون معبرا جديدا عن الوقائع التى سوف تتناولها لجنتهم الجديدة.. وضرورة ايجاد أفكار مبدعة تحقق نوعا من التوازن فى علاقات سعد الدين إبراهيم ولجنته بالسلطة المصرية وهو ما دعا أحدهم فى اللقاء التالى بالاشارة إلى إمكانية التعويم باستخدام طلبة الجامعة عن طريق دراستهم التطبيقية كحائط صد قوى خصوصا ان خلفهم الجامعة الأمريكية بجبروتها وهيمنتها وصلفها الأمريكى الذى لن يستطيع أحد منعه على حد ما زعموا لأنه سوف يكون فى هذه الحالة اعاقة لعمل بحثى أكاديمى أمريكى حيث ان المسألة تقوم فى أساسها على أن الجامعة وليس سعد الدين إبراهيم هو الذى يقوم بالبحث والطلبة هم الذين ينفذون ذلك.

وبالفعل تم الاعداد فى عدة جلسات أخرى تمت فى مكتب الدكتور سعد الدين إبراهيم بالجامعة لحيثيات البالونة الجديدة التى سوف تتخفى اللجنة داخلها أو وراءها من سلطات التحقيق والأمن المصرية أيضا تم اختيار عدد من الطلبة القريبين والمحبين للدكتور سعد الدين إبراهيم لأخذ رأيهم فى الأمر واستشارتهم عن امكانية تحملهم لهذه المهام الصعبة وبعد موافقتهم كانت الشهادة الأولى هى تلك الشهادة التى تم طبعها إلى عدد من الطلاب الذين سجلوا أسماءهم فى المشاركين باللجنة «الوهم» والتى حملت سطورها الكلمات التالية «شهادة إلى من يهمه الأمر» تشهد الجامعة الأمريكية بالقاهرة ان الطالب/... يقوم بالمشاركة فى الدراسة عن الانتخابات النيابية المصرية لمجلس الشعب عام ٢٠٠٠ كجزء من مشروع تطبيقى فى علم الاجتماع السياسى فنرجو ممن يهمهم الأمر ان يتفضلوا بتسهيل هذه المهمة مع خالص الشكر والامتنان ثم ختم الجامعة وامضاء رئيسها الدكتور چير هارد.

لم يقتصر فقط الأمر على مجرد جمع التوقيعات من الطلاب واعطائهم الشهادات «البالون» فقد تحمس الجمع بالجامعة الأمريكية للفكرة واعتبر ان مجرد دخول الطلبة كطرف

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

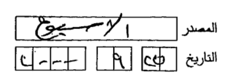
المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٥

رئيسى فى المشكلة سوف يخفف كثيرًا من الحمل الذى سوف يكون على كاهل اللجنة الحقيقية اذا ما انكشفت مبكرا أو حتى اذا مارست عملها بشكل طبيعى فى أثناء العملية الانتخابية فأشار بعض الأساتذة وأعضاء الجمعيات المشاركين بضرورة دخول جامعة مصرية أخرى طرفا فى اللعبة وهو ما خصص له البعض منهم ممن تحكمه علاقات طيبة بالأساتذة فى الجامعات المصرية حتى وافق اثنان من أساتذة جامعة القاهرة أحدهما من كلية الإعلام والآخر من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية على قيام مواده التطبيقية داخل التعليم على مشاركة الطلاب فى مراقبة العملية الانتخابية ولو بشكل فردى بعيدًا عن طريق أوراق خاصة واستمارات بحثية سوف تقوم بملئها فى أثناء مراحل الانتخابات واختمرت الفكرة التى يجرى حاليا الانتهاء من تنفيذ الجزء الباقى منها وهى استصدار موافقات من عميد ورئيس الجامعة بالموافقة على ذلك..

بعد كل هذه التنويعات المختلفة لمخططاتهم الوطنية على حد زعمهم - كان الاجتماع التالى صباح يوم السبت قبل الماضى حيث تم الاتفاق بين مجموعة العمل على تقسيم العملية الانتخابية إلى ٤ مراحل أساسية حتى يسهل المتابعة والتنفيذ بدأ التنفيذ الأولى منها «الترشيح» صباح يوم الخميس الماضى حيث تم تقسيم مجموعة العمل الى ٣ مجموعات تضم كل واحدة منها إلى ٦ أفراد يتولون متابعة إحدى مديريات الأمن وما يحدث داخلها فى أثناء قيام المرشحين بتسجيل اسمائهم وبالفعل نجحت اللجنة فى التغلغل فى أعماق العملية الانتخابية لليوم الأول للترشيح وعلى الرغم من غياب شخصيات مهمة ومؤثرة عنهم إلا أن صنايعية المركز تحديدا استطاعوا التسلل وعمل اللازم حيث وضعوا رحالهم وأخذوا ماحلا لهم وطاب داخل مديريات الأمن.. كانت المرحلة التالية هى الاجتماع لوضع التصورات العامة والفرعية لما حدث خلال هذه المرحلة وسجلوه داخل أوراقهم وكاميرات تصويرهم وبالفعل وضع الصنايعية تقريرهم المبدئى عن المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية والذى تضمن بعد ديباجته التقديمية الآتى: سجلت اللجنة وقائع ما حدث فى المرحلة الأولى والتى تم فتح باب الترشيح لها يوم الخميس الماضى إلا أن اللجنة اكتشفت أن مرشحى الحزب الوطنى قد قدموا أوراقهم يوم الأربعاء الماضى أى قبلها بيوم وهو ما تأكد لنا بعد حجز رمزى الهلال والجمل لمرشحى الحزب الوطنى حيث تواجدت اللجنة من الساعة التاسعة وتم فتح باب الترشيح الساعة التاسعة والنصف ليجد المرشحون أن رموز الوطنى محجوزة وحصل المرشح الأول فى السباق الأول على الرقم «١٢» بينما المخالفة الثانية نتجت بعد أن تزايد اعداد أعضاء الحزب الوطنى الذين يخوضون الانتخابات كمستقلين فتم عمل باب مخصوص لهم وتمت مقابلتهم بالاحترام ومعاملة خاصة لم يحظ بها أحد تلا ذلك عدم ظهور أى من رجال الأعمال ومرشحى الحزب الوطنى طوال أيام الترشيح وهو ما يثبت ان الزحام كان للفقراء ومرشحى الأحزاب الأخرى والمستقلين فقط.

الظاهرة الرابعة كانت فى تقدم عدد ضخم من رجال الأعمال للترشيح داخل المجلس فى مديريات الأمن الثلاث التى تمت مراقبتها وهو ما ينبئ ان المجلس القادم سوف يكون لرجال الأعمال نصيب كبير فيه وهم بطبيعة أعمالهم سوف يكونون موالين للحزب الحاكم.

المخالفة الخامسة وما تلاها تمثلت فى عدم تجهيز اماكن لاستقبال المرشحين الذين من المفترض أنهم سوف يكونون نواب الغد ومعاملتهم بسوء وعدم ادمية من قبل جنود مديرية الأمن بل ووقوع حالات صدام مع بعضهم وإهانتهم وهو ما سجلته اللجنة وتركهم فى أماكن لا يوجد بها استراحات أو مظلات للشمس وهو ما يعنى عدم اكتراث الجهات الأمنية بمرشحين يفترض انهم سوف يقومون بعمليات التشريع للوطن بينما المخالفة الثامنة كانت فى بدء الحزب الوطنى ومرشحيه لحملاتهم



الانتخابية منذ شهر تقريبا برمزى الهلال والجمل فى دوائر عديدة مثل شبرا ومصر الجديدة ومصر القديمة وقليوب وقصر النيل والمنيل وغيرها أما المخالفة التاسعة فكانت فى اصرار الحزب الوطنى والجهات الأمنية والمسئولة على وجود رموز انتخابية لا تتناسب مع التطور الديمقراطى والمستوى الحضارى للشعب المصرى فقد اشتكت جماعة الاخوان وممثلوهم من اعطائهم رمز «السدس» دائما بينما يشتكى مرشحو حزب التجمع من اعطائهم رمز الميكرفون ووجود رموز مثل الجردل والكنكة وغيرها وهو ما يعد استهانة واستخفافًا بعقليات الشعب المصرى والمرشحين واذلالهم امام مرشحى الوطنى بالرموز.

ويمضى التقرير يرصد ٢٢ مخالفة اخرى اضافة الى الحالات التى قام برصدها ثم دعا بعدها سعد الدين ابراهيم لاجتماع اخر بمقر إحدى المنظمات الاهلية المشاركة حيث اعلن التقرير المبدئى للجنة واعلن ايضا فتح باب الترشيح للمشاركة فى المرحلة الثانية من اعمال اللجنة.

وما يليها لمدة ١٥ يوما اخرى يعلن بعدها عن غلق باب العضوية باللجنة نهائيا .. كما اعلن سعد الدين ابراهيم استراتيجية المرحلة المقبلة فى اعمال اللجنةوالتى تمثلت فى ضرورة انتهاء مجموعات العمل من الاتصال بمرشحى الاحزاب المصرية والمرشحين المستقلين للحصول على موافقتهم بمنح تفويض اللجنة بمراقبة الانتخابات التى يخوضونها فى دوائرهم بالقاهرة والجيزة والقليوبية عن طريق توكيل رسمى موثق فى الشهر العقارى كما اعلن

فريق العمل الحصول على موافقة ٣٠ مرشحا فى مختلف الدوائر أبدوا استعدادهم لعمل التوكيلات بعد الاتصال بهم من مقر المركز الجديد بالجيزة وقال انه بمجرد ورود التوكيلات سيتم اعلانها مباشرة .. واخر اجتماع عقدته اللجنة كان يوم الخميس الماضى بمكتب الدكتور سعد الدين ابراهيم بالجامعة الامريكية حيث تبادل الحضور الملاحظات ودراسة أوجه المخالفات التى كشفت عنها تفاصيل اليوم الاول ووضع استراتيجية المرحلة الثانية وتحديدها بمراقبة الدعاية والبرامج الانتخابية ودراسة الفرص المتكافئة للمرشحين فى الدعاية وووسائل الاعلام الحكومية وما مدى الحيادية فى اعطاء المرشحين

المستقلين والحزبيين فرصتهم الدعائية الكافية داخل هذه الاجهزة وهل ستقدم الدولة او الاجهزة المسئولة رشاوى لدعم المرشحين على قائمة الحزب الحاكم اضافة الى وضع تصورات حول المرحلتين الثالثة وهى دراسة البرامج السياسية للمرشحين والرابعة يوم الانتخابات وما يتضمنه من سلبيات ومساوىء وعمليات غير شرعية.

واضافت مصادرنا الخاصة ان سعد الدين ابراهيم فى اجتماعه الاخير يوم الخميس باعضاء اللجنة اكد فى مواجهة أسئلة بعض المتخوفين منهم بانه لن يحدث شىء طالما انهم يخططون جيدا وطالما ان ستار طلاب الجامعة الامريكية قائم، فهو يمثل حائط صد قويًا من اللجنة واعضائها والمنظمات الاهلية المشاركة فى اعمالها واعتبر سعد الدين ابراهيم ان الاشراف القضائى على العملية الانتخابية لم تتضح ابعاده بعد لانه لا يمكن تقييم التجربة الا بعد اجرائها واكد ان جميع الجمعيات التى شاركت فى الانتخابات الماضية سوف تتضمن آجلا او عاجلا خلال الفترة القادمة وما يمنعها فقط الان من الاعلان عن نفسها هو «ثقافة التربص» التى تسود المجتمع المصرى حاليا فى ظل التغييرات التى يمر بها .. كما اعلن انه سوف يعلن اسماء اعضاء اللجنة بعد انتهاء الـ١٥ يومًا المحددة حتى تكتمل جميع الجوانب التنفيذية المطلوبة كما لن ينسى سعد الدين ابراهيم ان يسخر من عملية القبض عليه واعتبار نفسه بريئا فى النهاية لا يمكن ان نقول الا: اذا كان سعد الدين ابراهيم يرى نفسه بريئا فليذهب الى النائب العام وليطالب بسرعة تحويل ملف قضيته الى محكمة امن الدولة العليا حتى تقضى بحكم نهائى فى قضيته وتعطيه صك براءة يسعد صدورنا به او ليكف عن الادعاء والكذب بعد ان لفظه الرأى العام والشعب المصرى!!.

زهير العربى

ناب العولمة .. غير نبى الديمقراطية

للعولة - كما لديمقراطية الرئيس الراحل أنور السادات - أنياب وأظافر!

ومن بين أنياب العولة القوية شخص سعد الدين إبراهيم هذا الناب حاول الزعيم الراحل جمال عبدالناصر أن يكسره فأسقط عنه الجنسية فى واقعة أظنها لم تتكرر.. ولم تحدث حتى مع المهتمين بافساد الحياة السياسية والذين جلبوا أسلحة فاسدة ارتدت إلى صدور مقاتلينا الذين ذهبوا لانقاذ فلسطين فاحتاجوا لمن ينقذهم

فى الستينيات كانت الدعوة إلى النهوض في عز مجدها .. وكان عبدالناصر هناك يمد بصره إلى نهاية الأفق.. وراه.. وأحس أنه لا يستحق شرف الانتساب إلى مصر العربية.

لكن السبعينيات جاءت بزوابعها والثمانينيات بتوابعها والتسعينيات بفوضاها.. وتحولت الدعوة للعروبة إلى أنقاض. تحت التراب.. تغير كل شىء.. وطال التغيير مفاهيم كنا نحسبها عصية على التحول منها الوطنية.. والتمويل.. والتقدم.. والحرية والخيانة.

تبدلت قواعد صناعة النجم فى بلدنا.. فمن يمسك بمعوله ليهدم أكثر أصبح فارسا.. ومن يجاهد حتى يضع طوبة فوق الأخرى.. ويلضم خيطا بخيط ينسج عباءة للوطن

ضربت عليه كل الوان الحصار .وطن أصبح يحتفى بحفارى القبور جاءنا بنماذج شائهة من البشر.. استوت على كراسيها فى الجامعات ووسائل الإعلام والبورصات وصالات مزاد بيع الوطن.

هدف هذه النماذج هدم كل ما هو موجود وتسوية الأرض حتى يتم تسليمها طيعة إلى سيد جديد يعمرها وفق مفاهيمه او يتركها خرابا يكتفى بأن يبول فيها كل شىء يسير وفق مزاجه!

هذا السيد له أسلحة من بينها العولة ورجال من بينهم سعد وآخرون.

الديمقراطية والمجتمع المدنى والحرية وحقوق الإنسان.. مسميات قديمة كنا نحترم وجودها ونداقع عنها حتى آخر قطرة دم.. لكننا نضطر الآن إلى احتقارها.. فقد أطلقوها على مضامين مشوهة تضمن فى النهاية أن تصب الثروات فى واشنطن والولايات لقطع الأساطيل

الامريكية اينما كانت!

وفي جو كهذا ينشط السماسرة.. يبيعون كل شىء من مناديل الكلينكس إلى شرف الوطن.. كل ششىء مباح طالما يترجم فى النهاية أوراقا خضراء وشيكات تصب فى حساباتهم السرية والمعلنة.

أمريكا والغرب لايتركون رجالهم لذلك ضغطوا قدر ما يحتمل الموقف حتى أفرجوا عن سعد الدين إبراهيم واليوم يخرج لسانه للمجتمع حكومة وشعبا.. مفتخرا بأن أمريكا ضغطت لاطلاق سراحة.. يفتح النار على اجهزة الأمن وأجهزة التحقيق لأنها تجرأت وجرت سيادته إلى غرفة تحقيق تسأله عن أفعاله التى يهدد بها أمن الوطن!

هو يصور نفسه لمن يلتقيه بأنه نبى الديمقراطية وراهب المجتمع المدنى.. محرر العبيد وقاهر المستبدين.. وما أسوأ أن يصادر مستقبل وطن باكمله لصنع مجد شخص لفرد أدرك قواعد لعبة الظهور.. وعرف كيف تتحرك قطع الشطرنج على رقعة ضعيفة مهلهلة ومستباحة.

من يتمول من الخارج لاحياء أحقاد قديمة هضم المجتمع المصرى بعضها منذ الآف السنين وبعضها الاخر منذ مئات السنين يمثل نابا للسيد القادم من الخارج وليس نبيا للديمقراطية.. من ينبش فى مشاكل النوبة والاقباط ويحاول تفكيك أبنية المجتمع.. يستوى مع من يحاول فك أحجار الأهرام وتحطيم وجه أبى الهول ودخول الأزهر بالخيول.

نابليون أيضا ادعى أنه جاء لانقاذ المسلمين فى مصر ممن يستعبدونهم.

فى نهاية الأفق كانت عيون نابليون على إسرائيل وإن لم تكن قد تخلقت بعد.. وبداية الأفق عند من يريدون تفكيك بنى المجتمع الآن هى إسرائيل ودمجها فى تركيبة وعواطف أهل المنطقة لصالح الراعى الأمريكى.

اليوم يطلب مراقبة الانتخابات وهو المتهم فى وطنيته.. ويدعى أنه نبى الديمقراطية وهو ناب العولة وياله من ناب غرسوه فى لحم الوطن.

مجدى شندى

بحثنا عن شخص واحد يقبل مراقبة الانتخابات بتمويل أجنبى فلم نجد

الأحزاب السياسية ترفض لجنة سعد الدين إبراهيم

بعد اتهامه بالتزوير والحصول على أموال أجنبية هل تسمح الاحزاب السياسية بقيام سعد الدين ابراهيم بمراقبة الانتخابات فى مصر؟

حصلنا على آراء ممثلين للاحزاب والقوى السياسية فى هذه القضية الخطيرة والذين رفضوا جميعا منهج سعد الدين ابراهيم لكنهم وضعوا شروطا للمراقبة تقوم بها شخصيات ذات مواصفات محددة.

فى حزب التجمع عبر محمد سعيد مسئول الانتخابات وشئون المتابعة عن رفض الحزب التعاون مع لجنة سعد الدين ابراهيم نهائيا لفقدان الثقة فيما ستطرحه اللجنة من نتائج قد توثر على الاطار العام للانتخابات .. لكننا على كل حال فى التجمع سنعيش تجربة الانتخابات هذه المرة وسط آمال بأن تكون نزيهة وحرة وديمقراطية .

ويؤكد محمد سعيد ان التطور الحقيقى للديمقراطية يعنى مراقبة كل الشعب المصرى للانتخابات منذ البداية ولعل المشاركة الفعالة هى ذاتها التى ستمنع التزوير بقدر الامكان.

نرفضها لأنها تعمل لصالح الأمريكان

أما الحزب العربى الناصرى فيعترض على لجنة سعد الدين ابراهيم فيقول حامد محمود نائب الأمين العام ورئيس لجنة الانتخابات ان لجنة سعد الدين أبراهيم ستعمل مثل صاحبها لصالح الأمريكان وبالتالى نرفض وجودها من الاساس حتى ولو كانت صحيحة ونحن ضد التدخل الأجنبى بأى صورة من الصور ونحن مع الاشراف الوطنى والرقابة الوطنية .. ومن الممكن ان نقبل بلجنة تشكلها الاحزاب السياسية لمراقبة الانتخابات بحياد وموضوعية بل وممكن ان تشارك فيها شخصيات مستقلة لها وزنها لكى نحترم الرأى الذى ستقوله واذا كان لدينا فى الناصرى ٥٠ مرشحا يخوضون الانتخابات فهم لديهم المقدرة على ضبط كافة الأمور داخل اللجان من واقع الخبرة التى تراكمت لديهم خلال المعارك السابقة فضلا عن ان اشراف القضاء ورجاله يعطينا الثقة فى القضاة بلا حدود وان كنا نتمنى سد الثغرات الحكومية الموجودة والمتعلقة بوسيلة نقل الصناديق من اللجان الفرعية حتى اللجان العامة للفرز ونطلب توقيع القضاة على أوراق التصويت والصناديق. واضاف حامد محمود .. ان التزوير لن يكون فى صالح أحد.. الحكومة قبل المعارضة.

هذه مواصفات الشخصيات

الكاتب السياسى عبدالغفار شكر يرى أن الشخصيات التى ينبغى ان تراقب الانتخابات يجب ان تتحلى بمجموعة شروط أولها ان تكون شخصيات مصرية تتمتع بالمصداقية فى موقفها من قضية الديمقراطية من خلال مواقفها العملية السابقة.ثانيا: ان تكون هذه الشخصيات غير مرتبطة بقوى سياسية مشاركة فى العملية الانتخابية بمعنى ان تتوافر لها الاستقلالية والحيدة.

ثالثا: ان يتوافر لعمل هذه اللجنة الشفافية الكاملة فتعلن المصادر التى ستمول تكاليف انتقال اعضائها لمراقبة الانتخابات.

شخصيات محايدة محل اتفاق

اما حزب الوفد فيرفض ان يراقب سعد الدين ابراهيم أو لجنته الانتخابات لعدم الثقة فيما ستصدره من نتائج ويؤكد ابراهيم الدسوقى أباظة السكرتير العام المساعد للحزب انه من المفروض ان تراقب الانتخابات لجنة غير مشكوك فى رئيسها وليست محل شبهات وليست لها علاقات خارجية قد تضع القائمين عليها تحت طائلة القانون.ويقول أباظة: اتصور لو كانت لدينا لجان حقوق الانسان ذات التمويل الوطنى المحترم الواضح المعلن يمكن ان تقوم بمراقبة الانتخابات فضلا عن وجود شخصيات شعبية لها وزن سياسى تقوم بالمراقبة وتكون محايدة ومحل تقدير من المعارضة والحكومة معا.

حساسية ضد التمويل الأجنبى

من جانبه يرى عبدالحميد بركات الأمين العام المساعد لحزب العمل ان الحديث عن مراقبة الانتخابات يتطلب الثقة أولا فى القائمين على هذا الأمر والا يكون من بينهم شخص يحصل على تمويل أجنبى من جهات خارجية مشبوهة فالجهات الخارجية لا تهمها سوى مصلحتها الخاصة بغض النظر عن مصلحة بلادنا

سعد مرفوض مرفوض

محمد عقل السكرتير العام لحزب الوفاق القومى يرفض ان يشارك سعد الدين ابراهيم ولجنته بوضوح وصراحة فى ممارسة أعمال الرقابة على الانتخابات الحالية بكل الصور والاشكال ويقول: نحن ضد الأمريكان وتدخلاتهم الوقحة فى الشئون العربية سواء مصر أو غيرها ، ورجل اسمه سعد الدين يحصل على تمويل خارجى وله علاقات «مشبوهة» لن نثق فيه أبدا مهما قال عن نتائج الانتخابات وسعد مرفوض مرفوض!! وكذلك لجنته.

المندوب هو المراقب الأول

يرى مصطفى مشهور المرشد العام للاخوان المسلمين انه اذا اقام سعد الدين ابراهيم لجنة لرقابة الانتخابات فهذا الأمر مرده للحكومة وهى القادرة على محاسبته ومراقبته بل وحتى محاكمته عما فعل وهذه ليست مسئولية الاحزاب أو القوى السياسية.

ويرى ان الرقابة تتم عبر مندوبى المرشحين داخل اللجان الانتخابية .. لكنه يخشى من التزوير اثناء نقل الصناديق الى لجان الفرز. ويعلن المهندس مصطفى مشهور ثقته الكاملة فى رجال القضاء المصرى العظيم مؤكدا انهم قادرون على القيام بالمهمة الوطنية وحول وجود شخصيات تراقب الانتخابات أكد مشهور ان مثل هذا الأمر يشترط موافقة الحكومة أولا .. لكنها عموما تخشى الرقابة الخارجية على الانتخابات خوفا من كشف التزوير.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٠

التزوير بنسبة ٣٠٪ فقط

أحمد طه أحد أشهر المرشحين يؤكد ان التزوير هذه المرة سوف يكون محدودا ويتعلق ببعض الشخصيات العامة التى دخلت الانتخابات وتخشى السقوط. سيكون التزوير بنسبة ٣٠٪ ومجرد الوصول الى ٧٠٪ نزاهة فهذا خطير .. واضاف طه انه لا يثق فى لجنة سعد الدين ابراهيم ذات التمويل الأجنبى فنحن لا نريد شيئا ممن لهم علاقة بالتطبيع.

وقال طه: اتصور اننا جميعا كمرشحين فى كل الدوائر نكتفى هذه المرة بالاشراف الكامل للقضاء وهو لن يغامر بتاريخه الطويل وهو تحول جذرى نرجو من بعض الصغار فى بعض الأماكن ادراك خطورة الأمر وليفهموا رسالة الرئيس مبارك الذى يريد انتخابات حرة بالفعل.

لا نريد رقابة من الخونة

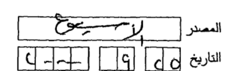
يقول رجب هلال عضو مجلس الشعب عن حزب الأحرار ان الإعلان عن لجنة لسعد الدين ابراهيم إعلان مدفوع الأجر تدعمه منظمات صهيونية وماسونية تستهدف من وراء ذلك التدخل القبيح فى الشئون الداخلية لمصر، والوطنيون والشرفاء فى هذا الوطن يرفضون هذا التدخل السافر، لان مصر دولة كبيرة وعظيمة فيها من الضمانات والآليات ما يكفى تحقيق نتائج تحقق صالح الشعب المصرى العظيم

وقال حميدة: اننا نطمئن تماما الى ان الشعب المصرى يرفض هذا التدخل الأحمق من شخص يرتبط ارتباطا وثيقا بكافة الدوائر الشيطانية الخارجية وليس معنى الافراج عنه بكفالة انه برىء مما فعل فمازال رهن التحقيق.

تحقيق: سيد الخمار



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ



لعبة جديدة



مصطفى بكرى

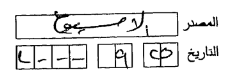
ما رأيكم يا سادة يا كرام، إذا جاء لص محترف وقال: أنا الأمين على أموالكم وبيوتكم؟.. هل نصدقه ونسلم له الجمل بما حمل؟.. أكيد أننا لو فعلنا ذلك فنحن الذين سندفع الثمن، فاللص سيسرق الكحل من العين، وسيقف بكل بجاحة ليحدثنا عن النزاهة والأمانة والشرف!!

وهذا بالضبط ما يحدث من سعد «الأمريكانى» وشهرته سعد الدين إبراهيم، فهذا الرجل الذى ضبط متلبسًا بالاحتيال والتزوير والمتاجرة فى عرض الوطن وقف منذ أيام فى الجامعة الأمريكية ليعلن أنه قرر - أى والله - قرر تشكيل لجنة لمراقبة انتخابات مجلس الشعب القادم.

واستكمل سعادته الحديث بالقول إنه قرر أستاذ الأمر لطلابه بقسم الاجتماع بالجامعة الأمريكية للقيام بهذه المهمة الجبارة، ومتابعة أحوال المرشحين، وصناديق الاقتراع، حتى انتهاء العملية الانتخابية ليصدر حكمه وقراره الحكيم.

ولم يخجل سعد الأمريكانى من القول إن قرار تشكيل لجنة المراقبة كان السبب وراء اعتقاله - ولأنه مناضل عنيد فقد قرر الاستمرار فى مهمته المقدسة وأنه مستعد - يا عينى - لتقديم كل التضحيات من أجل الديمقراطية وشعب مصر!!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com


وقد كنت أتمنى من مستر سعد أن يكشف الحقيقة للطلاب، وأن يقول لهم إنه معذور فى شوية دولارات، ولهذا السبب قرر المغامرة مرة أخرى، فى ظل حماية سادة الكون الأمريكان، ورييب العفة والطهارة بيل كلينتون رضى الله عنه وأرضاه.

نحن مستعدون أن نتفهم المطالب الدولارية للمستر الأمريكانى، والتى يقال إنها قد تبلغ هذه المرة نحو نصف مليون دولار لزوم الانتقالات والمصاريف وأكواب الشاى، ولكن ألا يخجل جنابه من المتاجرة بطلاب الجامعة واستخدامهم كوقود لأطماعه المالية وارتباطاته الأمريكانية ـ الغربية ـ الإسرائيلية.

فى المرة السابقة، وفى مرات عديدة استغل حاجة بعض الباحثين الشباب، راح يخدعهم باسم البحث العلمى، ويضمهم إلى مركزه المشبوه مقابل فتات الأموال، وجاء الدور الآن ليمارس سطوته على طلابه برعاية السفير الأمريكى ـ رجل المخابرات ـ ويجندهم ـ قال إيه ـ لمراقبة الانتخابات!!

ونحن لن نسأل فى هذه المرة عن حقيقة أهداف المستر الأمريكانى، فكل شىء مكشوف ومعروف، وهو ليس أكثر من منفذ للأجندة الأمريكية على أرض مصر ـ إنه المندوب السامى الأمريكانى الجديد، الذى حرك القبض عليه الإدارة الأمريكية كلها بدءا من الرئيس كلينتون وانتهاء باليهودى المتصهين توماس فريدمان.

وأنا مستعد أن اقسم من الآن وحتى انتهاء الانتخابات أن مستر إكس الأمريكانى لا يمتلك أية آليات لمراقبة الانتخابات، وأنه لن يصرف ولو ٥٪ من المال الذى سيحصل عليه من سادته، وأنه ربما يعطى كل طالب مائة جنيه ليعد له تقريرًا من مكاتبهم، يتهم فيه الدولة بتزوير الانتخابات.

وأمثال مستر إكس لديهم وجهات نظر مسبقة، وتقارير معلبة وجاهزة، هو لا يعنيه أية متغيرات، ويرى أن كل خطوة ايجابية تقوم بها الدولة تضعف من عملية حصوله على الأموال، ولذلك هو يسعى هذه المرة لتنفيذ هدف الأسياد بالاساءة إلى القضاء المصرى النزيه.

ويعلم سعد الأمريكانى ـ قبل غيره ـ أن هذا الهدف هو غاية المراد لأعداء الوطن الذين يسعون لهدم القيم واشاعة أجواء من عدم الثقة فى كل شىء، ولذلك قرر أن يخوض المعركة، فالثمن كبير، وحامى الحمى مستعد ببيانات الشجب والاستنكار.

وفى هذا العدد استطلعت صحيفة «الأسبوع» موقف الأحزاب، وبعض المرشحين من هذه اللعبة الجديدة، فكانت وجهات النظر متطابقة والكل اجمع على الرفض، لأن من تقدم بالاقتراح شخص ليس اهلاً للثقة، والكل يتحاشاه بعد أن ثبت باعترافات المقربين منه أنه زور واحتال على الاتحاد الأوربى وعلى المصريين.

لقد وصل سعد الأمريكانى فى جرأته إلى الاستعانة بأسماء أناس لا علاقة لهم بالموضوع، وزور بأسمائهم بطاقات انتخابات ليقبض مبلغ ستة جنيهات عن كل بطاقة مزورة تصل إلى الاتحاد الأوربى، فهل مثل هذا الشخص يؤتمن على شىء؟!

أنا لا أريد أن أخوض فى تاريخه، ولكننى استشهد بالدكتورة سعاد الصباح واسألها لماذا طردت مستر إكس من دار سعاد الصباح للنشر؟ وماذا عن الملايين التى جرى اختلاسها جهارًا نهارًا؟!

إن الفضائح تزكم الأنوف، والسيرة اللاعطرة يعرفها الكبير والصغير، ويتندر بها القاصى والدانى.. فأى لجنة تلك التى تؤتمن لتراقب قضاة مصر؟ ومن الذى أعطى هذا المدعى سلطة التدخل فى شئون البلاد لحساب الغير؟!

لقد ارتضى هذا الشخص لنفسه أن «يتأمرك» ويحصل على الجنسية، وانقلب على مواقفه بنسبة ١٨٠٪، واطلق لحيته المشذبة، وأسس مركزًا حمل اسم «ابن خلدون» ثم جاء ليعلمنا أصول الديمقراطية، ويقيم لنفسه دولة داخل الدولة، محتميًا بسادته الذين يقدمون له المال الملوث.

وعندما قامت مباحث امن الدولة بالقبض عليه بعد أن ظللنا لست سنوات نكشف ألاعيبه ومخططاته ضد الوحدة الوطنية، والأمن القومى راح يوجه الرسائل سرًا وعلانية للرئيس مبارك يطلب الصفح والغفران، فى الوقت الذى راح يحرض فيه الأمريكان على التدخل فى شئون مصر، وممارسة الضغوط للافراج عنه.

ويوم أن أفرج عنه عاشت مصر مأتمًا كبيرًا، شعرنا جميعًا بأن سعد الأمريكانى يخرج لنا لسانه، وكأنه يقول إنه أقوى من سلطة الدولة، وأن أحدًا لن يجرؤ على محاكمته طالما ظل محتميًا بسادته الأمريكان.

ونحن وإ ن كنا نثق فى قضائنا العادل ثقة مطلقة، إلا أننا ندرك أن الدولة المصرية لن تسمح أبدًا لسعد وأمثاله باختراق الأمن القومى والاساءة لسمعة الوطن، وأنه سيحاكم محاكمة عادلة فى أقرب وقت ممكن.

وإذا كانت مصر تمد يدها للجميع بحكم دورها المحورى والمهم فإن العلاقة مع الولايات المتحدة لا تعنى فتح الباب «للأمركة» واستباحة كل شىء على أرض الوطن وفرض الحماية على التابعين والعملاء.

وإذا كان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر قد قال بعد الافراج عن سعد الأمريكانى: «إن إدارته تشعر بالقلق الجدى فيما يتعلق بالوضع العام فى مصر» فنحن نقول له: «أولى بكم أن تلتفتوا لشئونكم ومجتمعكم الذى تمارس فيه أحط أنواع العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية على السواء».

وإذا كانت أمريكا تريد أن تنصب من نفسها رئيسًا لمجلس إدارة العالم، فإن مصر قيادة وشعبًا ترفض التدخل فى مراكز الأبحاث المشبوهة، وبوتيكات حقوق الإنسان ليسوا سوى أداة طيعة فى أيدى المولين الذين لا تخفى حقيقة أهدافهم على أحد.

وليعلم سعد الأمريكانى وأمثاله أنهم أصبحوا مجموعة منبوذة، خارجة، على الاجماع الوطنى، بعد أن كشف الناس حقيقتهم وأدركوا مغزى أهدافهم التآمرية الخبيثة، وأيقنوا أن هذه النغمة النشاز آن لها أن تتوقف وأن تحاكم جراء أفعالها الآثمة.

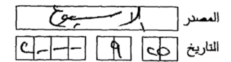
وإذا كانت العولمة الجديدة تعتبر هؤلاء أدوات لا يجب الاستغناء عنها فى تحطيم الأوطان من الداخل وبث الفرقة وإثارة النعرات تمهيدًا لضرب سيادة الدولة الوطنية فنحن سنقاومهم من بيت إلى بيت وسنكشف زيفهم وادعاءاتهم المشبوهة.

إن المطلوب من الحكومة أن تضع حدًا لعبث سعد الدين إبراهيم وأمثاله، وأن توقف هذه المحاولات التى تعرف من يقف وراءها ومن يدفع لها مئات الألوف من الدولارت.

لقد مللنا من أسلوب الحكومة فى المعالجة، ونحن نحذر من أن لغة الصمت خوفًا من الصديق الأمريكى سوف تدفع الكثيرين إلى الجرأة للعبث بمقتضيات الأمن والاستقرار وأنه حان الوقت لوضع حد لهذه المهازل التى ندرك أهدافها.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وإذا كانت أمريكا وحلفاؤها يتحججون بشعارات حقوق الإنسان وحرية البحث العلمى، فليقولوا لنا ما رأيهم لو أرسلت مصر بعثة من أبنائها لمتابعة الانتخابات الأمريكية وزيف الديمقراطية الرأسمالية.

فليقولوا لنا ماذا لو قام باحث أمريكى باجراء بحث عن القوة العسكرية الأمريكية لتقديمه إلى بلد مثل روسيا أو غيرها؟.. ترى هل سيتركه الأمريكان وشأنه أم سيلقون القبض عليه بتهمة العمالة لحساب قوى أجنبية؟!

إنها أسئلة نعرف إجاباتها مقدمًا، وندرك أن هدف واشنطن ليس حماية حقوق الإنسان ولا نزاهة الانتخابات، ولكن تشويه سمعة مصر والاساءة إلى قيادتها السياسية، تلك القيادة التى لاتزال برغم كل الضغوط تقف حجر عثرة أمام المخطط الأمريكى - الصهيونى فى المنطقة.

بقى أخيرًا القول إن الجهات المعنية مطالبة بالتحرك فورًا وإعلامنا بتطورات قضية سعد الدين إبراهيم، وهل حفظت أم هى معلقة؟ وإلى متى؟

نريد أن نعرف ماذا جرى؟ فالناس تتساءل فى الشارع ولا تجد إجابة شافية حتى الآن.

وإلى أن يتم الانتهاء من إعداد القرار فى قضية سعد الدين إبراهيم، فنحن سنظل نطالب بمحاكمته، ونكشف ألاعيبه ونقاوم كل مخططات سادته على أرض مصر.

إن ثقتنا فى القضاء المصرى كبيرة، وضمانات العملية الانتخابية المقدمة تستحق الاشادة والتقدير، كما أن ثقتنا فى تعهد الرئيس مبارك باجراء انتخابات نزيهة أمر يلقى المصداقية لدى الشارع المصرى.

من هنا نحن نرفض اللجان المتأمركة، ونرى أن سماح الحكومة المصرية لأمثال هؤلاء بتشويه سمعة الوطن جريمة لا تغتفر وأمر لن يمر بسهولة.

وإذا كان المرشحون والأحزاب أعلنوا الرفض فلصالح من يتحرك سعد الدين إبراهيم؟!

الإجابة معروفة.. ونحن فى انتظار قرار الدولة المصرية.

بقيت كلمة - أخيرًا - لقد قرأت بالأمس هجومًا شديدًا نشره سعد الدين إبراهيم فى مجلة «المجلة» السعودية التى تصدر من لندن شنه على منتقديه الذين رفضوا ألاعيبه واتهمهم بالجبناء عملاء الأجهزة الأمنية. ونحن نقول له إن كلماته الرخيصة تكشف عن جوهره وانفلات أعصابه واصابته بمرض الهيستيريا.. وأنا أعذر سعد الدين إبراهيم فقد أصبح معزولاً يتحاشاه الجميع، بل أصبحت صورته كريهة جدًا فى الشارع المصرى.

وأرجو أن يثق سعد الأمريكانى بأنه لم يعد له مستقبل على أرض هذا الوطن ولا دار ولا قبر فى تراب مصر، فمصر العظيمة تلفظ كل من ينتهك عرضها ويتاجر فى شرفها وينحاز لأعدائها.

والعذر فى ذلك أن سعد الدين إبراهيم أمريكانى الجنسية حتى إن كان مصرى المولد.. يتلقى تعليماته من السفارة الأمريكية وأجهزة الاستخبارات.. فهل يقبل المصريون أمثال هؤلاء بين صفوفهم؟!

الإجابة واضحة ولا تحتاج إلى تعليق.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر ...
التاريخ ... ٥ | ٩ | ...

محاكمة عاجلة .. لسعد الدين إبراهيم وأعوانه
العقوبات تصل للأشغال الشاقة المؤبدة

كتب - محمود نوفل وابراهيم العزب :

تتسلم اليوم محكمة استئناف القاهرة أوراق قضية مركز ابن خلدون حيث يقوم المستشار وحيد محمود ابراهيم رئيس المحكمة بتحديد جلسة عاجلة لمحاكمة الدكتور سعد الدين ابراهيم وأعوانه الـ٢٨ متهما خلال الشهر القادم أمام محكمة جنايات القاهرة دائرة الخليفة بمحكمة جنوب القاهرة.

يواجه الدكتور سعد الدين ابراهيم عقوبات تصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة..قال حمدى خليفة المحامى بالنقض وكيل نقابة المحامين بالجيزة ان سعد الدين ابراهيم يعاقب وفقا لنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات عن تهمة تلقى تبرعات بدون ترخيص وتصل العقوبة بها الى ٥ سنوات سجنا أما جريمة التحايل على جهة اجنبية المقترنة بجنحة الاستيلاء على اموال منها فهى تخضع لنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويعاقب عليها بالسجن ٣ سنوات..اما جريمة الاشتراك فى تقديم رشوة لموظف عام فيعاقب عليها بنص المادتين ١٠٤، ١٠٥ من قانون العقوبات وتصل العقوبة فيها الى الاشغال الشاقة المؤبدة.

وبخصوص جريمة التزوير فى البطاقات الانتخابية وفى محرر عرفى فهى تخضع لنص المادة ٢١٥ من قانون العقوبات حيث تصل العقوبة الى ٣ سنوات سجنا.

اعترف الدكتور سعد الدين فى تحقيقات النيابة بتلقيه مساعدات وايداعها فى حسابه الشخصى باحد البنوك الاستثمارية بفرع المعادى بدون اذن من الجهات المختصة.

كشفت التحقيقات ان مساعد الشرطة المتهم محمد حسنين عمارة استخدم خاتم شعار الجمهورية الخاص بمركز شرطة منوف للتوقيع على ست شهادات رسمية تفيد بانه واخرين استخرجوا ٦٨ الفا و٧٠٠ بطاقة انتخابية وقدمت المتهمة «ماجدة ابراهيم البنه» الموظفة بمجلس مدينة منوف رشوة مالية مقابل ذلك.

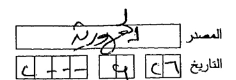
كما كشفت التحقيقات.. ان العاملين بالمركز بتوجيهات من المتهم الاول سعد الدين زوروا فواتير وشيكات برواتب موظفى المركز وارسلوها الى الاتحاد الاوروبى للاستيلاء على امواله.. وانهم تمكنوا من تزوير ٦ الف بطاقة انتخابية فى القاهرة مقابل ٢٠ الف جنيه.

القى الدكتور سعد الدين فى التحقيقات بالمسئولية على خالد فياض المتهم الثالث فى جريمة تزوير البطاقات والشهادات الانتخابية بينما اعترف خالد فياض بانه كان يتلقى التعليمات من الدكتور سعد الدين ابراهيم.

اكدت التحقيقات.. ان الدكتور سعد الدين ابراهيم كان يحتفظ بمبالغ مالية فى بعض البنوك الأجنبية وداخل مصر فى حساب خاص به والمدعى انها تخص مركز ابن خلدون علاوة على امتلاكه اكثر من شقة داخل محافظة القاهرة لاستخدامها فى اغراض المركز.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

فى قضية «ابن خلدون»:

سعد الدين إبراهيم.. ينتظر السجن ١٥ سنة

التهم: بيع وقائع وهمية للخارج تضر بهيبة الدولة.. تلقى تبرعات دون ترخيص

كتب ـ عاطف أبو الخير وشريف الملاح:

يواجه الدكتور سعد الدين ابراهيم ـ المتهم الأول فى قضية مركز «ابن خلدون» عقوبات تصل إلى السجن ١٥ سنة.. فى التهم المنسوبة إليه.. باشاعة بيانات كاذبة فى الخارج، تضر بهيبة الدولة، والاحتيال على جهات أجنبية للحصول منها على أموال مقابل مدها بوقائع مزورة، وتلقى تبرعات، دون الحصول على ترخيص من الجهات المسئولة.. ويواجه أعوانه ـ وعددهم ٢٧ ـ عقوبات تصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة.. لاتهامهم بالاتفاق الجنائى والرشوة والتزوير.

أكد مصدر قضائى أن الدكتور سعد الدين يواجه عقوبة الحبس لمدة تصل إلى ٥ سنوات فى تهمة اذاعة البيانات الكاذبة والشائعات المغرضة المتعلقة ببعض الأوضاع الداخلية بالبلاد التى من شأنها اضعاف هيبة الدولة.. وأيضا الحبس ٣ سنوات كحد أقصى فى تهمة الاحتيال على الاتحاد الأوروبى والاستيلاء على أموال منه، بعد ايهامه بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة..والسجن ٧ سنوات فى تهمة تلقى تبرعات من جهات أجنبية دون ترخيص.. يواجه المتهم محمد حسنين عمارة ـ مساعد الشرطة بمركز شرطة منوف عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، لاخلاله بواجبات وظيفته، وحصوله على رشوة ٦٠٠ جنيه مقابل منح ماجدة ابراهيم البيه ـ الموظفة بمركز ابن خلدون ـ ١٨ ألفا و٧٠٠ بطاقة انتخابية على خلاف الحقيقة وزور فى محررات رسمية منسوب صدورها لمركز الشرطة، تحمل توقيعه.

ينتظر المتهمة ماجدة البيه الموظفة بالمركز نفس العقوبة لتقديم رشوة لمساعد الشرطة والاتفاق الجنائى بطريق الاشتراك والمساعدة فى التزوير واستعمال محررات رسمية مزورة.

يواجه جميع المتهمين فى القضية عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، لاتهامهم بالاتفاق الجنائى بطريق الاشتراك والمساعدة فى النصب والتزوير.

كانت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام بدوى المحامى العام قد أحالت المتهمين إلى محكمة أمن الدولة العليا بعد تحقيقات استمرت ثلاثة أشهر تم حبس د.سعد الدين و١٠ من المتهمين لمدة ٤٥ يوما على ذمة التحقيقات لعدم التأثير على الأدلة.. وأخلى سبيلهم بعد استكمال اركان التحقيقات.

صرح مصدر قضائى مسئول بمحكمة استئناف القاهرة بأنه سيتم تحديد جلسة لمحاكمة المتهمين بعد تسلم المحكمة أوراق القضية.

قضية سعد الدين ابراهيم: نحو محاكمة عاجلة

محاميه يحمله مسؤولية تحريك القضية

□ القاهرة - محمد صلاح

■ لام محامي رئيس مركز «ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم موكله وحمله مسؤولية قرار اصدره النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد واحال بموجبه ابراهيم و٢٧ آخرين من المتعاملين مع المركز على محكمة امن الدولة العليا.

واعتبر المحامي فريد الديب امس، أن ابراهيم لم يستمع إلى نصيحته بـ«التزام حدود عمله كاستاذ جامعي وتفادي تأليب الراي العام ضد الدولة».

وينتظر ان يعلن رئيس محكمة الاستئناف المستشار وحيد محمود في وقت لاحق موعد بدء النظر في القضية. وعلم ان هناك اتجاه لتجهيز محاكمة عاجلة تتخطى الدور القضائي المعتاد.

ورجحت مصادر مطلعة ان تبدأ محاكمة ابراهيم وزملائه بعد انتهاء العطلة القضائية بداية تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. واعرب إبراهيم عن أمله في أن يخضع لمحاكمة عادلة، واعتبر ان مراقبة الانتخابات «واجب وطني» يتناسب مع دوره كعالم اجتماع سياسي. وقال لـ«الحياة» «وقعت الواقعة والقضية ظلت مفتوحة حتى اتضح للسلطات إنني ساشارك في متابعة الانتخابات فتم تحريكها».

وابدى محامي ابراهيم تشاؤمه، معتبراً أن موكله «تسبب في عدم إتاحة الفرصة لحفظ القضية ووقف الإجراءات التي اتخذت فيها عند حد التحقيقات التي جرت في نيابة امن الدولة وحبس ابراهيم وبعض المتهمين لمدة ٤٠ يوماً». وقال الديب لـ«الحياة»: «منذ أطلق إبراهيم راح يشارك في ندوات ويلقي محاضرات ويقيم اجتماعات ويتحدث إلى وسائل الإعلام العالمية ويسخر من السلطة والمسؤولين ويصور نفسه ذبيحة على قربان الحرية والديموقراطية ودخل في تحد سافر مع الدولة، وكل ذلك كان سيبرز أثره في عدم تعاطف اي مسؤول معه، وتخلي كل الأجهزة الرسمية عنه». ورأى الديب أن قرار إحالة القضية على المحاكمة «نتيجة طبيعية لما اقدم عليه إبراهيم»، مؤكداً انه كان نصحه عقب إطلاقه «أن يلزم حدود عمله كاستاذ في الجامعة الاميركية وأن يتناسى تماماً موضوع قضيته وأن لا يتحدث فيها، وأن يتوقف عن تأليب الراي العام ضد الدولة على خلفية القضية، لأن الدولة من الأساس لن تقبل بذلك ولن تتركه يمر من دون رد فعل مناسب من جانبها».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٠

... وخوف على مستقبل المجتمع المدني

□ *القاهرة - «الحياة»*

■ عبر حقوقيون مصريون عن خشيتهم من تاثير محاكمة رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم على مستقبل النشاط الحقوقي والمدني في البلاد، وسجلوا تحفظاً على احالة رئيس مركز غير حكومي للمحاكمة، في تهم تتعلق بالرأي والمعارضة للحكومة اكثر من كونها مخالفة للقوانين الجنائية.

واعرب الحقوقيون عن ارتياحهم إزاء احالة ابراهيم على محكمة أمن الدولة العليا، التي لا تخضع لاحكام قانون الطوارئ، بدلاً من احالته على القضاء الاستثنائي (العسكري او الخاضع لاحكام الطوارئ) غير القابل للطعن في احكامه.

وجاء قرار إحالة ابراهيم على المحاكمة، عقب حملة اعلامية مفاجئة، شنتها بعض الصحف المحلية ضده، بعد فترة هدوء استمرت اكثر من شهر خلت خلالها وسائل الاعلام من متابعات سواء للتحقيقات التي جرت مع رئيس «مركز ابن خلدون»، او لقرار التصريف في القضية.

وفي هذا السياق اشار الحقوقي البارز السيد نجاد البرعي الى ان «الاحالة على قضاء يجوز الطعن في احكامه، جانب ايجابي لا يجوز تجاهله، وستتحول وقائع الجلسات الى مواجهة طال انتظارها ضد سياسات الحكومة، والانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان، في مواضيع شتى، منها حق التجمع وحرية الراي، وسنسعى الى أن نحسم عبر القضاء خلافات عدة مع الحكومة، في هذا الشان».

ورأى مدير «مركز استقلال القضاء والمحاماه» السيد ناصر امين، الاحالة على محكمة لا تخضع لاحكام الطوارئ «اجراء مطمئناً نسبياً» لكنه اعتبر «ما حدث مع الدكتور ابراهيم، يتواصل في سياق احداث تجري منذ نحو سنة تؤكد موقفاً للدولة ضد نشطاء المجتمع الحقوقي والمدني، خصوصاً ان قضية «مركز ابن خلدون» ذات ابعاد سياسية اكثر منها قانونية، ونحن أمام مفترق طرق، اما الاستمرار والمواجهة او الامتناع عن النشاط نهائياً في مصر».

واعتبر مدير «مركز القاهرة للدراسات والمعلومات» السيد امين سالم ان ابراهيم «حظي بفرصة طيبة، لاحالته على قضاء خارج عن احكام الطوارئ» لكنه شدد على انه «لا يمكن قبول مبدا احالة اصحاب الرأى على المحاكمة».

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأخبار
التاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٠

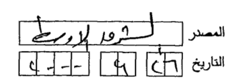
ملف قضية مركز ابن خلدون فى المحكمة خلال أيام

كتبت خديجة عفيفى:

تتسلم محكمة استئناف القاهرة خلال أيام من نيابة أمن الدولة العليا أوراق قضية مركز ابن خلدون المتهم الأول فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم و٢٧ آخرون وذلك لتحديد جلسة عاجلة لمحاكمتهم لاتهام الأول بالإتفاق الجنائى على تقديم رشوة لموظفى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وتلقيه تبرعات من جهات اجنبية دون ترخيص والنصب واستعمال الطرق الاحتيالية للاستيلاء على اموال الجهات الاجنبية لمصلحته ولاتهامه بأنه مصرى الجنسية اذاع فى الخارج بيانات واشاعات كاذبة تتعلق بالاوضاع الداخلية للبلاد تفيد بتزوير الانتخابات والادعاء بوجود اضطهاد ودينى للاقليات. يعد أوراق القضية المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا وباشر التحقيقات فريق من رؤساء النيابة وهم: سامح سيف واشرف العشماوى ووليد المنشاوى وحسام موسى وأحمد خيرى ومحمد الفيصل واشرف هلال. اشتملت قائمة الادلة على تقرير البنك المركزى الذى اثبت انه بالكشف على سرية حسابات المتهم الأول بنك مصر الدولى والبنك التجارى الدولى أن لديه ١٤ حسابا خاصا به وبمركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات وثبت وجود اموال المنحة المقدمة من الاتحاد الأوربى.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سعد الدين إبراهيم يتوقع براءته ومحاميه قد يتخلى عنه

القاهرة: «الشرق الأوسط»

توقع استاذ الاجتماع المصري الدكتور سعد الدين ابراهيم، رئيس مركز ابن خلدون، براءته من كل التهم المنسوبة إليه في قرار إحالته إلى المحاكمة أول من أمس، ولم يشأ الرد على لائحة الاتهامات التي وجهت اليه والى 28 من معاونيه ومنها تلقي معونات أجنبية واذاعة بيانات كاذبة، مشيراً إلى انه فندها خلال التحقيقات التي اجريت معه طيلة فترة سجنه التي امتدت 45 يوماً.

واضاف ابراهيم لـ«الشرق الأوسط» انه لا يشعر بالمرارة من احالته إلى المحاكمة، واصفاً هذا القرار بأنه «نصف متوقع»، وقال: لو قبلت الاغتيال المعنوي وأغلقت فمي ربما حفظت القضية، لكنني غير معتاد على الصمت والهزيمة ولذا تكلمت.

واعتبر ابراهيم أن توقيت احالته إلى المحاكمة قبيل الانتخابات البرلمانية في مصر دليل على أن القضية برمتها مرتبطة بمراقبته للانتخابات البرلمانية الماضية وعزمه على تكرار نفس الأمر في الانتخابات المقبلة.

لكن محاميه فريد الديب حمل عليه واتهمه بأنه السبب في قرار احالته للمحاكمة، مشيراً إلى أن ابراهيم لم يستمع للنصائح العديدة بضرورة التعامل مع الأمور بحكمة، وعمد إلى السخرية والهجوم على الحكومة، ولذا كان قرار المحاكمة طبيعياً، وقال انه لم يتخذ قراراً حتى الآن بالموافقة على الدفاع عنه أمام المحكمة.

اما ابراهيم فقد نفى ذلك، مؤكداً انه لم يهاجم الحكومة، مشيراً إلى انه ألقى عدة محاضرات على بعض طلابه عن كيفية متابعة الانتخابات ولم تحمل أي هجوم على الحكومة أو السخرية منها.

مصر: محاكمة "عاجلة" لسعدالدين إبراهيم والحملة على "الاخوان" تبلغ ذروتها بحبس ٤٠

□ القاهرة - محمد صلاح

■ بات من الصعب على رئيس «مركز إبن خلدون» للدراسات الانمائية الدكتور سعدالدين إبراهيم إكمال خططه لمراقبة الانتخابات البرلمانية المصرية التي ستجرى الشهر المقبل، إذ انه سينشغل باجراءات القضية المتهم فيها مع ٢٧ آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز، بتهم تصل العقوبة فيها إلى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة بعدما احيلت القضية على محكمة أمن الدولة العليا.

وبدا سياق الاحداث في قضية إبراهيم وكان الحكومة ستعمل على محاكمة عاجلة يتوقع أن تبدأ في غضون أيام.

وزاد من أزمة إبراهيم موقف محاميه فريد الديب الذي أدلى امس بتصريحات إلى «الحياة» حمل فيها موكله مسؤولية تحريك القضية «لإصراره على تحدي السلطة وعدم سماعه نصائحه التزام حدود عمله كأستاذ جامعي». (راجع ص٥)

وفي حين اغلق امس باب الترشيح للانتخابات شهدت المواجهة بين جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة والحكومة تصعيداً جديداً. اذ ردت السلطات على بيان أصدره التنظيم أول من امس وطالب فيه بحوار بين الطرفين «حفاظاً على الاستقرار» بتوسيع الحملات ضد عناصر الجماعة من المؤثرين في الانتخابات. وتحدثت أوساط الاخوان عن ملاحقات ومطاردات جرت امس في محافظات عدة استهدفت عناصرهم الى حد ان عشرات منهم فروا من منازلهم، كما امرت نيابة أمن الدولة العليا

مساء امس بحبس اكثر من اربعين من رموز «الاخوان» كانت اجهزة الامن القت القبض عليهم صباحاً في محافظات دمياط والغربية والاسكندرية. على رغم ذلك بدا واضحاً اصرار «الاخوان» على المضي في المشاركة في الانتخابات، اذ اكملوا امس ترشيح نحو ٧٥ من رموزهم وقدم المحامي سيف الاسلام حسن البنا طلب الترشيح للمنافسة على مقعد «الفئات» في دائرة عابدين، لكن نائب المرشد العام للجماعة المستشار مامون الهضيبي اعرب عن مخاوف من اقدام الحكومة على استبعاد بعض مرشحي الاخوان «لأسباب امنية».

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ / ٠٩ / ٢٠٠٠

كيف صار عالم الاجتماع المصري "قضية"؟

بين الذاتية والموضوعية

ميلاد حنا *

■ إن تفاصيل ما جرى منذ أن قبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم حتى الإفراج عنه بعد نحو ٤٠ يوماً من «الحبس»، لم تُعرف كاملة، ولن تعرف بتفاصيلها الدقيقة، ولا حتى لسعد الدين إبراهيم ذاته أو لزوجته بربارة التي «ناضلت» حتى افرج عنه، فكل طرف من اطراف تلك القضية - الظاهر منهم والخفي - عرف «جانباً» من القصة. وربما تكشف جلسات محاكمة ابراهيم بعض التفاصيل لكن الأمر الاصعب، هو «استكمال» الصورة «قبل» الاعتقال، ذلك أن سعد الدين إبراهيم صار شخصية «أكاديمية» معروفة مصرياً وعربياً وعالميا قبل ان يعتقل، وتظل «الفزورة»: ما القشة التي قصمت ظهر البعير، وكانت السبب «المباشر» في أن يصدر - على عجل - أمر اعتقاله ومن قيادة كبيرة كما نسمع ونلمس؟ ويتبع ذلك في الجانب المستقبلي الآخر: ما مصير سعد الدين إبراهيم في الأشهر القليلة المقبلة؟ فهناك إجماع على أن «الملف» أقفل والكفالة دفعت وتراجعت قائمة الاتهام بالتخابر والاستيلاء على اموال الأوروبيين.

اتصور أن من «حفروا» له من اجهزة الدولة العليا (أياً كان اسمها الرسمي المعلن) لديهم إحساس بالندم. ذلك أن «الرياح» أتت على غير ما يشتهي من اوصوا بحبس سعد الدين إبراهيم عملاً بقاعدة «إضرب المربوط يخاف السايب»، وإذا بالسايب الشارد «المفتري» يتحول إلى «مربوط» بسلاسل ذهبية يطلقون عليه كلمة غير عربية «كلابشات»، وإذ بـ «المربوط» يُخرج من حبسه، بل سيؤدي ذلك إلى أن يتحول سعد الدين إبراهيم من «اكاديمي» مشهور بين «المثقفين» في العالم العربي، «نجم شباك» تتبارى محطات التلفزيون «الاقوى» والاكثر انتشاراً - في العالم العربي واميركا - للحصول على أحاديث على الهواء «مباشرة» بعد ان صار اكثر قدرة على اختيار الالفاظ والعبارات التي تساهم في تفتيت الجبهات التي «تحالفت» لكي تقهره وتدمر سمعته بكل الأساليب.

على أن ما استوقفني هو أن كل الأسلحة التي وجهت إلى إبراهيم كانت «ذاتية»، أي مرتبطة بسلوكه الشخصي وتصرفاته فكان السهم الأول هو أنه محب للمال - وربما كان ذلك صحيحاً - ولكن من منا ليست له نقطة ضعف؟

وكانت نقطة ضعف ذاتية اخرى لدى «سعد الدين إبراهيم المثقف» هي قدرته - في الكواليس - على أن يبني جسور المودة مع الأمراء والأميرات، في العالم العربي بالذات ومع قرينات رؤساء جمهوريات متعاقبين (خارج مصر)، ومن منا لا يتمنى ذلك، لو كانت لديه مواهب أستاذ علم الاجتماع السياسي.

لقد عاصرت - بل اشتركت - مع سعد الدين إبراهيم، ضمن عشرات المثقفين العرب في اجتماع ليماسول في قبرص العام ١٩٨٣ عن مستقبل الديموقراطية في العالم العربي وبدعوة خير الدين حسيب مدير مركز دراسات مستقبل العالم العربي واتفق على إنشاء «المنظمة العربية لحقوق الإنسان». ولم تجد المثقفة الشاعرة سعاد الصباح من تثق فيه إلا سعد الدين إبراهيم، فكتبت باسمه شيكاً بمليوني دولار ليوضع في أحد البنوك كوديعة ليصرف من ريعها السنوي على المنظمة الوليدة. ثم اشترى سعد الدين إبراهيم باسمه (بمبلغ سددته سعاد الصباح) شقة في بناية في حي «المهندسين الراقي في القاهرة» وفي النهاية سلم سعد الدين إبراهيم كلاً من

الوديعة والشقة إلى من تولوا إدارة المنظمة بعده.

واختلفت الشاعرة المحبة للوطن العربي مع إبراهيم حول طريقة إدارته لدار نشر تحمل اسمها، فهو قد لا يكون خبيراً في إدارة دور النشر أو إدارة الأموال على أنواعها وهو لم يدّع ذلك، ولكن كان «مديراً» لندوات ناجحة كما عرفناه مستمعاً جيداً ومحاوراً بارعاً يعرف كيف يختار كلماته بدقة وبصوت هادئ من دون انفعال. ومن هنا كانت «لهفة» المؤسسات - على تنوعها - والتي «تجمع» المعلومات، لكي تستفيد من قدرة إبراهيم «المحلل» على ربط المعلومات بالواقع. فالمعلومات في عصر «الشفافية» صارت متاحة، ولكن القدرة في استنباط اثر المعلومات في صناعة المستقبل هي الفيصل.

تزوج إبراهيم من اميركية - ومن خلالها - حصل على جواز سفر اميركي، وهو أمر يمارسه كثيرون، ولكن المهم هو انه «عاد» الى مصر وارتبط بها، وبدلاً من أن يصبح وجدانه اميركياً، صار وجدان زوجته بربارة مصرياً، ودليلي على ذلك ابنه وابنته اللذان أصبحا مع اعتقاله «مناضلين» ومزجا «المصرية» الصميمة مع «المعلوماتية» الاميركية من خلال الانترنت.

وكان من الممكن أن يكون خبيراً في شؤون الكواليس فقط، فهناك آلاف عاشوا ويعيشون في الكواليس وحدها لأنهم غير قادرين على الظهور «فوق» خشبة المسرح، فاتقن سعد كلاً من لعبة «الكواليس»، وهو في حاجة إلى مؤهلات وقدرات خاصة (لا تتوافر لكاتب هذه السطور وهو غير خجل من ان يذكر ذلك).

ثم اتقن سعد الدين إبراهيم فوق ذلك، لعبة الدراسات والأبحاث، فكان ان جرت وراءه الهيئات الدولية، لتحصل من خلاله على «معلومات» قام «بتحليلها».

كم كنت اتمنى لو أن من خططوا - في الكواليس ومنذ فترة طويلة - للقضاء عليه ليكون «عبرة» لمن لم يعتبر، أن يلجأوا إلى «الموضوعية». وها هي كتب ومؤلفات وأبحاث سعد الدين إبراهيم منشورة ومعلنة ومترجمة، ومع ذلك لم يتمكن أيّ من خصومه السياسيين - ومنهم من ربط نفسه بأجهزة دولة معروفة ويحتمون بها - من اصطياد نص او عبارة او نظرية مما احتوته تلك المؤلفات والأبحاث لمناقشتها وفق القواعد المعتبرة لأي حوار راق.

لست بذلك ادافع عن سعد الدين إبراهيم فلدي العديد من «التحفظات» على آرائه وربما تصرفاته، بل ونقاط ضعفه. فانا أؤمن في أن العبرة ليست بالمسائل «الذاتية» بل بالانتاج «الفكري» لهذا المبدع أو ذاك. ثم إن التاريخ علمنا أن الواجب يقتضي الوقوف إلى جوار كل «مظلوم» وأنا على يقين من أن إبراهيم - في هذه القضية بالذات - كان «مظلوماً» واصطيد، ولكن خرج منها منتصراً. ونصيحتي له هو أن لا يبالغ في الشعور بالانتصار حتى لا يقع في الخطيئة نفسها التي وقع فيها خصومه، وليتمكن من استكمال دوره في المستقبل القريب.

* كاتب مصري.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ . ٠٩ . ٢٠٠٠

سلوك سعد الدين إبراهيم مستقبلاً سيحدد مصير قضيته

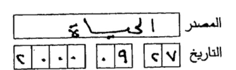
محمد صلاح *

□ عادت الضجة مرة أخرى حول القبض على رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، ومازالت اسئلة عدة تبحث عن اجابات دون جدوى. وعلى رغم ان ابراهيم انشغل منذ اطلاقه في الإدلاء بأحاديث وإجراء مقابلات تناول فيها من وجهة نظره الاسباب التي يعتقد انها كانت وراء ما جرى له، الا انه لم يجزم بشيء وإنما ظل يطرح احتمالات اكثر من معلومات باستثناء تأكيده، عزمه مراقبة الانتخابات البرلمانية المقبلة. اما الاجهزة الرسمية المصرية فهي اكتفت بسيل التهم التي وجهت الى الرجل عند القبض عليه واثناء مراحل التحقيق معه والتي كانت تسرب الى وسائل الاعلام على لسان مصادر غير معروفة ترسيخاً للقاعدة التي درج المسؤولون المصريون على اتباعها وهي «ان القضية محل تحقيق من جانب النيابة ولا يصح التدخل فيها».

وكان لافتاً ان وزارة الداخلية وهي الجهة التي تولت عملية القبض على ابراهيم تنفيذاً لقرار نيابة امن الدولة لم تصدر اي بيان في شأن القضية على خلاف ما درجت عليه الوزارة في مثل تلك القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام ووسائل الاعلام. كما ان تسريبات حول ما كان يجرى في جلسات التحقيق كانت تنسب اما الى المحققين من اعضاء النيابة او هيئة الدفاع عن ابراهيم حيث كان المحامون يخرجون من الجلسات ليواجهون بأسئلة الصحافيين المتعطشين لمعرفة ما جرى في الغرف المغلقة. وعلى الأرجح، فإن السلطات المصرية كانت تتوقع أن تتسبب عملية القبض على رئيس «مركز ابن خلدون» ثم احالته على نيابة امن الدولة وحبسه احتياطاً على ذمة التحقيقات ردود فعل في اتجاهات عدة، فالجنسية الاميركية التي يحملها لم تكن خافية على احد، كما ان السوابق الاميركية تؤكد ان ادارة ذلك البلد لن تترك الامر يمر من دون ان تسعى بكل الطرق العلنية او اللقاءات والاتصالات الرسمية البعيدة عن الضوء الى اطلاق مواطنها. ولان المتهم ناشط في مجال حقوق الانسان فإن الهجوم المتوقع من جانب الجهات العاملة في ذلك المجال، سواء تلك التي تعمل داخل البلاد او التي تعمل اقليمياً ودولياً، سيكون كبيراً وكاسحاً لكون المتهم اكاديمياً يدرس في الجامعة الاميركية فإن قرب عودة الموسم الدراسي يعني توقع بضع النشاطات الاجتماعية من جانب طلابه. ويبدو ان كل ذلك كان السبب الذي دفع السلطات الرسمية الى تجنب الخوض في ملابسات واسباب «العملية»، حتى لا يخرج منها ما يمكن ان يحرجها في مرحلة لاحقة عند اطلاق المتهم. اما النيابة فإن ما يجرى اثناء تحقيقاتها، حتى لو طالت فترة التحقيق، لا يعد وفقاً للقانون المصري تهماً رسمية توجه الى المتهم وانما معلومات واتهامات غير رسمية يواجه بها حتى يتمكن من الرد عليها وتفنيدها وتجهيز دفاعه عنها، وهو



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المعنى الذي اراد النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد توضيحه في مؤتمر صحافي مفاجئ عقده بمجرد ان تسربت المعلومات عن توجيه النيابة الى ابراهيم تهمة «التخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة بقصد الإضرار بمصالح مصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية». وهي التهمة التي خلت لائحة الاتهام الرسمية منها والتي أعلنها المستشار عبد الواحد اخيراً ضد إبراهيم و٢٧ متهماً آخرين في القضية التي ستنظر قريباً امام إحدى دوائر محكمة امن الدولة.

وإذا كان ابراهيم يعتقد ان القبض عليه تم انتقاماً منه لدوره في «المسألة القبطية» ولإبعاده عن مراقبة الانتخابات البرلمانية المقبلة، فإن عملية بهذا الحجم لا يمكن ان تكون فقط لمجرد الانتقام والاحتراز. فالمؤكد ان مستقبل الرجل في العمل السياسي والنشاط الحقوقي والاكاديمي سيتأثر بما ستسفر عنه إجراءات المحاكمة ربما يستغله ليكون التغيير في اتجاه ايجابي، إذا وجد انه انتصر في معركته مع الدولة ما يعني توسيع دائرة نشاطه ليخوض في قضايا اكثر اثارة للجدل، ويسير في طرق اكثر تعقيداً وتشابكاً وربما تستغله الدولة نحو الحد من نشاط ابراهيم إن لم يكن وقفه. ويمكن فهم بعض العبارات الغاضبة التي صدرت عن ابراهيم بعد اطلاقه وهاجم فيها الاجهزة الامنية المصرية على انها رد فعل طبيعي لكونه لم يتعامل منذ القبض عليه مع اي مسؤول رسمي الا ممثلي تلك الاجهزة. كما ان وقائع التحقيق أعطت ايحاءات أن القيادة السياسية تلقت من تلك الاجهزة معلومات اغضبتها، فطلبت منها تدبير شيء لابراهيم. لكن المؤكد ان القضية كانت أكثر تعقيداً وليست على ذلك المستوى من البساطة. فالسؤال الذي ظل يدور في الاوساط المصرية لم يكن: لماذا تم القبض على سعد الدين ابراهيم؟ وانما لماذا اتخذ الاجراء ضده بعد كل تلك السنوات على رغم ان السلطات لم تكن راضية عن نشاطه لفترة طويلة؟ ترددت شائعات حول دولة عربية اعترضت على قيام «مركز ابن خلدون» بـ«العبث» في اوضاعها الداخلية من طريق أبحاث قام بها تناولت اوضاع الاقليات فيها. وترددت معلومات عن مؤتمر عقد خارج مصر تم خلاله قراءة تقرير اصدره «مركز ابن خلدون» اعتبرته القيادة السياسية مسيئاً لمصر. لكن من تابعوا وقائع التحقيقات تبينوا ان القبض على سعد الدين ابراهيم لم يتم بين يوم وليلة، وان قرار توقيفه لم يصدر قبل القبض عليه بساعات او حتى أيام، وانما تطلب الترتيب للعملية شهوراً طويلة واجراءات معقدة. وان اجهزة الامن ظلت تتابع ابراهيم و«مركز ابن خلدون»، واحتاجت الى وقت طويل وجهد كبير حتى تمكنت من تجنيد بعض العاملين في المركز للعمل لصالحها. ومن خلال هؤلاء احكمت الخيوط حول الفريسة ثم قامت باصطيادها.

ومن الواضح أن ابراهيم ونشاطه لم يكن ليرضي كل مؤسسات الدولة او الشخصيات المؤثرة فيها، لكنه كأكاديمي وعالم وسياسي كان يحظى بتقدير ودعم بعضها. وهو نفسه اعلن بعد اطلاقه ان



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ / ٠٩ / ٢٠٠٠

الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك كان يطلب منه بعض الخدمات وانه لم يتأخر يوماً عن تلبية ما يطلب منه. لكن ذلك لم يكن ليعني ان ابراهيم كان في منأى عن اي اجراءات قد تطاله عندما يرى الجناح المعارض له في السلطة انه تجاوز الحدود، ويبدو ان ذلك ما حدث بالفعل. فالتحريات والمراقبات كانت تتم منذ فترة والرصد كان يتم على قدم وساق الى حين الحاجة لاستخدام كل ذلك.

ويظل التساؤل يدور حول مستقبل قضية «مركز ابن خلدون» بعد إحالتها على المحاكمة، وما إذا كان الامر انتهى عند حد وضع رئيسه وبعض العاملين فيه رهن الحبس الاحتياطي لمدة ٤٠ يوماً ثم اطلاقهم ثم محاكمتهم. ولا يمكن البحث عن اجابة للسؤال من دون الاشارة الى قضايا اخرى حظيت باهتمام بالغ عند تفجرها لكنها قاربت على ان تدخل ملف النسيان. ووفقاً للقانون المصري، فإن من حق النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية في اي قضايا اجرت فيها تحقيقات حتى لو اطلق المتهمون فيها بعد حبسهم احتياطاً. ومازال في الذاكرة القضية التي اتهم فيها الامين العام «للمنظمة المصرية لحقوق الانسان» السيد حافظ أبو سعدة، وكانت تتعلق بتلقيه اموال بطريقة غير قانونية عبر شيك تسلمه من السفارة البريطانية في القاهرة لدعم نشاط المنظمة. وكذلك قضية رواية «وليمة لاعشاب البحر» للكاتب السوري حيدر حيدر التي اتهم فيها ثلاثة من المسؤولين عن نشر الرواية في مصر خضعوا لتحقيقات من جانب نيابة امن الدولة اثناء زخم الازمة التي فجرتها صحيفة «الشعب» لسان حال حزب العمل المعارض، ووجهت لهم النيابة تهماً ثم اطلقتهم بضمان بطاقات هويتهم. وعلى رغم مرور شهور على قضيتي «المنظمة» و«الوليمة» فإن ملفهما لم يغلقا بعد سواء بإحالتهما على المحاكمة او حفظ التحقيقات واعلان براءة المتهمين رسمياً. وربما كان إصرار إبراهيم على مواصلة السير في الطريق نفسه الذي سار فيه طوال السنوات الماضية وراء قرار الإحالة على المحاكمة. ويبقى في الذهن أن العقوبة القصوى التي يواجهها ستصل إلى الاشغال الشاقة ١٥ سنة، لكن لا يمكن تجاهل أن المحكمة يمكن أيضاً أن تقضي بالبراءة.

* كاتب مصري من اسرة «الحياة».

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥١٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ / ٠٩ / ٢٠٠٠

أوجه الالتباس في قضية رئيس مركز "ابن خلدون"

حسن أبو طالب *

■ لم تثر قضية من الالتباس والغموض والارتباك مثل هذا الذي اثارته قضية القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم والتحقيق معه وحبسه احتياطاً لمدة شهر ونصف، ثم اخيراً الإفراج عنه بكفالة مالية - هي في عرف القانون المصري - كبيرة، ثم قرار إحالته على محكمة أمن الدولة، فضلاً عن استمرار منعه من السفر هو وأفراد أسرته الصغيرة.

وكما كان القبض على الرجل مثيراً ومُربكاً، كانت الاتهامات ملتبسة، كالاتهام بالتأثير على سمعة البلاد في المحافل الدولية، والحصول على أموال من دون الطرق القانونية، وشديدة التأثير في بعضها الآخر، كالاتهام بالتزوير. إذ يتناقض - من حيث المبدأ والمنتهى - فعل التزوير مع ما يجب أن يكون عليه العالم والباحث عن الحقيقة كما هي وتوثيقها من دون حذف او إضافة، الأمر الذي يقلل كثيراً - حال ثبوت الاتهام - من صدقية دراساته وابحاثه ويهز صورته كاستاذ وعالم أمام طلابه، وكباحث وكاتب أمام قارئيه. والمثير هنا أن الاتهام بالتزوير جاء في جانبين، احدهما مالي يتعلق بطريقة الحسابات التي تقدم للجهات الدولية المانحة، والآخر ذو مضمون بحثي يتعلق بالاستناد الى بيانات خاطئة أصلاً.

اما قرار إطلاق ابراهيم، فحمل بدوره جوانب إثارة أخرى لم تقل عن سابقاتها، وتمثلت في طرح تساؤلات عدة يصعب الإجابة على اي منها بقدر من الحسم أو اليقين، خصوصاً أن التحقيقات ما زالت مفتوحة والملف لم يُغلق بعد. وما يزيد من إثارة إطلاق إبراهيم وما بعده، تلك اللقاءات الصحافية، والإعلامية التي حاول خلالها تقديم تفسيره الخاص حول ما جرى بحقه مع تركيز على البعد السياسي. والأهم محاولة إعادة تقديم نفسه بعيداً عن الاتهامات وما صاحبها من تشويه واغتيال معنوي لصورته كعالم اجتماع واستاذ قدير تخرجت من تحت يديه أجيال عدة، وتأثر بكتاباته وأفكاره الكثيرون.

وفي الحالات الثلاثة: القبض على الرجل والتحقيق معه واتهامه، ثم إطلاقه، تظل هناك



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ / ٠٩ / ٢٠٠٠

قضايا أساسية يمكن أن تشكل «أجندة» للحوار والبحث المعمّق من قبل كل المعنيين، من قبيل علاقة الباحث بالسلطة والمؤسسات السياسية، وحدود حريته - أي الباحث - في طرح قضايا بعينها، ناهيك عن توقيت الطرح ذاته. ومن تلك القضايا دور التمويل الأجنبي لمراكز البحوث المحلية والضوابط التي يجب أن تتم وفقاً لها عملية التمويل هذه، ودور الناشطين في مجالات الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، وحدود «الامتيازات» (إن كان ثمة امتيازات) التي يمكن أن تتوافر لهم كأشخاص بحكم علاقاتهم المباشرة مع المنظمات الدولية العاملة والممولة لمثل هذه الأنشطة.

وللحق فإن كثيراً من هذه القضايا موجود على الساحة الفكرية والسياسية منذ أكثر من عقدين من الزمن، وتوجد اتجاهات فكرية وسياسية متبلورة إزاءها تجمع بين الرفض المطلق أو التأييد المطلق أو العمل وفق ضوابط معينة. فلماذا إذاً كل هذا الكم من الإثارة والارتباك، ليس فقط في مصر وإنما في كثير من العواصم العربية والأجنبية؟ في ظني - وإن كان بعض الظن إثم - أن التفسير الأرجح يستند إلى ثلاثة عوامل أساسية. أولها أن الرجل يحمل جنسية أخرى غير مصرية، أي انه في نظر البعض مواطن غير مصري أو على الأقل مزدوج الجنسية، وبالتالي فهو محل رعاية خاصة من دولته الأخرى التي هي أقوى دولة في العالم وذات علاقة خاصة مع مصر تمر بفترة حرجة بسبب الموقف من عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وتلك الرعاية تعني ممارسة ضغوط وتهديدات، على الأقل في إدراك المواطن البسيط وعرفه الدارج حتى وإن لم تتوافر معلومات دقيقة عن حجم هذه الضغوط.

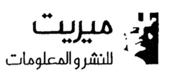
العامل الثاني أن الرجل كان وثيق الصلة بمؤسسات الدولة وبرموزها السياسية والفكرية والأكاديمية منذ زمن طويل، فهو صاحب مقولة تجسير الفجوة بين المثقف والسلطان، وهو أيضاً صاحب تجربة إنشاء منتدى الفكر العربي منذ منتصف الثمانينات في العاصمة الأردنية عمان كتجسيد لهذه المقولة.

وفي ظلال هذا التجسير، كانت تأتي الإشارات بحسب تعبيره في حواره الأخير مع مجلة «الوسط» من الرئيس مبارك عبر مستشاره الدكتور أسامة الباز أن يقوم بما يستطيع أن يقوم به (خدمة لمصر - والقول هذا من عندي)، وإشارات أخرى حول عدم الرضا عن بعض المواضيع التي يتناولها كالأقليات والأقباط والانتخابات. ناهيك عن إشارات مباشرة من مسؤول أمني كبير حملت تحذيراً ضمنياً مما سيحمله الغد.

وفي ظل علاقات كهذه، واسعة ومتشعبة وقوية، كان لا بد من لحظة ارتباك وحيرة أيضاً. الأمر الذي تسبب في مقولات من قبيل: «إنها فرصة إذاً»، أو أنها «رسالة موجهة لكل المعنيين أن لا أحد يتصور أنه غير قابل للمساءلة» أو «ذلك تأديب لمن يشق عصا الطاعة». ومقولات أخرى تعبر عن الجانب الآخر من تجسير الفجوة بين المثقف والسلطان حين يتصور أن الحدود تداعت، أو أن التجسير يتيح عرفاً ما لا يتاح أصلاً.

العامل الثالث أن الرجل كان دائماً يثير قضايا بحثية وسياسية من خلال مركزه المسمى «ابن خلدون للدراسات الإنمائية» هي في حد ذاتها وبطبيعتها محل جدل، وفيها الكثير من الاستقطاب الموجود مسبقاً في الساحة السياسية والفكرية. فقضايا مثل التعامل مع التيار الإسلامي، والموقف من الأقباط كأقلية عددية وما يتعلق بذلك من «وحدة وطنية» لها ناموسها الخاص قانوناً وعرفاً وتفاعلاً اجتماعياً، والتعامل مع مراكز البحوث الإسرائيلية وعلاقة ذلك بالتطبيع المرفوض شعبياً، ونسج علاقة ما مع مركز بحوث حلف الناتو يفترض اهتمامه بكل ما هو أمني ودفاعي يتعلق بمصر والمنطقة.

وفي معظم هذه القضايا، إن لم يكن كلها، فقد كان المركز ومديره العام في ركن دقيق وحساس من وجهة نظر المواطن المصري



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٧ / ٠٩ / ٢٠٠٠

البسيط، والأمر نفسه امام كثير من المسؤولين الذين يحملون عبء المسؤولية واتخاذ القرار. وكانت الحجة وما زالت ذات شقين. الاول ان الباحث الدارس من حقه طرق كل انواع القضايا والمشكلات التي يموج بها بلده، للتنبيه احياناً والدفع في اتجاه معين احياناً اخرى، فهذه ليست من ضرورات الديموقراطية المعلنة وحسب، وإنما من موجبات التحديث.

اما الشق الثاني من الحجة أن البلد مفتوحة على مصراعيها للمؤسسات الدولية تنهل منها كل انواع المعلومات، ففي زمن الشفافية وعصر الانترنت لا توجد قيود ولا يوجد حجب للمعلومات.

وفي مقابل هذين الشقين، ثمة من يرى - افراداً ومؤسسات - أن هناك استدراكاً لا بد منه. فحق الباحث في البحث والدراسة مصون ولا غبار عليه ما دام يراعي ظروف بلده ويدفع بالتطور إلى الأمام ويصون الحريات ويعمق التحول الديموقراطي من دون إفادة شخصية اولاً. وثانياً، إن مسالة الشفافية في المعلومات وانتفاء القيود في الحصول عليها ليست دقيقة على اطلاقها، فالمسائل التي تمس الأمن القومي تحددها المؤسسات الرسمية وليس الافراد، وتلك بدورها غير قابلة للوضع على شبكة معلومات دولية او محلية. كذلك فإن كثيراً من المؤسسات - في مصر كما في كل دول العالم - لها أسرارها التي لم تستطع اية دولة صديقة اياً كان وضع الصداقة معها أن تعرفها، ولذا فهناك من يعمل على الوصول إلى تلك الأسرار عبر وسائط محلية. وهنا لا غفران ولا تسامح اياً كان وضع ذلك الوسيط المحلي.

وفي خضم تلك الحجج والحجج المضادة يظل لموضوع التمويل الأجنبي نكهة خاصة، لا سيما إذا ما ارتبط هذا التمويل بقائمة ابحاث ذات طابع ميداني أو دفع لتغيير اجتماعي وسياسي في اتجاه أو آخر. إذ يعتبر كثيرون ان هذه القائمة البحثية قائمة مفروضة من الخارج وتحقق مصالح خارجية بالدرجة الاولى، ولا تتناسب مع الظروف العامة التي تمر بها البلاد. وهنا ايضاً نلاحظ حجة قيلت كثيراً مفادها ان الحصول على اموال من الجهات الاجنبية ليس جرماً في ذاته، والاصل هو الإباحة او على الاقل ليس هناك ما يحول دون مسايرة الدولة في الحصول على اموال من الخارج من حكومات وهيئات دولية واقليمية. فما دامت الدولة تبيح لنفسها هذا الحق فإن مؤسسات المجتمع المدني لها الحق نفسه.

وعلى الجانب الآخر، يوجد من يؤمن ان تلك المشابهة ينقصها قدر من التفصيل المتعلق بالضوابط التي يتم على أساسها الحصول على تلك الأموال، وإجراءات الرقابة اللاحقة عليها. فالدولة حين تحصل على المعونات الخارجية تربط ذلك بخطط معلنة للتنمية وتمر بخطوات تشريعية وقانونية عدة، وكذلك حين توجه هذه الأموال الى نطاقات صرفها المحددة، يوجد من يراقب ويوجد من يحاسب. وفي نطاق مؤسسات المجتمع المدني يبدو الامر مختلفاً إلى حد كبير. فالاولويات هنا ليست متطابقة، وقليلاً ما تكون متوافقة مع خطط الدولة ومؤسساتها المختلفة، وإنما هي أولويات تحددها جهات دولية وخارجية. أما طرق الحصول على تلك الأموال والرقابة عليها فهناك قواعد يحددها القانون والتي تتطلب موافقة جهات بعينها قبل الحصول على اي مبلغ اكان صغيراً أو كبيراً مع تحديد اوجه الصرف تحديداً واضحاً لا لبس فيه، جنباً إلى جنب الرقابة المحاسبية اللاحقة التي تقوم بها الجهات المانحة نفسها والجهة الإدارية التي تتولى رقابة عمل الجمعيات الأهلية بكل انواعها. وفي حال تجاوز مؤسسة اهلية خاضعة للقانون مثل هذه الاعتبارات فإن خضوعها لمساءلة القضاء لا يمثل انتهاكاً باي حال، وإنما تطبيق للقانون المعلن والمعروف للجميع.

لكن يظل هناك قدر من الالتباس بشان المؤسسات المدنية كجماعات حقوق الإنسان ومراكز البحوث العاملة في مجال الأنشطة السياسية والتنموية والمسجلة في صورة شركات لا تهدف الربح كما هو وضع مركز ابن خلدون. ومكمن اللبس هنا يرجع إلى طبيعة السلعة التي

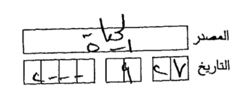
تقدمها هذه «الشركات» أي معلومات وتحليلات وتقارير ودورات ومؤتمرات، وهي «سلع» محملة بجوانب ذاتية لا يمكن إنكارها او التخلص منها، ومن ثم تخضع للاجتهادات والاستقطابات. ويزداد الأمر التباساً إذا تعلقت بامور داخلية من دون أن يكون ممكناً التيقن من كل جوانب «السلعة» وما هو الذاتي فيها وما هو الموضوعي. وفي حال غياب أي نوع من الرقابة القانونية، يصعب الارتكان فقط إلى مبدأ الشفافية وحده.

الى جانب هذا الجدل المربك والمثير معاً، ثمة امر يظل عصياً على فهم كثيرين، تعلق بدور جمع معلومات عن مصانع نسيج القطاع الخاص لحساب شركة اميركية تمهيداً لمنح المصانع المصرية شهادات الايزو العالمية. صحيح أن الحصول على شهادات «توكيد الجودة» بات أمراً ملحاً للشركات والمصانع من اجل فتح ثغرة في التصدير الى الخارج، إلا ان قيام مركز بحوث بهذا الدور او بجزء منه لا يزال في حاجة إلى توضيح وتفسير بدرجة أعلى من الشفافية او هكذا يعتقد الكثيرون.

* كاتب مصري.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



إبراهيم يتحدى الضغوط باستئناف نشاطه في مراقبة الانتخابات

□ *القاهرة - «الحياة»*

تحدى الدكتور سعد الدين ابراهيم الحصار المضروب حوله، واستأنف نشاط «اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات» على رغم احالته على محكمة امن الدولة، متهماً بخرق القانون. في غضون ذلك، بدأت محاولات لتشكيل لجان للتضامن معه، في مواجهة عدم تعاطف النخبة المصرية.

وجاء استئناف رئيس مركز ابن خلدون نشاطه، متواكباً مع احالة ملف قضيته امس على رئيس محكمة الاستئناف، مصحوباً بالتحقيقات التي جرت معه واعوانه الـ٢٧ والمضبوطات والاحراز لتحديد موعد محاكمة عاجلة للمتهمين في القضية. وتصل عقوبة التهم الموجهة إلى إبراهيم إلى السجن ١٥ عاماً.

وعقد ابراهيم اجتماعاً لاعضاء لجنة «المراقبة» مساء اول من امس داخل مبنى الجامعة الاميركية في القاهرة، حضره طلاب ومتطوعون. وقال لـ«الحياة» عقب الاجتماع «ساستمر في نشاطي، والاجتماع لعرض التطورات الاخيرة، وابلغني جميع الاعضاء أنهم يواصلون النشاط من دون توقف».

وتوقع مراقبون ان يمثل قرار ابراهيم مواصلة نشاطه في مراقبة الانتخابات، عنصراً صدامياً جديداً، يضاف الى تفاعلات الانتخابات البرلمانية في البلاد، التي بدأت تشهد تصاعداً في حرارة المناقشات بين مرشحي الاحزاب والمستقلين، إضافة إلى الصدام المتصاعد بين الدولة وجماعة «الاخوان المسلمين»، ومع حزب العمل.

واستغرب ابراهيم توقعات بتأثير القضية على نشاطه في مراقبة الانتخابات. وقال: «الذي لا تفهمه الدولة هو ان مراقبة الانتخابات لا تتوقف على وجودي، فهناك لجنة ستواصل عملها، واتفقنا في حال انشغالي بمتابعة القضية، على أن يتم اختيار مسؤولين جدد، لقيادة اللجنة».

ونفذت اللجنة تدابير عملية لاستئناف نشاطها بعد تعديل اسمها الى لجنة «متابعة الانتخابات» وليس «المراقبة» وطبعت استمارات لتوزيعها على مرشحين، تضمنت اسئلة تتصل بنزاهة الانتخابات ومدى حياد اجهزة الدولة في تلقي طلبات الترشح والحملات الانتخابية وتوقعات التزام اجهزة الاعلام القومية النزاهة في المنافسات الدائرة، تمهيداً لإعداد تقارير عن المراحل المختلفة للانتخابات.

في غضون ذلك، يسعى مثقفون وقانونيون الى إختراق حال التحفظ في أوساط النخبة ازاء قضية إبراهيم، بتشكيل لجان للتضامن مع رئيس المركز واعوانه المتهمين في القضية والدفاع عنهم.

وقال ابراهيم إن اللجان «ستتولى جوانب قانونية وسياسية واعلامية، لتوضيح الخلفيات الحقيقية للصورة، ومواجهة الحملات الاعلامية التي تتعرض لها».

وقالت مصادر وثيقة الصلة بإبراهيم إن هؤلاء يسعون إلى إضافة «الأبعاد السياسية الحقيقية وراء القضية»، الى جانب الدفوع القانونية وعزت ذلك الى أن «قضية ابراهيم تتصل بمستقبل المجتمع المدني وموقف الحكومة من المنظمات والجمعيات، وهي في حقيقتها صراع على تبعية او استقلالية الراغبين في النشاط الاهلي».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٧ / ٩ / ٢---

أدلة الاتهام فى قضية مركز ابن خلدون:

د. سعد الدين إبراهيم قدم قروضا وهمية لهيئة دعم الناخبات

كتبت خديجة عفيفي:



د. سعد الدين إبراهيم

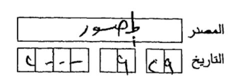
كشفت قائمة أدلة لاتهامة فى قضية مركز ابن خلدون المتهم الأول فيها استاذ علم الاجتماع بالجامعة الامريكية د. سعد الدين ابراهيم و٢٧ آخرون وجود أموال المنحة المقدمة من الاتحاد الاوروبى فى الحسابات الخاصة به وبمركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات.

اشرف على التحقيقات وقرار امر الاحالة المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا.

وكانت المتهمة الثانية نادية عبدالنور المدير المالى للمركز اعترفت أمام اشرف العشماوى رئيس النيابة بأن الاتحاد الاوروبى منح المركز ١٧٠ الف يورو على ثلاث دفعات تتعلق بمشروع التربية السياسية وحقوق الناخبين. حيث تم صرفها بمعرفة د. سعد الدين ابراهيم فى تسجيل شهادات انتخاب وطباعة وملصقات ونشرات دعاية بنشاط مركز ابن خلدون. واشارت المتهمة ان الدكتور سعد اعتمد مبلغ ٤٠ الف يورو للاعلانات فى الاذاعة والتليفزيون. واعترف المتهم الرابع اسامة هاشم (امين خزينة المركز) بأنه بناء على تعليمات د. سعد الدين ابراهيم قام بالتلاعب فى حسابات المركز حيث يقوم بأصدار شيكات للعاملين يتم تظهيرها منه دون صرف قيمتها ويتم ايداع المبلغ بالحساب الرئيسي بهدف ان يتحصل المتهم الأول على تلك المبالغ لنفسه.. وقررت المتهمة السابعة ماجدة ابراهيم البيه عضوة بهيئة دعم الناخبات بانها حصلت على مبلغ ١٠ آلاف جنيه مكافأة لها مقابل استخراج الشهادات الانتخابية المزورة من مقر اقامتها بمنوف بمساعدة المتهم السادس مساعد الشرطة الذى قام بسرقة خاتم شعار الجمهورية من حجرة مأمور القسم.. واعترفت المتهمة نيبال عبدالنبى امام جهات التحقيق بان د. سعد ابراهيم كان يقوم باقراض هيئة دعم الناخبات قروضا وهمية عن طريق استقطاع جزء من مبالغ الشيكات المظهرة وايداعها فى حسابه الشخصي ثم يقوم بايداعها مرة اخرى لحساب هيئة دعم الناخبات على انها قروض منه شخصيا ومازالت اعترافات المتهمين المقدمة بالوثائق والمستندات تفيد اتهام د. سعد الدين ابراهيم بالتلاعب فى منحة الاتحاد الاوروبى والنصب والتزوير والرشوة وبصفته مصرى الجنسية اذاع فى الخارج بيانات واشاعات كاذبة تتعلق بوجود اضطهاد دينى للاقليات.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com






د. سعد الدين — فريد الديب

لأنه لم يسمع نصيحته:
هل يتخلى فريد الديب عن قضية الدكتور سعد؟

كتب : أحمد أيوب

أرسل الدكتور سعد الدين إبراهيم نسخة من المحاضرة التى ألقاها فى الجامعة الأمريكية إلى جهات عليا بالقاهرة، والتى تردد أنها وراء تحريك قضيته مرة أخرى.. يحاول الدكتور سعد إثبات أن كلامه تم تحريفه فى الصحف الأمريكية كما تم تحريف عدد من جواراته فى الصحف المصرية والأوربية.. فى الوقت نفسه طلب الدكتور سعد من فريد الديب المحامى عدم تخليه عن القضية والاستمرار معه فى المحاكمة التى تحدد لها دور أكتوبر المقبل.

كان خلافا نشب بين الدكتور سعد الدين إبراهيم ومحاميه فريد الديب بعد مكالمة تليفونية جرت بينهما عقب صدور قرار الإحالة من النائب العام، حيث أكد فريد الديب للدكتور سعد أنه السبب فى تأزم موقفه وأنه نصحه بعدم العودة إلى أى نشاط مما تقدم بسببه إلى النيابة لكنه لم يتعظ، فريد الديب فوجىء بقرار الإحالة فى مطار أورلى فى باريس وصعق من الخبر خاصة أنه كان يتصور إمكان حفظ القضية بناء على حسن سير وسلوك الدكتور سعد، يدرس فريد إمكانية الاستمرار فى ضوء مشاورات معينة يجريها الآن.

المتهم الثالث في قضية «ابن خلدون» بمصر: لم أخن رفاقي والمحاكمة فرصة لإثبات البراءة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

أوضح خالد فياض مسؤول مشروع التربية السياسية في «مركز ابن خلدون» في القاهرة، والمتهم من زملائه بابلاغ السلطات المصرية عن وجود مخالفات داخل المركز، ان قلة الخبرة تقف وراء الاخطاء التي ارتكبتها جميع الاطراف المعنية بالقضية من دون تمييز. وأكد انه لم يخن ولن يخون رفاق دربه لاي جهة كانت. وعن ملابسات القضية ودوره وعلاقته بالدكتور سعد الدين ابراهيم قال فياض:

ـ الوضع اثناء وبعد تحقيقات النيابة كان غير عقلاني أو رشيد، من جانب جميع اطراف القضية، ورد فعل الدكتور سعد الدين ابراهيم كان مبررا لأسباب تتعلق بضعف خبرة اطراف القضية أو المتهمين فيها، لكننا الان اصبحنا في مركب واحد فإما أن نقودها الى بر الامان أو نغرق بها جميعا. وإذا كان سعد قد تحدث عني في هذا الاطار، فلا بد من نسيان أي خلافات بيننا، والتمسك بقضية انقاذ احدى مؤسسات المجتمع المدني في مصر، والكف عن تبادل الاتهامات وتحميل مسؤولية ما جرى للمركز والعاملين فيه.

● ما هي حقيقة موقفك، وانت «شاهد ملك» بعد تعاونك المزعوم مع اجهزة الامن؟

ـ كيف اكون «شاهد ملكا»، وانا المتهم الثالث بعد ابراهيم ونادية عبد النور، وهذا اكبر دليل على عدم تعاوني باي شكل من الاشكال مع اي جهة امنية في مصر. وأؤكد انني لم اخن ولن اخون رفقاء دربي بعد ان قضيت الى جانبهم 6 سنوات من عمري، اعمل معهم من اجل دعم المجتمع المدني والديمقراطية في مصر.

● ما هو تقييمك للدكتور سعد الدين ابراهيم؟

ـ رئيسي في العمل واستاذ مهم، هو احد رموز الديمقراطية في مصر والعالم العربي. ونحن تلاميذه ومن الممكن ان يخطيء التلميذ والاستاذ وان يختلفا، ولكن من المستحيل ان يفترقا.

● في تقديرك لماذا تم التعجيل بالنظر في القضية مجددا، قبل تاريخ الانتخابات البرلمانية؟

ـ ان احالة القضية للمحاكمة جاء في هذا التوقيت، حتى نثبت للمجتمع المصري اننا نتمتع بقضاء عادل في دولة عادلة لا تقبل الضغط من اي طرف، وتعطي كل ذي حق حقه، واكرم لنا ان نخرج من هذه القضية ابرياء افضل من ان تحفظ، وتكون سيفا مسلطا على رقاب الجميع.

● كيف ترى مستقبل المركز ومؤسسات المجتمع المدني بعد هذه القضية؟

ـ قضية المركز رسالة للرأي العام على المستوى الداخلي والخارجي على مدى ما تتمتع به مصر من استقلالية بين سلطاتها، وعلى ان حق الاختلاف ظاهرة صحية، اذ ان تعدد الاصوات يؤدي الى امتصاص اي غضب أو ظواهر سلبية في المجتمع، وهذا هو دور مؤسسات المجتمع المدني في ترشيد سلوك الجماهير والارتقاء بالوطن والمواطن.

● هل تشعر بالندم؟

ـ اذا كان هناك ما اندم عليه فهو قلة الخبرة في التعامل مع قضايا بمثل هذه الحساسية، وأؤكد ان ضعف الخبرة ليس مصدره شخص وحيد بل وقع جميع اطراف القضية في اخطاء ارتكبت لقلة الخبرة. ولكن المحاكمة فرصة طيبة من اجل تصحيح هذه الاخطاء واعادة المركب الى وضعه الصحيح، وندعو الله ان يكلل جهودنا بالبراءة ونعود مرة اخرى للعمل في مركز «ابن خلدون»، أو في غيره من اي مؤسسات المجتمع المدني من اجل الديمقراطية والحرية في مصر.

.. ومحامي سعد الدين إبراهيم يتخلى عنه لإصراره على مراقبة الانتخابات

القاهرة: نبيل أبو ستيت

قرر فريد الديب المحامي الاعتذار عن عدم مواصلة الدفاع في قضية مركز ابن خلدون بعد اجتماع مع المتهم الأول في القضية الشهيرة الدكتور سعد الدين ابراهيم دام ساعتين في مكتب المحامي بالزمالك في القاهرة، حيث رفض المعالجة السياسية للقضية، مؤكدا أن القضية جنائية بطبيعتها، وان الاتهامات التي تضمنها قرار الاحالة جنائية، وان تحويل القضية الجنائية الى سياسية يعني الاضرار بمواقف المتهم والـ27 متهما الآخرين.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان سعد الدين ابراهيم طلب من محاميه معاودة التفكير في قراره الا ان المحامي أكد تخليه عن القضية، وقال: لقد قمت بواجبي حيال الدكتور سعد في المرحلة الماضية على أكمل وجه واعددت مذكرة قانونية ترتب عليها الافراج عنه. واضاف ان تخليه عن القضية يعود لأن ظروف الدعوى التي أعقبت الافراج عن موكله سعد الدين ابراهيم لا تشجع على الاستمرار، نافيا تعرضه لضغوط حكومية لترك القضية، وقال ان ظروف الدعوى لا تمكنه من الاستمرار بنجاح في تلك القضية وبالشكل الذي يرضيه مهنيا كمحام له سمعته.

ويعد ابراهيم لمعالجة القضية سياسيا، وأعلن عن مضيه قدما في مراقبة الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في مصر، وممارسة نشاطه السياسي، الذي يؤكد بنفسه انه كان السبب الرئيسي وراء قضيته برمتها.

وكان النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد قد أحال الأسبوع الماضي قضية «مركز ابن خلدون» لمحكمة أمن الدولة العليا.



في الاسبوع الماضى اصدرت نيابة امن الدولة قرارا بإحالة الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسى.. وصاحب مركز ابن خلدون للدراسات والابحاث.. ومعه فريق من العاملين معه فى المركز الى محكمة امن الدولة العليا مصحوبين بمجموعة اتهامات اقتضت تقديمهم الى المحاكمة.

الدكتور سعد الدين ابراهيم لم تشغله محنته.. وبدلا من ان يتفرغ لمواجهة الاتهامات التى تحاصره فى اوراق وتحقيقات نيابة امن الدولة.. اهتم بالرد على ماكتبته فى مقالى الاسبوع الماضى حول مطالبته بالرقابة على سير الانتخابات ومدى نزاهتها..!

ابدى الدكتور اسفه الشديد.. وتعجبه من الاتهامات التى وجهتها له حول نشاطه المشبوه. وهو الامر الذى لم تفعله نيابة امن الدولة العليا على حد قوله.. ورأى ان من حقه كمواطن ان يتابع ويراقب.. وليس من حقى بالقانون او الدستور التعقيب.. والتعليق..!

لهذا اعود الى الكتابة مرة اخرى استكمالا لمقالى السابق «عودة المشبوه» لاقول له من حق القراء طبقا للقواعد الدستورية.. ومن حق الصحافة كسلطة رابعة ان تبدى رأيها وتوضح تفاصيل قضية رأت النيابة العامة كسلطة قضائية ان الادانة فيها راجحة. فتم تحريك الدعوى الجنائية واستخدمت سلطتها فى الحبس الاحتياطى. ثم فى الاحالة لمحكمة امن الدولة العليا مؤخرا.

لهذا اصبح من حق القراء من اول لحظة ان نسلط لهم الضوء عليها لمعرفة اسبابها ومسبباتها. وهى مهمة الصحفى والسلطة الرابعة التى يمثلها..!

ان الصحافة لم تتجن على هذا الدكتور الذى تحاصره الاتهامات.. وتحوم حوله الشبهات منذ سنوات.. ومادام قد جاء لينصب نفسه هو واتباعه كاوصياء لهم حق مراقبة العملية الانتخابية.. فاننا يجب ان نكشف نشاطه ونكتب.. فهو آخر من يصلح لهذه المهمة السامية..!

القضاء المصرى الذى تفضل رئيس الجمهورية بإصدار قانون هو الاول من نوعه فى العالم كله خص فيه هذا القضاء المستقل. النزيه. بإجراء العملية الانتخابية. ومباشرتها كلها.. لا رقابة عليه الا من الله.. وضميره.. فمن هو ذلك الدكتور لينصب نفسه رقيبا على الهيئات القضائية..؟!

ان الرد الذى بعث به الينا.. للاسف.. لم يتناول من قريب او بعيد اى دفاع او تفسير لما كتبته عنه ولا ما اتهم به فى التحقيقات.. ولولا ان النيابة رجحت الادانة ما احالته النيابة الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمته.

ولولا ان التهم التى كالتها له سلطة الاتهام لا استطيع التعقيب عليها لان هذا يعد تدخلا من الصحافة فى سلطة القضاء لكتبنا عنه اكثر.. واكثر..!

لذا فإنى اترك تفاصيل نشاطه «المشبوه» لتكشفه جلسات المحاكمة.. فالعدالة كفيلة بان تثبت للجميع ان ما يقوله وكل ما يتقوله هو تهريج سياسى.. يبيعه لمن يهمهم الامر.. ويدفعون ثمنه..!

ومرة اخرى.. فى مصر ديمقراطية.. وقضاء نزيه.. وشرفاء يحمون الحياة السياسية فيها.. ولست انت الذى تراقب انتخابات مصر..!!

تهانى ابراهيم

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأخبار
التاريخ: ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٠

خــــلال ســـــاعـــــات:

تحديد جلسة عاجلة لمحاكمة د. سعد الدين إبراهيم وأعوانه

الاتهامات مدعمة بالبطاقات والفواتير الوهمية والشيكات المزورة

المتهم الأول استولى على أموال الاتحاد الأوروبى وادعى انه قدمها كقروض لمركز ابن خلدون

تحقيقات النيابة تصف دور د. سعد بأنه مشبوه

كتبت خديجة عفيفى:

بعد تحقيقات استمرت أكثر من ثلاثة شهور.. وضع المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام كل النقاط فوق الحروف فى قضية مركز ابن خلدون، وقرر احالة د. سعد الدين إبراهيم رئيس المركز واستاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية والمزدوج الجنسية، ومعه ٢٧ من العاملين معه والمتعاملين مع المركز إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة.

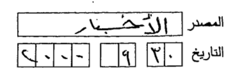
والآن وقد انتقلت القضية إلى ساحة القضاء العادل.. اصبحت الكلمة للعدالة فقط.. والتهم المنسوبة الى مدعى البطولة سعد الدين إبراهيم واعوانه، تصل عقوبتها للمؤبد وهى مدعمة بجميع المستندات، وبفواتير وهمية واصول شيكات وصور طلبات صرف مبالغ وحوافظ مالية وبطاقات ائتمانية مزورة واقرارات محررة من المتهمين.. وكلها تثبت ان المتهم حصل على دعم خارجى بمخالفة القانون وانه استغل التحايل والتزوير للحصول على الدعم.. كما روج اشاعات مغرضة عن مصر لاسباب فى بطن «د. سعد»!!

والآن هل يتوقف د. سعد الدين إبراهيم عن لعب دور البطل فى مسلسله الردىء، ويدافع عن نفسه، فى الفرصة التى منحها له القضاء العادل.. أم سيستمر فى لعب الدور الذى وصفته تحقيقات النيابة بأنه مشبوه؟!

وقد اشرف على التحقيقات واعد قرار أمر الحالة وأدلة الثبوت المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وقائع القصة

وترجع وقائع القصة إلى تحريات مباحث أمن الدولة بأن د. سعد الدين إبراهيم يمارس نشاطا مشبوها فى اختلاق معلومات مضللة تضر المصلحة العامة، وتسيء إلى سمعة البلاد فى الخارج، وانه يتلقى نبأ من الاتحاد الاوروبى لتمويل مشروعات وهمية، وانه يتلاعب فى ميزانية هذه المشروعات بالاستيلاء على أموال تلك المنح، وانه يقوم باصطناع شهادات انتخاب للمواطنين ببعض المحافظات، ويقوم بارسالها للاتحاد الاوروبى وانه غير مرخص له بتلقى تلك الاموال.

وتداولت القضية بين أروقة النيابة.. وتمت مواجهة د. سعد الدين إبراهيم بأقوال المتهمين، الذين شهدوا جميعا ضده، حتى نادية عبدالنور المتهمة الثانية فى القضية واليد اليمنى له..

٥ اتهامات

ووجهت النيابة للمتهم د. سعد الدين إبراهيم تهم تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بلغت قيمتها ٢٦١ ألف يورو من الاتحاد الاوروبى دون ترخيص.

والنصب واستعمال الطرق الاحتيالية للاستيلاء على اموال من الجهات الاجنبية لمصلحته.. وباعتباره مصرى الجنسية اذاع فى الخارج بيانات وشائعات كاذبة تتعلق بالاوضاع الداخلية للبلاد، وتفيد تزوير الانتخابات والادعاء بوجود اضطهاد دينى للاقليات والاتفاق الجنائى مع متهمين آخرين الغرض منه تقديم رشوة لموظفين عموميين للاخلال بواجبات وظيفتهم، بأن اتحدت ارادتهم على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لبعض الموظفين العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون مقابل إذاعة برامج عن نشاطات المركز المتعاقد عليه مع الاتحاد الاوروبى توصلا للحصول على مبالغ مالية من الجهة الاخيرة.

وكشفت التحقيقات التى اجراها فريق من رؤساء نيابة أمن الدولة العليا يضم كلا من سامح سيف وأشرف العشماوى ووليد المنشاوى وحسام موسى وأحمد خيرى ومحمد الفيصل وأشرف هلال، ان جميع المصاريف الوهمية التى قام بها المتهمون واصطنعوها مقابل استخراج شهادات الانتخاب التى كان يتم محاسبة الاتحاد الاوروبى عليها كانت تودع فى الحساب الشخصى للمتهم د. سعد الدين إبراهيم.

وأمام جهات التحقيق.. اقر المتهم الاول فى القضية بتلقيه أموالا من الاتحاد الاوروبى بدون ترخيص.. واضاف بأن العمل جرى فى مركز ابن خلدون على ان كل من يقوم بعمل المركز يكافأ عليه دون النظر لصفته الوظيفية وان كل الذى يهم فى هذا الامر هو الحصول على خدمات لصالح المركز بغض النظر عن الوسيلة فى ذلك.

عقوبة المتهم

وصرح مصدر قضائى كبير لأخبار اليوم بأن د. سعد الدين إبراهيم استاذ علم الاجتماع بالجامعة الامريكية سوف يواجه عقوبات عن كل تهمة على حدة.. فبالنسبة لتهمة إذاعة بيانات فى الخارج وهو مصرى الجنسية تصل العقوبة إلى ٥ سنوات كحد أقصى والسجن ٧ سنوات عن تهمة تلقى تبرعات من جهات اجنبية دون ترخيص.

وقد جاء تقرير البنك المركزى المصرى ليكشف عن سرية حسابات المتهم الأول د. سعد الدين إبراهيم ببنك مصر الدولى والبنك التجارى الدولى. حيث تبين ان لديه ١٤ حسابا خاصا به وبالمركز وبهيئة دعم الناخبات.. وتبين وجود أموال المنحة المقدمة من الاتحاد الاوروبى فى هذه الحسابات، حيث جرى تحويلات داخلية بين هذه الحسابات للاستيلاء على أموال المنحة، وسحب مبالغ مالية من الحساب بالمركز والهيئة فى صدر شيكات، بعضها يتعلق باستخراج شهادات انتخاب أودعت قيمتها نقدا فى حساب د. سعد الدين إبراهيم الشخصى.

اعترفات المتهمين

واعترفت المتهمة الثانية نادية عبدالنور دالسيد اليمنى للدكتور سعد بأن الاخير يستغل صلته الشخصية ببعض الجهات الاجنبية للحصول منها على منح مالية بلغت قيمتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة مليونا و٧٠٠ الف جنيه.. وأضافت بأن د. سعد كلف المتهم الثالث خالد فياض بتقديم مبالغ مالية ورشاوى لبعض العاملين بالاذاعة والتليفزيون، وأضافت بأن د. سعد كان يعتمد جميع اذون وطلبات الصرف.

وقرر المتهم الثالث خالد فياض بأنه بناء على تعليمات د. سعد إبراهيم تم اصطناع بطاقات انتخابية مزورة، وكان يتسلم جنيها عن كل شهادة فى حين كان يتم محاسبة الاتحاد الاوروبى بستة جنيها والفرق يوضع فى الحساب الشخصى للدكتور سعد. وأشار إلى انه تم استخراج ١٦ ألف بطاقة انتخابية مزورة.. واضاف بأن المتهمين الاول والثانية طلبوا قيامى باستخراج ٧ الاف بطاقة مزورة وتم ذلك.

قروض وهمية

وقرر المتهم الرابع اسامة هاشم «أمين الخزينة بالمركز» امام جهات التحقيق بأن د. سعد إبراهيم يقوم بتوقيع جميع الشيكات الصادرة عن مركز ابن خلدون والسحب من الارصدة المالية.. واضاف بأن المتهم كلفه بتحويل الشيكات الخاصة بالمركز إلى حساباته الشخصية، ثم اعادة تحويلها مرة اخرى لحساب المركز ويتم الاثبات بدفاتر المركز على انها قروض من د. سعد إبراهيم لصالح مركز ابن خلدون.. واعترف بأنه بناء على تعليمات د. سعد بالتلاعب فى حسابات المركز، قام



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأخبار
التاريخ: ٣٠ - ٩ - ٢٠٠٠

باصدار شيكات للعاملين بالمركز يتم تظهيرها منه دون صرف قيمتها ويتم ايداعها بالحساب الرئيسى بالمركز بهدف ان يتحصل د. سعد على تلك المبالغ لنفسه.

وقررت المتهمة الثامنة نيبال عبدالنبى المدير الادارى بهيئة دعم الناخبات ان د. سعد يأخذ قروضا وهمية عن طريق استقطاع جزء من مبالغ الشيكات المظهرة وايداعها فى حسابه ثم يودعها مرة اخرى فى حساب الهيئة على انها قروض منه شخصيا..

واضافت بانه قام بتحرير عقد ايجار مفروش بينه وبين هيئة دعم الناخبات، اثبت به ان الهيئة استأجرت منه مقر الهيئة الخاصة بها، بمبلغ ٢١ ألف جنيه سنويا على الرغم من عدم قيامه بشراء اثاث لهذا المقر من ماله الخاص بل قام بشرائه من اموال المنحة ثم عاد واستردها مرة اخرى بشيكات من حساب الهيئة.

وقرر المتهم الثالث عشر محمد إبراهيم عبدالعزيز «ويعمل كهربائيا» بان المتهم خالد فياض كلفه بناء على تعليمات د. سعد باحضار صور ضوئية لبطاقات انتخابية مقابل ٨٠ قرشا للبطاقة، فقام المتهم باعداد ١٨٠٠ بطاقة انتخاب باسماء وهمية. حيث استعان فى اعدادها ببطاقة الانتخاب الحقيقية الخاصة بوالده وقام بتصويرها ومحو بيانتها ووضع اسماء وهمية فى الخانة المخصصة لذلك وحصلت على مبلغ ٨٠٠ جنيه نظير ذلك.

●●●

واوراق القضية كبير توتفضح امورا كثيرة.. وخلال ساعات سوف تقوم النيابة بارسال القضية المدعمة بمحاضر التحريات والفواتير الوهمية واصول الشيكات وصور طلبات الصرف وصور البطاقات الانتخابية المزورة واصول الاقرارات المحررة من المتهمين التى ضبطت بمعرفة فريق من نيابة أمن الدولة العليا وكذا تقارير ابحاث التزييف والتدوير وتقارير البنك المركزى.. الى محكمة الاستئناف لتحديد جلسة عاجلة لمثول د. سعد الدين إبراهيم واخرين فى قفص الاتهام.

د. سعد الدين إبراهيم :

لن أتخلى عن جنسيتى الأمريكية

الجميع معارضة
وحكومة مزورون
لو أتيحت لهم الفرصة

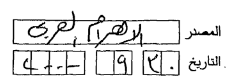
للمرة الثانية وخلال فترة قصيرة يعود عالم الاجتماع المصرى الدكتور سعدالدين إبراهيم إلى دائرة المواجهة بعد أن تمت إحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا. ما رد فعل الدكتور سعد على هذا الإجراء؟ كيف فهمه وكيف سيتعامل معه؟ هل يدرك أن ما حدث يكفى أم أنه على قناعة بدور وطنى يقوم به ورسالة يؤمن بها لن يتخلى عنها؟! وجهة النظر الأخرى لا ترى ذلك، بل تراه متهما بارتكاب جرائم أمن دولة يعاقب عليها القانون، وأن ما قام به من أنشطة لم يكن من أجل عيون الديمقراطية ولم يكن منزّها.

د. سعد الدين إبراهيم الذى تحدث فى محطات التليفزيون والصحف المحلية والعالمية يدعى أنه لم تتح له الفرصة لشرح وجهة نظره، وها نحن نمنحه هذه الفرصة.

■ حنان حجاج



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



دكتور سعد بمجرد الإفراج عنك خرجت للجميع ملوحاً بالانتخابات كسبب أساسى للقبض عليك واتهامك فهل هذا هو السبب الوحيد فى رأيك؟

فى رأيى أن السبب الحقيقى لم يظهر هذا، تخمينى فلم يفصح أحد عن السبب لقد لفقوا لى مجموعة من التهم بعضها منطقى وبعضها غير معقول ولكن كما خمن الناس جميعاً فإن السبب فيما يبدو هى الانتخابات، وكذلك ملف الاقباط وهذه القضية ستظل لغزاً للمواطن العادى لأن كل الشواهد تؤكد أن هناك شيئاً ما لم يفصح عنه حتى الآن.

ولكن قائمة الاتهامات بها أسباب قد تبدو فعلاً منطقية خاصة فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى وعلاقتك بمنظمات دولية ومؤسسات تبدو مثيرة للاشتباه؟

حكاية التمويل الأجنبى هذه قصة قديمة ولم يعد يصدقها أحد، أن ميزانيتى كانت معلنة ويعرفها الجميع، ونحن الذين نعلنها ولولا هذا ما عرف عنها أحد شيئاً حتى الدولة نفسها ولا أعرف لماذا تزعج 250 ألف دولار دولة تتلقى ألفين مليون دولار أنا أصرف ثلثى الميزانية تلك على رواتب موظفين من الشباب وأدفع الربع ضرائب تشارك فى رواتب آلاف الموظفين بمن فيهم المحقق الذى كان يحقق معى وأنا قلت له هذا.

لك وضع خاص والمسألة ليست مجرد 250 ألف دولار، فأنت أكثر الباحثين والمشاركين فى العمل المدنى ارتباطاً بأمريكا، فأنت أمريكى الجنسية وقلت يوماً إنك تضع أموالك خارج مصر، وتعمل أستاذاً فى الجامعة الأمريكية، فأنت تبدو على الأقل ظاهرياً مزدوج الانتماء وهذا من شأنه التشكيك فيك وفيما يخرج عن مركزك من تقارير وما تتلقاه من معونات؟

شىء عظيم الآن أنا مزدوج الانتماء، من لديه هذه الحساسية تجاه جنسيتى أو عملى هو حر تماماً، ماذا سأفعل فى نفسى على أى الأحوال من يريد أن يجد مبررات وعيوبا لاتهامى وسجنى فسوف يجد، لقد طعنوا فى وطنيتى وقالوا إننى مزدوج وأتلقى تمويلا من الخارج، إذن حاكمونى محاكمة عادلة، فأنا ليس لدى ما أخافه، ثم من قال إن فلوسى خارج مصر، أنا لدى حسابات فى الدول التى أتردد عليها بشكل منتظم من أجل تغطية مصاريفى هناك وبالتحديد لدى حسابات فى أمريكا وإنجلترا.

ولكن يا دكتور جنسيتك الأمريكية تلك أظلتك بالتأمين الكافى خاصة أن كلاماً تردد عن ضغوط أمريكية مورست للإفراج عنك؟

إطلاقاً لم يحدث أن شعرت بهذا فلا قيمة لتلك الجنسية عندى ولم أستغلها طوال عمرى بل على العكس عرضتنى للإيذاء.

هل معنى هذا أن هناك احتمالا أن تتخلى عن تلك الجنسية؟

لا لن أتخلى عن الجنسية الأمريكية ولن أسمح لأحد بالضغط على لأفعل هذا فأنا من يقرر ذلك وإن حدث هذا فلن يكون بناء على طلب من أحد أو لرد اتهام موجه ضدى، أنا سأتخلى عنها عندما أريد ذلك. ثم إن حصولى على الجنسية لم يكن من باب الوجاهة الاجتماعية كما يفعل البعض الآن، كنت فى ظروف لا يتحدث عنها أحد الآن، فأنا سحبت منى جنسيتى المصرية عام 66 وقتها لم يكن أمامى سوى الجنسية الأمريكية، ثم من قال إن أمريكا ضغطت للإفراج عنى؟

أنت لم تنف هذا فى بعض حواراتك؟

أنا لا أقول هذا الكلام الفارغ، ربما يكون هناك احتمال لحدوث ضغط وكل الاحتمالات واردة، ثم أنا راجل «غلبان» ولا أعرف فعلاً كيف تقف دولة بأكملها أمام واحد مثلى!؟

هذه الدولة أنت نفسك بدوت وكأنك تتحداها فقد خرجت من الحبس لتقدم محاضرات فى الجامعة الأمريكية تحكى فيها بسخرية عن أيام الحبس ثم توزع أوراقاً على الحاضرين لمراقبة الانتخابات وكأنك تبحث عن صدام جديد مع الدولة؟

ربما يبدو الأمر هكذا إنما أنا أجد الدولة تحض المواطنين على المشاركة فى الانتخابات ومتابعتها، أليست هذه هى اللغة الرسمية للخطاب السياسى أم أن هناك لغتين لغة معلنة ولغة أخرى خفية عكسها تماماً؟ ثم إن الجميع يقولون إن هناك انتخابات نزيهة فما الذى يضير أن رجلاً مثلى وعددا من تلاميذه سوف يتابعون هذه الانتخابات؟

وبأى صفة تتابع هذه الانتخابات وترصد ما بها من مميزات أو تجاوزات؟

بصفتى مواطنا مهموما بشئون بلده والمجتمع المدنى والديمقراطية التى ننادى بها يسمحان بهذا وأنا مواطن أوتى قدراً من التعليم والوعى والغيرة على مصلحة وطنه وبلده ثم إننى لا أمتلك حزباً سياسياً ولا أسعى للسلطة أنا فقط لدى وعى يتيح لى أن أفعل هذا.

هذا الوعى هل استطعت من خلاله أن تقيم الإجراءات الأخيرة التى اتخذتها الدولة للانتخابات القادمة وهل تراها ستكون انتخابات نزيهة تستحق أن تشيد بها فى تقاريرك؟

أعتقد أنه إذا صحت النيات فعلاً وتم الإشراف القضائى على الانتخابات واستطاع رجال القضاء أن

يقوموا بدورهم فإنها ستكون أنزه من أى انتخابات سابقة ولكن الناس ينسون أن الانتخابات ليست هى يوم الاقتراع أو فرز الأصوات أو إعلان النتائج فهذه المراحل الثلاث التى من المفترض أن يشرف عليها القضاء ستسبقها مرحلتان أخريان يمكن أن يحدث فيهما تلاعب وانحرافات وهى مرحلة الترشيح ثم مرحلة الحملات الانتخابية هاتان المرحلتان بالتحديد سنقوم بمتابعتهما لتسجيل أى انحراف وللتأكد من أن هناك نزاهة من عدمه.

يبدو أنك فعلاً ليست لديك أى ثقة فى العملية الانتخابية لدينا؟!

أنا قلت إننى مكتف بالقضاء فلا أستطيع أن أدخل لجنة اقتراع أو فرز أصوات بها قضاة إلا إذا أرسل لنا المرشح توكيلاً بهذا لو شعر أن هناك تجاوزات ولكن المرحلتين السابقتين على إشراف القضاء سنراقبهما وهذا حقنا. ثم إننا من خلال تجربتنا فى انتخابات 95 تأكدنا من تلك التجاوزات والتى بدأت منذ منعنا من الدخول لمقار اللجان رغم أننا كنا لجنة محترمة بها 100 شخصية عامة من الشخصيات المعروفة قالوا وقتها إننا لجنة غير دستورية، ولكننا فوجئنا بعدد من المرشحين من المستقلين والمعارضين أرسلوا لنا توكيلات لدخول مقار الانتخابات وكانت صدمتنا أن بعض المخالفات التى رصدناها يقوم بها مستقلون ومعارضون وببساطة فكل من كانت تتاح له فرصة التزوير مارس التزوير!!

هل معنى هذا أنك تريد أن تقول إن المرشحين فى مصر معارضة وحكومة، التزوير جزء من سلوكهم السياسى؟

أظن هذا وهو ما شاهدناه بأعيننا وقلناه فى تقاريرنا!

ولكن كيف يمكن أن تكون هناك صياغة أن تمارس عملك كمشارك فى المجتمع المدنى وفى نفس الوقت ألا يستغل هذه كورقة ضغط؟

هذا كلام يدخل فى باب الكلام الفارغ لأنه لم يثبت أى شىء من هذا وطوال 6 أسابيع من التحقيق معى لم يثبتوا شيئا من هذا!!

قلت إنك سوف تتابع الانتخابات القادمة فكيف يمكن أن تتابع 220 دائرة والمركز مغلق وأنت تنتظر المحاكمة؟ وكيف ستمول تلك المتابعة؟

من قال إننا سنتابع جميع الدوائر نحن فى عام 95 أخذنا عينة 10٪ من الدوائر ثم زادت إلى 20٪ حتى وصلنا إلى نسبة 40٪ من إجمالى الدوائر، ثم من قال إن مركز ابن خلدون يمول هذه مسألة تطوعية نحن يأتينا متطوعون من خلال إعلانات وعلاقات داخل مراكز حقوق الإنسان وغيرها من هيئات المجتمع المدنى.

خرجت من الحبس أكثر عنداً ومشاكسة لماذا هل هو العناد أم البحث عن دور أكبر؟

هذه لغة مباحثية وبيروقراطية أنتم تريدون منى أن أهدأ وأن أنزوى فى بيتى، كما حدث لآخرين ثم تشتكون من لامبالاة المصريين وعندما أرفض هذا يقولون عودة المشبوه هذه لغة إرهاب وتشكيك فى وتشهير لا يقبله أحد!!؟

محاكمتك قد تبدأ فى أية لحظة وواضح أنك مطمئن؟

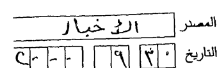
نعم أنا مطمئن تماماً فكل ما سوف أواجهه من اتهامات غير حقيقى فأنا لم أفعل شيئا لا يرضى عنه ضميرى الوطنى ويكفى أننى تعرضت للتجريح والشتائم ولم أملك أن أرد على ما وجه لى أو حتى الدفاع عن نفسى! ■



د. سعد الدين إبراهيم يداعب كلبه بعد تحويله إلى محكمة أمن الدولة



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





الموقف السياسي

جمعية حماية النصابين

بقلم: إبراهيم سعده

لم أكن أحب الكتابة عن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم. لأنها مطروحة - حاليا - أمام محكمة أمن الدولة العليا، التى ستنظر فى الاتهامات الجنائية،وتصدر حكمها القانونى فيها.

ولم أكن متحمسا - أيضا - لمنح شخص الدكتور سعد الدين إبراهيم هذه المساحة الكبيرة - فى «أخبار اليوم» - لأنه فى رأيى لا يستحق سنتيمترا واحدا منها.

ولكن..

فوجئت « بفاكس » وصلنى من إحدى جمعيات حقوق الإنسان الأوربية تتحدث فيه عن الدكتور سعد الدين إبراهيم وكأنه شهيد تمسكه بالديمقراطية، وحامى حمى حقوق الإنسان! وتتجاهل هذه الجمعية - وغيرها - أن هذا الشخص لم يتهم فى قضية سياسية، ولم يلاحق بسبب رأى معارض قاله، أو اجتماع شارك فيه، وإنما هو متهم فى قضية جنائية، وتجمعت الأدلة على ارتكابه جرائم نصب واحتيال وتزوير، حققتها النيابة، وأحالتها إلى القضاء للنظر فيها.

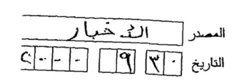
يخطئ كل من يتصور أن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم تمثل قضية يجب على جمعيات حقوق الإنسان أن تتعرض لها وتهتم بها. فمن المبادئ الأساسية والواجبات التى حددها مشروع حقوق الإنسان - الذى وضعته لجنة القانون الدولى التابعة لهيئة الأمم المتحدة - مبدأ الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأصبح هذا المبدأ واجبا من واجبات جميع الدول .كبيرها وصغيرها.

■ ■ ■

إن من أبسط الشئون الداخلية لأية دولة حقها فى معاقبة كل



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠(٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



من يرتكب جريمة على أرضها، أو جريمة فى الخارج تمس كيان الدولة وأمنها. معنى ذلك أن الأصل هو إقليمية قانون العقوبات، أى انطباقه على الجرائم التى تقع على إقليم الدولة:أرضا أو بحرا أو جوا، أيا كان مرتكب هذه الجريمة، بصرف النظر عن كونه متمتعا بجنسية الدولة أو من الأجانب. كما تقضى قواعد القانون الدولى الخاص بأنه فى حالة تمتع الشخص بأكثر من جنسية، فإن العبرة - عندئذ - بالجنسية الفعلية، ويقصد بها جنسية الدولة التى يعيش على أرضها وترتبط حياته ومصالحه بها. وعلى هدى هذه المبادىء القانونية المستقرة، التى لا خلاف عليها فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص، نلاحظ أن القضية المتهم فيها الدكتور سعد الدين إبراهيم هى شأن من شئون مصر الداخلية التى لا يجوز لأية دولة مهما كان قدرها أن تتدخل فيها من قريب أو حتى من بعيد. ويعتبر استعداء أية دولة من الدول على مصر - فى هذا الشأن - جريمة من جرائم أمن الدولة.

■ ■ ■

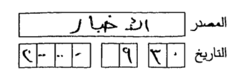
ورغم إن الدكتور سعد الدين إبراهيم يتمتع بالجنسيتين المصرية والأمريكية إلا أنه يعيش على أرض مصر بمحض إرادته، وترتبط مصالحه بها - هو وجميع أفراد أسرته - فلا يعتد فى التعامل معه إلا بجنسيته المصرية، وليست الأمريكية. بل إنه حتى لو كان أمريكيا «خالصا» لا يتمتع بالجنسية المصرية، فهو يحاسب طبقا للقوانين المصرية وفى مقدمتها:قانون العقوبات، ولا يجوز له القيام بأى فعل يقع تحت طائلة القانون المذكور الذى يعد مظهرا من مظاهر سيادة الدولة طبقا للدستور.

هذه المبادىء العامة كلها - وغيرها - تؤكد أن ماقام به الدكتور سعد الدين إبراهيم لا علاقة له - من قريب أو بعيد - بقضايا الرأى، أو حرية التعبير، أو حقوق الإنسان. فالذى ارتكبه هذا الشخص - على أرض مصر - ترى النيابة العامة أنه يمثل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات، ومن حق الدولة أن تقدمه إلى القضاء ليحكم القانون فى براءته أو إدانته، وبالتالى فليس من حق هذا المتهم بالنصب والتزوير والاحتيال أن يملأ الدنيا صراخا، قد يجد صدى له لدى مايسمى بجمعيات حقوق الإنسان،التى يتجاهل بعضها الحدود التى يجب ألا تتخطاها.

لقد تم التحقيق مع الدكتور سعد الدين إبراهيم وزبانيته تحقيقا قضائيا عادلا بمعرفة النيابة العامة مثله فى ذلك مثل أى شخص يرتكب جريمة من الجرائم، ولم يعامل بقانون الطوارىء حيث لم يتم اعتقاله، وإنما صدر الأمر بحبسه حبسا عاديا من جهة الاختصاص القانونية، وهى:النيابة العامة. وعندما رأت هذه الجهة - بتوجيهات من الرئيس حسنى مبارك - أن مبررات الحبس الاحتياطى زالت، بادرت إلى إصدار أمر بالإفراج عنه بكفالة عشرة آلاف جنيه، وهى كفالة كبيرة تتناسب مع حجم الجرم المنسوب إليه، لحين التصرف فى القضية. وقد رأت النيابة العامة - وهى بصدد التصرف فى القضية - أن هناك أدلة عديدة ترجح إدانة الدكتور سعد الدين إبراهيم وزبانيته، فأصدر محامى عام نيابة أمن الدولة العليا - المستشار هشام بدوى - أمرا بإحالتهم جميعا إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا.. العادية، وليس أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارىء. إن نظرة واحدة على أمر الإحالة - الذى تضمن الاتهامات التى تنسبها النيابة العامة للدكتور سعد الدين إبراهيم - يتضح منها أنها كلها اتهامات جنائية عادية، ليس من بينها تهمة سياسية واحدة. فالتهم المنسوبة إليه لاتخرج عن جرائم النصب والتزوير وبث الشائعات والأخبار الكاذبة والاتفاق الجنائي على تقديم رشاوى لبعض العاملين فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، فى نفس الوقت الذى أسقطت النيابة عنه تهمتى الرشوة الدولية والتخابر، اللتين تناولتهما التحقيقات، ولم تقم عليهما أدلة كافية ترجح إدانته عنهما. القضية - إذن - قضية عادية جدا، وستجرى محاكمة المتهمين فيها محاكمة عادلة، وسوف تصدر المحكمة - فى النهاية - حكمها: إما بالإدانة أو بالبراءة دون تدخل من أية جهة، لأن القضاة فى بلادنا مستقلون، لا سلطان



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



عليهم إلاّ للقانون ولضمائرهم. ويبدو أن هذه الحقيقة تجهلها مايسمى بجمعيات حقوق الإنسان، وتتغاضى عنها بعض الأجهزة والإدارات الأمريكية، على رأسها وكالة الاستخبارات الأمريكية:« سى.آى.إيه »، وهذا - فى حد ذاته - لا يهمنا، ولا يلقى أى تأثير أو صدى لدى القضاء المصرى .

■ ■ ■

قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم - طبقا لنص الاتهامات الموجهة إليه - يكون مكانها الطبيعى صفحات الحوادث التى تخصصها الصحف لنشر أخبار الجرائم والمجرمين - كما قلت من قبل - لولا أن المتهم سعد الدين إبراهيم يحاول - الآن - الإيهام بأن القضية سياسية، أو أن وراءها دوافع سياسية، وهى - بالقطع - ليست كذلك، مهما فعل أو قال الدكتور سعد الدين إبراهيم الذى يتخفى تحت ستار الرجل النشط فى مجال المجتمع المدنى أو تحت عباءة عالم من علماء الاجتماع السياسى بحكم كونه أستاذ هذا العلم بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، لأن كل هذا التمويه لا يمنع من تصوّر ارتكاب سيادته للجرائم المخجلة التى نسبتها إليه النيابة العامة، وإلى أن يحسمها حكم المحكمة العادية التى سيحاكم أمامها.

يبدو أن الدكتور سعد الدين إبراهيم تصوّر - ومعه جمعيات حماية النصب والنصابين التى تدافع عنه فى هذه الأيام - أن قرار الإفراج عنه - قبيل انتهاء التحقيقات معه - جاء نتيجة أى ضغط من جانب أية دولة أو أية جهة خارجية، مما يشجعه - فى هذه الأيام - على استعداء الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ضد حق القضاء المصرى فى محاسبة ومحاكمة كل من يرتكب على أرض مصر جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات المصرى، لعل وعسى تخاف الدولة وتأمر بحفظ القضية!

■ ■ ■

إذا تصوّر المتهم بالنصب والاحتيال والتزوير أن الولايات المتحدة - أو غيرها - تستطيع أن تنقذه من قبضة القانون وعدالته، فسيكون واهما، وساذجا إلى أقصى درجة، فهو يعطى لهذه القوى الخارجية - أمريكا وغير أمريكا - حجما أكبر بكثير من حجمها، ويحاول أن يقلل - فى نفس الوقت - من سيادة مصر فوق أرضها، وهذا وحده يزيد من احتقارنا له، ويضاعف من اشمئزازنا من كل الجرائم التى سيحاكم عليها أمام محكمة أمن الدولة العليا.

إن شخص الدكتور سعد الدين إبراهيم - لم يكن يستحق سطرا واحدا من هذا المقال، كما قلت فى بدايته..ولكن هدفى من وراء ذلك هو توجيه رسالة مفتوحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتهتم - فقط - بشئونها الداخلية، وبمصالحها فى قارات الدنيا الخمس.

وليست قضية مواطن يحمل الجنسية الأمريكية إلى جانب احتفاظه بجنسيته الأصلية، ومتهم بجرائم نصب واحتيال وتزوير وتقديم رشاوى، تدخل ضمن الشئون الداخلية الأمريكية، أو تشكل مصلحة من مصالح الولايات المتحدة خارج حدودها. فالذى فعله الدكتور سعد الدين إبراهيم لا يشرف أمريكا من بعيد أو قريب، اللهم إلاّ إذا رأى بعض الأمريكيين أن النصب والاحتيال والتزوير وتقديم الرشاوى.. يدخل ضمن صفات المواطنة الأمريكية، وحق من حقوق الإنسان الأمريكى!

■ ■ ■

ومأأقوله للولايات المتحدة هو نفسه ما أقوله لمجموعات الأدعياء المغرضين الذين يستهدفون الدفاع عن الأباطيل تحت شعار زائف هو الدفاع عن حقوق الإنسان، ورأيناهم يكونون جمعيات أو جماعات مشبوهة يعلو صراخها حول أمور لا علاقة لها بحقوق الإنسان. فليس من بين هذه الحقوق حق الخروج على القانون. فالقانون - فى كل مجتمع من المجتمعات - يجب أن يحترم وأن تسود أحكامه على الجميع. حكاما ومحكومين. وعندما يرتكب أحد الأشخاص جريمة فلا يعقل أن يفلت من العقاب، وكل مايحق له هو أن يلقى محاكمة عادلة، يكفل له فيها حق الدفاع أيًا كانت جنسيته أو ديانته أو آراؤه أو توجهاته، فإذا انتهت المحاكمة إلى إدانته فلا يصح وصف حكم الإدانة القضائى بأنه انتهاك لحقوق الإنسان، بل الانتهاك هنا فيما وقع من جرم يهز كيان المجتمع.

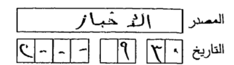
وللأسف الشديد.. فهذه المبادىء كلها يتجاهلها أدعياء حماية حقوق الإنسان.

رأيناهم يتدخلون فيما لا شأن لهم به..

ورأيناهم - أيضا - يصدرون البيانات ويوزعون الفاكسات على كل المكاتب. يعترضون فيها على محاكمة سعد الدين إبراهيم بزعم أن محاكمته أمام القضاء فيها انتهاك لحقوق الإنسان، فأمام من يحاكم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



إذن؟! وهل هو محصّن من المحاكمة عن جرائم نسبتها إليه سلطة الاتهام المختصة دستوريا وقانونا بتوجيه الاتهامات وطلب معاقبة المتهمين الذين تتوافر فى حقهم أدلة ترجح إدانتهم؟!

وأطرف مايقوله هؤلاء الآن - فور الإعلان عن إحالة قضية المتهم بالنصب والتزوير والاحتيال وتقديم الرشاوى إلى المحاكمة - إن ماقام به الدكتور سعد الدين إبراهيم هو من صميم عمله كراهب فى محراب الديمقراطية، وحرية الرأى والتعبير، وحرصه على مراقبة عملية الانتخابات ومنع التزوير فيها!

هل يعقل أن تصاب هذه الجمعيات بالعمى فترى فى المتهم بالنصب والتزوير والاحتيال الشخص المناسب والمؤهل لمراقبة نزاهة الانتخابات، ومنع تزويرها؟!

كفاكم غشا وتضليلا..فما أصواتكم إلاّ نشاز أصاب الناس بالقرف من ادعاءاتكم ومزاعمكم الباطلة، ولتعلموا جميعا أن مصر يرأسها رئيس هو أحرص الحريصين على حقوق الإنسان، وأن فى مصر قضاة شرفاء يطبقون القانون ولا يظلمون الأبرياء..وأنصحكم بتغيير اسم جمعيتكم من: «جمعية حماية حقوق الإنسان» إلى: «جمعية حماية حقوق النصابين!».

إبراهيم سعده

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الوسط
التاريخ ٧ / ١٠ / ٢٠٠٠

فريد الديب بعد تخليه عن مدير مركز ابن خلدون:

سعد الدين إبراهيم ليس شهيد النظام

لماذا انسحب فريد الديب من الدفاع عن الدكتور سعدالدين إبراهيم؟ ولماذا يبدو هذا المحامى البارز فى عناد دائم مع الرأى العام فى مصر؟

اختار الدفاع عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام، حين كانت الجماهير تصب اللعنات على الدولة العبرية وتعلن التصدى لجواسيس عصر السلام.

نجح فى انتزاع قرار سفر علية العيوطى إلى الخارج بلا عودة، فى وقت انتظر فيه الرأى العام طويلا الحكم على المتهمين بسرقة المال العام فى قضية نواب القروض.

قاتل لتبرئة ساحة المتهمين بتهريب النفايات السامة إلى مصر، فيما تثبت التقارير الرسمية أن الموت بالنفايات كان يحاصر الناس من كل حدب وصوب.

■ حوار: خالد صلاح، حنان حجاج


ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الوسط
التاريخ: ٧ / ١٠ / ٢٠٠٠

انحاز للدكتور سعدالدين إبراهيم - مدير مركز ابن خلدون - حين اتهمته النيابة، وبعد إسقاط بعض التهم واعتدال كفة الميزان قليلا لصالح أستاذ علم الاجتماع السياسي تنحى فريد الديب عن القضية في تطور درامي يبدو فريداً من نوعه في عالم المحاماة.

ما الذي يدفع فريد الديب إلى التمسك ببراءة عزام عزام، رغم وقائع التجسس الثابتة ضده، والتخلي عن سعد الدين إبراهيم الذي أسقطت عنه تهمة التجسس؟

بل ما الذي يدفعه دوما إلى الانحياز لغير معسكر الرأي العام، حتى إن نجوميته كمحام محترف تطغى كثيراً على نجومية موكليه، ويبدو دفاعه في القضايا أكثر إثارة من وقائع القضية نفسها؟

نحن واجهناه بهذه الوقائع..

قبولك الدفاع عن الدكتور سعدالدين إبراهيم كان لافتا للنظر وسط غضبة الرأي العام عليه، لكن انسحابك من الدفاع فجر تساؤلات غامضة حول تقديرك لمستقبل الحكم في هذه القضية.. فلماذا قبلت الدفاع وما الذي دفعك إلى الانسحاب؟

المحامي المحترف من حقه أن يقبل أو يرفض القضية تبعا لاقتناعه بها وقدرته على أن يؤدي عمله في الدفاع عن موكله، ولذلك فانا لا أهتم مطلقا بغضبة الرأي العام أو إثارة الجماهير أو الحملات المشتعلة في الصحف ضد المتهم وما يعنيني هو القانون والوقائع والورق، وفي قضية الدكتور سعد قبلت الدفاع بعد أن جاءتني زوجته وابنته وطلبتا مني الدفاع عنه، واكتشفت بعد اطلاعي على التحقيقات أن القضية لا توجد بها مشكلة.

وأن الوقائع تضم دفاعا قانونيا جيدا، ولذلك كتبت المذكرة القانونية وقدمتها للنيابة، وكان الإفراج عنه بعد تدخل الرئيس مبارك شخصيا وعطفه على الدكتور سعد عقب مناشدتنا له بالتدخل واستجابة الرئيس لهذه المناشدة. وعقب الإفراج نصحت الدكتور سعد بعدم التصرف بطريقة تفقده هذا العطف، وتستعدي عليه الدولة، لكنه مارس بعض التصرفات بالمخالفة لهذه النصيحة.

في رأيك الإفراج عن د. سعد الدين إبراهيم هل كان سببه المذكرة القانونية التي فندت أمام النيابة التهم أم بسبب عطف الرئيس مبارك؟

الاثنان.. فالمذكرة وحدها لم تكن كافية للإفراج عنه، فالرئيس مبارك بصفته الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية التي تتبعها النيابة العامة يحق له التدخل للإفراج عن د. سعد بدون أن يكون هذا تدخلا في أمور القضاء، على اعتبار أن النيابة العامة تتبع وزير العدل الذي هو بدوره أحد الوزراء التنفيذيين، لكن الآن لا يستطيع أن يتدخل لأن القضية أصبحت أمام القضاء.

لكن لماذا لم يتدخل الرئيس لحفظ القضية برمتها؟

كنت أطمع في هذا لو أن د. سعد أثبت للرئيس أنه لا يثير الرأي العام والإعلام ضد أجهزة الأمن.

لكنك تعرف أن هذه الإثارة نابعة من أن د. سعد الدين يتعامل مع القضية باعتبارها قضية سياسية؟

لا.. هذه ليست قضية سياسية، هذه قضية جنائية بحتة، فالتهم الأربع وهي النصب والتزوير وبث الشائعات والاتفاق على إعطاء رشوة قضايا جنائية **هذه التهم الأربع هل من الممكن أن يفلت منها دكتور سعد؟**

طبعا كل شيء جائز، لأننا لا نستطيع أن نتكهن مسبقا بما سيستقر عليه أمر المحكمة لأن القضاء اقتناع ولا نعرف كيف ستفكر المحكمة؟

هل تعتقد أن د. سعد يلعب بهذه القضية لهدف آخر وما هو من وجهة نظرك؟

بالعكس أنا لا أراه ضد النظام، وبالتالي لا يجب أن يحاول أن يصور نفسه بأنه شهيد النظام، بالعكس النظام ليس له عليه أي مآخذ.

لكن دكتور سعد له مآخذ على النظام؟

هذا ليس فيه شيء، فهو حق كل شخص في النقد الذي نراه كل يوم، لكن ليس معنى هذا أنه ضد النظام.

هو يعتبر أن ما يحدث له بسبب إعلانه عن آرائه؟

هذا نوع من الوهم.

د. سعد يملك من الوعي ما يجعله يدرك أن دور المحامي يقتصر على الشق القانوني، وليس السياسي، هل انسحبت لأنه حاول فرض الرؤى السياسية على المذكرة أم لممارساته بعد الإفراج؟



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الوسط
التاريخ: ٧ / ١ / ٢٠٠٠

أنا لا تعنيني هذه الممارسات الخاطئة التي اقتصر تأثيرها على إفقاده العطف في أن نطلب العفو لدرجة أن له تصريحاً في إحدى الصحف قال فيه لم أبعث استرحاماً للرئيس مبارك، وإنما كتبت إليه ليوقف الحملة الإعلامية ضدي، رغم أنه كان يعلم بمذكرة أسرته ومذكرتي إلى الرئيس مبارك ليتدخل شخصيا للإفراج عنه.

هل اطلع د. سعد على هذه المذكرة ووافق عليها؟

طبعا هو اطلع بعد أن خرج، لكنه كان يعرف أن هناك مذكرة سترسل وكنت ضد أن يعقد مؤتمرا صحفيا، قلت يكفي أن تصل المذكرة إلى السيد الرئيس، إلى أن وقعت مهزلة في المؤتمر الصحفي.

التصور العام أنك قدرت أن سعد الدين يتجه إلى حرب مع الدولة قد تؤدي إلى أن يحكم عليه فقلت الانسحاب أفضل؟

مسألة أن تقضي للحكم عليه غير صحيحة، لأن موقفه بعيد عن القضية لا تأثير له على القضاء الذي ليس له سوى ما هو موجود في أوراق القضية، فسلوكه شيء والقضاء شيء آخر، هذا غير مطروح ما يهم المحكمة أركان الجريمة.

كان غريبا جدا أن تتنحى عن سعد وتستمر في الدفاع عن الجاسوس عزام؟

لأن عزام لا هو ولا أهله تدخلوا في مذكرة الدفاع.

أنت محامي السفارة الإسرائيلية؟

غير صحيح.. أنا من ألد أعداء إسرائيل.

أليست السفارة كانت تفاوضك؟

غير صحيح، من وكلني هم عائلة عزام وإخوته، ولم أجد أحدا ينشر الحقيقة، ثم إن عزام ليس يهودياً، هو درزي مسلم، هذا من عرب إسرائيل، الذين فرضت عليهم الجنسية، ودخل الجيش لأنه من عرب 48 وخدم في الجيش بدون إرادته، وهو مغلوب على أمره في دولة عنصرية، قامت على القهر والجبروت.

ألم تكن تتقابل مع رجال السفارة الإسرائيلية؟

على الإطلاق.. من كان يحضر الجلسات هو مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي أسعد الأسعد، لأنه درزي، فكان الاهتمام بالمتهم، لأنه من طائفته، وأنا تعاملت مع عزام باعتباره متهما عاديا، وقبل أن أقبل القضية ظللت لخمسة أيام أقرأها لأتخذ قرار أن أقبلها أم لا، حتى استقر رأيي على براءته وكتبت مذكرة مكونة من 612 صفحة.

لكن هذه قضية تجسس ألم تشعر بالقلق من الاتهام نفسه؟

ما تقولونه قطرة في الهجوم على إسرائيل، أنا كتبت في المذكرة هجوما كاسحا على إسرائيل، وهذا الدفاع يدرس الآن للقضاء.

أستاذ فريد، لكنك نشرت لك رغم ذلك حوارات في الصحف الإسرائيلية تبرىء فيها عزام أمام الرأي العام الإسرائيلي؟

لا لم يحدث، هو فقط حوار واحد في جريدة «يديعوت أحرنوت» وكان بناء على طلب جهات رسمية، وقد كانت جريدة معارضة وقتها، لأنها جريدة حزب العمل، وضد الليكود الذي كان يحكم وقتها، ويرأسه نيتانياهو، الذي أعتبره هو المسئول عن قضية عزام، وأتحدى من يثبت غير ذلك، وعندما اتهمت بأنني أتحدث لصحف إسرائيل، أحضرت الحوار وترجمته في كلية الألسن وأرسلته لمن اتهمني.

هل تريد أن تقول إن الحوار كان جزءا من دورك كمحام لعزام؟

نعم فقد كنت أريد الهجوم على الليكود وبغرض محدد.

معنى هذا أنك قمت بدور سياسي؟

نعم وما المانع، هو دور وطني بناء على طلب جهة معينة، وهمزة الوصل تستطيع أن تخمنها، فالصحفية التي أجرت الحوار تأخرت عن الحضور ساعة، واتصلت لتعتذر لأنها كانت تجري حوارا مع وزير الخارجية المصري، وأنا لا أعرفها، هم أخبروني بأن صحفية إسرائيلية تريد إجراء حوار وجندوا هذا، كانت هناك همزة وصل.

وعلية العيوطي نفس الشيء؟

أنا لي صلة شخصية بعلية العيوطي، وهي بريئة.

وهروبها خارج مصر ورفضها العودة؟

من قال إنها هربت، نحن أخذنا تصريحا من النائب العام لسفرها للعلاج، وجاء مستشار التحقيق هناك عمل مشكلة وجاءتها أزمة في أثناء التحقيق.

أليست هذه مهارة أن تأخذ لها تصريحاً؟

ليست مهارة ولا شيئاً، كل الناس يستطيعون أن يأخذوا تصريحا ويسافرون، وليست هذه هي السابقة الأولى لها، فقد سافرت قبل ذلك بعام ونصف العام للعلاج، وعادت.

ولماذا لم تعد حتى الآن؟

صدور أمر بالقبض عليها. هي خائفة من السجن لو أن أي شخص في الخارج وصدر أمر بالقبض عليه ومحاكمته هل سيعود؟ بالطبع لا ،أي إنسان لن يعود.

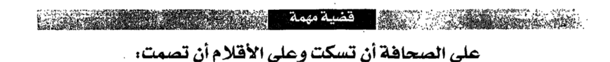
لكنها لو واثقة من براءتها لن تخشى العودة؟

واثقة من ماذا؟ فقد كان هناك آخرون حبسوا وجميعهم أبرياء.

لكنهم أدينوا من المحكمة؟

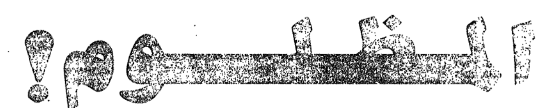
ما معنى أنهم أدينوا؟ هناك طعن فى محكمة النقض إنما لو رفضت محكمة النقض الطعن، فهذه قضية أخرى، هم مدانون مرحليا، لكن الحكم لم يفصل فيه نهائيا مادام قابلا للدفع بالنقض ■





قضية مهمة

على الصحافة أن تسكت وعلى الأقلام أن تصمت:



المظلوم!

- يفجر مشكلات الأقليات من العدم.. وسنغمض أعيننا ونصم آذاننا
- يتلقى الملايين من الخارج لأبحاث تفتش فى العقول.. وسنكتم آراءنا
- ويقوم بكل الأعمال الغريبة والمريبة.. وسندفن شهادتنا

عبدالله كمال

مطلوب منا أن نرفع الأقلام ونتوقف عن الكتابة حتى تنتصر الديمقراطية.. أن نغمض أعيننا ونصم آذاننا حتى ترفرف بيارق الحرية.. أن نكمم أفواهنا ولا ننطق بالحق حتى ترضى عنا منظمات حقوق الإنسان فى الخارج.. أن نكتم آراءنا وأن ندفن شهادتنا وأن نئد مقالاتنا حتى يرى الدكتور المتهم سعد الدين إبراهيم أننا نسير على الصراط المستقيم!!

هذا هو ما يمكن فهمه من البيان الذى أصدره المتهم قبل أيام بينما ينتظر المثول أمام محكمة أمن الدولة حيث يواجه اتهامات عديدة ومتنوعة.. وفى البيان أعلن «المتهم» تجميد نشاطه المثير للجدل والريبة وعلامات الاستفهام قبل أن يسجل ذلك فى مؤتمر صحفى أمام كافة مندوبى الصحف ووكالات الأنباء.. حيث انتقد «مناخ الحرية والديمقراطية» بكل حرية!


٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر روز اليوسف
التاريخ ١٣ / ١٠ / -

والواقع أن هذا هو أخطر شيء في أي مناخ سياسي. أن يتصور أحدهم أن الحرية على مقاسه هو وحده.. وأن الديمقراطية لم تخلق إلا له.. فإذا ما انتقد فرد رأيه قال أن تلك هي حملة منظمة ضده.. وإذا ما عبرت الصحف عن الرأي العام الذي يرفض أفكاره وما يقوم به، رأى أن ذلك هو اغتيال معنوي له.. واتجه إلى تقديم نفسه على أنه الضحية المظلوم الذي يعاني الاضطهاد.. وأن الآخرين هم أشرار قساة.

■■

وبعيدا عن قضية المتهم سعد الدين إبراهيم فإن هذا المنطق يسود بين بعض الناس الذين يضعون أنفسهم في مساحة الأضواء أمام الرأي العام.. واختاروا أن يطرحوا ذواتهم على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام.. هم يريدون أن يحصدوا الشهرة وألا يتقبلوا النقد.. أن يأخذوا الحلوى ولا تلسعهم نار المناقشة.. حتى وهم يدعون الليبرالية والموضوعية والمناداة بالديمقراطية فإنهم يرغبون في ألا يسمعوا سوى أصواتهم وحدهم.. وقتها فقط سوف يرضون عن الصحافة.

■■

عموما نحن نرى أن البيان الذي أصدره هذا المتهم هو محاولة متأخرة منه لتعديل مسار تحركه بعد سلسلة طويلة من التراجعات التي حققها أمام الرأي العام في الداخل.. وأمام من طلب نجدتهم في الخارج اعتمادا على جنسيته الثانية.. الأمريكية.. وما يريده الآن المتهم سعد الدين إبراهيم هو أن يجعل معركته مع الصحافة.. وليس مع غيرها.. في حين أن الصحافة بكل اتجاهاتها وتنوع رؤاها لاتخوض ضده معركة شخصية.. وإنما هي تقوم بمهمتها الأصلية في فضح كل ما ترى أنه يسئ إلى قوام المجتمع المتماسك.. وأن تكشف كل من يريد استغلال الحرية لصالح أغراض قررت النيابة أن تحيله بسببها إلى محكمة أمن الدولة.. وأن تسلط الضوء على كل مستغل للأهداف النبيلة في اتجاهات عكسية.

وقبل أن يصبح المتهم سعد الدين إبراهيم متهما رسميا كان متهما بالفعل أمام علامات استفهام الرأي العام منذ سنوات.. وقد أصدر الرأي العام حكمه قبل أن يصدر حكم المحكمة.. ونستطيع أن نضع الآن أمام من يريد مئات -إن لم يكن آلافا- من القصاصات الصحفية التي هاجمت وانتقدت كل ما قام به المتهم سعد الدين إبراهيم.. ولن يفاجأ الكثيرون حين يدركون أن كل ما كتب لم يصدر في صحف وجرائد بعينها وإنما فيها كلها.. وغالبية هذه الصحف رأت أن سلطات الاتهام القانوني تأخرت كثيرا في أن تحقق مع هذا المتهم.. وإذا كان لدى مؤسسات تطبيق القانون مبرر واضح في التأخير وهو أنه لا يمكن التحقيق مع شخص بناء على ما تقوله الصحافة.. فإن سعد الدين إبراهيم سوف يظل هدفا لعلامات الاستفهام إذا ما أصر على ما يقوم به.. حتى لو برأته المحكمة.. لأن الاتهامات الصحفية لم تحركها المحكمة.. بل هي ممتدة ومنذ زمن.

■■

لقد تبلور رفض الصحافة، تعبيرا عن مواقف الرأي العام، قبل سنوات.. وتحديدا منذ عام ١٩٩٤ حين فاجأ هذا المتهم الجميع بفكرة عقد مؤتمر للأقليات في مصر.. وقتها تحركت كل الأقلام من كل الاتجاهات في اتجاه الرفض وبلغت حد الإدانة الذاتية لصاحب النشرة.. ولم يهتم بل أصر على أن يعقد المؤتمر بأي شكل، وأقامه في قبرص.. ولم يعبأ بكل الآراء الوطنية التي رأت أنه يخلق مشكلة من العدم.. وأنه يضع في نسيج المجتمع فتيل التوتر بين فئتين عاشتا مع

بعضهما منذ قرون بعيدة دون أن تهتما بأن بينهما فوارق دينية.. وظل رأينا - ولم يزل - هو أن طرح هذه الأمور خلف ستار مناخ الحرية إنما يخدم أغراض السعي نحو بلقنة مصر.. وإدخال مسلميها وأقباطها فى صراع طائفى لا هدف له سوى التفتيت.

وقد أصر المتهم سعد الدين إبراهيم على منهجه. بل إنه فى اللحظات التى يقتضى فيها على كل الأطراف أن تسعى للوحدة راح يسعى إلى الفرقة.. ودليلنا فى ذلك - ضمن أدلة أخرى - البيان الأشهر الذى أصدره عقب أحداث الكشح وفيه ذكر كلمة الأقباط عشرات المرات.. مقابل كلمة المسلمين.. وهو ما نرى أنه ليس عيبا فى الصياغة وإنما تعمد لتكريس معنى الانقسام بين عنصرى الأمة.

وقد بقى المتهم يقلب هذه المسألة الطائفية على كل أوجهها، بداية من التذكير بأحداث عفى عليها الزمن، ونهاية بمحاولة دعم الطائفية فى مناهج المدارس من خلال تبنيه مشروعا يهدف إلى تدريس تاريخ مصر بمنطق طائفى لا وحدوى.. ولم يقف عند هذا الحد بل راح - بأنشطة مركزه الغريب - يفجر أيضا أحاديث حول فئات مثل البدو والنوبيين.. وكأن الهدف هو شرذمة هذا الكيان العتيد الذى يحمل اسم مصر.

■■

وفى وقت مبكر، وقبل مؤتمر الأقليات بكثير، كان هناك من يستشرف خطوات المتهم على المستوى العلمي، وقد أشرت من قبل إلى الرفض الحاد الذى لقيه المتهم من اتجاهات علمية متنوعة حين نشر بحثا عن الأقليات فى منتصف الثمانينيات، وأشير هنا إلى مقال نشره الدكتور على مختار فى عام ١٩٨٨ تحت عنوان «البحث عن الأمة العربية» يهاجم فيه مقالا للمتهم سعد الدين إبراهيم بعنوان «الأقليات فى الوطن العربى».. وقتها رفض على مختار أن يخضع لحملة الرعب من المتهم سعد الدين إبراهيم حين راح يرى في المناقشة «إسفافا ومهاترة» و«مستنقع تشكيك».. و«مصادرة لحرية الفكر».. والمعنى أن المتهم يهاجم من اتجاهات مختلفة منذ زمن طويل وكان وقتها أيضا يرى نفسه مظلوما ويواجه حملة ولكن هذا لم يثنه عن هدفه.. ترى، لماذا؟!.

ومما جعل المتهم سعد الدين إبراهيم هدفا للاتهام العرفى قبل أن يوضع أمام سيف الاتهام القانونى فى محكمة أمن الدولة، أنه لم يكن يفعل هذا فى إطار مؤسسة علمية مصرية وبأموال مصرية.. وإنما كان يفعل ذلك بأموال مصدرها دائما أجنبى.. وفى ظل مناخ محموم دوليا لإثارة النزعات العرقية في مختلف دول العالم، وأثناء عملية تنمية واسعة لجماعات متطرفة الفكر والهدف.. سواء كانت مسلمة أو قبطية فى المهجر.. بأهداف وأصابع لا تخفى على أحد.

لقد انتبه الرأى العام إلى هذا المتهم الذي يتلقى ملايين الدولارات مقابل ما يسمى بالأبحاث التى تحوم حولها علامات الريبة:. فى حين أن نفس الجهات التى تقدم هذه الملايين تبخل بمثلها على علماء مصريين آخرين.. وكنا ولم نزل نتساءل: لماذا يمكن أن يدفع له هؤلاء الملايين مقابل أعمال أقل ما يقال عنها أنها تفتش فى العقول.. ولا يدفعون مليما واحدا مقابل أبحاث تهدف إلى تنمية العقول؟ لماذا يمكن أن يجد المتهم سعد الدين إبراهيم كل التمويل لأبحاث مرفوضة مجتمعيا.. بعضها لصالح جهات عسكرية الطابع مثل حلف الناتو.. ولايجد عالم جليل مثل الدكتور أحمد مستجير - مثلا - أى دعم أجنبى إذا ما أراد إجراء بحث علمى فى مجال الهندسة الوراثية؟

إنهم يريدون أن يعرفوا ما يدور في


للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر روز اليوسف
التاريخ ١٣ - ١ - ٢٠٠١

رؤوسنا، لا أن يتقدموا بنا.

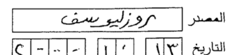
■■

المذهل بعد كل ذلك أن المتهم يرى أنه يواجه حملة منظمة.. ويندهش من سكوت الصحافة عنه خمسة أسابيع ثم تناولها لموضوع قضيته فجأة من جديد.. وينسى المتهم أن الصحافة توقفت حين كان هو صامتا فى بيته، وحين أدركت أن هناك موقفا قانونيا سوف يتخذ بعد الإفراج عنه، ومادام المتهم فيما بعد قد استغل ذلك الصمت وراح يروج من جديد لأفكاره الغريبة فى الأحاديث والمؤتمرات فإن ذلك يعنى أنه اختار العودة لاهتمام الصحافة والرد عليه.. أم ترى أن المطلوب منا - حسب وجهة نظره - أن نراه يقول ما يقول ويفعل ما يفعل ثم نصمت؟

كيف نصمت ونحن نراه يقوم بعمل غريب يسمى إعادة تأهيل المتطرفين بتمويل أجنبى، ناسيا أن هؤلاء الأشخاص تحولوا إلى متطرفين بتمويل أجنبى آخر.. وأن هذا التمويل الأجنبى وصل إلى أيديهم عبر قنوات أخرى غير ما تسمى بالجمعيات غير الحكومية.. وكيف نصمت ونحن نرى الدكتور المتهم يعلن عن مشروع غامض لمراقبة الانتخابات فى الوقت الذى يقوم فيه القضاء بذلك حسب أحكام الدستور.. أليس إهانة لقضاء مصر أن يقوم طلاب الجامعة الأمريكية الذين يعلمهم الدكتور المتهم بعملية المراقبة.. وكيف نصمت ونحن نرى مواطنا يعمل فى مصر ويعيش في مصر ويجرى أبحاثه على ناس مصر.. ثم حين يأتيه قانون مصر بالاتهام يحتمى بالأجانب والأمريكان الذين يحمل جنسيتهم؟ كيف نصمت وهو يقدم نفسه نبيا للديمقراطية والمجتمع المدنى.. وكان كل الآخرين فاشيون وظالمون.؟ كيف نصمت وهو يستغل دعوة الجمعيات غير الحكومية السامية فى كل ما هو مثير للاتهامات أمام محكمة أمن الدولة؟ ثم هل نصمت حين نعرف أن محاميه فريد الديب رفض الاستمرار فى الدفاع عنه وهو المحامى المحترف الذى قبل الدفاع عن الجاسوس عزام عزام، وتحمل كل حملات الانتقاد وقتها ولا يرضى بذلك من المتهم سعد؟ وهل نصمت ولا نقول للناس أنه - أى المتهم - أرسل زوج ابنته إلى محاميه السابق لإثنائه عن رفض الاستمرار فى الدفاع عنه لكن المحامى لم يتراجع.. وهل نصمت ولا نعلن ما قاله من أنه لم يعثر حتى الآن على محام آخر بديل.. ثم بعد كل هذا.. لماذا نصمت إذا كان هو لم يصمت؟! وفى كل يوم تسانده وكالات إعلام أجنبية وتنشر أحاديثه فى كل الدنيا هجوما على مصر ومناخ الحرية في مصر.. ألسنا أبناء هذا البلد ونريد إعلاء الحق فيه.. نكشف فيه أبعاد الأشخاص وحدود أعمالهم ورؤاهم، وما يمكن أن يقوموا به ويؤثروا علي مجتمعنا من خلاله.. وهل نلحظ رفض الرأى العام لسلوك هذا المتهم ثم نحجب هذا عن الصحف ووسائل الإعلام؟

لقد اختار المتهم سعد الدين إبراهيم أن يقوم بعمل مريب وغريب، وضعه فى النهاية قيد المحاكمة. وسعى منذ البداية لأن يكون مثيرا للجدل، وارتضى أن يقبض الأموال من جهات متعددة وخاض بأبحاثه فيما يمس صميم بناء المجتمع، وأحاط كل هذا بحملة من الأقاويل التى تستحق الرد منا دون تراخ أو صمت. وبعد كل هذا يقرر أن يتراجع عن الهجوم على كل الأطراف، وأن يختار الصحافة عدوا وحيدا.. فى حين أنه يلقى رفضا عاما.. من جماعات وجهات وأطراف وفئات عديدة.. ونحن فى انتظار المحاكمة.■

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





كم باحثاً وعالماً فى مصر يستطيع أن يجلس هكذا فى حديقة فيلا غناء مع كلب موفور الصحة والجمال؟ كم باحثا فى مصر ينال التمويل الأجنبى الذى يحصل عليه المتهم سعد الدين إبراهيم؟ .. الصورة نقلا عن مجلة «كايرو تايمز»


Bibliotheca Alexandrina